المنظمة العربية للتنمية الزراعية

دراسة شاملة

لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية

خلال العقد الأول من الألفية الثالثة

الخرطوم	ذو الحجة 1430هـ - ديسمبر 2009م

فهرسة المكتبة الوطنية ـ السودان
338.18 المنظمة العربية للتنمية الزراعية
م ع. د
دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول للألفية الثالثة/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ـ الخرطوم : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010
ص : إيض؛ 24 سم.
ردمك ـ 978-99942-0-145-7
1. الزراعة ت السياسات ـ العالم العربي.
2. الزراعة اقتصاديات ـ العالم العربي.
أ. العنوان.

تقديم

تقـــديـــــم

تعتبر السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها الدول العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعتبر الحلقة الأهم التي تربط بين إستراتيجيات التنمية في البلاد العربية وبين الخطط اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة، وتطوير القطاع الزراعي لأهميته الخاصة في اقتصادات الدول العربية.

تأتي السياسات الزراعية من حيث أهدافها وأساليبها ومضمونها كنتاج طبيعي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر على القطاع الزراعي. كما أنها تخضع للمراجعة والتحديث عبر المراحل الزمنية، والفترات التنموية المتتالية.

وتولي المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتماماً خاصاً بمتابعة وتوثيق ما تضعه الدول العربية من سياسات زراعية، وما تحدثه من تطورات ورصد المتغيرات الاقتصادية وتحليل السياسات الزراعية، وفي هذا الصدد قامت المنظمة بتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات، بجانب قيامها بإعداد بعض الدراسات وعقد بعض المؤتمرات في مجال تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي.

ومواصلة لجهودها الرامية إلى تنسيق السياسات الزراعية بالدول العربية أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية هذه الدراسة حول توثيق السياسات الزراعية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة الذي شهد العديد من المتغيرات والتطورات التي انعكست آثارها على كافة اقتصاديات دول العالم، الأمر الذي حتم ضرورة مواكبتها والتفاعل معها، وتوجيه سياساتها بما يَمكّن من الحد من آثارها السالبة، بل ويعظم الاستفادة من آثارها الإيجابية.

ومن أهم المتغيرات التي شهدها العقد الأول من الألفية الثالثة، الأزمتان المالية والغذائية غير المسبوقتين على مدى عقود طويلة مضت، كما تبلورت بوضوح احتمالات خطيرة على صعيد التغيرات المناخية العالمية، فضلاً عن الصراعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية المحيطة بالمنطقة العربية.

تحاول هذه الدراسة استعراض تلك المتغيرات وتحليل انعكاساتها على أداء القطاع الزراعي العربي، ثم استخلاص الدروس المستفادة فيما يتعلق بالوصول إلى مؤشرات محددة ترسم ملامح مسار العمل العربي للتنمية الزراعية خلال الحقبة القادمة.

والمنظمة إذ تقدم هذه الدراسة، يسرها أن تعرب عن جزيل شكرها وتقديرها للخبراء الذين شاركوا في إعدادها، آمله أن تسهم ايجاباً في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في وطننا العربي الحبيب.

والله ولي التوفيق

الدكتور طارق بن موسى الزدجالي
المدير العام

المحتويات

المحتويات

الموضوع	صفحة
التقديم	أ
المحتويات	ج
الملخص التنفيذي	1
مقدمة	14
الباب الأول : **تطور القاعدة الموردية الزراعية** :	
1- تطـــور القاعدة الموردية الزراعية خـــلال الفتـرة (2000-2008): مدخل تحليلي :	15
1-1 الموارد الأرضية	15
1-2 الموارد المائية	20
1-3 الثروة الحيوانية الداجنة	27
1-4 الثروة السمكية	31
1-5 الموارد الرعوية	34
1-6 الموارد الغابية	37
1-7 الموارد البشرية في القطاع الزراعي	39
الباب الثاني : **السياسات الزراعية العربية المطبقة خلال الفترة 2000- 2009**	
2-1 أنظمة تخطيط السياسات الزراعية في الدول العربية	44
2-2 سياسات إدارة الموارد الطبيعية	46
2-2-1 سياسات تنمية الموارد الأرضية والمائية	47
2-2-2 سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي	55
2-2-3 سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني	58
2-2-4 سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج السمكي	60
2-3 سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر	63
2-3-1 الهجرة من الريف للمدن	63
2-3-2 دور المرأة الريفية في النشاط الزراعي	64

2-3-3 سياسات الحد من الفقر الريفي	65
2-4 سياسات تطوير الاستثمار والتمويل والائتمان الزراعي	69
2-4-1 سياسات تطوير الاستثمار الزراعي	69
2-4-2 سياسات تطوير التمويل والائتمان الزراعي	72
2-5 سياسات التسويق والتصنيع والتجارة الخارجية	73
2-5-1 سياسات التسويق	74
2-5-2 سياسة التجارة الخارجية	76
2-5-3 الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية	78
2-6 سياسات الأمن الغذائي	79
2-7 سياسات الدعم	85
2-8 سياسات حماية البيئة	87
2-8-1 التصحر وحماية البيئة الزراعية	88
2-8-2 سياسات تنمية المراعي الطبيعية والأحراج	89
2-9 سياسات الخدمات المساندة	93
2-9-1 البحوث الزراعية	93
2-9-2 سياسات الإرشاد الزراعي	95
2-9-3 سياسات خدمات وقاية النبات	96
2-9-4 سياسات الرعاية البيطرية وصحة الحيوان	97
2-9-5 سياسات تدعيم مؤسسات الزراع	98
2-9-6 سياسات التأمين الزراعي	99
2-9-7 سياسات تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية	99
2-10 سياسات الأسعار الزراعية وصناديق موازنة الأسعار الزراعية	101
2-10-1 الأسعار الزراعية	101
2-10-2 صناديق موازنة الأسعار الزراعية	102
الباب الثالث : المشاكل والمحددات التي واجهت الأداء العام للسياسات الزراعية خلال الفترة (2000- 2009)	
3-1 الأحداث السياسية	107

3-2 المتغيرات على الساحتين الدولية والإقليمية	111
3-2-1 المتغيرات الطبيعية	111
3-2-2 المتغيرات الاقتصادية	123
3-2-3 التغيرات التقنية	129
الباب الرابع :آثار حزمة السياسات الزراعية المطبقة خلال الفترة (2000-2009):	
4-1 أثر السياسات الزراعية على الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج الإجمالي	133
4-2 الأثر على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية	137
4-3 أثر السياسات الزراعية على معدلات الإنتاج	143
4-3-1 الأثر على الإنتاج النباتي	143
4-3-2 الأثر على الإنتاج الحيواني الداجني	149
4-3-3 الأثر على الإنتاج السمكي	151
4-4 أثر السياسات الزراعية على أسعار السلع الغذائية	152
4-5 أثر السياسات الزراعية على كفاءة التجارة وتنافسية السلع الزراعية	156
4-6 الآثار الاقتصادية الاجتماعية	166
4-6-1 العمالة	166
4-6-2 البطالة	168
الباب الخامس: المستجدات الاقتصادية والسياسية والطبيعية المؤثرة حالياً ومستقبلاً على أداء القطاع الزراعي العربي	
5-1 التغير المناخي	173
5-2 الأزمة المالية (الاقتصادية) العالمية	180
5-2-1 ارتفاع الأسعار الغذائية	182
5-3 الأمراض والأوبئة العابرة للحدود	184
5-4 التكتلات الاقتصادية والتجارية القائمة	187
5-4-1 التكتلات الاقتصادية والتجارية الدولية	187

5-4-2 التكتلات الاقتصادية والتجارية العربية	189
5-5 الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية	191
الباب السادس: الدروس المستفادة من تطبيق حزمة السياسات الزراعية للفترة (2000- 2009) :	
6-1 ندرة الموارد المائية وتركيز السياسات على تنمية العرض دون ترشيد الطلب	196
6-2 تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي	197
6-3 سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي دون المحاور الأخرى	198
6-4 تركيز السياسات الزراعية القطرية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي	198
6-5 ضعف الخدمات المساندة هو السبب الرئيس للفجوة في الإنتاجية الزراعية العربية	199
6-6 ضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي للتنمية الزراعية العربية	199
6-7 بطء الاستجابة للمتغيرات الدولية والاقليمية	200
الباب السابع: مؤشرات مستقبل السياسات الزراعية العربية خلال العقد المقبل	
7-1 ترشيد استخدام المياه	201
7-2 التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة	202
7-3 تنمية وصيانة المراعي الطبيعية	202
7-4 مواجهة آثار التغيرات المناخية	203
7-5 تنسيق السياسات الزراعية العربية والإعداد لمستويات أعلى للتكامل	203
7-6 المجالات والآليات والبرامج المشتركة لتنسيق السياسات الزراعية العربية	204
المراجع	209
فريق الدراسة	211

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

تتحمل الزراعة العربية أعباء ثقيلة فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان البالغ عددهم 334 مليون نسمة فضلاً عن الوفاء بمتطلبات التصدير والمساهمة في دفع عجلة النمو للاقتصاد العربي ، وإمداد القطاعات غير الزراعية الصناعية والخدمية بمستلزماتها من المنتجات الزراعية الخام ، وهي تعتبرالمصدر الرئيس لمعيشة السكان الريفيين . والزراعة العربية وهي تواجه هذه الأعباء ، تواجه في نفس الوقت تحديات كبرى تفرضها أوضاع القطاع الزراعي ذاته في إطار الاقتصاد العربي والمتغيرات المحلية ، فضلاً عما تفرضه المتغيرات الحادثة على الصعيدين الإقليمي والدولي من ضغوط .

لقد دخلت الزراعة العربية القرن الحادي والعشرين وحتى نهاية عقده الأول وهي مازالت تحمل الكثير من خصائص وسمات زراعات الدول النامية بما تنطوي عليه من قيود ومشكلات تكبل عملية التنمية الزراعية . وقد حاولت السياسات الزراعية العربية على المستوى القطري التعامل مع هذه المشكلات مستهدفة تعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية على الأصعدة الاقتصادية والمناخية والسياسية. وبطبيعة الحال يتفاوت أداء السياسات بين الأقطار العربية نجاحا أو إخفاقا لأسباب متعددة ومتشابكة.

وقد شهد العقد الأول من الألفية الثالثة، أزمتين عالميتين غير مسبوقتين على مدى عقود طويلة مضت ، كما تبلورت بوضوح احتمالات خطيرة على صعيد التغيرات المناخية العالمية ، فضلاً عن الصراعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية المحيطة بالمنطقة العربية. وعلى الصعيد المحلي يأتي هذا العقد بعد عقد التسعينيات في الألفية الثانية الذي شهد إصلاحات اقتصادية على نطاق واسع ، ومازال بعضها مستمراً حتى الآن. وتحاول هذه الدراسة استعراض هذه المتغيرات وتحليل انعكاساتها على أداء القطاع الزراعي العربي ، ثم استخلاص الدروس المستفادة فيما يتعلق بالوصول إلى مؤشرات محددة ترسم ملامح مسار العمل العربي للتنمية الزراعية خلال الحقبة القادمة.

وبدراسة تطور القاعدة الموردية الزراعية خلال الفترة (2000- 2008)، توصلت الدراسة إلى أنه إذا كانت الموارد المائية تعتبر المحدد الأول للتنمية الزراعية في الوطن العربي ، فإن الموارد الأرضية تليها في الأهمية كمحدد للإنتاج الزراعي العربي. ولاشك أن ممكنات التوسع في الموارد الأرضية الزراعية تتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر موارد المياه . حيث تتسم القاعدة الموردية الزراعية العربية عموماً بالمحدودية ، لا سيما الموارد الأرضية والمائية ، بالمقارنة مع عدد السكان ، إذ يبلغ نصيب الفرد العربي من الأرض نحو 0.2 هكتار ، ومن المياه حوالي 800 متر

مكعب سنوياً، وهي معدلات منخفضة بالمقارنة بنظيراتها على الصعيد العالمى .بل هي معرضة لمزيد من الانخفاض بمرور الزمن في ظل الثبات النسبى للمعروض من الموارد المائية والأرضية في الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان بصورة مستمرة

أما بالنسبة للثروة الحيوانية في الوطن العربي ، تشير الدراسة إلى أن إجمالي الثروة الحيوانية في الوطن العربي يقدر بنحو 405 مليون رأس عام 2007 ، منها نحو 62 مليون رأس أبقار ونحو 4.4 مليون رأس جاموس. وتتركز الأبقار في السودان حيث تبلغ حوالي 41 مليون رأس بما يمثل نحو 66 % من إجمالي عدد الأبقار في الدول العربية . أما بالنسبة للجاموس فتتركز بصفة أساسية في مصر بما يمثل نحو 91 % ، يليها العراق بنصيب (9%) من إجمالي أعداد الجاموس في الوطن العربي .

وفيما يتعلق بالإنتاج السمكي في الوطن العربي ، تتميز مصادر الإنتاج السمكي في الدول العربية بالتنوع من حيث الموارد البحرية والمياه الداخلية فضلاً عن الاستزراع السمكي. وتقدر أطوال السواحل البحرية العربية بحوالي 23 ألف كيلومتر مربع .ويقدر حجم المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8.2 مليون طن منها نحو 7.7 مليون طن في المياه الإقليمية وحوالي 0.5 مليون طن في المياه الداخلية، بينما تقدر الإمكانات الإنتاجية بنحو 5.7 مليون طن سنوياً، أي بحوالي 70 % من حجم المخزون السمكي .

وبالنسبة للموارد الرعوية ، فقد بلغت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية حوالي 480.8 مليون هكتار في عام2007 بمعدل نمو سنوي بلغ 1.9 % خلال الفترة (2000 -2008) . وتتباين مساحة المراعي ونسبتها إلى المساحة الإجمالية في الدول العربية، حيث تستحوذ السعودية والسودان على نحو 63 في المائة من مساحة المراعي في الدول العربية تليهما في الأهمية الصومال والجزائر والمغرب بحوالي21.4 % . وتتسم المراعي في الدول العربية بانخفاض الحيوية وانخفاض الكثافة وقلة التغطية النباتية، وهشاشة التركيب النوعي، وانخفاض معدل الإنتاجية النباتية لوحدة المساحة.

أما بالنسبة للثروة الغابية ، تقدر مساحة الغابات في الدول العربية بنحو 93.2 مليون هكتار في عام2007 تمثل حوالي 2.4 % من مساحة الغابات في العالم، وتتركز معظم الغابات في السودان حيث تستحوذ على نحو78 % من مساحة الغابات في الدول العربية، وتخضع الغابات في معظم الدول العربية لكثير من التعديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر، والحرث والتحطيب، ونقص الموارد المائية، وغياب الإرشاد الحراجي .وتقدر مساحة الغابات المزالة سنوياً بحوالي 10 آلاف كيلو متر مربع، أي بمعدل إزالة يبلغ نحو 1.3 % سنوياً من مساحة الغابات في الدول العربية، وهو ما يعد معدلا مرتفعاً بالمقارنة مع معدل الإزالة على المستوى العالمي الذي لا يتجاوز 0.2 % سنوياً.

وبلغ حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي 29مليون عامل في عام 2007 أي حوالي27 % من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية ، مقابل 34 مليون عامل عام 2000 والتي مثلت حوالي 33 % من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية. . ويعود هذا التراجع المطرد إلى هجرة قوى العمل من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى.

وبالنسبة لأنظمة تخطيط السياسات الزراعية في الدول العربية ، تجدر الإشارة إلى أن هناك جهات عديدة تشترك في رسم وصياغة السياسات الزراعية في الأقطار العربية ، وبشكل عام تتولى مجالس أو هيئات أو لجان عليا مخصصة ـ تنشأ بموجب مراسيم خاصة ـ رسم وصياغة السياسات الاقتصادية لكل قطر من الأقطار العربية وذلك من خلال أمانات عامة تتولى التنسيق مع الجهات المعنية بالتنمية الزراعية .

ففيما يتعلق بسياسات إدارة الموارد الطبيعية تعمل الدول العربية على حماية البيئة والموارد الطبيعية من أراضٍ ومياه ومراعٍ وغابات ، والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها الطبيعية والحفاظ على قدراتها الإنتاجية والاستغلال الأمثل لها وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية منها دون إحداث خلل في التوازن البيئي ودون تشويه الخصائص الاجتماعية الثقافية أو تلويث البيئة . كما تسعى إلى تحسين نمط استغلال واستخدامات الموارد الطبيعية على نحو أمثل يكفل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية ، والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي ، وما يتطلبه ذلك من العمل على تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية بما يتلاءم مع السياسة الزراعية الشاملة وفقاً للمتغيرات الدولية .

وعلى الرغم من ندرة الموارد المائية المتاحة في العالم العربي على النحو المشار إليه سابقاً فإن شطراً كبيراً منها يتعرض للفقد أو التدهور في النوعية نتيجة عدم الالتزام بالمقننات المائية الموصى بها من قبل الأجهزة البحثية وسيادة التراكيب المحصولية المكثفة لاستخدام المياه وعدم إدخال عنصر المياه في حسابات التكلفة الاقتصادية وسيادة نظم الري التقليدية غير المناسبة ومحدودية استخدام نظم الري المتطورة مثل الري بالتنقيط والرى بالرش. وتتراوح كفاءة استخدام مياه الري في معظم الدول العربية بين 50 و 60 في المائة. وتمثل مساحة الأراضي الزراعية التي يستخدم فيها نظام الري السطحي التقليدي حوالي 75 في المائة من مجموع مساحة الأراضي المروية في الدول العربية. ويستحوذ الري بالرش على حوالي 15 في المائة ، مقابل 10 في المائة للري الموضعي (التنقيط) والسطحي بالليزر. ويساهم الري السطحي في هدر المياه ، وزيادة ملوحة التربة واستنزاف بعض العناصر الغذائية فيها ، وانخفاض إنتاجية الأرض وعائد المياه . ولقد ركزت السياسات المائية العربية خلال الفترة الماضية على إدارة العرض للموارد المائية مع إيلاء اهتمام أقل لإدارة الطلب.

أما فيما يتعلق بسياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني فتهدف إلى زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني ، وتقوم في الأغلب على التوسع الرأسي برفع إنتاجية وحدة الحيوان بالانتخاب والتحسين والتغذية والإيواء والصحة البيطرية ، وزيادة عدد الحيونات من خلال التوسع بالمشرعات الإنتاجية على المستوى التقليدي والتجاري .

وقد عملت الدول العربية خلال الفترة (2000- 2009) على تنمية قطاع الإنتاج الحيواني من خلال تنفيذ البرامج البحثية في مجال التربية وتحسين النسل وإيجاد سلالات عالية الإنتاجية من خلال الانتخاب والتضريب (التهجين) ونقل الأجنة والتلقيح الاصطناعي ، والبرامج الإرشادية والخدمية بتحسين طرق الإيواء وتوجيه المربين بالطرق العلمية والعملية للتربية والرعاية الجيدة للحيوانات بهدف زيادة الإنتاجية وتقليص التكاليف وتوفير الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية . وتشجيع مربي الماشية والقطاع الخاص في إقامة مشروعات الإنتاج الحيواني في مجال اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان والبيض والخدمات المرتبطة بها ، إلى جانب تنظيم عمليات الذبح واقامة المجازر والأسواق الحديثة ، وتوفير القاعدة العلفية بالتوسع في مشاريع زراعة الأعلاف الخضراء، وتصنيع الأعلاف وتوفير مستلزمات الرعاية و مدخلات الإنتاج بخاصة الأملاح والفيتامينات ومكونات العلائق العلفية عن طريق دعم إنتاج وتصنيع الأعلاف وتقديم القروض الميسرة بعيدة المدى.

وفي إطار سياسات التنمية الريفية ، تشير الدراسة إلى أن متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي بلغ حوالي ربع دخل الفرد في القطاعات الأخرى ، ويعاني الريف العربي من تخلف في مستوى الخدمات إذ لاتتجاوز نسبة سكان الريف الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب عن 50% من إجمالي سكان الريف ، وخدمات الصرف الصحي عن 30% من الإجمالي ، والخدمات الصحية عن 60% من إجمالي سكان الريف .

وبالنسبة لسياسات الحد من الفقر الريفي يوضح تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2004 الصورة العامة للفقر وتطوراته للدول العربية معبراً عنه بدليل الفقر البشري الذي يقيس النقص في أساسيات التنمية البشرية المتعلقة بالغذاء والمستوى الصحي والتعليمي، وحسب الترتيب على المستوى العالمي من جملة 95 دولة نامية شملهم التقرير تقع دولتان عربيتان ضمن الأربع عشرة دولة الأوائل في الترتيب، ويقع معظم الدول العربية في المراكز الوسطية بين 29 و 51 ، والبقية جاءت في ترتيبين متأخرين بين 53- 87.

أما على مستوى الريف فتوضح التقارير والبيانات على قلتها انتشار الفقر في كثير من الدول العربية وإن كان بنسب متفاوتة. ويوضح تقرير صادر عن الصندوق الدولى للتنمية الزراعية عام 2003 شمل 12 بلدا عربيا أن عدد السكان الذين يعيشون

تحت خط الفقر الذي يمثله عدم امتلاك الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش الملائم يصل إلى حوالي 75.6 مليون نسمة ، يمثلون حوالي 35% من إجمالي السكان بهذه الدول . كما يبلغ عدد فقراء الريف حوالي 35 مليوناً يمثلون 66% من إجمالي الفقراء (ريف + حضر) أوما يعادل 44.6% من إجمالي سكان الريف. و أن نسبة الفقر في الريف تتفاوت بين الدول العربية.حيث تراوحت نسبة فقراء الريف إلى إجمالي السكان في بين 6% و 12% في ثلاث دول عربية وبين 27% و 45% في ستة دول، وأعلى من ذلك في ثلاثة دول أخرى.

وبدراسة سياسات التسويق و التصنيع و التجارة الخارجية ، تبين أن السياسات الزراعية العربية تتسم بصورة عامة بالتركيز على جوانب الإنتاج دون جوانب التسويق. يشير إلى ذلك أن الجهود التي بذلت في مجال الإنتاج لم ترافقها جهود واستثمارات ملائمة لتنمية القدرة على تسويق وتصنيع هذا الإنتاج ، ولم يلق التسويق الاهتمام اللازم في البرامج والخطط والسياسات السابقة للإصلاح في معظم دول المنطقة . وكانت المحصلة إهدارا لقدر كبير من الإنتاج ، وبالتالي تقليص الأثر التنموي لما تم إنفاقه من استثمارات في قطاعات الإنتاج.

ولقد اهتمت الدول العربية بخاصة ذات الإمكانات الزراعية بتنظيم وتطوير التجارة الخارجية الزارعية عن طريق البرامج والسياسات الاقتصادية الملائمة. وقد كانت للمتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية انعكاسات واضحة على تشكيل سياسات الإصلاح الاقتصادى المتعلقة بالتجارة الخارجية. وقد تمحورت سياسات الإصلاح الاقتصادى لقطاعات التجارة الخارجية في التحرر الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تصديراً واستيراداً. وتركزت هذه السياسات في إجراء تخفيضات على الضرائب والرسوم الجمركية وتقليل التدخل الحكومي المباشر في التجارة وإعطاء دور رئيس للقطاع الخاص .

كما استهدفت السياسات الإصلاحية تنمية وتطوير الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية لتعظيم المنافع للاقتصاد الكلي والمزارع والمستهلك والعاملين في هذه الصناعات. وقد شجعت هذه السياسات القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات الكبيرة الحجم بتقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية، كما شجعت خصصة المؤسسات الصناعية العامة. كما عملت على مراجعة وتطوير القوانين المنظمة للصناعات والمحددة للمواصفات لضمان جودة المنتج واستيفائه للمواصفات المحلية والعالمية. وكما شملت قوانين بعض الدول حماية الصناعات الوطنية من الإغراق والمنافسة غير العادلة من الواردات . كما استهدفت السياسات تطوير البنى المؤسسية التي تساعد على تطوير الصناعات الزراعية.

وفيما يتعلق بسياسات حماية البيئة ، يتسم الوضع البيئي في الأقطار العربية بالتدهور المستمر نظراً لعدم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية الناتجة عن قلة الوعي وضعف السياسات المرتبطة بالبيئة. ولم تحظ خطط وبرامج الحفاظ على الوضع البيئي والزراعي بالأولوية اللازمة ، مما ساهم في التدهور بكافة أشكاله ، حيث ازدادت مساحات الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر، وتعرضت العديد من الأصناف النباتية والحيوانية للانقراض وتهدد البعض الآخر منها ، كما زادت معدلات التلوث والتدهور بسبب الممارسات التي تتناقض مع الاعتبارات البيئية ، مثل الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية من مبيدات وأسمدة، مما ترتب عليه تلوث المنتجات الزراعية والتربة والمياه ، كما دمرت مناطق طبيعية لاستخدام كميات كبيرة من أخشاب الأشجار والرمل الطبيعي لبناء المنازل وتقلصت مساحات شاسعة من الغابات والمراعي الطبيعية.

أما فيما يتعلق بسياسات الخدمات المساندة ، تعمل الدول العربية على ترقية الإنتاج النباتي والحيواني كماً ونوعاً من خلال حزمة متكاملة من السياسات الداعمة والمساندة لتنمية قطاع الزراعة شملت : البحث العلمي الزراعي والإرشاد الزراعي والتعليم وتأهيل الموارد البشرية وتوطين التقانات الحديثة ، وتشجيع قيام تنظيمات المزارعين للمساعدة في تنظيم وتطوير وتسويق الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، والتمويل والاقتراض الزراعي .

وبالنسبة لسياسات الأسعار الزراعية وصناديق موازنة الأسعار الزراعية، شرعت الدول العربية وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي بانتهاج سياسات تحرير الأسعار عند الإنتاج وتحسينها والتخلي تدريجياً عن الدعومات المختلفة لإنشاء مناخ ملائم لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وللوفاء بمتطلبات منظمة التجارة العالمية . وعملت بعض الدول العربية على ايجاد صناديق لموازنة الأسعار الزراعية أو لدعم الإنتاج الزراعي ، أو لتنمية الصادرات أو لإدخال التقنيات الحديثة.

ولقد قامت الدراسة بتقديم عرض تقيمي للآثار المترتبة على حزمة السياسات الزراعية المطبقة خلال الفترة (2000 – 2009) ، تبين من خلالها مايلي :

أولاً ـ الأثر على الناتج الزراعي:

- إن الناتج الزراعي بالأسعار الجارية بلغ حوالي 103.4 مليار دولار في عام2008 مقارناً بنحو 56.4 مليار دولار عام 2000، محققاً بذلك نمواً وصلت نسبته 7.9 % ، وخلال الفترة المذكورة تناقصت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 8.3 % عام 2000 إلى 5.5%

من الناتج الإجمالي البالغ نحو 1.9 تريليون دولار عام 2008 . وزاد نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 198 دولاراً عام 2000 إلى 309 دولاراً عام 2008 بمعدل نمو بلغ حوالي 5.7 % سنوياً.

ثانياً ـ الأثر على الموارد الطبيعية:

- فيما يتعلق بندرة الموارد الطبيعيه لاسيما الأرض والمياه في الوطن العربي فمن المهم بالنسبة للسياسات الزراعية التركيز على كفاءة استخدام هذه الموارد في إطار تنموي شامل ، خاصة وأن عنصر رأس المال يمكن تدبيره وهو متوافر نسبياً . وفي إطار هذه الدراسه تم أخذ بعض المؤشرات لقياس أثر السياسات على كفاءة استخدام الأرض والمياه .
- تقدر المساحة الزراعية في الدول العربية (شاملة المساحة المتروكة) نحو 70.8 مليون هكتار في عام 2007 أي بزيادة تصل إلى 8.2% بالمقارنة إلى المساحة الزراعية في 2000. وقد نمت المساحة الزراعية بمعدل 1.1% في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2007) يلاحظ أن نحو 90% منها يتركز في ثماني دول عربية هي : السودان والمغرب والجزائر والعراق وتونس ومصر وسوريا والسعودية. حيث زادت المساحة الزراعية بمعدل 1.13 % سنوياً خلال الفتره المذكورة. أما المساحة المتروكة فقد زادت من 15.7 مليون هكتار في 2000 إلى 18.9 مليون هكتار في 2007 أي بمعدل نمو 2.68 % سنوياً خلال الفتره وهو ما يعادل أكثر من ضعف معدل النمو في المساحة الزراعية . وزاد نصيب الهكتار من الناتج المحلي الزراعي بمعدل نمو5.9% سنوياً ، من 862 دولاراً عام 2000 إلى 1285 دولاراً عام 2008.
- تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد، من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم حيث تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية ويبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن 257.5 مليار متر مكعب ، تشمل موارد تقليدية قدرها 245.6 مليار متر مكعب بنسبة 95.4%، وموارد غير تقليدية قدرها 11.9 مليار متر مكعب، تعادل 4.6% من إجمالي الموارد المائية. وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر في إجمالي الموارد المائية، إذ تقدر بنحو 209.2 مليار متر مكعب تمثل 81.2% من الإجمالي وتمثل المياه الجوفية 14.1%. أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلاً من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية 3.8% و 0.9% على الترتيب

من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية، على مستوى الوطن العربي حوالي 1057 متر مكعب سنوياً، أي ما يتجاوز بقليل خط الفقر المائي (1000 متر مكعب سنوياً).

- ومع استمرار الثبات النسبي في الكميات المتاحة من الموارد المائية، وزيادة عدد السكان بصورة مستمرة، يتجه نصيب الفرد العربي من المياه إلى الانخفاض ، ومن المتوقع ان ينخفض إلى 667 متر مكعب سنوياً فى2025، و بحلول عام 2025 ، سوف يكون لدى الدول العربية 66-32% من كمية المياه المتاحة لهم في عام 1990 ، كما أنه من المتوقع أن يزداد العجز المائى سوءاً في بعض الدول العربية مثل: الأردن و ليبيا وعمان و السعودية وسوريا واليمن. ويتوقع أن يتناقص نصيب الفرد من المياه المتجددة بحوالي 2/3 خلال الثلاثين عاماً القادمة.

ثالثاً ـ الأثر على معدلات الإنتاج النباتي :

- يتكون أثر السياسات الزراعية على معدلات الإنتاج النباتي من أثرين مجتمعين، الأول الأثر على التركيب المحصولي والذي ينطوي على التغيرات في المساحات المزروعة بالمحاصيل المختلفة ، الثاني الأثر على الإنتاجية المحصولية للوحدة المساحية . وتشير التغيرات في التركيب المحصولي على مستوى الوطن العربي بين عامي 2000 و 2008 إلى زيادة المساحة المحصولية من 38.4 مليون في 2000 إلى 51.5 مليون هكتار في 2008 بنسبة زياده كلية 34 % ، وبمعدل نحو 3.7 % سنوياً . وقد تغيرت الأهميات النسبية للمحاصيل في إجمالي المساحة المحصولية . ومن أهم هذه التغيرات تناقص نصيب محاصيل الحبوب في المساحة الإجمالية من 70.8 % في 2000 إلى 66.4 % في 2008 بينما زاد نصيب البذور الزيتية بصورة ملموسة من 9.7 % إلى 14.2 % . وتظهر معدلات النمو في مساحه المجموعات المحصولية اداءً متفاوتاً ، فهناك مجموعات محصولية زادت بمعدلات نمو اقل من المتوسط العام (3.7 % سنوياً) وهي: الحبوب والخضروات والشمندر، أما المجموعات التي زادت بمعدلات نمو اعلى من المتوسط فهى مجموعة محاصيل البذور الزيتية (8.64 %) والفاكهة (8.18 %) والدرنيات (5.33 %) .
- وبالنسبة للإنتاجية فرغم التحسن الذي طرأ على مستوى الإنتاجية لبعض المحاصيل الزراعية في السنوات الأخيرة، إلا أنها ما زالت منخفضة

بالمقارنة بنظيراتها في الدول النامية والدول المتقدمة وبصفة خاصة المحاصيل المطرية .كما أن هنالك فجوةً واسعةً بين الإنتاجية الفعلية الراهنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة والإنتاجية الممكنة التي تقدر بنحو 2إلى 4 أضعاف الإنتاجية الفعلية.

- وتوضح التغيرات في الإنتاج الكلي من المجموعات المحصولية و المحاصيل الرئيسة بين عامي 2000 و 2008 أن هناك تفاوتاً في معدلات النمو للمحاصيل المختلفة بشكل أو بآخر ، حيث سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية نمواً موجباً بصورة مطلقة فيما عدا الألياف التي تناقصت بنسبة 9.7 % خلال الفترة 2000 – 2008 ، فقد زاد الإنتاج الكلي من الحبوب من 37.6 مليون طن عام 2000 إلى 55.7 مليون طن بمعدل نمو سنوي 5 %، كما سجل الإنتاج الكلي من البذور الزيتية أعلى معدل نمو سنوي محققاً 9.7 %، تليه الدرنيات (6.8 %) ، بينما بلغ معدل نمو إنتاج الخضر حوالي 3.3 % و إنتاج الفاكهة بنحو 1.5 % سنوياً .

رابعاً ـ الأثر على معدلات الإنتاج السمكي:

- وبالنسبة لتنمية قطاع الإنتاج السمكي فلم يتجاوز الإنتاج السمكي العربي خلال الفترة 2000 – 2009 ، 62% من الإمكانيات الإنتاجية السمكية وهو ما يشير إلى أنه ما زالت هناك فجوة واسعة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن ، ويفسر ذلك تدني حالة البنية الأساسية المتعلقة بالصيد تشمل : موانئ صيد تتوافر فيها خدمات وعناصر رئيسة مساندة كمصانع الثلج والرافعات وورش صيانة المحركات وإصلاح القوارب ومحطات التزويد بالوقود والأسواق ومخازن التبريد والتخزين وسيارات النقل ، وسيادة الطرق التقليدية في عملية الإنتاج ، فضلاً عن عدم إعطاء القطاع السمكي ما يستحقه من أولوية ضمن أولويات السياسات الإنتاجية العربية.

خامساً ـ الأثر على الأمن الغذائي العربي .

- يعد الأمن الغذائي من أبرز وأكبر التحديات التي تواجه المنطقة العربية ، وعلى الرغم من بعض التقدم الملحوظ والنجاحات التي تم إحرازها ، فان الزراعة لم تلعب دوراً فعالاً في تضييق الفجوة الغذائية في العالم العربي وبقيت الدول العربية واحدة من المناطق المستوردة للغذاء حيث تجاوزت قيمة الفجوة الغذائية 22.5مليار دولار عام 2008 .
- وقد أدى التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية خلال الفترة (2000-2007) إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي

لعدد من السلع الغذائية الرئيسة حيث انخفضت تلك النسبة في السكر من 37.8% إلى 29.3 %، وفي الزيوت من45.6 % إلى 73.9 %، وفي الألبان من 71.5 % إلى69.8 % واللحوم من 85.9 % إلى 80.1 % .

- وفي المقابل، طرأ تحسن على نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسة، حيث ارتفعت تلك النسبة للحبوب من41.4 % إلى 47.9 %، والقمح من46 % إلى46.8 % ، والشعير من 21.2 % إلى29.7 %. كما حافظت بعض المحاصيل على مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي كالبيض والفواكه والخضار، في حين حققت البطاطا والأسماك اكتفاءً ذاتياً.

لقد أدت عدة عوامل إلى استمرار الفجوة الغذائية في الوطن العربي لبعض السلع الزراعية الرئيسة كمجموعة الحبوب والزيوت والسكر .ويأتي في مقدمة هذه العوامل استمرار تزايد السكان بمعدلات تفوق معدلات الزيادة المتحققة في إنتاج السلع الزراعية، وارتفاع مستويات الدخول الفردية، والتغير في الأنماط الاستهلاكية .

في ضوء ماسبق ، يمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة والمؤشرات التي يمكن من خلالها دراسة مستقبل السياسات الزراعية العربية خلال العقد المقبل(2010-2020).

1- ندرة الموارد المائية وانخفاض كفاءة استخدامها:

فضلاً عما تتسم به الموارد المائية العربية من محدودية وندرة نسبية شديدة ، فإن كفاءة استخدامها تتسم بالانخفاض الواضح . والتدنى الواضح في كفاءة المستخدم منها تحدياً شديد الخطورة فيما يتعلق بتنمية الزراعة العربية. ويتسم عرض الموارد المائية بالجمود الشديد حيث يصعب في أغلب الأحوال زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة تتمثل في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحى، أو توجيه استثمارات ضخمة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية .

لقد ركزت السياسات المائية العربية خلال الفترة الماضية جل اهتمامها على إدارة عرض الموارد المائية دون توجيه اهتمام بنفس القدر إلى جانب الطلب على المياه وترشيد استخدام ماهو متاح منها .ومن ثم ظلت كفاءة استخدام هذه الموارد النادرة جامدة عند مستويات منخفضة . ومع أن هذه السياسات قد تمخض عنها تحسين ملموس في الموارد المائية خاصة في مجالات تحلية المياه وإعادة الاستخدام ، فإن عدم إعطاء جانب الطلب الأهمية التي يستحقها أدى إلى الإسراف في استخدام المياه وإهدار جزء كبير مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية العربية.

إن نجاح المشروعات الهادفة إلى تنمية المعروض من المياه يتوقف على نجاح التعاون العربي في مجالات تطوير تقانات إعادة استخدام المياه أو حصاد المياه أو تنقيتها، أو التعاون في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة، هذا بالإضافة إلى النجاح العربي في مجال تنسيق التعاون فيما بين الدول العربية وغيرها من دول الجوار غير العربية والمتشاطئة معها في مجاري الأنهار. وإذا كانت تنمية المعروض من المياه تعد أمراً أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، فإن تنظيم إدارة الطلب على المياه عن طريق تخطيط وتنفيذ السياسات وبرامج العمل الهادفة إلى ترشيد استخدامها يعد أمراً ممكناً، شريطة أن تؤخذ هذه الأمور بدرجة عالية من الاهتمام لتحتل موضعها المناسب في سلم الأولويات التنموية على المستويين القطري والقومي.

2- محدودية التقدم التقني في الزراعة:

على الرغم مما تحقق من تقدم في مجالات التطوير التقني للزراعة العربية، إلا أن هناك تقدماً محدوداً في القدر والأثر التنموي، وذلك قياساً بما كان يمكن تحقيقه، وتكمن العلة دائماً في ضعف الأداء المؤسسي سواء كانت من مؤسسات البحث أو الإرشاد أو التمويل الزراعي، وغياب شبه كامل لمنظمات المزارعين. الأمر الذي يعني أن المدخل الحقيقي لإحراز تقدم ملموس في هذا المضمار ينبع عادة من النجاح في إصلاح المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي. ويتمثل التحدي الحقيقي للزراعة العربية في قدرة الدول العربية على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة بكافة أنواعها لزيادة الإنتاج الزراعي ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسة.

في مجال البحوث والتطوير التقني يقتضي الأمر تعاوناً وتنسيقاً عربيين يتضمنان تحديث مراكز البحث وإمدادها بالوسائل الضرورية وخلق الكوادر البحثية القادرة، وتتجنب تكرار المشروعات البحثية، وتبادل الخبرات، ومن ثم زيادة فاعلية الجهود البحثية، وتعظيم مردودها التنموي.

3- تباين مفاهيم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

تحقيق الأمن الغذائي هو الهدف الذي تتمحور حوله – بدرجات متفاوتة-جهود التنمية في أغلب الأقطار العربية، ومع ذلك كان المفهوم الأساسي للأمن الغذائي يرتكز على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في إطار منظور قطري ، دون إيلاء اهتمام خاص لباقي محاور الأمن الغذائي، سواء فيما يتعلق بجودة وسلامة الغذاء المتداول في الأسواق، أو بمدى استقرار المعروض من سلع الغذاء الرئيسة في الأسواق، أو بتأمين قدرة الطبقات الفقيرة في الحصول على احتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء. وقد أسفرت هذه السياسات عن توجهات تنموية استنزفت في كثير من الأحيان القاعدة الموردية في عدد من الأقطار العربية.

في مجال الأمن الغذائي من المفيد مستقبلاً أن يتطور مفهوم الأمن الغذائي ليكون مفهوماً قومياً يدعم المستوى القطري، وأن تتاح لكل قطر عربي المشاركة بجهوده التنموية في تحقيق هذا الهدف ارتكازاً إلى ما يتوافر به من موارد ، وأن تكون البرامج الهادفة إلى الحد من ظاهرة الانكشاف الغذائي العربي متكاملة في جوانبها التنموية، على أن تتضمن برامج فرعية لتمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الغذائية، مع مراقبة سلامة وجودة الغذاء المتداول في الأسواق، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في المعروض من سلع الغذاء وأسعارها.

4- تركيز السياسات الزراعية القطرية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي:

ظهر خلل تنموي واضح بين جهود ونتائج تنمية الإنتاج الزراعي ، وتلك الخاصة بتنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج ، مما ينطوي على إهدار لشطر كبير من الإنتاج الذي تم تحقيقه ، ومن ثم تقليص الأثر التنموي لما تم إنفاقه من استثمارات في قطاع الإنتاج . الأمر الذي يدعو مستقبلاً عند تخطيط برامج التنمية أن تحقق هذه البرامج التوازن التنموي الضروري فيما بين أنشطة ومشروعات تنمية الإنتاج ، وتلك الخاصة بأنشطة ومشروعات تسويقية وتصنيعية .

5- ضعف الخدمات المساندة:

يعتبر ضعف الخدمات الزراعية المساندة السبب الرئيس للفجوة في الإنتاجية الزراعية العربية، شهد العالم تقدماً سريعاً في مجالات البحث الزراعي أدى إلى قفزات في الإنتاجية والإنتاج، ورغم سرعة وحجم هذا التقدم فلازالت إنتاجية الوحدة المنزرعة من المحاصيل عموماً والخضروات والفواكه بصفة خاصة في الدول العربية تمثل 50% من مثيلاتها في الدول المتقدمة، ونفس الأمر بالنسبة لإنتاجية الثروة الحيوانية من اللحوم والألبان.

تعزى الفجوة في الإنتاجية إلى استخدام أساليب إنتاجية تقليدية . ومراكز البحث الزراعي العربية ما زالت عاجزة عن إمداد الزراع العرب بالأصناف النباتية والأصول الوراثية والهجن الحيوانية والممارسات الزراعية التي تمكنها من إحداث التغيير المطلوب.

6- ضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي للتنمية الزراعية العربية:

مازال التنسيق العربي على مستوى السياسات الاقتصادية والزراعية يتسم بقدر كبير من التواضع مع ضعف الاهتمام بالمنظور القومي التكاملي للتنمية . لقد تزايد الإتجاه نحو العولمة في ظل نظام دولي وإقليمي بدأت تنهار فيه نظم الحماية وتزداد فيه حدة التنافسية المرتكزة إلى الكفاءة الإنتاجية دون غيرها . ومع ذلك ظلت السمة الأساسية خلال العقود الثلاثة الماضية هي إتباع كل قطر عربي سياسات اقتصادية زراعية تخصه ولا يراعى فيها البعد القومي إلا في حدود ضيقة، هذا على الرغم من كافة الاتفاقيات الموقعة بين الأقطار العربية. وباستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن تنسيق السياسات الاقتصادية والزراعية هو في الواقع في حده الأدني.. ولقد أجمع الاقتصاديون على أن الدولة القطرية تلاشى دورها في الاقتصاد الدولي وأصبحت التكتلات الاقتصادية هي الرائدة في هذا المجال.

وعلى صعيد القطاعات الزراعية ثبت من خلال تجربة العقود الماضية أن عدم تنسيق السياسات الزراعية العربية أضاع مكاسب كبيرة كان بإمكان الزراعة العربية تحقيقها، ولم يتقدم أي قطاع زراعي عربي ليصل إلى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة. فعدم وجود تنسيق في سياسات الإنتاج واستغلال الموارد الأرضية والمائية وضعف التنسيق في السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية والزراعية، أدى إلى زيادة معدلات الهدر في استخدام الموارد وأضعف قدرة الزراعة العربية على التقدم والمنافسة في الأسواق العالمية.

مقدمة

مقدمة :

يعد القطاع الزراعي قطاعاً ذا أهمية خاصة في اقتصاديات الدول العربية نظراً لاستيعابه لأكثر من ربع إجمالي حجم القوى العاملة، ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وتلبيته للجزء الأكبر من الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية، بالإضافة إلى توفير السلع والمواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية ، فضلاً عن أنه يعد المصدر الرئيس لمعيشة السكان الريفيين والذين يشكلون بدورهم أكثر من 40% إجمالي عدد السكان في الوطن العربي.

ويتسم القطاع الزراعي العربي باعتماده في الأغلب على الأمطار، بجانب محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة مما ساهم في تدني إنتاجية المحاصيل الزراعية. فضلاً عن عدم الاستقرار في الإنتاج. وقد استمرت الزراعة العربية تعاني من العديد من المشكلات ، سواء الطبيعية منها المتعلقة بالموارد المائية والجوية ونقص العناصر الغذائية في التربة وزيادة الملوحة وإعادة التمليح، أو الاقتصادية المرتبطة بتفتيت حجم الحيازات الزراعية في إطار انتشار الملكية الخاصة، وتخلف أساليب الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية، وخاصة سوء التوزيع، استمرار ضعف البنى المؤسسية وقصور التنمية البشرية في ظل غياب متطلبات التنمية الريفية المتكاملة.

وقد حاولت السياسات الزراعية العربية على المستوى القطري التعامل مع هذه المشكلات مستهدفة تعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية على الأصعدة الاقتصادية والمناخية والسياسية. وبطبيعة الحال تفاوت أداء السياسات بين الأقطار العربية نجاحا أو إخفاقا لأسباب متعددة ومتشابكة.

وقد شهد العقد الأول من الألفية الثالثة، أزمتين عالميتين غير مسبوقتين على مدى عقود طويلة مضت ، كما تبلورت بوضوح احتمالات خطيرة على صعيد التغيرات المناخية العالمية ، فضلاً عن الصراعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية المحيطة بالمنطقة العربية. وعلى الصعيد المحلي يأتي هذا العقد بعد عقد التسعينيات في الألفية الثانية الذي شهد إصلاحات اقتصادية على نطاق واسع ، ومازال بعضها مستمر حتى الآن. وتحاول هذه الدراسة استعراض هذه المتغيرات وتحليل انعكاساتها على أداء القطاع الزراع العربي ، ثم استخلاص الدروس المستفادة فيما يتعلق بالوصول إلى مؤشرات محددة ترسم ملامح مسار العمل العربي للتنمية الزراعية خلال الحقبة القادمة.

الباب الأول
تطور القاعدة الموردية الزراعية

الباب الأول

تطور القاعدة الموردية الزراعية

1- تطور القاعدة الموردية الزراعية خلال الفترة (2000ـ 2008): مدخل تحليلي :

تتمثل الموارد الزراعية الطبيعية في الوطن العربي في كل من الموارد الأرضية،موارد الثروة الرعوية والغابية ، الموارد المائية و موارد الثروة الحيوانية والسمكية.

1-1 الموارد الأرضية:

إذا كانت الموارد المائية تعتبر المحدد الأول للتنمية الزراعية في الوطن العربي، فإن الموارد الأرضية تليها في الأهمية كمحدد للإنتاج الزراعي العربي. ولاشك أن ممكنات التوسع في الموارد الأرضية الزراعية تتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر موارد المياه. ونظراً لوقوع المنطقة العربية ضمن الحزام العالمي للأراضي الجافة وشبه الجافة التي تتوقف فيها المساحة المزروعة على الظروف البيئية ومدى توافر المياه اللازمة للزراعة، فإن معظم الدول العربية تسود فيها الزراعة المطرية، وتختلف نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الكلية من دولة إلى أخرى، بل ومن عام إلى آخر اعتماداً على معدلات الأمطار وتقلباتها السنوية. ولهذا السبب اعتمدت برامج التوسع الزراعي الأفقي في الدول العربية في أغلب الأحوال على الموارد المائية السطحية والجوفية.

وتقدر المساحة الزراعية في الدول العربية (شاملة المساحة المتروكة) بنحو 70.8 مليون هكتار في عام 2007 جدول (1-1)أي بزيادة تصل إلى 8.2% بالمقارنة إلى المساحة الزراعية في 2000.وقد نمت المساحة الزراعية بمعدل 1.1% في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2007) ورغم أن هذا المعدل لابأس به إلا أنه لا يعبر عن الزيادة الحقيقية في مساحة الأراضي الزراعية وذلك إذا أخذ في الاعتبار أن المساحة المتروكة تشكل شطراً كبيراً في المساحة الزراعية. وفيما يتعلق بالتوزيع القطري للمساحة الزراعية جدول (1-2) يلاحظ أن نحو90% منها يتركز في ثماني دول عربية هي: السودان والمغرب والجزائر والعراق وتونس ومصر وسوريا والسعودية. وقد حققت المساحة الزراعية في كل من المغرب والسعودية معدلات نمو عالية خلال الفترة 2000-2007، بينما حققت في كل من الجزائر والسودان والعراق معدل نمو يبلغ 2% سنوياً، أما في تونس وسوريا ومصر فقد زادت المساحة الزراعية بمعدل نمو 1% سنوياً.

جدول (1-1) : استخدام الأراضي في الوطن العربي

	1990	2007	
		ألف هكتار	%
محاصيل مستديمة			
مطرية	3647.6	4950	7
مروية	1964.1	3525	5
جملة	5611.70	8475	12
محاصيل موسمية			
مطرية	33948.10	32686	46.2
مروية	7476.10	10705	15.1
جملة	41424.20	43391	61.3
المساحة المتروكة	10548.70	18916	26.7
جملة المساحة الزراعية	57584.6	70782	100
الغابات	88846.1	93217	
المراعي	483318.6	480872	

المصدر: حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة

جدول (1-2) : المساحة المزروعة ونصيب الفرد منها على مستوى الدول العربية عام 2007

الدولة	المساحة المزروعة (1000 هكتار)	نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)
الأردن	228.2	0.04
الإمارات	233.51	0.05
البحرين	4.34	0.00
تونس	5163	0.50
الجزائر	8414.67	0.24
جيبوتي	0.41	0.00
السعودية	4357	0.18
السودان	20852.53	0.55
سوريا	5682	0.26
الصومال	1500	0.12
العراق	6979.75	0.24
عمان	65.07	0.02
فلسطين	182.4	0.05
قطر	28.49	0.02
الكويت	10.14	0.00

لبنان	268	0.06
ليبيا	2644	0.46
مصر	3537.69	0.05
المغرب	8700	0.28
موريتانيا	322	0.11
اليمن	1609.5	0.07
الإجمالي	70783	0.21

المصدر: حسبت من التقرير العربي الموحد 2009 .

ويوضح نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بعداً آخر يتعلق بتفاوت درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية على المستوى القطري. وعلى مستوى الوطن العربي وبوجه عام يبلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية حوالي 0.22 هكتار في عام 2007 وهو ما يقترب من نظيره على المستوى العالمي البالغ 0.25 هكتار. ويرتفع نصيب الفرد إلى أكثر من ضعف المتوسط العربي والعالمي ليصل إلى نحو 0.5 هكتار للفرد في كل من السودان وتونس وليبيا، ويتراوح بين 0.22-0.32 في كل من سوريا ، المغرب ، العراق ، السعودية ، وحوالي 0.13 هكتار في الصومال وموريتانيا، بينما يقل عن 0.1 هكتار للفرد في باقي الدول العربية. وجدير بالملاحظة أن استبعاد المساحة المتروكة يترتب عليه تدني نصيب الفرد من الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي إلى 0.17 هكتار فقط.

جدول (1-3) : استخدام الأراضي على مستوى الدول العربية عام 2007
المساحة : (1000 هكتار)

الدولة	المساحة المطرية	المساحة المروية	المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
الأردن	106.1	81.1	41	83	742.00
الإمارات	0	233.51	-	31.10	305.00
البحرين	0	3.62	0.72	-	-
تونس	3884.3	381.05	897.65	662.41	4869.88
الجزائر	4006.88	834.78	3573.01	4216.38	32837.23
جيبوتي	0.41	0	-	6	200.00
السعودية	0	1074	3283	2700	170000
السودان	16155.3	1587.18	3110.05	64359.96	117180
سوريا	3323	1396	963	576	8214
الصومال	1012	160	328	9040	42000

العراق	1233	2597	3149.75	478.50	4000
عمان	0	65.07	-	0.16	18000
فلسطين	156.3	26.1	-	26	190
قطر	0	11.06	17.43	0.40	50
الكويت	0	10.14	-	2.22	1717.91
لبنان	159	109	-	4	16
ليبيا	1536	258	850	600	13300
مصر	191.24	3346.45	-	67	-
المغرب	4820.6	1301.8	2577.60	4364	21000
موريتانيا	300	22	-	4400	39250
اليمن	752.8	732	124.70	1600	7000
المجموع	37636.93	14229.86	18915.91	93217.13	480872.02

المصدر: حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المجلد (28)، 2008م.

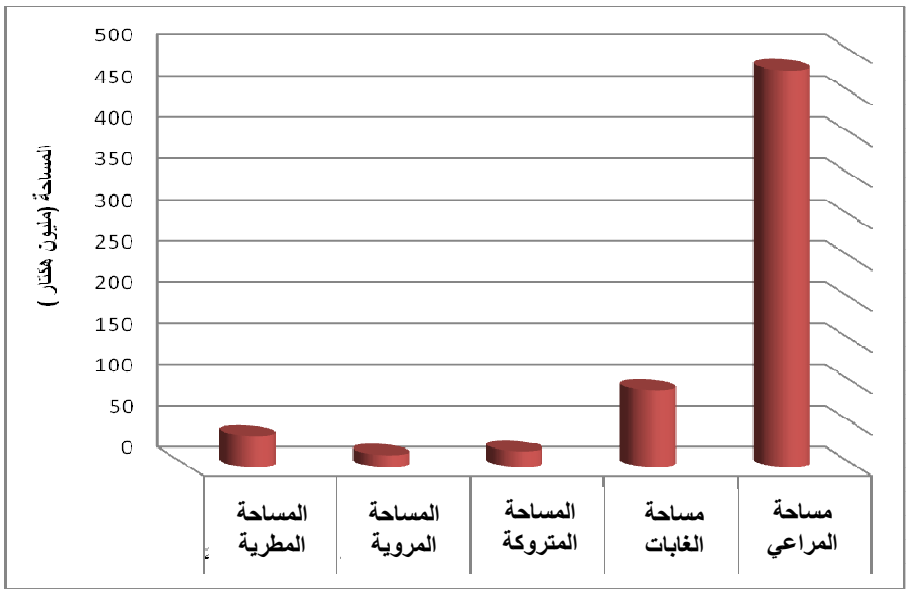

شكل (1-1) استخدام الأراضي على مستوى الوطن العربي عام 2007
المصدر : جدول (1-3)

نمط استخدام الأراضي في الوطن العربي:

يعد نمط استخدام الأراضي في الوطن العربي محصلة لما تتسم به الموارد الأرضية والمائية المتاحة من خصائص، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ينسحب أثرها على مساحة الغابات والمراعى وكذا توزيع المساحة المحصولية بين مستديمة وموسمية. وطبقاً لتقديرات 2007 تبلغ مساحة الغطاء النباتي في الوطن العربي نحو 606 مليون هكتار تمثل 43.1% من إجمالي مساحته الجغرافية . على أن الجزء الأكبر من هذه المساحة تشغله كل من المراعي في مساحة تبلغ 481 مليون هكتار والغابات في مساحة تبلغ 93 مليون هكتار بإجمالي مساحة لهذين النوعين من الاستخدام 574 مليون هكتار أي 94.7% من مساحة الغطاء النباتي. أما المساحة المتبقية ونسبتها 5.3% فتستخدم في الإنتاج الزراعي المحصولي حيث تبلغ المساحة الزراعية كما سبق الإشارة نحو 70.7 مليون هكتار شاملة المساحة المتروكة(1) التي تبلغ مساحتها نحو 18.9مليون هكتار (بنسبة 26.7%) . أما باقي المساحة الزراعية فتشغلها كل من المحاصيل المستديمة والمحاصيل الموسمية موزعة على القطاعين المطري والمروي. وتشغل المحاصيل الموسمية الشطر الأكبر بمساحة حوالي 43.4 مليون هكتار تعادل 61.3% من إجمالي المساحة الزراعية يقع منها في القطاع المطري 32.7 مليون هكتار (بنسبة 46.2 % من المساحة المزروعة) بينما تبلغ مساحة المحاصيل الموسمية المروية حوالي 10.7 مليون هكتار تعادل 15.1% من المساحة الزراعية. أما المحاصيل المستدامة فتشغل 8.5 مليون هكتار بنسبة 12% من المساحة الزراعية، وأغلب هذه المساحة يقع في القطاع المطري بحوالي 4.95 مليون هكتار تعادل 7% من المساحة الزراعية وتقع المساحة الباقية، وهي حوالي 3.5 مليون هكتار، في القطاع المروي.

ولما كانت الدول العربية تتباين فيما بينها فيما يتعلق بتوافر الموارد المائية السطحية بمصدريها الرئيسيين (السطحية والجوفية) ومدى توافر البنية الأساسية لشبكات الري ، فإن المساحة المروية وكذا نسبتها إلى المساحة الزراعية الكلية، تختلف من دولة إلى أخرى. وتصل هذه النسبة إلى أقصاها بنسبة 100% في دول الخليج العربي الست، حيث يعتمد الري فيها بالكامل على استخدام المياه الجوفية من الآبار بينما تبلغ هذه النسبة نحو 94.3% في مصر، معتمدة على الري من مياه النيل بصورة أساسية، وحوالي 56% في العراق، 45.6% في اليمن وتصل إلى 29 و 28% في سوريا والأردن على الترتيب وتتراوح بين 10-16 % في كل من المغرب، ليبيا، الجزائر، فلسطين، وموريتانيا وتصل إلى أدناها بين 5-10% في تونس والصومال والسودان.

(1) المساحة المتروكة هي مساحة الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم إما بسبب عدم كفاية مياه الري أو لإراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى.

2-1 الموارد المائية :

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم حيث تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية، كما تتسم بسوء توزيعها جغرافياً وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق. وفضلاً عن ذلك تتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن . وعلى ذلك فالموارد المائية هي العامل المحدد الرئيس للإنتاج الزراعي في الوطن العربي حالياً ومستقبلاً.

فبينما تشكل مساحة الوطن العربي 10.8% من المساحة الكلية لليابسة ويعادل عدد سكانه 4.9% من سكان العالم ، فإنه يحظى بما لا يتجاوز 0.7% فقط من المياه السطحية الجارية في العالم ، ويتلقى فقط 2.1% من إجمالي أمطار اليابسة ، وبهذا فإن نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارنة بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ 1 : 15 ، ومن حيث متوسط المطر السنوي تبلغ هذه النسبة 1 : 4.6 . ولا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه ألف متر مكعب مقابل أكثر من 7 آلاف متر مكعب على المستوى العالمي إلى جانب أن شطراً لا يستهان به من الموارد المائية يتعرض للهدر أو الضياع أو تدهور النوعية لأسباب عديدة. ويقدر العجز المائي الحالي في الدول العربية لإنتاج الغذاء بنحو 58 مليار م3.

وهناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة منها تقليدية: وهي الأمطار، والمياه السطحية ، والمياه الجوفية ، واثنان غير تقليديين هما مياه التحلية، ومياه التنقية (إعادة الاستخدام). وباستثناء الأمطار، يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن 257.5 مليار متر مكعب جدول (1-4) تشمل موارد تقليدية قدرها 245.6 مليار متر مكعب بنسبة 95.4%، وموارد غير تقليدية قدرها 11.9 مليار متر مكعب، تعادل 4.6% من إجمالي الموارد المائية. وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية، إذ تقدر بنحو 209.2 مليار متر مكعب تمثل 81.2% من الإجمالي وتمثل المياه الجوفية 14.1%. أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كل من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية 3.8% و 0.9% على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي. وعلى المستوى الإقليمي ، يستأثر الإقليم الأوسط (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي) بنحو 40% من إجمالي الموارد المائية. ويستحوذ إقليم المشرق العربي (الأردن، سوريا، العراق، لبنان، فلسطين) على نحو 79.9 مليار متر مكعب تمثل 31.0% من الإجمالي، ثم إقليم المغرب العربي (المغرب،

الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا) مستحوذاً على 59.2 مليار متر مكعب بنسبة 23% ، بينما يتضاءل نصيب إقليم شبه الجزيرة العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت، اليمن) إلى حوالي 15.3 مليار متر مكعب بنسبة 5.9% من إجمالي الموارد المائية العربية. ويوضح توزيع الموارد المائية المتاحة بين الأقطار العربية تبايناً واضحاً سواء فيما يتعلق بالمساهمة النسبية لمختلف المصادر أو فيما يتعلق بنصيب الفرد من المياه،وكذا نصيب الهكتار من الأراضي الزراعية من المياه. وبينما تشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر من الموارد المائية بالنسبة لكل من إقليم المشرق العربي والإقليم الأوسط وإقليم المغرب العربي، فإنها لا تشكل نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لإقليم شبه الجزيرة العربية الذي تشكل فيه الموارد المائية الجوفية تقريباً نفس أهمية الموارد المائية السطحية. وبينما تبرز إعادة الاستخدام كمصدر مهم للموارد المائية في كل من إقليم المشرق العربي والإقليم الأوسط لا سيما في سوريا والعراق فإنه يعتبر مصدراً هامشياً بالنسبة للإقليمين الآخرين. وبالنسبة للموارد المائية من التحلية، يستحوذ إقليم شبه الجزيرة العربية على نحو 82.7% من جملة موارد التحلية في الوطن العربي.

جدول (1-4): الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حسب مصادرها الرئيسة بين عامي1990 و 2004

الموارد المائية	1990		2004		التغير النسبي بين 2004-1990	معدل النمو السنوي
	مليار م^3	%	مليار م^3	%	(%)	(%)
الأمطار	2282.46	-	2282.46	-		
المياه السطحية	204.62	82.8	209.2	81.2	2.2	0.1
المياه الجوفية (المخزون)	7733.0	-	7733.0	-	-	-
المتاح للاستغلال	35.04	14.2	36.40	14.1	3.9	0.3
المياه التقليدية	239.66	97.0	245.60	95.4	2.5	0.2
المياه غير التقليدية (تحلية – تنقية)	7.582	3.0	11.90	4.6	57.0	3.1
إجمالي	**247.142**	**100**	**257.5**	**100**	**4.2**	**0.30**

وتتوزع استعمالات المياه في الوطن العربي على ثلاثة مجالات رئيسة هي الزراعة والصناعة والأغراض المنزلية وتستهلك الزراعة 87% من المياه، وتستهلك الصناعة 7% ويستهلك للأغراض المنزلية 6% من المياه.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الموارد المائية، يبلغ المتوسط على مستوى الوطن العربي حوالي 1057 متر مكعب سنوياً، أي ما يتجاوز بقليل خط الفقر المائي (1000 متر مكعب سنوياً). ومع ذلك فإن عدداً قليلاً من الدول يتجاوز فيه نصيب الفرد 1000 متر مكعب وتشمل سوريا والعراق ولبنان في المشرق العربي، والصومال من الإقليم الأوسط، والمغرب وموريتانيا من المغرب العربي. أما بالنسبة لباقي الدول فبعضها يقل نصيب الفرد فيها عن 500 متر مكعب سنوياً وتشمل الأردن، فلسطين، جيبوتي، تونس وكل دول شبه الجزيرة العربية باستثناء عمان والبعض الآخر يتراوح نصيب الفرد فيها من المياه بين 500-1000 متر مكعب سنوياً. ويعطي البعد الزمني مؤشراً لمدى خطورة مشكلة ندرة المياه في الوطن العربي، إذ أنه مع استمرار الثبات النسبي في الكميات المتاحة من الموارد المائية، وزيادة عدد السكان بصورة مستمرة، يتجه نصيب الفرد من المياه إلى الانخفاض ويتضح ذلك من إستعراض الموارد المائية ونصيب الفرد من المياه على المستويين القومي والقطري بمرور الزمن . وفيما يتعلق بالموارد المائية المخصصة للزراعة، تبدو المشكلة أكثر حدة، إذ يزداد الطلب على المياه للاستخدامات غير الزراعية بمعدلات متسارعة ومن ثم يزيد نصيبها من الموارد الإجمالية على حساب الموارد المائية المتاحة للزراعة.

ولقد بلغت حصة الفرد العربي من المياه العذبة 3430 متر مكعب سنوياً عام 1960 حيث انخفضت إلى 807 متر مكعب سنوياً عام 1990، ثم انخفضت إلى 1430 متر مكعب سنوياً في 2006 ، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 667 متر مكعب سنوياً فى2025 كما في جدول (1-5).

وفيما يتعلق بنصيب المتر المكعب من المياه العذبة من الناتج الزراعي على مستوى الدول العربية عام 2006 كما في جدول (1-6) حيث يتضح أنه سجل أعلى قيمة له في المملكة العربية السعودية بنصيب بلغ نحو 2.2 دولار للمتر المكعب ، تليها الجزائر ، لبنان وتونس بنصيب قدر بنحو 1.8 ، 1.3 و واحد دولار على الترتيب ، بينما بلغ أدناه في العراق ومصر خلال العام المذكور.

- **الموارد المائية غير التقليدية** :

تشمل الموارد المائية غير التقليدية معالجات مياه الصرف بأنواعه (الزراعي ، الصحي ، الصناعي) وتحلية المياه المالحة (بحار ، بحيرات ، مياه جوفية) . وتوجه المياه المعاد استخدامها عادة إلى ري المحاصيل والبساتين وبدرجة أقل إلى المزارع السمكية وسقي الماشية ، ولا تستخدم لأغراض الشرب لاعتبارات الأمان.

جدول(1-5) : نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة سنوياً في الدول العربية في عامي 2000 و 2006

الدولة	نصيب الفرد في السنة (متر مكعب)	
	2000	2006
العراق	2358	1971
مصر	1219	1082
ليبيا	865	713
سوريا	780	681
موريتانيا	703	609
المغرب	416	378
لبنان	354	340
البحرين	392	335
تونس	340	321
قطر	392	289
الكويت	363	265
السودان	279	239
السعودية	238	205
اليمن	239	193
الأردن	193	167
الجزائر	163	149
الإمارات	579	*410
عمان	239	**223
الصومال	-	-
جيبوتي	-	-
فلسطين	-	-
متوسط	882	807

* الرقم لعام 2005

** الرقم لعام 2003

المصدر : صندوق النقد العربي ، وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 .

جدول(1-6): نصيب المتر المكعب من المياه من الناتج الزراعي في الدول العربية عام 2006

الدولة	كمية المياه (مليون م3)	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي الإجمالي (دولار)
الأردن	935.2	387	0.414
البحرين	249.9	53	0.212
تونس	3250.4	3411	1.049
الجزائر	4988.7	8812	1.766
السعودية	4854.0	10499	2.163
السودان	8675.0	13567	1.564
سوريا	12735.4	6862	0.539
العراق	56780.6	3713	0.065
قطر	242.2	64	0.264
الكويت	808.8	240	0.297
لبنان	1331.8	1778	1.335
ليبيا	4879.1	1254	0.257
مصر	77198.5	14213	0.184
المغرب	11932.3	9150	0.767
موريتانيا	935.2	417	0.224
اليمن	1733.9	1936	0.443

المصدر: حسبت من بيانات جدول (1-5) وبيانات التقرير العربي الموحد ، أعداد متفرقة .

وعلى الرغم من الفوائد المحققة من إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة، يجب توخي الحذر عند استعمالها تجنباً للمخاطر الصحية التي تنجم عن ذلك. وتنتشر إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي في كثير من الدول العربية مثل: مصر، تونس، المغرب، الأردن ودول الخليج العربي ، وفي مقدمتها الكويت لري الحدائق المنزلية وبعض المحاصيل الزراعية وفي بعض الدول مثل مصر تشكل إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي مصدراً تتزايد أهميته في الموارد المائية المستخدمة في الري.

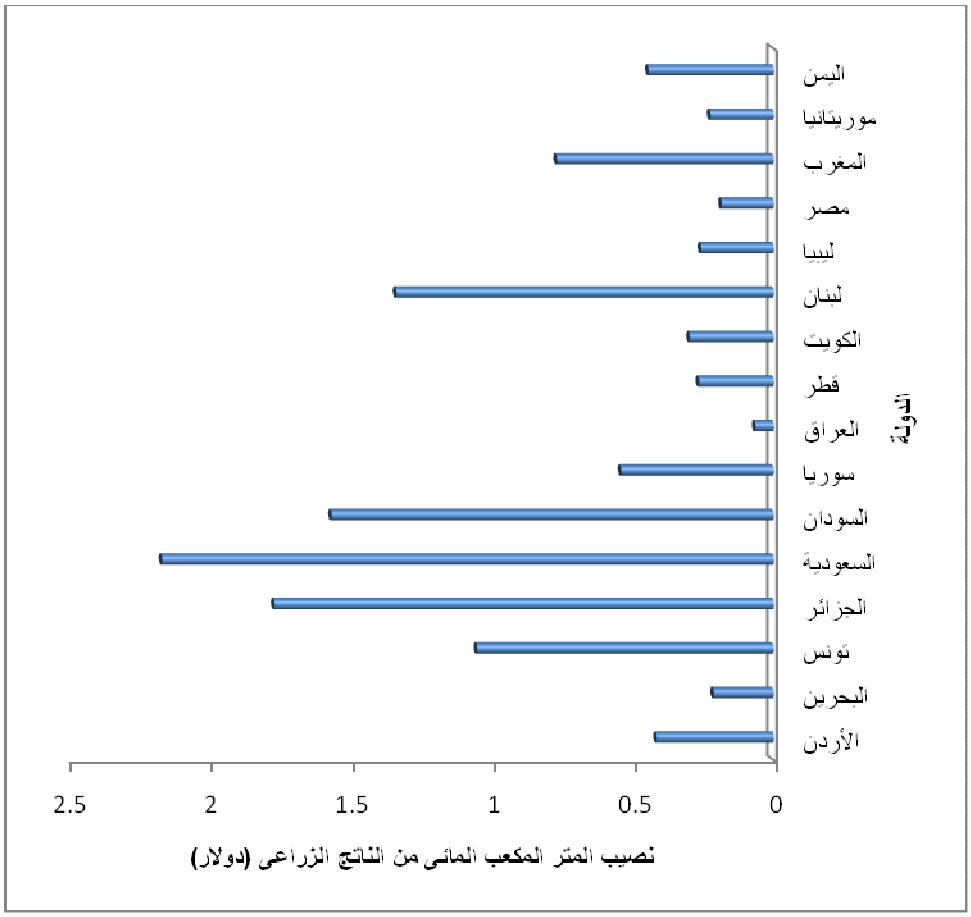

شكل (1-2): نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي الإجمالي 2006
المصدر : جدول (1-6)

وهناك موارد غير تقليدية أخرى يمكن الحصول عليها باستخدام تقنيات مختلفة وإتاحتها للاستغلال تحت ظروف اقتصادية يمكن تقديرها، وتشمل هذه التقنيات: تقنية إكثار السحب، تقنية نقل المياه والجبال الجليدية ، تقنية منع أو الحد من التبخر سواء من المسطحات المائية أو من سطح الأرض والنتح بواسطة أوراق النباتات ، تقنيات منع التسرب والتسرب العميق، تقنية الزراعة في بيئة تم التحكم فيها. وقد تمت تجربة هذه التقنيات على نطاق ضيق في بعض الدول العربية. فقد استخدمت بنجاح تقنية إكثار السحب في ليبيا منذ عام 1982. وبالنسبة لتقنية نقل المياه والجبال الجليدية، فقد استخدمت ناقلات النفط بالغة الضخامة في نقل المياه عبر المحيطات إلى الدول القاحلة المصدرة للنفط. وإن كانت تستخدم هذه المياه أساساً في توفير مياه الشرب فإن ذلك

يساعد على حفظ الموارد المائية الأخرى للاستخدامات الزراعية. أما تقنية نقل الجبال الجليدية من منطقة القطب الجنوبي إلى المناطق القاحلة فقداهتمت بها السعودية، ولا تزال قيد البحث لإيجاد التقنيات الضرورية لمعالجة المشاكل الفنية التي تكتنف عملية بهذه الضخامة فضلاً عن الجدوى الاقتصادية لها. وفيما يتعلق بتقنيات منع أو الحد من التبخر، فتستخدم تقنيات الأغطية أو الحواجز لتغطية سطح الأرض لمنع تبخر الماء بالتربة، وهذا يؤدي في نفس الوقت إلى الحد من معدلات الانحراف المائي والهوائي وتنشيط الإنبات المبكر وزيادة الإنتاجية، إلا أنه يعيبها ارتفاع التكلفة. أما تقنيات منع التسرب فتتم بمعالجات كيميائية أو تغطية السطح وتبطينه بالمواد البلاستيكية أو روث الحيوانات، وهي تقنيات يمكن أن تتم بتكلفة مقبولة .

وهناك تقنيات أخرى يطلق عليها التقنيات الواعدة للمحافظة على المياه، منها حافظات المياه للتربة الزراعية وهي عبارة عن مواد كيميائية تستخدم كمحسنات للتربة ومساعدتها على الاحتفاظ برطوبتها، وقد أعطت التجارب التي أجريت عليها في الأراضي الرملية بمنطقة الإحساء بالسعودية مؤشرات إيجابية . وتشتمل هذه المجموعة من التقنيات، على تقنية الحراثة للمحافظة على رطوبة التربة وتقنية اختيار المحاصيل المناسبة للمناطق الجافة وشبه الجافة، وتقنية معالجة مشكلات النباتات المائية غير المفيدة الشرهة للمياه الموجودة على امتداد المجاري المائية وكذا في الأراضي الرطبة التي يرتفع فيها منسوب الماء الأرضي.

الموارد المائية السطحية : يقدر إجمالي الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية بحوالي 296 مليار م3 سنوياً ، بينما يقدر المتاح منها بحوالي 191 مليار م 3 في السنة، حيث يتوفر حوالي ثلث هذه الموارد من داخل الدول العربية . ويقدر حجم المياه المستخدمة للأغراض الزراعية بنحو 169 مليار م3 ، أي حوالي 88 %من جملة الاستخدامات، تليها الاستخدامات المنزلية بنسبة 7 %، والاستخدامات الصناعية بنسبة 5 % .

الموارد المائية الجوفية : يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7.7 ألف مليار متر مكعب، بينما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42 مليار متر مكعب، يستغل منها حوالي 35 مليار متر مكعب سنوياً ويعتبر مصدر هذه المياه أحواض مائية مشتركة بين مجموعة من الدول المتجاورة . وقد أدى الاستنزاف الجائر من هذا المخزون إلى هبوط كبير في منسوب المياه الجوفية وارتفاع ملوحتها بدرجة عالية نتيجة تداخل مياه البحر مع المياه العذبة . ويتطلب الاستثمار الاقتصادي لهذه الأحواض إجراء مسوحات هيدرولوجية ودراسات دقيقة حولها، ووضع خطط متوازنة لاستثمارها بصورة مشتركة ، ووضع نظم مراقبة مستمرة لاستثمارها، وتقييم تطور حجم المخزون، وإنشاء شبكات رصد إقليمية مشتركة لرصد التغيرات في نوعية مياه الأحواض.

مقترحات لمواجهة أزمة المياه :

1- التوسع في بناء الخزانات السطحية على مجاري المياه وحيثما كان ذلك ممكناً فنياً واقتصادياً.
2- استكشاف الأحواض المائية وإعداد الخرائط الهيدرولوجية.
3- تطوير معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي للوصول إلى الدورة المغلقة للمياه في هذه المجالات.
4- إنشاء محطات مياه لإزالة الملوحة تعتمد على الطاقة الشمسية المتوافرة بكثرة في الوطن العربي لتقليل نفقات التحلية.
5- تطوير التعاون العربي والإقليمي في مجال الانتفاع بالموارد المائية المتاحة وتنميتها.

3-1 الثروة الحيوانية والداجنة:

تتسم الثروة الحيوانية في الدول العربية بالتنوع والوفرة .إلى حد كبير .كما أنها عامل استقرار اقتصادي واجتماعي للمجتمع الريفي في عدد من الدول العربية التي تعد حيازة وتربية المواشي فيها نمطاً معيشياً أساسياً . وينتشر نظام الرعي المتنقل على نطاق واسع في الدول العربية، في حين ينتشر نظام تربية المواشي والدواجن في حيازات عائلية صغيرة، ويتم تربيتها على نطاق محدود وفقاً لنظم الإنتاج الكبير المختص والمكثف .وينتشر حالياً نشاط تربية الدواجن على نطاق تجاري واسع، حيث حققت نتائج ملموسة على صعيد الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي بما يوفره هذا النشاط من لحوم بيضاء وبيض، إذ ارتفع معدل إنتاجها السنوي بنسبة 2.3 % و 3.2 %، على التوالي، خلال الفترة 2000-2007.

وقد قدر إجمالي الثروة الحيوانية في الوطن العربي بنحو 405 مليون رأس عام 2007 جدول (1-7) منها نحو 62 مليون رأس أبقار ونحو 4.4 مليون رأس جاموس ، وتتركز الأبقار في السودان حيث تبلغ حوالي 41 مليون رأس بما يمثل نحو 66 % من إجمالي عدد الأبقار في الدول العربية ، يليها الصومال ، مصر والمغرب بنسب تقدر بنحو 9% ، 8 %، 4 % من إجمالي الأبقار في الدول العربية على الترتيب . أما بالنسبة للجاموس فتتركز بصفة أساسية في مصر بما يمثل نحو 91 % ، يليها العراق (9%) من إجمالي أعداد الجاموس في الوطن العربي .

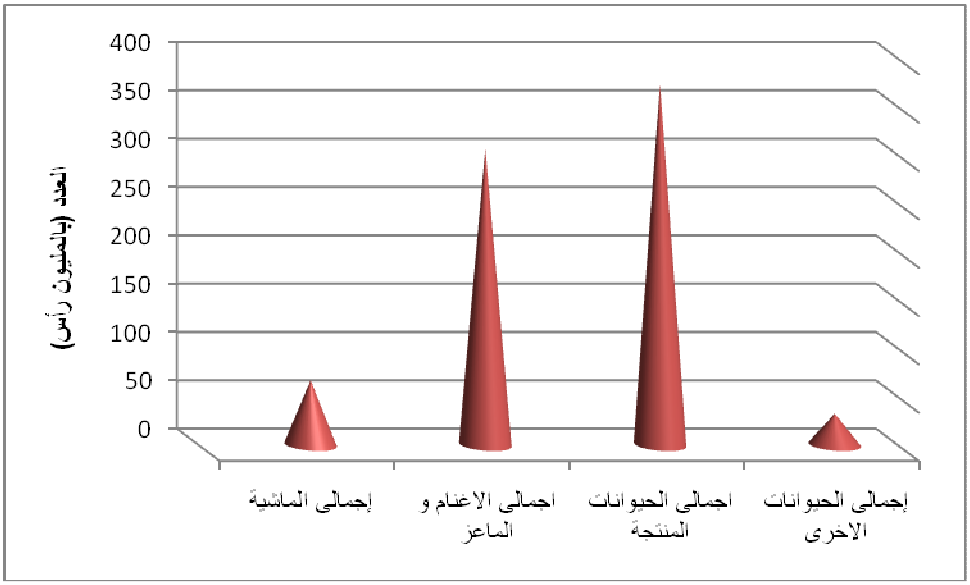

شكل (1-3): الثروة الحيوانية في الوطن العربي عام 2007
المصدر : جدول (1-7)

ويبلغ عدد الحيوانات الصغيرة حوالي 306 مليون رأس منهـــا 114 مليـــون رأس من الماعز وحوالي 192 رأساً من الأغنام ، وتتركز الحيوانات الصغيرة بصفة أساسية في السودان بما يمثل حوالي 31 %من إجمالي الدول العربية.

وبالنسبة للحيوانات الأخرى المتمثلة في الجمال و الخيول و البغال و الحميـــر فقد بلغ عددها على مستوى الوطن العربي حوالي 32 مليون رأس، حيث تتركز بصفة خاصة في السودان والصومال ثم مصر بما يمثـــل نحـــو 38 ، 25 ، 11 % علـــى الترتيب من إجمالي الدول العربية.

جدول (1-7) : الثروة الحيوانية في الدول العربية 2007

(بالألف رأس)

الدولة	الأبقار		الجاموس	جملة الماشية	الماعز	الأغنام	جملة الاغنام والماعز	اجمالى الحيوانات المنتجة	الجمال	الخيول	بغال وحمير	إجمالي الحيوانات الأخرى
	محلى	أجنبى										
الأردن	16.40	71.80	0.10	88.3	559.60	2496.23	3055.83	3144.13	8.00	2.20	9.60	19.8
الإمارات	46.36	9.54	-	55.9	1546.21	580.00	2126.21	2182.11	341.40	-		341.4
البحرين	6.40	1.60	-	8	23.00	41.00	64	72	2.00	2.00	0.90	4.9
تونس	346.09	364.04	-	710.13	1550.65	7618.35	9169	9879.13	72.00	57.00	311.00	440
الجزائر	643.63	216.34	-	859.97	3837.86	20154.89	23992.75	24852.72	291.36	47.04	190.04	528.44
جيبوتي	-	297.00	-	297	512.09	466.01	978.1	1275.1	68.82	-	8.37	77.19
السعودية	145.00	276.00	-	421	4853.00	11548.00	16401	16822	869.00	20.50	100.00	989.5
السودان	38572.00	2566.00	-	41138	42938.00	50651.00	93589	134727	4238.00	754.00	7367.00	12359
سوريا	1072.58	95.74	5.65	1173.97	1561.26	22865.37	24426.63	25600.6	27.36	14.38	111.55	153.29
الصومال	5350.00	-	-	5350	27180.00	12830.00	40010	45360	7130.00	13.40	781.00	7924.4
العراق	1145.00	-	396.00	1541	1078.00	14601.00	15679	17220	51.00	47.00	391.00	489
عمان	286.56	27.00	-	313.56	1619.99	366.19	1986.18	2299.74	122.07	-	3.90	125.97
فلسطين	3.87	30.38	-	34.25	138.80	741.20	880	914.25	0.58	2.12	13.58	16.28
قطر	7.00	-	-	7	138.80	145.20	284	291	32.40	4.80	-	37.2
الكويت	-	31.53	-	31.53	140.97	372.43	513.4	544.93	5.75	-	-	5.75
لبنان	76.90	40.00	-	116.9	494.70	337.30	832	948.9	0.44	3.58	19.78	23.8
ليبيا	185.00	-	-	185	2500.00	6500.00	9000	9185	170.00	45.00	29.00	244
مصر	4548.00	159.00	3977.00	8684	3980.00	5525.00	9505	18189	157.00	55.00	3319.00	3531
المغرب	1308.00	1400.00	-	2708	5284.00	16984.00	22268	24976	180.00	151.00	1504.00	1835
موريتانيا	1414.90	-	-	1414.9	5600.00	8850.00	14450	15864.9	1600.00	64.00	300.00	1964
اليمن	1472.90	21.80	-	1494.7	8414.00	8589.00	17003	18497.7	365.00	1.57	714.50	1081.07
الجملة	56646.59	5607.77	4378.75	66633.1	113950.93	192262.17	306213.1	372846.2	15732.18	1284.59	15174.22	32191

المصدر : حسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي

وفيما يتعلق بالإنتاج مـــن الثروة الحيوانية فتشير البيانات الواردة في جدول (1-8) إلى أن إنتاج الوطن العربي من اللحوم الحمراء قد بلغ حوالي 4.2 مليون طن عام 2007 منها 2.3 مليون طن لحوم أبقار و جاموس ، و1.5 مليون طن لحوم أغنام وماعز ، في حين بلغ الإنتاج من لحم الجمال 328 ألف طن.

أما إنتاج اللحوم البيضاء (الدواجن) في الوطن العربي فقد بلغ نحو 2.8 مليون طن عام 2007 ، تأتي مصر في مقدمة الدول العربية إنتاجاً للحوم البيضاء بما يمثل 26%، تليها السعودية و المغرب بنصيب قدر بنحو 17 ، 13 % على الترتيب من إجمالي الدول العربية . كما يقدر الإنتاج من الألبان في الدول العربية حوالي 25 مليون طن عام 2007 ، تساهم السعودية بنحو 30 % مـــن الإنتاج ، تليها مصر بنصيب قدر بنحو 23 % .

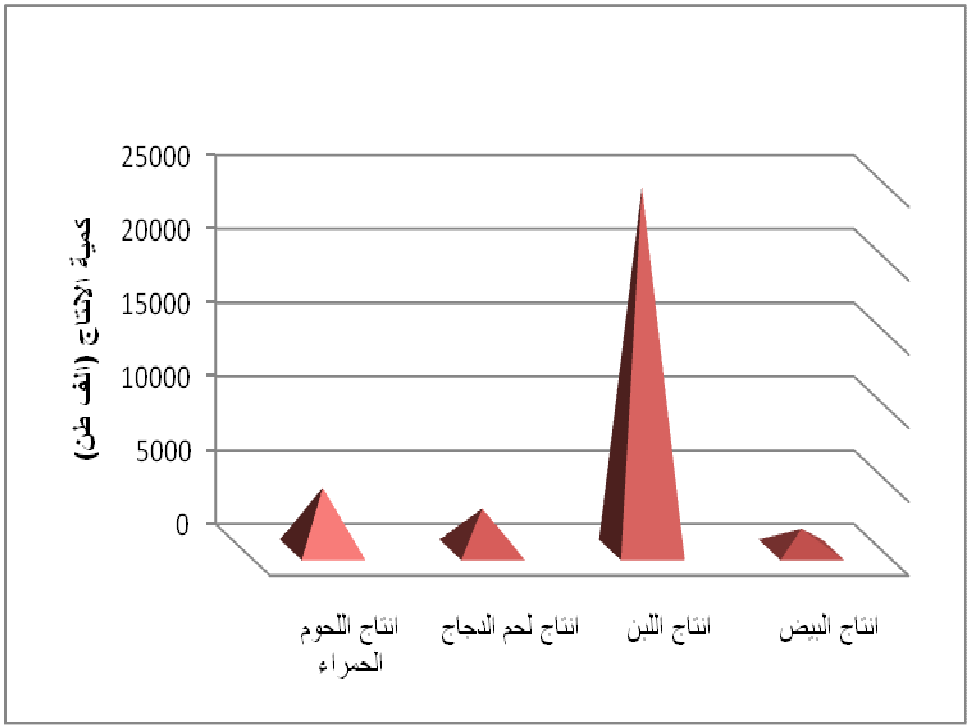

شكل (1-3) : الإنتاج الحيواني في الوطن العربي عام 2007
المصدر : جدول (1-8)

جدول (1-8) : الإنتاج من الثروة الحيوانية في الدول العربية لعام 2007
(ألف طن)

الدولة	إنتاج لحم البقر والجاموس	إنتاج لحم الأغنام والماعز	إنتاج لحم الجمال	جملة إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج لحم الدجاج	إنتاج اللبن	إنتاج البيض
الأردن	6.28	11.89	0.30	18.47	133.80	344.98	31.27
الإمارات	0.75	5.35	0.52	6.62	58.82	162.24	17.22
البحرين	0.60	11.98		12.58	5.80	11.60	2.60
تونس	49.40	59.02	8.70	117.12	85.90	1006.00	79.00
الجزائر	80.20	140.78	8.81	229.68	154.09	1851.18	195.69
جيبوتي	3.71	4.31	0.69	16.83	-	-	-
السعودية	16.24	41.32	33.97	91.52	490.00	938.88	170.60
السودان	1169.00	450.00	106.00	1725.00	26.00	7298.00	32.00
سوريا	65.94	213.00	0.78	279.72	177.43	2679.60	171.38
الصومال	52.56	36.96	96.60	186.12	3.90	1053.90	1.45
العراق	31.23	12.52	0.80	44.54	81.00	262.12	46.60
عمان	4.15	1.89	0.87	12.60	20.50	47.60	8.55
فلسطين	2.77	14.06	0.02	16.85	45.18	173.34	33.55
قطر	0.10	9.52	0.44	10.06	7.80	22.58	2.89
الكويت	2.32	39.71	0.49	42.52	37.42	42.92	22.00
لبنان	16.20	9.38	-	25.58	137.10	251.90	47.10
ليبيا	15.17	147.50	5.00	189.00	120.00	310.00	60.00
مصر	606.16	63.50	37.37	707.02	719.00	5770.00	292.60
المغرب	136.49	123.50	2.52	262.51	370.00	1660.00	165.00
موريتانيا	28.50	88.05	22.00	138.55	6.90	496.00	2.64
اليمن	26.68	49.29	2.48	78.46	129.50	223.90	51.55
الجملة	2314.45	1533.53	328.36	4211.35	2810.14	24606.74	1433.69

المصدر : جمعت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي

1-4 الثروة السمكية :

تتميز مصادر الإنتاج السمكي في الدول العربية بالتنوع من حيث الموارد البحرية والمياه الداخلية فضلاً عن الاستزراع السمكي . وتقدر أطوال السواحل البحرية العربية بحوالي 23 ألف كيلومتر مربع موزعة على أربع مناطق رئيسة هي السواحل العربية المطلة على بحر العرب والخليج العربي، ومنطقة البحر الأحمر، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة المحيط الأطلسي .وتتمثل الموارد السمكية في المياه العذبة أو

الداخلية في مجاري الأنهار والخزانات والسدود السطحية وتقدر أطوالها بنحو 16.6 ألف كيلومتر، في حين تقدر مساحة الخزانات والسدود بنحو 2.4 مليون هكتار. وتوجد في عدد من الدول العربية إمكانيات لاستغلال مصادر المياه الداخلية من خلال استغلال المخزونات الطبيعية في الأنهار وشبكات القنوات الرئيسة المتصلة بها فضلاً عن البحيرات والمنخفضات الساحلية .ويقدر حجم المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8.2 مليون طن منها نحو 7.7 مليون طن في المياه الإقليمية وحوالي 0.5 مليون طن في المياه الداخلية، بينما تقدر الإمكانات الإنتاجية بنحو 5.7 مليون طن سنوياً، أي بحوالي 70 % من حجم المخزون.

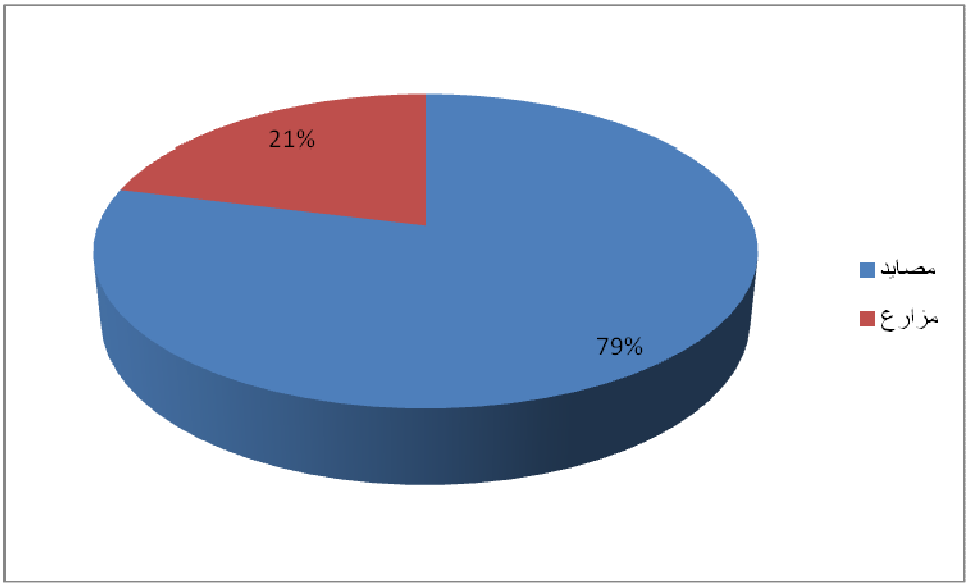

شكل (1-4): توزيع الإنتاج السمكي بين المصايد والمزارع في الوطن العربي عام2007

المصدر : جدول (1-9)

باستعراض الوضع الحالي لقطاع الثروة السمكية في الدول العربية ، يتضح أن إنتاج الأسماك والمنتجات البحرية من المصايد العربية الطبيعية(79%) والمستزرعة (21%) قد بلغ حوالي 3.5 مليون طن عام 2007 منها 2.7 مليون طن مصايد و727 ألف طن مزارع ، وفي هذا الصدد تشير التقديرات إلى أن المغرب تتصدر الدول العربية من حيث الإنتاج السمكي من المصايد الطبيعية ، تليها موريتانيا ثم مصر بنصيب بلغ 24 ، 14 % على الترتيب .أما بالنسبة للإنتاج السمكي من المزارع فقد تركزت بصفة أساسية في مصر بنصيب بلغ حوالي 82 % من إنتاج الدول العربية .

ويواجه استغلال الثروة السمكية في الدول العربية عدداً من المعوقات من أهمها ضعف استخدام التقانة الحديثة في الصيد وقصور البنى الأساسية اللازمة للصيد البحري، وتلوث المياه، وضعف الاستثمار الخاص والعام في هذا النشاط وضعف الخدمات التسويقية، والنقص في العمالة المدربة .

وفي المقابل يمكن تعظيم الاستفادة من هذه الثروة عن طريق التوسع في إقامة المشاريع الحديثة، واستخدام تقنيات الصيد الحديثة، وتطوير محطات البحوث التطبيقية لإدخال أصناف ذات إنتاجية عالية، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الصيد، وتشجيع الاستثمار في مجال الصيد البحري والصناعات السمكية ، وتوفير القروض الميسرة للصيادين، ووضع الخطط المشتركة مع الدول العربية لتكثيف استغلال المخزون السمكي.

جدول (1-9) : الثروة السمكية في الدول العربية عام 2007

(ألف طن)

الدولة	مصايد	%	مزارع	%
الأردن	0.46	0	0.35	0
الإمارات	90.00	3	N.A	-
البحرين	15.01	1	N.A	-
تونس	101.60	4	3.50	0
الجزائر	157.47	6	0.29	0
جيبوتي	0.26	0	N.A	-
السعودية	65.47	2	81.06	11
السودان	61.00	2	7.00	1
سوريا	9.46	0	8.43	1
الصومال	30.00	1	N.A	-
العراق	27.00	1	14.00	2
عمان	149.60	5	N.A	-
فلسطين	2.32	0	N.A	-
قطر	15.18	1	N.A	-
الكويت	4.48	0	0.33	0
لبنان	7.80	0	0.71	0
ليبيا	20.00	1	N.A	-

مصر	375.89	14	595.03	82
المغرب	784.79	29	0.41	0
موريتانيا	642.86	24	N.A	-
اليمن	163.57	6	16.35	2
الجملة	2724.22	100	727.46	100

المصدر : حسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي

5.1 الموارد الرعوية:

بلغ إجمالي مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية حوالي 480.8 مليون هكتار في عام 2007 بمعدل نمو سنوي بلغ 1.9 % خلال الفترة (2000 -2008) جدول (1-10) وشكل (1-5) . وتتباين مساحة المراعي ونسبتها إلى المساحة الإجمالية في الدول العربية، حيث تستحوذ السعودية والسودان على نحو 63 % من مساحة المراعي في الدول العربية تليهما في الأهمية الصومال والجزائر والمغرب بحوالي 21.4 % .وتتسم المراعي في الدول العربية بانخفاض الحيوية وانخفاض الكثافة وقلة التغطية النباتية، وهشاشة التركيب النوعي، وانخفاض معدل الإنتاجية النباتية لوحدة المساحة. ويبلغ متوسط الإنتاج العلفي للمراعي العربية حوالي 141 مليون طن مادة جافة سنوياً تمثل نحو77 % من إجمالي الموارد العلفية في الدول العربية .ولا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي في الدول العربية 5 كغم من اللحوم الحمراء، حيث تمثل هذه الإنتاجية حوالي خمس إنتاجية الهكتار في الدول المتقدمة وحوالي ثلث إنتاجية المراعي في الدول النامية . ويرجع انخفاض إنتاجية المراعي إلى ضعف الإدارة الرعوية، والممارسات الخاطئة الناجمة عن الرعي الجائر والمبكر، وقلع الشجيرات والأعشاب، وحراثة الأراضي الرعوية، وإهمال التجديد والتسميد، وتكرار فترات الجفاف، وسوء توزيع نقاط الماء، واستمرار الاحتطاب بطريقة خاطئة. وتتمثل محاور تنمية وصيانة المراعي الطبيعية في تطبيق التقنيات المختلفة لزيادة الإنبات والنمو والإنتاج باستخدام طرق الحراثة الحديثة، والاستغلال الأمثل لمياه الأمطار، ونشر المياه السطحية من خلال التوزيع الجيد لنقاط المياه، وتطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعي من خلال الاستزراع الموسع، وتعزيز القدرات البشرية وخدمات التوعية والإرشاد، ونشر أساليب مراقبة ومكافحة التصحر، وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية على أسس مستدامة.

كما يتضح من توزيع الموارد الرعوية على مستوى الوطن العربي عام 2007 كما في جدول (1-11) ، أن السعودية تأتي على قائمة الدول العربية بنحو 35 % من إجمالي مساحة المراعي في الوطن العربي ، تليها السودان بنصيب قدر بنحو 24 %.

جدول (1-10) : تطور المساحة الرعوية في الدول العربية
(ألف هكتار)

السنة	المساحة
2000	420943
2001	393095
2002	451704
2003	415999
2004	468580
2005	468647
2006	480878
2007	480872
معدل النمو السنوي (%)	1.92

المصدر: التقرير العربي الموحد ، أعداد متفرقة

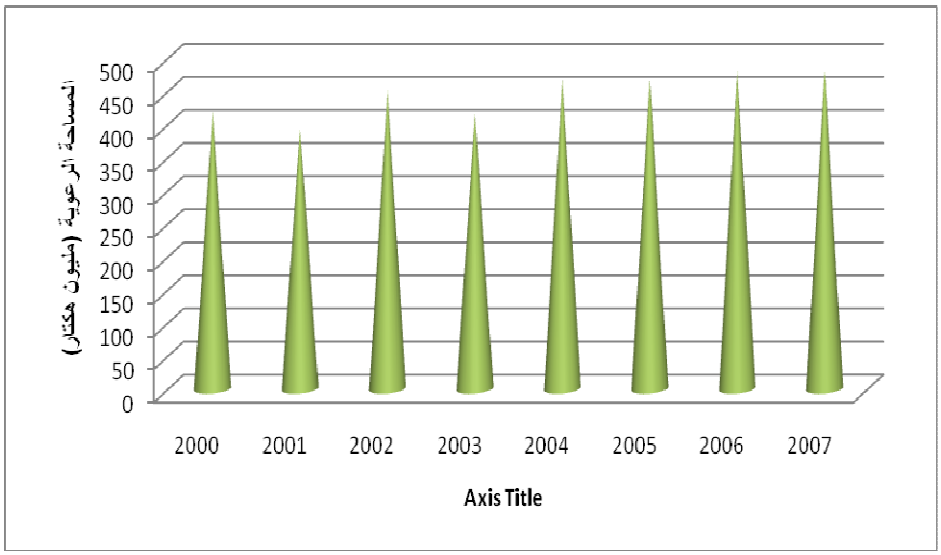

شكل (1–5): تطور مساحة المراعي في الوطن العربي عام 2007 .

المصدر : جدول (1–10)

جدول (1-11): الموارد الرعوية على مستوى الدول العربية لعام 2007

الدولة	الموارد الرعوية لعام 2007 (ألف هكتار)	%
الأردن	742	0.15
الإمارات	305	0.06
البحرين	0	0.00
تونس	4869.88	1.01
الجزائر	32837.23	6.83
جيبوتي	200	0.04
السعودية	170000	35.35
السودان	117180	24.37
سوريا	8214	1.71
الصومال	42000	8.73
العراق	4000	0.83
عمان	18000	3.74
فلسطين	190	0.04
قطر	50	0.01
الكويت	1717.91	0.36
لبنان	16	0.00
ليبيا	13300	2.77
مصر	0	0.00
المغرب	21000	4.37
موريتانيا	39250	8.16
اليمن	7000	1.46
الجملة	480872	100.00

المصدر : حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1-6 الموارد الغابية:

قدرت مساحة الغابات في الدول العربية بنحو 93.2 مليون هكتار في عام 2007وتمثل هذه المساحة حوالي 2.4 % من مساحة الغابات في العالم .وتتسم الدول العربية بقلة الغابات فيها نظراً لوقوع معظمها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة . وتتركز معظم الغابات في السودان حيث تستحوذ على نحو78 % من مساحة الغابات في الدول العربية، يليها الصومال والمغرب والجزائر والسعودية .وتخضع الغابات في معظم الدول العربية لكثير من التعديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر، والحرث والتحطيب، ونقص الموارد المائية، وغياب الإرشاد الحراجي .وتقدر مساحة الغابات المزالة سنوياً بحوالي 10 آلاف كيلو متر مربع، أي بمعدل إزالة سنوية تبلغ نحو 1.3% من مساحة الغابات في الدول العربية، وهو ما يعد معدلاً مرتفعاً بالمقارنة مع معدل الإزالة على المستوى العالمي الذي لا يتجاوز 0.2 % سنوياً. وبدراسة تطور مساحة الغابات خلال الفترة 2000 –2007 تبين أن هناك تناقص المساحة قدر بنحو 0.1 % سنوياً جدول (1-12) وشكل (1-6).

جدول (1-12) : تطور المساحة الغابية في الوطن العربي

السنة	المساحة (ألف هكتار)
2000	93782
2001	84545
2002	84600
2003	84615
2004	101170
2005	92687
2006	93330
2007	93217
معدل النمو السنوي (%)	-0.09

المصدر :التقرير العربي الموحد 2008

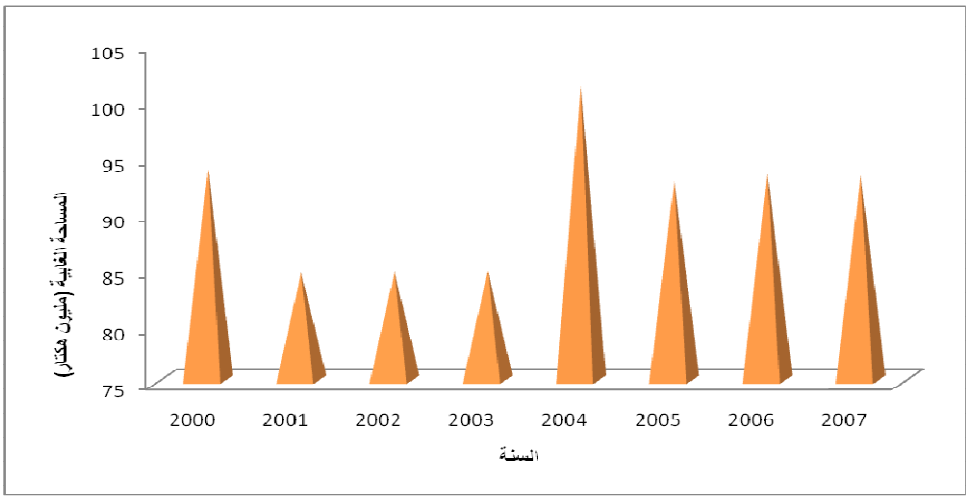

جدول(1-13): الموارد الغابية على مستوى الوطن العربي لعام 2007

الدولة	الموارد الغابية لعام2007)	%
الأردن	83	0.09
الإمارات	31.1	0.03
تونس	662.41	0.71
الجزائر	4216.38	4.52
جيبوتي	6	0.01
السعودية	2700	2.90
السودان	64359.96	69.04
سوريا	576	0.62
الصومال	9040	9.70
العراق	478.5	0.51
عمان	0.16	0
فلسطين	26	0.03
قطر	0.4	0.00
الكويت	2.22	0
لبنان	4	0.00
ليبيا	600	0.64
مصر	67	0.07
المغرب	4364	4.68
موريتانيا	4400	4.72
اليمن	1600	1.72
الجملة	93217.13	100.00

المصدر :حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية

7-1 الموارد البشرية في القطاع الزراعي:

العنصر البشري هو العمود الفقري للعملية التنموية وهذه الأهمية لا ترتبط بكم هذه الموارد فحسب وإنما بالكيف كذلك لتشمل الخصائص الفنية والسمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية .وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان الوطن العربي قد بلغ 334.5 مليون نسمة ، بمعدل نمو سنوي 2.4 % جدول (1-14)

جدول (1-14) : تطور عدد السكان في الدول العربية خلال الفترة (1995 – 2008)

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)
1995	247015
1996	254298
1997	256941
1998	264274
1999	277556
2000	284317
2001	291496
2002	298528
2003	304624
2004	311067
2005	316714
2006	324739
2007	333792
2008	334500
متوسط معدل النمو السنوي (%)	2.36

المصدر :التقرير العربي الموحد 2009

القوى العاملة في الزراعة:

بلغ عدد سكان الريف في الدول العربية حوالي146.7 مليون نسمة في عام2007 ، أي نحو 44 % من إجمالي عدد السكان، في حين قدر عدد السكان الزراعيين بحوالي 87.7 مليون نسمة . كما تشير التقديرات الموضحة في جدول (1-15) وشكل (1-7) إلى نمو السكان الريفين بمعدل 2 سنوياً، في حين انخفضت نسبتهم من إجمالي السكان عام 2007 لتصل إلى 44 % مقابل 45 % عام 2000 .

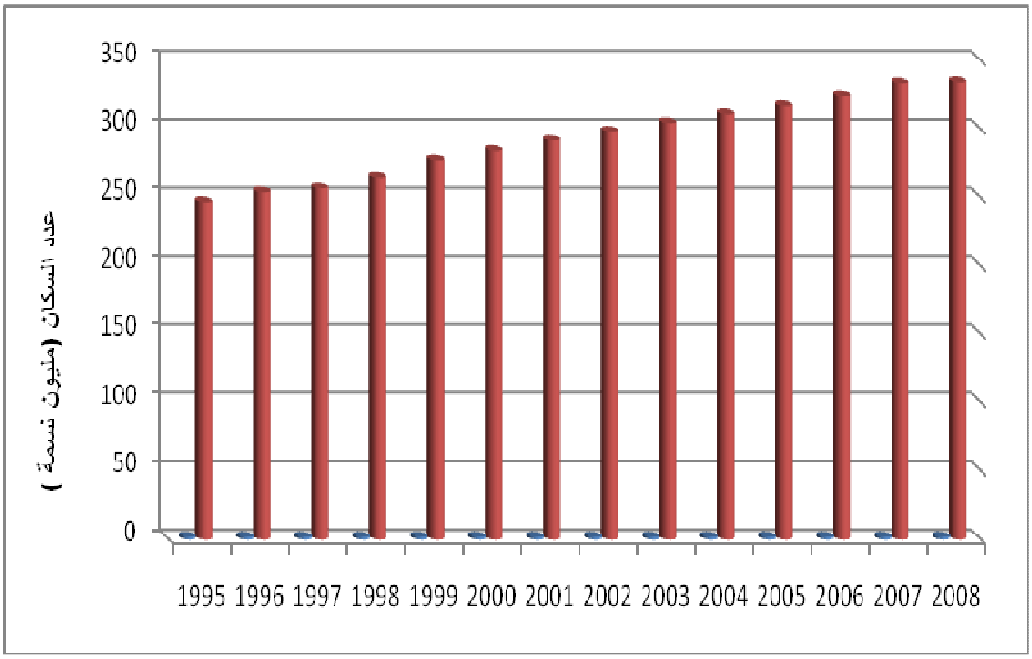

شكل (1-7) تطور عدد السكان في الوطن العربي عام 2007 .
المصدر : جدول (1-14)

ويعود تناقص نسبة السكان الريفيين إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدني مستوى الخدمات الأساسية وانخفاض مستوى المعيشة في الريف، وتضاؤل فرص العمل المجدي. كما تشير النتائج الواردة في جدول (1-16) وشكل (1-8) ، إلى أن حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي بلغ 29 مليون عامل في عام 2007 أي حوالي 27% من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية ، مقابل34 مليون عامل عام 2000 والتي مثلت حوالي 33 % من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية. . ويعود هذا التراجع المطرد إلى هجرة قوى العمل من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى وخاصة في المدن، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة دخولهم، وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة بين الدول العربية. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 3602 دولار في عام 2008 .

جدول (1-15) : نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان في الدول العربية خلال عامي 2000 و2007

الدولة	إجمالي عدد السكان		عدد السكان الريفيين		نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان	
	2000	2007	2000	2007	2000	2007
الأردن	5039.00	5723	1073.30	995.90	21.30	17.40
الإمارات	3108.00	4745.04	434.00	100.84	13.96	2.13
البحرين	690.82	1039.29	86.73	155.89	12.55	15.00
تونس	9618.20	10275.95	3544.40	3585.91	36.85	34.90
الجزائر	30245.00	34400.00	12852.00	13684.00	42.49	39.78
جيبوتي	625.81	704.59	258.56	287.03	41.32	40.74
السعودية	22000.00	24242.00	1947.00	4600.00	8.85	18.98
السودان	31437.00	37756.00	20082.00	23786.00	63.88	63.00
سوريا	16320.00	21660.00	8193.00	8915.00	50.20	41.16
الصومال	10820.00	12123.99	4860.00	7132.13	44.92	58.83
العراق	24060.00	29682.00	7833.00	9929.00	32.56	33.45
عمان	2402.00	2743.49	621.48	768.18	25.87	28.00
فلسطين	3150.00	3770.61	910.00	1081.32	28.89	28.68
قطر	579.20	1226.21	49.00	49.00	8.46	4.00
الكويت	2228.36	3248.73	23.81	26.68	1.07	0.82
لبنان	3282.00	4748.22	122.00	474.56	3.72	9.99
ليبيا	5124.52	5776.85	774.00	747.04	15.10	12.93
مصر	63976.00	73906.00	36795.00	42389.00	57.51	57.36
المغرب	28705.00	30841.00	12865.00	13437.00	44.82	43.57
موريتانيا	2645.05	3065.72	1117.00	1639.03	42.23	53.46
اليمن	18261.00	21500.00	13460.00	15400.00	73.71	71.63
الجملة	284316.96	333791.53	127901.28	146730.41	44.99	43.96
معدل النمو السنوي (2000-2007)	2.32		1.98			

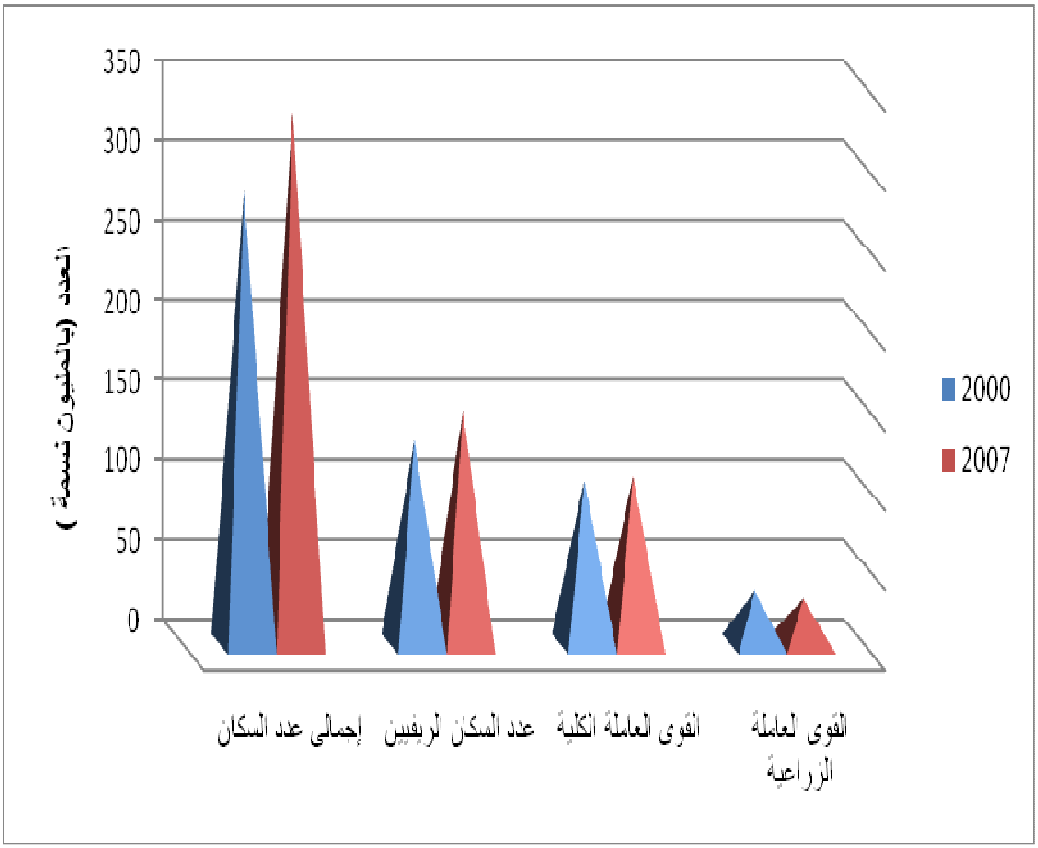

شكل (1-8) تطور مساحة الغابات في الوطن العربي عام 2007

المصدر : جدول (1-15) وجدول (1-16)

جدول (1-16) : القوى العاملة الكلية والزراعية في الدول العربية (ألف نسمة)

الدولة	القوى العاملة الكلية		القوى العاملة الزراعية		نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي (القوى العاملة%)	
	2000	2007	2000	2007	2000	2007
الاردن	1646.00	1337.50	188.00	75.23	11.42	5.62
الإمارات	1531.00	3043.39	75.00	176.96	4.90	5.81
البحرين	316.00	369.26	3.00	9.12	0.95	2.47
تونس	3819.00	3738.57	941.00	608.47	24.64	16.28
الجزائر	10353.00	9968.91	2525.00	2220.12	24.39	22.27
جيبوتي	331.00	369.74	260.00	278.04	78.55	75.20
السعودية	7420.00	8229.00	730.00	600.00	9.84	7.29
السودان	12343.00	13591.00	7537.00	6000.00	61.06	44.15
سوريا	5337.00	5401.00	1493.00	947.00	27.97	17.53
الصومال	3745.00	5034.93	2665.00	3509.47	71.16	69.70
العراق	6362.00	9906.00	643.00	1343.00	10.11	13.56
عمان	956.00	919.19	353.00	280.74	36.92	30.54
فلسطين	872.00	666.00	102.00	103.90	11.70	15.60
قطر	321.00	356.77	4.00	3.00	1.25	0.84
الكويت	1194.00	2024.89	13.00	267.72	1.09	13.22
لبنان	1256.00	1535.43	47.00	35.29	3.74	2.30
ليبيا	1800.00	1639.08	108.00	86.83	6.00	5.30
مصر	24884.00	20303.00	8354.00	6231.00	33.57	30.69
المغرب	11777.00	12336.00	4250.00	4626.00	36.09	37.50
موريتانيا	1185.00	634.90	627.00	330.00	52.91	51.98
اليمن	5600.00	4200.00	2824.00	1260.00	50.43	30.00
الجملة	103048.00	105604.55	33742.00	28991.89	32.74	27.45
(2007 - 2000)	0.35		-2.14			

إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الباب الثاني
السياسات الزراعية العربية المطبقة
خلال الفترة 2000-2009

الباب الثاني

السياسات الزراعية العربية المطبقة خلال الفترة 2000-2009

2.1 أنظمة تخطيط السياسات الزراعية في الدول العربية :

تشترك عدة جهات في رسم وصياغة السياسات الزراعية في الأقطار العربية ، وبشكل عام تتولى مجالس أو هيئات أو لجان عليا مختصة تنشأ بموجب مراسيم خاصة رسم وصياغة السياسات الاقتصادية لكل قطر من الأقطار العربية وذلك من خلال أمانات عامة تتولى التنسيق مع الجهات المعنية بالتنمية الزراعية .

وتختص الوزارت المعنية بقطاع الزراعة والثروة السمكية باقتراح وتنفيذ السياسات الزراعية ، وتتولى الوزارت المسؤولة عن الاقتصاد الوطني والتخطيط اقتراح السياسات الاقتصادية العامة ومراجعة السياسات الزراعية المقترحة في إطار السياسات الاقتصادية العامة والتنسيق بينها لتكون جزءاً منها ، إلى جانب قيامها بمتابعة وتقييم ما هو معتمد من السياسات والبرامج التي تعمل على تحقيق تلك السياسات ، إضافة إلى قيامها بإجراء الدراسات والأبحاث الاقتصادية ودراسات الأنماط الإقليمية و المتغيرات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على السياسة الاقتصادية المحلية وجمع ونشر الإحصاءات المختلفة وإجراء المسوحات والتعدادات الإحصائية وإنشاء أنظمة متكاملة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية بما يخدم مختلف أغراض وغايات التنمية في القطر. كما تقوم وزارات الزراعة أو وزارات أخرى معنية بالمياه والبيئة والمناخ باقتراح و تنفيذ السياسات الخاصة بتنمية الموارد المائية وإدارتها واستخدامها ، والسياسات الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التلوث وصيانة وصون الطبيعة وحماية الحياة الفطرية والحفاظ على الموارد المتجددة واستغلالها وإجراء البحوث والدراسات لتنمية الثروات المائية الحية. وتتولى بنوك الإقراض وبنوك التنمية والصناديق الخاصة باقتراح ووضع وتنفيذ سياسات التمويل والإقراض والدعم الزراعي للمزارعين ومربي الماشية والصيادين والمشاريع الزراعية والسمكية .

كما تشارك جهات أخرى تتمثل في المجتمع المدني وأصحاب المهن الزراعية والصيادين والقطاع الخاص باقتراح وصياغة السياسات الزراعية من خلال تقديم استشاراتها للجهات الحكومية المعنية عن طريق مجالس إدراتها أوغرف التجارة .

وفي مجال التأهيل والتدريب وتنمية القدرات في إعداد وتحليل السياسات الزراعية والمشاكل والمعوقات المرتبطة بها تلعب وزارات الزراعة والاقتصاد والتخطيط والوزارات المعنية بالبيئة والمياه الدور الرئيس في ذلك ، كما تساهم في هذا المجال الجامعات والكليات والمعاهد الرسمية والخاصة . ويلخص جدول (2-1) أنظمة تخطيط السياسات الزراعية والتدريب في بعض الأقطار العربية

جدول (2-1): ملخص أنظمة تخطيط السياسات الزراعية والتدريب في بعض الأقطار العربية

القطر	أنظمة تخطيط السياسات الزراعية
الأردن	المجلس الزراعي ، وزارة الزراعة ، مؤسسة الإقراض الزراعي ، الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية ، المؤسسة التعاونية الأردنية ، مراكز البحث والتكنولوجيا
تونس	اللّجنة الوطنية القطاعيّة للتنمية الفلاحيّة والصيد البحري والموارد الطبيعية ، وزارة التنمية والتعاون الدولي ، وزارة الفلاحة والموارد المائية ، مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي .
الجزائر	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، وزارة التكوين المهني .
السودان	وزارة الزراعة والغابات ، الهيئة القومية للغابات ، المجالس المختصة (حديثة التكوين) تشمل : مجلس الأرز- مجلس زهرة الشمس- مجلس السكر- مجلس الذرة الشامي- مجلس الأعلاف .
سوريا	هيئة تخطيط الدولة ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، الهيئات العامة (تشمل : الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ، الهيئة العامة لإدارة وتنمية البادية السورية ، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية) ، الوزارات والجهات الأخرى ذات العلاقة (تشمل : وزارة الري ، وزارة الإسكان ، وزارة الاقتصاد والتجارة ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الإدارة المحلية والبيئة ، هيئة التشغيل وتنمية المشروعات ، وزارة الصناعة ، المصرف الزراعي التعاوني ، مجلس حماية البيئة والتنمية المستدامة ، الهيئة العامة لشؤون البيئة) ، المنظمات الشعبية (تشمل : الإتحاد العام للفلاحين ، الاتحاد العام النسائي) ، المركز الوطني للسياسات الزراعية .
العراق	لجنة الزراعة والمياه والأهوار في البرلمان ، مجلس الوزراء ، وزارة الزراعة، وزارة الري ، منظمات المجتمع المدني (منها : نقابة المهندسين)
سلطنة عمان	الجهات الحكومية (تضم : وزارة الزراعة ، وزارة الثروة السمكية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه ، وزارة البيئة والشؤون المناخية) ، مجلس البحث العلمي ، جهات تمويل تضم : (بنك التنمية العماني ، البنوك التجارية وصناديق التمويل ، صندوق التنمية الزراعية والسمكية) ، جهات استشارية حكومية أو شبه حكومية (تضم : مجلس الشورى ، مجلس الدولة ، مجلس التنسيق الاقتصادي ،

	مجلس رجال الأعمال ، القطاع الخاص (غرفة تجارة وصناعة عمان) ، مجلس التعليم العالي ، وزارة التعليم العالي ، جامعة السلطان قابوس ، معهد الإدارة العامة) .
فلسطين	**وزارة الزراعة ، سلطة جودة البيئة ، سلطة المياه الفلسطينية ، وزارة الأشغال العامة ، وزارة الاقتصاد والتجارة ، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ، وزارة الصحة ، وزارة العمل ، وزارة الحكم المحلي ، ووزارة الشؤون الاجتماعية .**
قطر	**وزارة الشؤون البلدية والزراعة ، المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية ، وزارة البيئة ، الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، مركز أصدقاء البيئة ، المجلس الأعلى للإحصاء والتخطيط (جهاز الإحصاء) ، معهد التنمية الإدارية ، جامعة قطر .**
لبنان	**وزارة الزراعة ، مجلس الإنماء والإعمار .**
مصر	**أمانة السياسات بالحزب الوطني الحاكم (لجنة الزراعة) ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مركز البحوث الزراعية والمعاهد التابعة لها (معهد بحوث الاقتصاد الزراعي) ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، معهد التخطيط القومي ، المؤسسات الدولية و المحلية (منظمة الأغذية والزراعة ، البنك الدولي ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد" المراكز الاقتصادية بكليات الزراعة والجامعات المصرية ، المنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية ، منظمة الأغذية والزراعة - المكتب الإقليمي (التدريب على المستوى الإقليمي) ، معهد التخطيط القومي .**
المغرب	**وزارة الفلاحة ، وزارة الداخلية ، الوزارة المكلفة بالماء والبيئة ، المندوبية السامية للمياه والغابات ، وكالات التنمية الجهوية للاقاليم .**
اليمن	**وزارة الزراعة والري ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، منظمات المجتمع المدني ، اللجنة العليا للخطة .**

المصدر: التقارير القطرية موضوع الدراسة

2.2 سياسات إدارة الموارد الطبيعية:

تعمل الدول العربية على حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها الطبيعية والحفاظ على قدراتها الإنتاجية وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية منها دون إحداث خلل في التوازن البيئي ودون تشويه الخصائص الاجتماعية الثقافية أو تلويث البيئة . كما تسعى إلى تحسين نمط استغلال واستخدامات الموارد الطبيعية على نحو أمثل يكفل تلبية احتياجات الأجيال الحالية

والمستقبلية وحماية التنوع الحيوي وتحسين نوعية المنتج ، وتعزيز وتطوير الإدارة البيئية وتنمية القدرات الفنية لمؤسسات البيئة في إدارة الموارد الطبيعة وبناء نظام حديث للمعلومات البيئية ، واستكمال وتطوير الأطر القانونية والتشريعية والإجرائية المتعلقة بحماية البيئة وإعلان المحميات الطبيعية والبرية والبحرية ورفع كفاءة إدارة الموارد الطبيعية ومواءمتها وفقاً للتطورات الجديدة .

وفي مجال إدارة الثروات السمكية تعمل الأقطار العربية على تعزيز الإدارة المتكاملة للبيئات الساحلية والبحرية وتنمية المنتجعات البحرية والمحميات الطبيعية ، وإعداد خطط الطوارئ في جميع قطاعات البيئة حفاظاً على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها وحمايتها .

كما تعمل الحكومات العربية على تشجيع وتوسيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسساته والمنتفعين والمرأة في إدارة الموارد الطبيعة ، والتثقيف وتعزيز الوعي والتعليم البيئي فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والبيئية في أوساط المجتمع . وكذلك تحديث وتطوير واستكمال مسوحات موارد المياه ودراسات الأراضي والتربة والموارد السمكية البحرية والمراعي الطبيعية والحيوانات البرية والرعوية عن طريق رصد أوضاع هذه الموارد والتطورات الطارئة عليها بفعل العوامل الطبيعية أو الناجمة عن فعل الإنسان للحد من الآثار السلبية لهذه المؤثرات .

2.2.1 سياسات تنمية الموارد الأرضية والمائية:

تشكل التربة والمياه أهم عناصر القاعدة الإنتاجية ويؤثران هيكلياً ووظيفياً في بعضهما البعض ، وتهدف سياسات تنمية الموارد الأرضية والمائية إلى : زيادة الإنتاج الزراعي أفقياً ورأسياً من خلال التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد الأرضية والمائية ، وزيادة مساحة الأراضي المستغلة زراعياً بإعادة إدخال المساحات المهملة واستصلاح المزيد من الأراضي القابلة للزراعة.

2.2.1.1 سياسات تنمية الموارد الأرضية وآليات تنفيذها :

تشير بعض الدراسات والبحوث الجارية إلى تعرض مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في مختلف الأقطار العربية إلى بعض مظاهر التدهور ونقص الخصوبة وانخفاض مستوى الإنتاجية بسبب الممارسات الزراعية غير الرشيدة بإزالة الغطاء النباتي وسوء استخدام مياه الري وتدهور نوعية المياه وسوء استخدام الميكنة الزراعية واستنزاف خصوبة التربة وعدم التقيد بالطرق والقواعد المناسبة لاستخدام الأسمدة من حيث الكمية والنوعية وطريقة ومواعيد إضافتها ، إضافة إلى أسباب أخرى ، مما أدى إلى تدهور مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في الوطن العربي .

ولمواجهة هذه المشكلة تبنت الأقطار العربية مجموعة من السياسات والإجراءات تهدف بمجموعها إلى : المحافظة على الموارد الأرضية و إنتاجيتها ،

والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية ، والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي ، وحمايتها وصيانتها من كافة أشكال التدهور والتملح والتصحر والانجراف والتعدي بالتوسع العمراني والاستغلال غير السليم لها ، والمحافظة على إنتاجيتها و خصوبتها ، وإدارتها بما تستحقه من عناية بوصفها مورداً غير متجدد بتحديد استعمالاتها وملاءمتها للأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وتشجيع الاستثمار في مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية ، و العمل على تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية بما يتلاءم مع السياسة الزراعية الشاملة وفقاً للمتغيرات الدولية .

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف نفذت الأقطار العربية خلال الفترة (2000-2009) العديد من البرامج والمشروعات شملت : إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم استخدام الأراضي الزراعية وتحويل استخدامتها إلى إغراض أخرى والتشريعات الخاصة باستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، تنفيذ برامج مسوحات التربة وتصنيف الأراضي ، تنفيذ برامج بحوث التربة والخصوبة ، تنفيذ تراكيب محصولية ودورات زراعية تعمل على الحفاظ على خصوبة وخواص التربة ، تنفيذ برامج إرشادية لتعميم النتائج البحثية ورفع قدرات المزارعين على الحفاظ على خواص التربة الفيزيائية والكيمائية والحيوية ، وتنفيذ برامج دعم المخصبات للتشجيع على استخدام الأسمدة العضوية.

على المستوى القطري انجزت تونس العديد من المشروعات شملت تهيئة مصبات المياه على مساحة تقدّر بنحو 672 ألف هكتار ويجري تهيئة مصبات على مساحة 700 ألف هكتار ، ومشروع حماية أراضي الحبوب على مساحة 305 ألف هكتار وجاري التنفيذ على مساحة 100 ألف هكتار ، ومشروع صيانة وتعهد حوالي 858 ألف هكتار من الأشغال المنجزة وجاري العمل على 700 ألف هكتار .

ونفذت سوريا العديد من البرامج والمشروعات شملت : برنامج استخدام التقانات المؤدية لتحسين الأراضي الزراعية وتوفير الإمكانيات المادية والهيكليات المحلية اللازمة لضمان التنفيذ ، وبرنامج وضع خارطة بيئية زراعية اقتصادية تحدد فيها المناطق المثلى لإنتاج المحاصيل والأشجار المثمرة ووفق الميزة النسبية وباستخدام نظام المعلومات الجغرافي ، وبرنامج زيادة المساحات الزراعية المروية من خلال مشاريع الري واستصلاح الأراضي وحفر الآبار في المناطق المسموح فيها بذلك ضمن الإمكانيات المتجددة للأحواض المائية ، ومشروع زيادة المساحات الزراعية البعلية من خلال مشاريع الاستصلاح للمناطق الجبلية والهضبية وزراعتها بالمحاصيل والأشجار المثمرة ، وبرنامج تحديد المناطق المعرضة تربتها للتجريف والتعرية والتدهور ودراستها وإيجاد المشاريع اللازمة لوقف تدهورها وإعادة تأهيلها للاستثمار. وبرنامج تحديد المناطق التي تتسبب في تشكيل العواصف الغبارية والكثبان الرملية في البادية ووضع برامج ومشاريع تنفيذية محددة لمعالجتها . وبرنامج تحديد المناطق والمساحات

التي تدهورت خواصها الخصوبية بنقص العناصر المغذية ووضع برامج هادفة لتحسين خصوبتها عن طريق التعاقب المحصولي أو عبر إضافة العناصر الغذائية الناقصة إليها . وبرنامج تطوير التقانات الزراعية في المناطق الحدية والصعبة التي يعتمد الريفيون في دخلهم أو عمالتهم فيها على الزراعة عن طريق تحسين أصناف البذور المتاحة وتحسين الثروة الحيوانية فيها والبحث عن زراعات مناسبة وذات عائد اقتصادي عالي . إلى جانب استبعاد الأراضي المستثمرة زراعياً من العمران في المخططات التنظيمية أو في توسعاتها في القرى والبلدات وإنجاز هذه المخططات ووضع التشريعات للحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية ، و وضع الإطار القانوني اللازم لبرنامج عملي لتجميع الحيازات الزراعية المتشتتة من خلال صيغة مشتركة لاستثمار الأراضي وتقديم الخدمات ضمن إطار جمعيات تعاونية مشتركة .

ويعمل العراق على الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية من خلال تنفيذ المشاريع والبرامج التي تمدها بما يصون خصوبتها ، ورفع العوائق التي تقف في طريق استغلالها (التملح والتغدق مثلاً) ، ورفع مستواها الإنتاجي إلى حدود طاقاتها الكامنة.

وانجزت سلطنة عمان مشروع أطلس التربة لتحديد الأراضي الصالحة للزراعة وخارطة تحديد أراضي المراعي الطبيعية ، وتم إصدار تشريعات حماية المحميات الطبيعية ، ونفذ مشروع إقامة المنشآت والحوائط الواقية لحماية الأراضي الزراعية من الانجراف .

وفي لبنان تم الإعلان عن الخطة الشاملة لترتيب استعمال الأراضي في العام 2005 والتي حددت المبادىء العامة لاستعمالات الأراضي في المناطق المدنية والريفية والزراعية والطبيعية شملت اقتراحات تشريعية وتنظيمية من شأنها تأمين ضوابط أفضل للتطور العمراني وللتوازنات الكبرى في استعمالات الأراضي وتنمية المناطق. كما تم إعداد خريطة الغطاء النباتي وخريطة نطاقات مشاريع الري وحل مشكلة التمدد العمراني في وسط المناطق الزراعية الكبرى، وإستراتيجية مكافحة الحرائق في المناطق الحرجية.

وفي مصر يتم استصلاح ما لا يقل عن 150 ألف فدان سنوياً. وتشمل مشروعات تحسين الأراضي عدداً من البرامج منها : حل مشاكل الأراضي الملحية ومشكلة الغدق ، وزيادة معدلات المحافظة على خصوبة التربة ، وزراعة الأحزمة الخضراء ومصدات الرياح لتفادي خطر التصحر ، وتنفيذ مشروعات الصرف الزراعي لصيانة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والحد من معدلات تدهورها .

2.2.1.2 سياسات تنمية الموارد المائية وآليات تنفيذها :

على الرغم من ندرة المياه في العالم العربي على النحو المشار إليه سابقاً فإن شطراً كبيراً من الموارد المائية المتاحة يتعرض للفقد أو التدهور في النوعية نتيجة عدم الالتزام باالتقنيات المائية الموصى بها من قبل الأجهزة البحثية وسيادة التراكيب المحصولية المكثفة لاستخدام المياه وعدم إدخال عنصر المياه في حسابات التكلفة

الاقتصادية وسيادة نظم الري التقليدية غير المناسبة ومحدودية استخدام نظم الري المتطورة مثل : الري بالتنقيط والري بالرش . وتتراوح كفاءة استخدام مياه الري في معظم الدول العربية بين 50 و 60 %. وتمثل مساحة الأراضي الزراعية التي يستخدم فيها نظام الري السطحي التقليدي حوالي 75 % من مجموع مساحة الأراضي المروية في الدول العربية . أما من حيث استخدام طرق الري الحديثة ذات الكفاءة العالية ، فلا يجري العمل بها إلا في عدد محدود من الدول العربية ، وعلى نطاق ضيق ، إذ يستحوذ الري بالرش على حوالي 15 % من مساحة الأراضي المروية، مقابل 10 % للري الموضعي (التنقيط) والسطحي بالليزر . ويساهم الري السطحي في هدر المياه ، وزيادة ملوحة التربة واستنزاف بعض العناصر الغذائية فيها ، وانخفاض إنتاجية الأرض وعائد المياه .

يضاف إلى ذلك تعرض مخزون المياه الجوفية لاستنزاف جائر لزيادة إنشاء مشاريع التوسع الزراعي الأفقي، حيث يتم سحب كميات كبيرة من المياه بمعدلات تتجاوز معدلات تجديدها وقد أدى الاستنزاف الجائر من هذا المخزون إلى هبوط كبير في منسوب المياه الجوفية وارتفاع ملوحتها بدرجة عالية نتيجة تداخل مياه البحر مع المياه العذبة.

وقد ركزت السياسات المائية العربية خلال الفترة الماضية على إدارة العرض للموارد المائية من خلال الاهتمام بتنمية الموارد من مصادرها المختلفة وكذا حسن توزيعها فضلاً عن حماية وصيانة الموارد المائية في مواجهة أوجه الفقد المختلفة سواء الفقد الكمي على مختلف مستويات الشبكة المائية أو الفقد النوعي والذي ينشأ نتيجة لتدهور نوعية المياه لأسباب متعددة .في حين ركزت السياسات المائية لكن بشكل أقل على إدارة الطلب من خلال ترشيد استخدام المياه في مختلف أوجه استخداماتها ، وتخصيص الموارد المائية طبقاً لمعايير الكفاءة الاقتصادية ، وقد انعكس هذا التمايز في أولويات السياسات المائية في توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الري إلى تنمية مصادر الموارد المائية (مشروعات الري) وصيانة شبكات الري ومع أن هذه السياسات قد تمخض عنها تحسن ملموس في الموارد المائية خاصة في مجالات تحلية المياه وإعادة الاستخدام ، فإن عدم إعطاء جانب الطلب الأهمية التي يستحقها أدى إلى الإسراف في استخدام المياه ومن ثم إهدار جزء كبير مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية العربية .

ولمواجهة الأوضاع المائية السائدة تنوعت جهود الدول العربية خلال الفترة (2000-2009) في مجال تنمية الموارد المائية من مصادرها التقليدية (الأمطار ، المياه السطحية، المياه الجوفية) وغير التقليدية (مياه التحلية ، مياه التنقية) ، طبقاً لظروف كل دولة على حدة من حيث طبيعة هذه المصادر ومدى حدة ندرة المياه ، وتركزت الجهود بشكل كبير باتجاه إدارة الطلب على الموارد المائية في إطار الإدارة

المتكاملة للمياه . وفي هذا السياق ظهرت سياسات تغطية التكاليف Cost Recovery سواء بصورة جزئية أو كلية ، ونفذت في بعض الدول مثل: مصر والمغرب والأردن ، ووضعت سياسات للتركيب المحصولي تكبح جماح التوسع في المحاصيل المكثفة لاستخدام المياه (مثل تقييد زراعة الأرز وقصب السكر في مصر وحشيشة الرود في سلطنة عمان) ووضع التشريعات التي تحظر استخدام طريقة الري السطحي (بالغمر) في الأراضي الصحراوية، والتوسع في استخدام أساليب الري الحديثة مثل: الري الموضعي (التنقيط) والري بالرش والري المحوري ، وتشجيع التوسع في استخدام التقنيات الموفرة للمياه مثل أصناف المحاصيل المبكرة في النضج والأصناف المقاومة للجفاف والأصناف المقاومة للملوحة. وفضلاً عن ذلك زاد الاهتمام بتشجيع إقامة روابط مستخدمي المياه في إطار الإصلاحات المؤسسية لقطاع الري التي تنطوي على إشراك المزارعين في إدارة مياه الري . وقد انتشرت هذه الروابط بصورة تدريجية في عدد من الدول العربية منها المغرب ومصر .

فيما يلي استعراض موجز لبعض المشروعات والإجراءات المتخذة في بعض الأقطار العربية في إطار سياسات تنمية موارد المياه :

اعتمدت الأردن سياسة التسعيرة التصاعدية لمياه الري ، وعدم السماح بتحويل المياه المخصصة للزراعة إلى استخدامات أخرى دون توفير مصادر بديلة صالحة لاستعمالات زراعية ، وعملت على استبدال الأنظمة المفتوحة لنقل المياه بأنظمة الأنابيب، وتقييم الوضع الهيدروليكي لأنظمة مياه الشرب ووضع خطة شاملة التعامل معها وتحديث وتطوير الشبكات الرئيسة والثانوية لها ، وحماية مصادر مياه الري من التلوث بتبني طرق المكافحة الحيوية ، والبحث والتطوير لتحسين كفاءة الري داخل المزرعة .

كما ويعمل على تعظيم الإنتاج الزراعي لوحدة مساحة الأرض لكل وحدة من مياه الري وتقديم الفائض من المياه السطحية خلال فصل الشتاء للمزارعين عبر شبكات الري دون مقابل من أجل غسل التربة وبشكل خاص في المزارع التي تروى بالمياه العادمة المعالجة في فصل الصيف . و تركيب شبكات صرف في المناطق المروية حيث الصرف الطبيعي غير كافٍ . والتخلص من مياه الصرف بطريقة سليمة بيئياً و إيلاء صيانة هذه الشبكات عناية مماثلة للعناية التي تولى لصيانة شبكات الري . واعتبار المياه العادمة مورداً لأغراض الري بجمعها ومعالجتها وفقاً لمعايير يمكن معها إعادة استخدامها للري غير المقيد .

كذلك يسعى إلى تخصيص موارد مائية للإنتاج الزراعي والحيواني في المناطق النائية بعد الوفاء بالإحتياجات المنزلية والصناعية المحلية بطريقة متكاملة اجتماعياً واقتصادياً بحيث يمكن تشكيل وتطوير تجمعات سكانية هذا إلى جانب تعظيم استخدام

مياه الأمطار لإنتاج المحاصيل واستخدام الري التكميلي لتعظيم الإنتاج وزيادة الكثافة المحصولية ، و متابعة استخدام المياه المالحة في الري بعناية ومراقبة ملوحة التربة الناجمة عن ذلك وإدارتها بشكل يحد من تراكم الأملاح .

يضاف إلى ذلك يسعى الأردن إلى إدخال سلالات النباتات التي يتم تطويرها من بحوث الهندسة الجينية إلى الأسواق الأردنية ، و تشجيع تأجير الأراضي الحكومية مع السماح باستخدام موارد المياه غير المخصصة للاستخدامات الأهم - وخاصة في المناطق النائية - وذلك بهدف إدخال الممارسات الزراعية المتطورة ، وتنمية الموارد المائية بإنشاء السدود والستائر الترابية ، ومنح المزارعين حوافز لتشجيعهم على استعمال تقنيات الري الحديثة وعلى زراعة محاصيل ذات عائد اقتصادي وبيئي كبير والحد من الزراعات المستهلكة للمياه بكميات كبيرة والسماح بزراعة المحاصيل دائمة الخضرة بموجب ترخيص فقط وذلك إلى أن يحين الوقت الذي تختفي فيه أعراض الأزمات من الموازنة المائية .

وفي إطار المشروعات التي تنفذها تونس في إطار سياسات تنمية موارد المياه تم انجاز 12 سداً كبيراً و 200 سد جبلي و680 بحيرة جبلية لحجز مياه الأمطار ، وحفر 1120 بئراً استكشافية ، و 1018 بئرا مراقبة . وتتضمن الخطّة العشريّة الثانية 2002-2011 إقامة 11 سداً كبيراً و50 سداً جبلياً و4000 بحيرة ومنشأة لفرش المياه، كما تولي هذه الخطّة أهميّة كبرى لإحكام التصرّف في الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث وإيجاد موارد بديلة إضافية.

وتعمل الجزائر على حماية مواردها الأرضية والمائية من خلال برنامج إستصلاح الأراضي في الجنوب والذي يعرف أيضاً " بالفلاحة الصحراوية عن طريق إعادة الاعتبار و تجديد النخيل و الواحات و توسيعها " ، ويتم تنفيذ هذه المشاريع في إطار برنامج الإمتيازات الفلاحية و الاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية و تقنيات كبرى وذلك من خلال تخصيصها للاستثمارات الوطنية والأجنبية و يتم تنفيذ البرامج الخاصة بطريقة تكاملية و مندمجة مع المجتمعات المحلية .

كما تنفذ البرنامج الوطني للتشجير والذي يتميز بإعطاء الأولوية للتشجير النفعي والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز...)، إضافة إلى تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد و المحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود، وهذا من أجل حماية متجانسة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية .

كذلك نفذت برنامج استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز لحماية الموارد الطبيعية وحسن استغلالها وحماية القطاع الزراعي من المشاكل الناتجة عن تغيير الوسط الطبيعي (السرعة في انجراف التربة، آثار التصحر والجفاف) وبمشاركة سكان الريف ، وبرنامج حماية و صيانة و تطوير الواحات والذي يقوم على التعريف

بالموارد الطبيعية و تثمينها (أرض، ماء، نبات) ، و استعمال مولِّدات الطاقة (محركات التدوير الهوائية) و المياه ، وتحديد تأثير مختلف التقنيات الزراعية على إنتاج التمور ، ودراسة مختلف أنواع آفات التمور و العمل على الحد منها خاصة البيوض ، وتثمين بعض الواحات (بإنشاء بنك البذور) وتوجيه و تسيير التنمية لأفضل أنواع التمور الرائجة و المطلوبة و ذلك عبر التلقيح الإصطناعي .

ويتبنى السودان عدداً من المشروعات شملت : الاستغلال الكامل لنصيب السودان من مياه النيل والمياه الجوفية المتوقعة من حفر قناة جونقلي وغيرها من مشروعات زيادة الإيرادات ، وإنشاء السدود على الأنهار النيلية والوديان والخيران الموسمية لزيادة المساحة المروية . ومعالجة مشكلة الإطماء خلف الخزانات وبناء خزانات جديدة وتعلية خزان الروصيرص وترقية كفاءة الخزانات الأخرى ، وتطوير نظم وأساليب الري وتحديثها وزيادة كفاءتها ، واستكشاف مصادر المياه الجوفية وتطوير استخداماتها لأغراض الإنتاج الزراعي ، وتعزيز موارد المياه الجوفية بما يحقق القضاء على مشكلة العطش وتعميم إمداد الماء الصحي في كل قطر ، وتطوير صناعة رافعات المياه والحفارات والأنابيب والخزانات وقطع الغيار .

ويعمل السودان في مجال الزراعة المروية على زيادة الرقعة المزروعة بالري الصناعي والإنسيابي والفيضي إلى ثلاثة أضعاف . وزيادة المساحة المستغلة بمناطق الزراعة المطرية بما فيها الغطاء النباتي إلى عشرة أضعاف . والتوسع الرأسي لضمان زيادة الإنتاج وتحقيق المعدلات الإنتاجية المطلوبة . ومضاعفة إنتاج السودان من الحبوب الغذائية ستة أضعاف، محاصيل الحبوب الزيتية خمسة أضعاف وتنويع المحاصيل الأخرى ومضاعفتها مرتين على الأقل للنباتات العطرية . وزيادة المؤهلين في الزراعة خمسة أضعاف وتعزيز البحث العلمي الزراعي (المعاهد والجامعات).

وتسعى سوريا إلى تنفيذ مشروعات استخدام التقانات الحديثة في الري خاصة المصادر المائية الجوفية وتأمين التسهيلات التمويلية والفنية والإرشادية والبنى المؤسسية اللازمة للتنفيذ ، وزيادة كفاءة الري في كافة المصادر المائية خاصة في مشاريع الري الحكومية القائمة وتأهيلها لاستخدام أساليب الري الحديثة وإعطاء المزروعات المقننات اللازمة والكافية لإنتاج جيد . وتصميم مشاريع الري الجديدة وفق أساليب الري الحديثة . ومعالجة قضايا الضياع والتسرب والبخر وانسداد القنوات بالأعشاب الضارة . وإنهاء حفر الآبار العشوائية وتسوية وضع الآبار المخالفة وتنظيم استثمار المياه الجوفية وتركيب عدادات على الآبار وتحديد المقننات وفق المتجدد المائي والحاجة ومراقبة الاستهلاك .

كما وتعمل على حماية المصادر المائية من التلوث بمختلف أنواعه ودرجاته سواء أكان كيماوياً أو من الصرف الصحي أو من التملح كما هو في البادية . وإيجاد روابط أو جمعيات لمستخدمي المياه وزيادة مشاركتهم في وضع وتنفيذ برامج الري .

واستصدار التشريعات والأنظمة اللازمة لتحديد رسوم الري والصيانة والتشغيل على أساس كمية المياه المستخدمة لوحدة المساحة في الري الزراعي بغية ترشيد استهلاكها . ودراسة وتطوير طرق الاستمطار لوضعها في خدمة الإنتاج الزراعي بشكلها الأمثل .

ويسعى العراق إلى تقليص الفاقد من مياه الري في الشبكات الناقلة بتبطين قنوات الري أو استخدام الأنابيب لنقل المياه ، واستغلال طبوغرافية العراق لرفع مناسيب المياه في الأنهر دون تسريب للماء إلى الخليج ، واستثمار المياه الجوفية المتجددة ومياه البزل والمياه العادمة ، وتعظيم إنتاجية وحدة المياه من المنتجات الزراعية بإعطاء أولوية الإرواء للأراضي الأكثر خصوبة وإتباع الدورات الزراعية المثالية لمختلف مناطق العراق ورفع متوسط إنتاجية الفدان وتحسين الجودة ، ونشر منظومات الري بالرش والتنقيط ، تقليص الضائعات إلى أدنى المستويات الممكنة.

ونفذت سلطنة عمان العديد من البرامج والمشروعات والإجراءات شملت : الاستمرار في إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لاستخدامات المياه المختلفة وحمايتها وصيانتها وتنميتها ، والاستمرار في تنفيذ برامج تقييم الموارد المائية وتحديث شبكات رصد المياه الجوفية والسطحية واستكمال الدراسات الاستقصائية لمصادر المياه الجوفية متوسطة العمق والمياه العميقة والآبار الاستكشافية وآبار المراقبة ، والاستمرار في تنفيذ برامج تنمية الموارد المائية السطحية واستخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار وتغذية أحواض المياه الجوفية بالمياه السطحية الجارية بإقامة الحواجز المائية وإنشاء السدود .

كما عملت على تنفيذ برامج بحوث الري لتحديد طرق الري المثلى واحتساب المقننات المائية للمحاصيل الزراعية المختلفة وفي المناخات والترب والبيئات الزراعية المختلفة في السلطنة ، وبرنامج إدخال نظم ري حديثة بمزارع المواطنين بدعم حكومي ضمن برنامج إرشادي وحملات توعية ومعارض تستهدف تنمية معارف المزارع بأهمية استخدام هذه الأنظمة ، وبرنامج تطوير نظم الري التقليدية بالأفلاج ، واستخدام المياه المعالجة ثلاثياً في الزراعة ، وإدخال الزراعات الملحية ، والحد من زراعة المحاصيل ذات الإحتياجات المائية الكبيرة وتقنين زراعات الحشائش والأشجار الدائمة في مناطق العجز المائي .

وتتبنى مصر عدداً من المشروعات لترشيد استخدام المياه هي : برنامج تطوير الري للإقلال من فقد المياه من خلال استخدام نظم تحكم حديثة تشمل تخطيط المساقي على مستوى المزرعة والتسوية الدقيقة للأراضي بأشعة الليزر واستخدام مضخة ري واحدة على الترعة العمومية المشتركة وتركيب مواسير بلاستيكية . وقد تم تنفيذ البرنامج خلال الفترة (2000-2009) في مجموعة من المحافظات وهو ما نتج عنه الإقلال من فقد مياه الري و زيادة مساحة الأراضي المنزرعة وخفض معدل تلوث البيئة وانخفاض معدل الإصابة بالأمراض المستوطنة مثل البلهارسيا وتوفير الوقت والجهد وتكاليف التشغيل وإدارة العمل والطاقة المستخدمة ، وبرنامج زراعة أصناف الأرز

قصيرة فترة النمو عالية الإنتاجية (120 يوما بدلاً من 160) ويتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى توفير نحو 4 مليارا مترسنوياً حتى 2017 ، وبرنامج تزويد أراضى قصب السكر بمواسير مزودة ببوابات من خلال البرامج الإرشادية وتم تحديد المساحة المستهدف بما لا يتعدى 300 ألف فدان/سنة ، وبرنامج مكافحة الحشائش في المجاري المائية لتخفيض فاقد المياه والتلوث البيئي .

وتسعى اليمن إلى تقليل نسبة الاستنزاف في الموارد المائية بمعدل 25% ، وكذا تنمية هذه الموارد بمتوسط سنوي 5% ، ورفع كفاءة الري إلى 75% وتخفيض الفاقد إلى النصف مع نهاية الخطة ، وذلك من خلال تعريف واضح لأسس ومعايير استخدام المياه وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية ذات المردود العالي وبما يحقق أقصى عائد لكل وحدة مياه مستخدمة . وتحديد حقوق المياه وجعلها قابلة للتداول التجاري والنقل بين الريف والحضر ووضع التعرفة لاسترجاع التكلفة في مياه الري مع مراعاة ظروف الفقراء .

2.2.2 سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي :

تتسم الزراعة العربية بشكل عام بتدني الإنتاجية الفنية والاقتصادية والبيئية ويفسر ذلك ضعف الاستثمار في مجال البحث العلمي ، وضعف الإرشاد الزراعي ، وتدني كفاءة استخدام عناصر الإنتاج المختلفة بما في ذلك استخدام الأسمدة والمخصبات والبذور المحسنة ، وتواضع استخدام التقنيات الحديثة بما في ذلك آلات الحراثة والحصاد ونظم الري الحديثة ، وضعف استغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها الأقطار العربية في مجال إنتاج السلع ذات المردود الاقتصادي والقدرة التنافسية العاليين .

ويواجه التوسع الأفقي مشكلة توافر المياه اللازمة للتوسع والتمويل اللازم لمشاريع استصلاح الأراضي والتنسيق والتكامل اللازم بين الأقطار العربية ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة وبين البلدان التي تمتلك المال أو القوى العاملة المدربة ، وضعف إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب ارتفاع المخاطرة وتدني العائد على الاستثمار في هذا القطاع وعدم توفر البيئة الاقتصادية المناسبة للاستثمار في هذا المجال.

يضاف إلى ذلك الخسائر الكبيرة في الإنتاج الزراعي خلال مراحل الإنتاج والتسويق لتواضع وسائل وطرق الإنتاج وانتشار الأمراض والآفات الزراعية وضعف العملية التسويقية ومكونات النظام التسويقي بما في ذلك البنيات الأساسية والخدمات التسويقية والأسواق والقدرات الفنية والتقنية للقائمين على العملية الإنتاجية والتسويقية .

واستجابة لهذا الواقع تضمنت الأهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة هدف تحقيق إستدامة الموارد الزراعية العربية. وتضمنت مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة وإستثمار المزيد من الأراضي بالإستفادة من العوائد المائية لترشيد إستخدمات مياه الري. كما

جاءت سياسات تنمية الإنتاج الزراعي في الأقطار العربية للفترة (2000- 2009م) لترتكز على ثلاثة محاور رئيسية : يقوم المحور الأول على التوسع الرأسي برفع إنتاجية وحدة المساحة ، والمحور الثاني على التوسع الأفقي بزيادة الرقعة الزراعية ، والمحور الثالث على تقليل الفاقد خلال مراحل الإنتاج المختلفة والمسار التسويقي .

تضمنت خطط التنمية الزراعية العربية خلال الفترة (2000-2009) المزيد من المشروعات التي تعمل على دعم البحوث والإرشاد والخدمات الزراعية ، والتوسع في تقديم الدعم الفني والعيني لتوفير التقنيات الحديثة للمزارع ، والتوسع في خدمات البنيات الأساسية اللازمة للعمل والتسويق الزراعي ، والمزيد من الجهد في مجال استصلاح الأراضي وقيام المشاريع الزراعية الكبيرة .

فيما يلي استعراض لبعض المشروعات التي نفذتها بعض الأقطار العربية في إطار سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي خلال الفترة (2000ـ2009) :

سعت الأردن إلى الوصول إلى أدنى درجة ممكنة من التدخل الحكومي في العملية الإنتاجية الزراعية حيث اقتصر التدخل على التنظيم والمراقبة والتوجيه ووضع اللوائح والأنظمة المختلفة التي تحدد الأدوار والحد من السيطرة والاستغلال الذي يمكن أن يمارس من قبل المحتكرين من خلال توفير الظروف الملائمة لمنافسة تجارية حرة وعادلة تضمن حقوق المنتج والمستهلك .

وينحصر التدخل الحكومي في شراء الحبوب من المزارعين بأسعار معلنة تأخذ في الاعتبار التزامات الأردن نحو منظمة التجارة العالمية (WTO) ، كما تتدخل الحكومة في سنوات الجفاف بتعويض المزارعين بتوفير المياه مجاناً خلال أوقات الصيف في مناطق البادية ، ودعم الأعلاف وتوفير اللقاحات والعلاجات البيطرية مجاناً لمربي الثروة الحيوانية وجدولة ديون المزارعين وإعفاؤهم منها. وتقوم وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات المعنية بمخاطبة الجهات الدولية، لطلب المساعدة منها و أهمها منظمة الزراعة و الأغذية للأمم المتحدة و برنامج الغذاء العالمي وغيرها من الجهات المانحة.

تابعت تونس تنفيذ مشاريع وبرامج تنمية تعتمد على المزيد من التكثيف، واستعمال التقنيات الحديثة، وتنويع المنتجات الزراعية ، والعناية بجودة المنتجات ، مع مراعاة الميزة النسبية لمختلف مناطق البلاد والموارد المتوفرة بها .

واستناداً لهذه المعطيات تمّ تحديد هدف تحقيق نمو بمعدل 3.5% سنوياً على مستوى القيمة المضافة. وتعتمد هذه التطوّرات المستهدفه بالأساس على تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج (الأرض و اليد العاملة و رأس المال)، خاصة في ظلّ محدوديّة الأراضي الصالحة للزراعة، من ذلك تحسّن إنتاجية الزراعة المروية التي من المنتظر أن تبلغ مساهمتها في إجمالي الإنتاج الزراعي 50% في حدود سنة 2009 أو 2010 . كما

يتوقع تحسّن إنتاجية الأراضي البعليّة بفضل انتهاج طرق استغلال حديثة و توجيه الأنشطة الفلاحية حسب خصوصيات كلّ منطقة طبقاً للخارطة الفلاحية وتكثيف استعمال المُدْخَلات .

وتهدف المشروعات الجاري تنفيذها بالنسبة للحبوب إلى تحقيق معدل سنوي للإنتاج في حدود 19 مليون قنطار، و الزراعات العلفية 390 ألف هكتار في سنة 2011مقابل 306 ألف سنة 2007 ، و البقول الجافة تحقيق نسبة نمو سنوية تقدر بـ 4.8% بالنسبة للفول و الفول المصري ونسبة 3.4% بالنسبة للجلبانة و الحمص ، و لقطاع الأشجار المثمرة معدل نمو سنوي بنسبة 3.3%.

يسعى العراق إلى التوسع الأفقي الزراعي من خلال : تنفيذ مشاريع ري جديدة ، واستثمار المياه السطحية بما في ذلك مياه البزل والمياه العادمة من خلال البحوث العلمية ذات العلاقة . وحفر الآبار لاستثمار المياه الجوفية المتجددة وفق خطة وضمان حماية المخزون الوطني . ومشاريع حصاد مياه الأمطار . وزيادة كفاءة وحدة المياه ، والتوسع في استخدام تقنيات الري الحديثة وتأهيل وتحديث شبكات الري المفتوحة وتشجيع أنظمة الري المغلق خاصة الحقلي منها . وزيادة الكثافة الزراعية من خلال استنباط أصناف قصيرة العمر ، وتطبيق الزراعة البينية والمتداخلة والدورات الزراعية الملائمة وإدخال المحاصيل البقولية الغذائية و العلفية مع المحاصيل الإستراتيجية . والتوسع في الري التكميلي : والتوسع في استخدام تقنيات الري الحديثة في المناطق المطرية والتوسع في بناء السدود الصغيرة في المناطق المطرية لحصاد المياه واستخدامها عند حاجة المزروعات إليها .

ويعمل العراق على التوسع الزراعي الرأسي من خلال : استصلاح الأراضي بتنفيذ شبكة متكاملة من المبازل وغسل التربة من الأملاح ، وعمل المصاطب في الأراضي المتموجة والجبلية ، واستخدام الحراثة العميقة لكسر واختراق الطبقات الصماء، وتوفير المياه، وتنمية الإنتاجية بتأسيس مركز ثقل بحثي لتطوير معدل غلة القمح والاستفادة من النتائج في رفع معدلات الغلة للمحاصيل الأخرى . استخدام الأراضي الصالحة للزراعة وحسب ملاءمتها للمحاصيل المختلفة وتطبيق الدورات الزراعية المناسبة والمحسنة لصفات التربة، واستنباط ونشر الأصناف عالية الإنتاجية والمناسبة للظروف البيئية لكل منطقة، والتسميد بالعناصر الرئيسة والعناصر النادرة، والاستغلال الأمثل للمسافات البينية في البساتين وإنتاج فسائل النخيل للأصناف عالية الجودة والإنتاجية وتقاوي البطاطا عالية الرتب بالزراعة النسيجية، والتنمية البشرية بتطوير قدرات المزارعين لإدارة مزارعهم بصورة أفضل، وتنمية ثقافة المزارعين في مجال عملهم خاصة صيانة التربة وزيادة خصوبتها، والتوسع في المشاريع التعليمية لتأهيل الخريجين الزراعيين والبيطريين في تأسيس وإدارة مشاريع خاصة بهم في مختلف مجالات الإنتاج النباتي.

واعتمدت سلطنة عمان خلال الفترة (2001-2010) سياسة التوسع الرأسي في التنمية الزراعية لمواجهة الندرة النسبية في مواردها الطبيعية خاصة المياه من خلال تعظيم العائد الفني والاقتصادي من وحدة المساحة ووحدة المياه المستخدمة . وجاءت سياسة التوسع الأفقي في التنمية الزراعية في منطقة النجد ضمن سياسات الحكومة في تضييق زراعات حشيشة الرود في منطقة الباطنة لمعالجة مشكلة العجز المائي وملوحة مياه الري بمنطقة الباطنة والرعي الجائر في المراعي الطبيعية في جبال ظفار واكتشاف كميات كافية من مياه الري غير المتجددة في منطقة النجد يقدرعمرها بخمسين عاماً . وتضم البرامج والمشروعات التي اعتمدتها السلطنة لتنمية الإنتاج النباتي : برنامج إدخال أسلوب الإنتاج عن طريق البيوت المحمية ، برنامج استنباط ونشر السلالات والأصناف الجيدة من المحاصيل الزراعية ، برنامج التوسع وإكثار تقاوي الحاصلات الحقلية العمانية ، برنامج إكثار وتوزيع شتلات الفاكهة الموصى بها ، برنامج إكثار فسائل نخيل الأصناف المميزة عن طريق مختبر الزراعة النسيجية في جماح ونشرها من خلال برنامج إرشادي . البرنامج البحثي – الإرشادي لرفع إنتاجية النخيل ، برنامج تطوير النظم المز رعية التقليدية ، برنامج التوسع الزراعي في زراعة الحشائش في منطقة النجد .

وتقوم سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي في مصر على التوسع الزراعي النباتي أفقياً ورأسياً . والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحيوية لاستنباط السلالات المبكرة النضج عالية الغلة . ونفذت مصر خلال الفترة (2000-2009) عدداً من البرامج شملت : تحسين الغلة الفدانية وتعظيم الإنتاج الكلي ، وتحديث طرق إنتاج وتطبيق التكنولوجيا المحسنة ، وتفعيل آليات السوق سواء للمدخلات أو المخرجات وتحرير الأسعار ، وتنفيذ الحملات القومية للمحاصيل الإستراتيجية بهدف تكامل الجهود البحثية والإرشادية وتزويد المزارعين بالتكنولوجيا التطبيقية الحديثة .

3.2.2 سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني:

تهدف سياسات تنمية قطاع الإنتاج الحيواني إلى زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني . وتقوم هذه السياسات في الأغلب على التوسع الرأسي برفع إنتاجية وحدة الحيوان بالانتخاب والتحسين والتغذية والإيواء والصحة البيطرية ، وزيادة عدد الحيوانات من خلال التوسع بالمشرعات الإنتاجية على المستوى التقليدي والتجاري .

وقدعملت الدول العربية خلال الفترة (2000- 2009) على تنمية قطاع الإنتاج الحيواني من خلال تنفيذ البرامج البحثية في مجال التربية وتحسين النسل وإيجاد سلالات عالية الإنتاجية من خلال الانتخاب والتضريب (التهجين) ونقل الأجنة والتلقيح الاصطناعي ، والبرامج الإرشادية والخدمية بتحسين طرق الإيواء وتوجيه المربين بالطرق العلمية والعملية للتربية والرعاية الجيدة للحيوانات بهدف زيادة الإنتاجية وتقليص التكاليف وتوفير الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية . وتشجيع مربي الماشية

والقطاع الخاص في إقامة مشروعات الإنتاج الحيواني في مجال اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان والبيض والخدمات المرتبطة بها ، إلى جانب تنظيم عمليات الذبح وإقامة المجازر والأسواق الحديثة ، وتوفير القاعدة العلفية بالتوسع في مشاريع زراعة الأعلاف الخضراء وتصنيع الأعلاف وتوفير مستلزمات الرعاية و مدخلات الإنتاج خاصة الأملاح والفيتامينات ومكونات العلائق العلفية عن طريق دعم إنتاج وتصنيع الأعلاف وتقديم القروض الميسرة.

كما عملت على التوسع في إنشاء مشاريع دواجن تتكامل فيها حلقات الإنتاج من مفاقس(مفرخات) وحقول ومجازر ومنافذ تسويقية ، وإنشاء مزارع يتكامل فيها الإنتاج النباتي والحيواني . وتوفير الأسواق الحديثة للبيع والشراء للحيوانات الحية ومنتجات الحيوانات والمجازر العصرية ومعامل التصنيع والخزن بتوفير المخازن المبردة والمجمدة وتوفير وسائل النقل المبردة والمجمدة من خلال القروض الميسرة، ونشر استخدام التلقيح الاصطناعي، والتوسع في إنشاء معامل الألبان الصغيرة ومراكز جمع الحليب، وتحسين الرعاية البيطرية والخدمات البيطرية الأخرى، وإنشاء المجمعات الزراعية الصناعية والتوسع في المشاريع التعليمية للثروة الحيوانية.

فيما يلي استعراض موجز لبعض المشروعات والإجراءات المتخذة في بعض الأقطار العربية في إطار سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني :

تسعى تونس إلى تحقيق نمو سنوي بمعدل 3.8% يرتكز إلى تطوير إنتاج لحوم الأبقار والديك الرومي بنسبة 3.1% ، وعلى تطوير إنتاج لحوم الأغنام بمعدل 3.7% ، واللحوم الأخرى بمعدل 2.3% سنوياً من خلال إعطاء المزيد من الاهتمام لقطاعي الإبل والأرانب .وبذلك ينتظر أن يرتفع إنتاج اللحوم الحمراء الصافية من 116 ألف طن خلال سنة 2006 إلى 136 ألف طن خلال سنة 2011 .

ويعمل السودان على مضاعفة الثروة الحيوانية ثلاثة أضعاف وذلك من خلال تطوير أساليب تربيتها ورعايتها وتأهيل الرعاة ، ومضاعفة الصادر من الثروة الحيوانية ومنتجاتها عشرين ضعفاً ، واستئصال الأمراض الوبائية والمستوطنة ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمصال واللقاحات الأساسية ، وترقية المهن والبحوث البيطرية .

ويقوم الإنتاج الحيواني في العراق على التنمية الذاتية ببناء القطعان المحلية ، وتوفير القاعدة العلفية عن طريق دعم إنتاج وتصنيع الأعلاف وأسعارها وتقديم القروض الميسرة وتوفير أراضي والرعاية البيطرية وتشجيع الاستثمار في مشاريع الدواجن (البياض واللاحم) ومحطات الأبقار والجاموس ، والتوسع في المشاريع التعليمية للثروة الحيوانية ، وإنشاء مزارع يتكامل فيها الإنتاج النباتي والحيواني ، وإنشاء مشاريع دواجن تتكامل فيها حلقات الإنتاج ، وإجراء البحوث وتحسين النسل وإيجاد سلالات عالية الإنتاجية ، والتوسع في زراعة الأعلاف الخضراء وتصنيع الأعلاف وتحسين التغذية وتوفير مستلزمات الرعاية و مدخلات الإنتاج، وتوجيه المربين بالطرق العلمية والعملية

للتربية والرعاية الجيدة وتوفير الأسواق الحديثة للبيع والشراء للحيوانات الحية ومنتجات الحيوانات والمجازر العصرية ومعامل التصنيع والخزن المبردة والمجمدة وتوفير وسائل النقل المبردة والمجمدة من خلال القروض الميسرة، ونشر استخدام التلقيح الاصطناعي بالمجان، والتوسع في إنشاء معامل الألبان الصغيرة ومراكز جمع الحليب من خلال القروض الميسرة، وتحسين الرعاية البيطرية والخدمات البيطرية الأخرى، وإنشاء المجمعات الزراعية الصناعية على أساس تربية الأبقار الحلوب والجاموس ومنح القروض الميسرة لها .

وتعمل سلطنة عمان على تنمية قطاع الإنتاج الحيواني من خلال تنفيذ المشروعات التالية: إقامة البنيات الأساسية اللازمة لتنمية قطاع الإنتاج الحيواني تشمل محطات البحوث الحيوانية ومراكز التلقيح الصناعي والعيادات البيطرية ومراكز الإرشاد الحيواني ، ودعم صغار المنتجين (أفراد أو مؤسسات صغيرة) فنياً ومالياً لإقامة مشروعات تربية الحيوان من خلال برامج إرشادية ، وتشجيع ودعم القطاع الخاص العماني لإقامة مشروعات تربية الحيوان وإنتاج الألبان واللحوم والبيض وإنتاج الأعلاف المركزة وتنظيم إنتاج الأعلاف الخضراء ، وتنفيذ البرامج البحثية لزيادة إنتاجية سلالات الحيوانات المحلية ، تنفيذ برنامج تنظيم العملية الإنتاجية لقطعان الثروة الحيوانية بجبال محافظة ظفار بشكل يضمن مردوداً اقتصادياً منها .

ونفذت مصر عدداً من البرامج خلال الفترة (2000 - 2009) شملت : التحسين المستمر لمعدلات التحويل الغذائي مع تطوير أساليب التربية والتسمين والرعاية، والتحسين الوراثى والارتقاء بإنتاجية كل من الأبقار والجاموس من الألبان ، والتخلص من الأمراض التي تهدد صحة الحيوان وتؤثر على معدلات التسمين ، ووضع نظام للإنذار المبكر ضد الأمراض الخطيرة والعابرة للحدود ، والتوسع في استيراد جدود دجاج التسمين وأمهات إنتاج البيض ، ورفع كفاءة التمثيل الغذائي لتقليل استهلاك الأعلاف والمركزات ، والتحسين المستمر لقطعات التربية الريفية مع توفير السلالات المحلية المحسنة وتكثيف برامج التخصيب والرعاية الطبية المنزلية ، وتوفير الاعتمادات اللازمة لتطهير البحيرات من الحشائش.

4.2.2 سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج السمكي :

تشكل الثروة السمكية في الوطن العربي مكوناً هاماً في قاعدة الموارد الزراعية العربية، وتعتمد عليها الدول العربية في : إنتاج الغذاء وسد الفجوة الغذائية خاصة في مجال البروتينات الحيوانية ، و توفير فرص العمل ، وتحقيق عائدات من النقد الأجنبي نتيجة لتصدير الفائض من الإنتاج السمكي ، ومن ناحية أخرى تنطوي الثروة السمكية العربية على ممكنات هائلة ، إذ أن جزءاً كبيراً منها لم يستغل بعد .

لم يتجاوز الإنتاج السمكي العربي خلال الفترة 2000 – 2009 عن 62% من الإمكانيات الإنتاجية السمكية وهو ما يشير إلى أنه ما زالت هناك فجوة واسعة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن ، ويفسر ذلك تدني حالة البنية الأساسية المتعلقة بالصيد تشمل : موانئ صيد تتوافر فيها خدمات وعناصر رئيسة مساندة كمصانع الثلج والرافعات وورش صيانة المحركات وإصلاح القوارب ومحطات التزويد بالوقود والأسواق ومخازن التبريد والتخزين وسيارات النقل ، وسيادة الطرق التقليدية في عملية الإنتاج ، فضلاً عن عدم إعطاء القطاع السمكي ما يستحقه من أولوية ضمن أولويات السياسات الإنتاجية العربية.

يضاف إلى ذلك ضعف كفاءة العمليات اللاحقة لعمليات الصيد لا سيما الصناعات التحويلية رغم ما تنطوي عليه هذه العمليات من تحقيق قيمة مضافة عالية لقطاع الثروة الحيوانية حيث ظل العديد من الدول العربية المنتجة للأسماك بعيدة عن هذه الصناعات، واكتفى بعضها بتصدير منتجاتها أما طازجة أو مجمدة أو بعد إدخال عمليات تصنيع أو تحويل بسيطة في أفضل الأحوال ، بل أن بعض هذه المنتجات قد يعود مرة أخرى إلى الدولة المصدرة بعد تصنيعها في الخارج .

كما وإن الاستثمارات المحققة في قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي لا تتناسب مع إمكانيات هذا القطاع وحجم الموارد المتاحة فيه، الأمر الذي جعل مساهمته في دفع مسارات التنمية والأمن الغذائي في الوطن العربي لا تعكس الطاقات المورديه الهائلة المتوافرة. وإذا كانت نسبة الاستثمارات في قطاع الإنتاج الزراعي تتسم عموماً بالضعف، فإن نسبة الاستثمار في قطاع الثروة السمكية إلى إجمالي الاستثما الزراعي في الوطن العربي تعد منخفضة للغاية. وتتفاوت هذه النسبة تفاوتاً كبيراً في الدول العربية طبقاً للأهمية النسبية لقطاع الأسماك في القطاع الزراعي . وتتراوح هذه النسبة 0.5% (في سوريا) إلى 0.55% (في اليمن) ، و 15% (في المغرب)، و2.1% (في مصر)، و28% (في عمان) و 3.6% (في الأردن) . ومع ضآلة الاستثمارات الموجة لقطاع الأسماك فإنه يجرى توزيعها بشكل غير متوازن - في أغلب الأحوال – بين مختلف مجالات الثروة السمكية مثل قطاع الصيد والاستزراع وقطاعات الخدمات والتسهيلات المساعدة والتصنيع السمكي وسلامة منتجات[1].

وعلى ذلك تبلورت سياسات تنمية قطاع الإنتاج السمكي في الدول العربية خلال الفترة (2000-2009) للتعامل مع هذه المحددات شملت : إقامة البنيات الأساسية

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2003. التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2003، الخرطوم.

اللازمة للصيد البحري وإنشاء وتطوير موانئ الصيد البحري وتطوير نظم تسويق وتصدير المنتجات السمكية وإنشاء الأسواق ومخازن التبريد وغيرها ، وتوفير الدعم والقروض للصيادين لتمكينهم من وسائل وتقنيات الصيد الحديث وتدريبهم وتأهيلهم على استعمالها ، وتنمية الاستثمارات في المجالات السمكية والأنشطة المرتبطة بها وتشجيع القطاع الخاص بزيادة الاستثمارات الموجهة إلى القطاع بوجه عام على النحو الذي يسمح بالاستفادة الكاملة بالموارد السمكية المتاحة بحرياً وداخلياً ، وتوجيه المزيد من الاستثمارات لتطوير التصنيع السمكي لزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل ، والعمل على تمكين الاستثمارات العربية المشتركة – بين الدول المستثمرة والدول المستضيفة للاستثمار – لتحقيق مصالح مشتركة وترسيخ النشاطات المشتركة بين الدول العربية لاسيما في مجال الصيد البحري ، وتنمية وتشجيع وتطوير الاستزراع السمكي ، وتنفيذ مشروعات وبرامج ضبط جودة المنتجات الثروات المائية الحية ، وتدريب الكوادر العاملة بالقطاع ، إعداد ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية السمكية.

فيما يلي استعراض موجز لبعض المشروعات والإجراءات المتخذة في بعض الأقطار العربية في إطار سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج السمكي :

تعمل سوريا على تشجيع الاستثمار في مجال تنمية الثروة السمكية وذلك للمسطحات المائية المختلفة ولكافة القطاعات (عام ، خاص ، تعاوني ، مشترك) .

و تعمل تونس على تحقيق معدل نمو سنوي قدره 4.4% ، بحيث يبلغ إنتاج الصيد البحري 134.5 ألف طن في أفق سنة 2011 أي بزيادة تقدر بـ 24.7 ألف طن مقارنة مع سنة 2006 .

استحدثت سلطنة عمان وزارة للثروة السمكية في سبتمبر 2007 لما يشكله قطاع الأسماك من أهمية في الاقتصاد الوطني وللإمكانيات الكبيرة المستقبلية الكامنة في القطاع . ونفذت خلال الفترة (2000- 2009) عدداً من المشروعات في إطار تنمية قطاع الثروة السمكية شملت : إصدار التشريعات التي تنظم الصيد البحري ، و إجراء البحوث والدراسات والمسوحات والدراسات البيئة والبيولوجية والايكولوجية لتوالد وتربية الأسماك لمعرفة حجم الصيد الممكن وقابليته للاستمرار في ضوء المخزون السمكي وحجمه جغرافياً وموسمياً ، وتحديد مواسم وطرق ومعدات الصيد وإجراء البحوث للتقليل من الفاقد قبل الصيد وبعده ، وإعداد ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية السمكية وتنفيذ البرامج الإرشادية وبرامج الإدارة للثروات البحرية الحية، واستكمال البنيات الأساسية اللازمة لقطاع الصيد البحري تشمل موانئ الصيد والخدمات المكملة لها ، وإقامة مركز لضبط الجودة يتولى إعداد وتنفيذ البرامج والخطط والأنظمة المتعلقة بضبط جودة منتجات الثروات المائية الحية وتأهيل الأسماك والمنتجات البحرية

العمانية للتصدير للأسواق العالمية وفق متطلبات وشروط تلك الأسواق وإقامة أسواق الجملة وتطوير نظم تسويق وتصدير المنتجات السمكية .

كما نفذت السلطنة برامج تأهيل وتدريب الصيادين بإقامة مراكز لتأهيل الشباب العماني لقيادة سفن الصيد الحديثة وتمكينهم من تملك قوارب و وسائل الصيد الحديث ، و تنمية الاستثمارات في المجالات السمكية والأنشطة المرتبطة بها وتشجيع القطاع الخاص على شراء سفن الصيد الكبيرة وإقامة مصانع تجهيز وتصنيع الأسماك ومشروعات الاستزراع السمكية والمشروعات المكملة للقطاع رأسياً وافقياً من خلال منحه تراخيص الصيد التجاري والقروض والمنح والخدمات الفنية .

3.2 سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر:

1.3.2 الهجرة من الريف للمدن :

يبلغ متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي حوالي ربع دخل الفرد في القطاعات الأخرى ، ويعاني الريف العربي من تخلف في مستوى الخدمات إذ لا تتجاوز نسبة سكان الريف الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب عن 50% من إجمالي سكان الريف ، وخدمات الصرف الصحي عن 30% من الإجمالي ، والخدمات الصحية عن 60% من إجمالي سكان الريف .

وقد أدت هذه الأوضاع إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدن ، وما ينطوي عليه ذلك من بعض الآثار السلبية على القطاع الزراعي، ويؤدي ذلك إلى إرتفاع كبير في أجور الأيدي العاملة الزراعية ، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج وتراجع الاستثمار . وتتميز الهجرة بتسارعها بحيث تتجاوز فرص العمل المتاحة في كافة القطاعات الاقتصادية وإمكانات الاستيعاب المحدودة في المدن العربية. ويتزايد عدد سكان المدن العربية بمعدل وسطي يبلغ حوالي 5 %، مقابل 0.9 % للسكان الزراعيين ، في حين يبلغ معدل النمو السكاني في الدول العربية حوالي 2.3 % سنوياً . ويعطي التفاوت بين المعدلين دلالة واضحة على معدلات النزوح المرتفعة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى.

كما تسهم الهجرة في إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية نظراً لتركها دون استغلال، هذا إلى جانب التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية . وتتفاقم هذه الآثار السلبية في عدد من الدول العربية نظراً لعدم مصاحبة تلك الهجرة تحسينات في كفاءة الإنتاج الزراعي باستخدام تقانات إنتاجية حديثة . كما تؤدي الهجرة إلى زيادة الضغوط على سوق العمل في المدن وانتشار الأنشطة الهامشية والاستغلال غير المشروع للأيدي العاملة.

وعلى ذلك يشكل الحد من تفاقم الهجرة الريفية ضرورة ملحة لإيقاف التوسع الحضري العشوائي والحد من تسارعه، وذلك من خلال إحداث تنمية ريفية متكاملة ومستدامة قادرة على تطوير القطاع الريفي وتحديثه ، وتوفير فرص العمل لسكانه .

وهناك مجالات واسعة لتوفير فرص العمل للفائض من العمالة الزراعية تتمثل في استغلال الموارد الزراعية والمائية غير المستغلة، والتوسع في التكثيف الزراعي، أي بزيادة إنتاجية وحدة المساحة بتوظيف المزيد من العمل ورأس المال،وتوسيع الصناعات التي تعتمد على الزراعة نظراً للترابط العضوي والمنفعة المتبادلة بين القطاعين الزراعي والصناعي، وتطوير وتحسين البنى الأساسية والمرافق والخدمات في شبكات الري والصرف، وتوفير منشآت الإنتاج والتخزين، وكذلك نشر ودعم الصناعات الريفية والحرف التقليدية .

وقد وضعت الأقطار العربية على رأس أولوياتها تضييق الفجوة بين الريف والمدينة ومحاربة الفقر و الجوع باعتبارها الهدف الأول من الأهداف التنموية للألفية التي أقرها مؤتمر قمة الغذاء العالمي . شملت البرامج المنفذة خلال الفترة (2000-2009) : الإسكان والإنارة وإقامة الطرق والاتصال والصحة والتغذية والتعليم والتدريب والتأهيل وتنويع الأنشطة الإنتاجية و توفير فرص العمل المنتجة . كما تضمنت تنفيذ برامج إرشادية لتحسين المستوى الغذائي للسكان الزراعيين وزيادة إنتاجهم للمواد الغذائية لاستخدام الأسرة والسوق المحلي ، وإدخال تعديلات على تقنيات ووسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية .

2.3.2 دور المراة الريفية في النشاط الزراعي :

تشير الدراسات إلى أن أكثر من نصف العمالة اللازمة لإنتاج الغذاء المستهلك في دول العالم عائد إلى النساء الريفيات ، ولا توجد معلومات دقيقة عن تطورات دور المرأة في الزراعة والريف العربي . ورغم ذلك توضح بعض التقارير أن للمرأة دوراً هاماً ومشاركة فعالة في الزراعة العربية تعكسها نسبة النساء في القوى العاملة الزراعية التي قدرت بحوالي 50% في المتوسط، وتزيد عن ذلك كثيراً في الدول منخفضة الدخل والمعتمدة على الزراعة.

وعلى الرغم من أهمية النساء الريفيات في تحقيق الإنتاج الزراعي ، إلا أنهن يعانين من عدم المساواة مع الرجل . ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل في مقدمتها ضعف حقوق المرأة تجاه تملك الأرض، وصعوبة حصولها على الموارد ذات الملكية العامة ، والقصور في توفير التجهيزات والتقنيات المناسبة للمرأة الريفية، ومحدودية النفاذ إلى خدمات الإرشاد الزراعي ، والقصور في التمويل الزراعي ، إضافة إلى مستويات التعليم المنخفضة بين أوساط النساء الريفيات. وقد بينت الدراسات أنه في حال توفير المتطلبات والإمكانيات المناسبة لهن فإن إنجازاتهن تكون متعادلة لتلك التي ينجزها الرجال، أو قد تكون أفضل في حالة حصولهن على التعليم الابتدائي .

وقد شهدت أوضاع المرأة الريفية في الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية تحسناً ملموساً في النواحي التعليمية والصحية وحدوث تطورات ايجابية

ملحوظة في النواحي الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية ورعاية الحوامل والولادات تحت أشراف صحي، وكان هذا نتاجاً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي قوي مسارها واتجاهاتها لتحسين أوضاع المرأة زيادة الوعي والتعليم وانتشار وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والانفتاح وزيادة وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي .

كما رصدت التقارير تطورات إيجابية في زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ومؤسسات المجتمع المدني وإدماجها في التنمية وزادت حصة النساء من القوى العاملة البالغة 15 سنةً فأكثر من مجموع القوى العاملة ، كما انكمش الفارق في التعليم بين الإناث والذكور في معظم الدول العربية.

إلا أنه من ناحية أخرى فقد ارتفعت نسبة النساء اللاتي يرأسن أسرهن (ظاهرة المرأة المعيلة) واللاتي يعملن على حسابهن الخاص من جملة النساء العاملات في كثير من الدول العربية، كما أوضحه تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الذي رصد أن هذه النسبة وصلت في بعض الدول إلى 63% وتتراوح في بقية الدول بين 5 -17 % ، يضاف إلى ذلك أن هناك قصوراً في المساعدات المقدمة للنساء، والتي تقتصر على النشاطات النسوية المتعلقة بالتطريز والتصنيع البسيط للمنتجات النباتية والحيوانية والنواحي الصحية الأولية ، ومع أهمية هذه الأنشطة، إلا أن دورها سيكون ذا أهمية أكبر عند إدماج المرأة الريفية في عملية التنمية الزراعية والريفية وجعلها شريكاً فاعلاً فيها.

2.3.3 سياسات الحد من الفقر الريفي:

لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه لمفهوم الفقر ولكن تتفق التعاريف على أن الفقرهو عدم مقدرة الفرد على الحصول على الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية من الغذاء والماء النظيف والمأوى والكساء والتعليم والخدمات الصحية. كما لا توجد بيانات كافيه ودقيقه عن معدلات ومستويات الفقر في الريف. المعلومات المتوفرة تركز على معدلات الفقر الإجمالية على المستوى القطري وأحياناً على المستوى الإقليمي . وكما أن طرق احتساب معدلات الفقر تتباين بين المحللين والمؤسسات الإقليمية والدولية والقطرية.

ويوضح تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2004 الصورة العامة للفقر وتطوراته للدول العربية معبراً عنه بدليل الفقر البشري الذي يقيس النقص في أساسيات التنمية البشرية المتعلقة بالغذاء والمستوى الصحي والتعليمي، حيث أشارت تلك المعلومات إلى أن قيمة دليل الفقر تتراوح بين 7.2 إلى 48.3 .

وحسب الترتيب على المستوى العالمي من جملة 95 دولة نامية شملهم التقرير تقع دولتان عربيتان ضمن الأربع عشرة دولة الأوائل في الترتيب، ومعظم الدول العربية في الترتيبات الوسطية بين 29 و 51 ، والبقية جاءت في ترتيبين متأخرين بين 53- 87.

أما على مستوى الريف فتوضح التقارير والبيانات على قلتها انتشار الفقر في كثير من الدول العربية وإن كان بنسب متفاوتة. ويوضح تقرير صادر عن الصندوق العالمي للتنمية الزراعية عام 2003 شمل 12 بلداً عربياً أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي يمثله عدم امتلاك الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش الملائم يصل إلى حوالي 75.6 مليون نسمة ، يمثلون حوالي 35% من إجمالي السكان بهذه الدول . كما يبلغ عدد فقراء الريف حوالي 35 مليون يمثلون 66% من إجمالي الفقراء (ريف + حضر) أو ما يعادل 44.6% من إجمالي سكان الريف. و إن نسبة الفقر في الريف تتفاوت بين الدول العربية.حيث تتراوح نسبة فقراء الريف إلى إجمالي السكان في ثلاث دول بين 6-12%، وست دول بين 27-45% ،وثلاث دول بين 55-90% .

وقد اجتمعت عوامل متعددة ومتشابكة في توطين الفقر الريفي في بعض الدول العربية. وقد أوضح الكثير من التقارير أن السياسات والبرامج والمشاريع في كثير من الدول العربية لم تعط التنمية الريفية المتكاملة ما تستحقه من اهتمام . حيث درجت الكثير من الدول العربية على التحيز لقطاع الحضر لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية عديدة. وقد أدى هذا الأمر إلى تدني الأحوال في الريف خاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية والخدمات الأساسية والمرافق الاجتماعية والصحية وضعف المؤسسات المحلية، مما انعكس على تدهور الأوضاع الإنتاجية والتسويقية ومستويات المعيشة. وجاءت المحصلة هجرة غير منظمة لأعداد كبيرة من الريفيين إلى المدينة مما عمق الفقر الريفي ونمى الفقر الحضري . والجدير بالذكر أن غالبية المهاجرين هم الشباب وشريحة السكان الريفيين المتطلعين إلى حياه أفضل، وهكذا حرم الريف من هذه العمالة الشابة . كما أن سياسات الإصلاح الاقتصادي قد أدت في بعض الأحيان إلى تقليص الإنفاق الحكومي بخاصة على الخدمات الاجتماعية وبعض الخدمات الاقتصادية دون مراعاة للآثار السلبية على الريف والتنمية الزراعية الريفية مما عمق من حدة الفقر وتداعياته. وقد ازداد الأمر سوءاً في الدول التي تعرضت لكوارث الجفاف والتصحر والفيضانات والأمراض الحيوانية والإنسانية ونقص الغذاء والحروب والنزعات الأهلية، فضلاً عن الآثار السلبية للصدمات والأزمات العالمية وأقربها أزمة الغذاء العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية.

ومع ذلك شهدت السنوات الأخيرة بعض التطورات الإيجابية في تقليل حدة الفقر في الريف. حيث اعتمدت بعض الدول برامج لتقليل الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية. كما بدأت بعض الدول في تنفيذ برامج شاملة للتنمية الريفية وإزالة الفقر . كما بدأ السكان الريفيون التكيف والاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية بعد المراحل الأولى والفترة الانتقالية لإعادة الهيكلة. وإجمالاً يمكن القول أن التطورات الإيجابية أكثر من التطورات السلبية كما تعكسه مؤشرات الصحة والتعليم والتغذية وغيرها التي ارتفعت ولكنها ما زالت أقل كثيراً مما تحقق في المناطق الحضرية. وكما أوضحت

الإحصاءات المتوفرة إن الفقر في الدول العربية يعتبر منخفضاً مقارنة مع الأقاليم الأخرى في العالم النامي. ولكن يجب التنبيه إلا أنه رغم الانخفاض النسبي للفقر مقارنة بالأقاليم الأخرى، إلا أن الأرقام المطلقة لأعداد الفقراء في الدول العربية في ازدياد بسبب ارتفاع معدل نمو السكان مقارنة بمعدلات تناقص الفقر . ومع ذلك تشير بعض التوقعات إلى أن سبع دول عربية قد تنجح في تخفيض عدد الذين يعانون من الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام 2015 و سوف تتعثر فقط ثلاث دول عربية في تحقيق الهدف ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة. وعموماً فأن المعطيات الحالية والتوقعات توضح أن الفقر وإن كان سيتناقص في كثير من الدول العربية فإنه سيبقى كظاهرة ريفية في عدد من الدول العربية لفترات قد تطول مستقبلاً .

وفيما يلي الجهود المبذولة من قبل بعض الأقطار العربية في مجال التنمية الريفية والحد من الفقر :

بدأ الأردن منذ العام 1998 بتنفيذ **"برنامج تعزيز الإنتاجية الاجتماعية"** بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للفقراء من خلال تنفيذ مشاريع في مجال البنية التحتية في المجتمعات المحلية، وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة، وخلق عمالة منتجة من خلال التدريب وتقديم الدعم لبرامج التشغيل .

واشتملت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر المعتمدة عام 2002 على مبادرات لتحسين شبكة الأمان الاجتماعي لأشد الفقراء فقراً ، وتوسيع قاعدة فرص العمل المتاحة للقادرين على العمل، و توفير إمكانيات الحصول على التعليم النوعي، و ضمان إمكانيات الوصول إلى الرعاية الصحية ، كما تضمنت الإستراتيجية مبادرات في تحقيق فهم أفضل لمقاييس الفقر والحرمان، وزيادة المعونة المقدمة للمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية وتوسيع قاعدة المعونات، ودعم برامج التمويل متناهي الصغر المستدام وتحسين الأمن الاقتصادي للأسر العاملة متدنية الدخل، وزيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلدات الثانوية من خلال تنمية المجتمعات القروية، وزيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين المستوى المعيشي . كما تضمنت الإستراتيجية إمكانيات حصول الفقراء على عناية صحية كافية وخدمات تنظيم الأسرة ضمن بيئة صحية ، وتوفير المتطلبات الدراسية وتوفير اللوازم المدرسية للأطفال وتوسيع برنامج الغذاء المدرسي ، وزيادة ونشر التوعية العامة نحو الجهود المبذولة لمكافحة الفقر، من خلال النشرات وورشات العمل وإنشاء مواقع إلكترونية والربط على الشبكات وتبادل المعلومات.

وقامت وزارتا الصحة و الزراعة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بإعداد الإستراتيجية الوطنية للتغذية، والتي تضمنت: دمج أهداف التغذية الصحية بأهداف الخطط الوطنية الاقتصادية، والعمل على توفير غذاء كافٍ ومغذي لجميع قطاعات

السكان وبأسعار مناسبة بكافة الوسائل المتاحة ، والعمل على تقوية نظام متابعة سلامة الغذاء وتحسين نوعيته من خلال أدلة تغذية وتشريعات ، وتحسين المستوى الغذائي للفئات المحرومة والمهشمة والسكان ذوي الاحتياجات الغذائية الخاصة العلاجية وكبار السن . وتبادل وتداول التدريب وبناء القدرات المؤسسية في مجال الأغذية والتغذية.

يعمل السودان في إطار إستراتيجية تقوم على : إصلاح حيازة الأرض ، والحزم التقنية للبحوث والإرشاد الزراعي ، وتوفير وامتلاك التمويل الريفي ، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بما فيها التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والمياه النقية وتحسين القنوات التسويقية من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية خاصةً الطرق الفرعية وحركة الأسواق . ولما كانت المرأة تشكل عنصراً إنتاجياً هاماً في التنمية الريفية فقد أولى السودان أهمية خاصة لها من خلال تبني " إستراتيجية المرأة ربع القرنية - 2003-2027 " لتحريك قطاع المرأة كمورد بشري مهم في تحقيق التنمية الشاملة من أجل تمكينها اجتماعياً، واقتصادياً وسياسياً وتأهيلها للعالمية ، وضمان تمتعها بالفرص المتكافئة والعدالة في توزيع الموارد للنساء في المناطق الحضرية والريفية سداً للاحتياجات .

اعتمدت سوريا وفي إطار الحد من الفقر نوعين من البرامج ، الأول يتضمن : توفير المواد الغذائية بأسعار تتناسب مع الدخول من خلال دعم المواد الغذائية وخاصة دعم الخبز وبيعه للمواطنين كافة بأسعار لا تتجاوز 40% من تكلفتها الإجمالية إضافة إلى تخصيص كل مواطن وبموجب البطاقة التموينية لكمية 1/كغم سكر و0.5 / كغم من الأرز بأسعار تقل عن 50% من الأسعار النافذة وقد ساهمت هذه السياسة في توفير المواد الغذائية الأساسية والإقلال بشكل كبير من حالات الفقر المدقع .

أما البرنامج الثاني فيتضمن: تبني المشروعات التنموية للتنمية الريفية من خلال تنفيذ المشاريع التنموية في المناطق الريفية لتحقيق التنمية الريفية ، حيث بدأت الحكومة واعتباراً من عام 1986 تتبنى مشروعات التنمية الريفية في كافة المناطق وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين كفاءة القطاع الزراعي من خلال تحقيق التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني ، والمحافظة على الموارد واستدامتها ، وتحسين التوسع الأفقي والرأسي والدخل الزراعي ، والحد من آثار الجفاف وتدهور الأراضي ، وزيادة إنتاج الغذاء الصحي ، ورصد حالات انعدام الأمن الغذائي . وتتضمن مشروعات التنمية الريفية المتكاملة عدداً من العناصر منها : مكون استصلاح الأراضي بما فيه توفير آليات استصلاح الأراضي ، مكون الإقراض من خلال منح القروض الميسرة لإقامة المشاريع الصغيرة المولدة للدخل وتوفير فرص العمل ، مكون المرأة وتعزيز دورها في عملية التنمية ، مكون البنية التحتية من خلال تنفيذ الطرقات وتوفير المياه وغيرها ، مكون الإرشاد الزراعي .

تنفذ مصر مجموعة من البرامج والمشروعات في مجال سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر تشمل : توفير القروض الميسرة والبرامج التدريبية والدعم الفني لمشروعات التصنيع الريفي الصغيرة والحرف التقليدية وغير التقليدية ، ودعم نظم التسويق القائمة وتوفير المعلومات والإرشاد عن أحوال الأسواق ، والتوعية والإرشاد في مجال الجودة وسلامة الغذاء الصحية للنفاذ للأسواق الخارجية ، ودعم إنشاء منظمات المزارعين لإنتاج وتسويق الحاصلات التصديرية ، وإقامة نماذج إرشادية عملية تساعد في سرعة الاقتناع والتبني ، وتطوير نظم وسياسات تسويقية محفزة مثل التسويق التعاقدي أو من خلال منظمات تسويقية خاصة أو شركات التصدير أو منظمات صغار المزارعين .

كما تم استحداث برامج لتطوير وتحديث وحدات التصنيع الريفي وشمول القائم بالتطوير، ودعم وتنمية الحرف والصناعات الريفية الصغيرة بما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات الدخول ، وتنويع مجالات العمل والنشاط الاقتصادي من خلال تشجيع إقامة الأنشطة والمشروعات المرتبطة بالزراعة في المناطق الريفية مثل المشروعات التسويقية والتصنيعية ، وتعظيم استفادة المزارعين من المخلفات الزراعية نباتية أو حيوانية والمساعدة على تحويلها إلى مواد ذات قيمة اقتصادية أعلى (أسمدة – أعلاف – طاقة) ، ودعم وتطوير وإنشاء مؤسسات صغار المزارعين خاصة في مجال التسويق الزراعي سواء لاستجلاب المدخلات أو لتصريف المخرجات، والعمل على دمج صغار المزارعين في الأنشطة التصديرية لتحسين دخولهم ولتطوير معارضهم وممارساتهم الزراعية ، وتخطيط مناطق التوسع الزراعي الجديدة على أساس تنوع وتعدد الأنشطة والمشروعات بما يشجع إقامة مجتمعات زراعية صناعة خدمية متكاملة.

2-4 سياسات تطوير الاستثمار والتمويل والائتمان الزراعي:

2.4.1 سياسات تطوير الاستثمار الزراعي :

أولت الدول العربية اهتماماً متزايداً للاستثمار في القطاع الزراعي خاصة بعد انتهاج معظمها سياسات للتحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي، وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الزراعية .

واستهدفت سياسات الاستثمار : تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة على وجه الخصوص والاقتصاد الوطني على وجه العموم ، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الخارجية والمحلية ، استندت إلى مراجعة أو سن التشريعات والقوانين المنظمة والمحفزة للاستثمار شاملة التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية ، وإحداث مؤسسات أو تنشيط مؤسسات قائمة لتكون مختصة وقادرة على بلورة فرص الاستثمار والترويج لها وتسهيل عمل المستثمرين . وتبسيط الإجراءات خاصة المتعلق

منها بالتعامل الخارجي في مجال التجارة وإجراءات تدفق رؤوس الأموال وخروجها وعوائدها ، وتنظيم وتطوير الجهاز المصرفي ، وتأسيس أو تحسين أو تبسيط إجراءات أسواق المال لتهيئة المناخ المحفز للاستثمار .

بالإضافة إلى هذا تضمنت السياسات في بعض البلدان العربية تشجيع قيام مناطق حرة ومناطق صناعية وشركات المشاركة وشركات الأسهم والسماح بإصدار سندات متوسطة الأجل لتنشيط بورصة الأسواق المالية وفي المحصلة حدث تطور ايجابي في الحجم الكلي للاستثمار .

ومع ذلك فقد أوضحت البيانات ضعف الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية على الرغم من الإمكانات المتاحة في المنطقة من موارد طبيعية وقوى بشرية مع توفر الأموال اللازمة لتطوير الزراعة في الكثير من البلدان العربية وإمكانية ضمان استدامتها لتحقق معدلات عاليه للأمن الغذائي على المستوى الوطني والإقليمي وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

كما أن المشاريع المشتركة أو الخاصة الممولة من الأموال العربية في بعض الدول العربية لا تركز على قلتها على المحاصيل الإستراتيجية بل ركزت أغلبها على المشاريع ذات العائد السريع مثل: الدواجن والألبان والخضروات. وكذلك الحال بالنسبة للمشاريع الأجنبية شاملة الشركات متعددة الجنسيات التي ركزت على بعض السلع سريعة العائد أو التصنيع الزراعي المحدود.

على الرغم من التغيرات التي تحققت في السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والتوجه نحو آليات السوق ومحاولة تنشيط دور القطاع الخاص، إلا أن مساهمة القطاع العام في الاستثمار ما زالت هي السائدة خاصة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل والتي تتسم بضعف معدلات الادخار ومحدودية رأس المال الخاص ، ومازال الإنفاق الجاري الحكومي يهيمن على الموازنات بمتوسط يصل إلى نحو 77% والاستثمار الخاص حوالي 23% .

ما زالت سياسات بعض الدول تتحيز للحضر وخاصة المدن الكبرى على حساب الزراعة والتنمية الريفية كما تعكسه الاستثمارات الحكومية . ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادى . ضعف معدل التكوين الرأسمالى في القطاع االزراعي . غياب أو ضعف التخطيط الاستثمارى وخرائط فرص الاستثمار وعدم توافر دراسات جدوى أولية لمشاريع قابلة للتمويل البنكى أو حتى نماذج أو أطر للمشروعات الواعدة التي يمكن للممولين البحث في إمكانية الاستثمار فيها . ضعف البنيات الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة (النقل والاتصالات والتخزين والموانئ والمطارات) وطبيعة الزراعة وتعرضها لتقلبات المناخ والأوبئة والأمراض وصفات منتجاتها تجعلها أكثر عرضه للمخاطر من القطاعات الأخرى ، غياب نظم التأمين الزراعي والخدمات المساعدة الكفوءة، عدم توفر الأجهزة التنفيذية الفعالة عند اعتماد التشريعات والقوانين

الجديدة في معظم الدول إذ أن تنقيح واعتماد هذه القوانين كانت خطوة أولى في الطريق الصحيح ولكنها ما زالت تحتاج إلى التدعيم بخلق الآليات التي تضمن تنفيذ هذه القوانين "الأجهزة القضائية والأمنية" بالكفاءة والسرعة المطلوبتين وبتكاليف ملائمة يستطيع تحملها أغلب المتعاملين ، هذا إلى جانب ضرورة سن أو تطوير قوانين مساعدة واضحة تتعلق بتنظيم الشركات والأسواق والعقود والملكية الفردية وحالات الإفلاس والاحتكار والغش والتدليس والمواصفات وحماية المستهلك ، وتدني أداء الخدمات المساعدة خاصة الإرشاد والبحوث والتمويل والمعلومات في القضايا التي تهم المستثمرين التي لها علاقة بالاستثمار وهذا يتطلب انشاء جهاز خاص بالاستثمار ليتمكن من التنسيق مع الجهات العامة والخاصة التي تهم المستثمر ويفضل أن يكون بهذا الجهاز ممثلون للوزارات المعنية لخدمة المستثمر في منفذ واحد دون ابطاء أو اجراءات مطولة أو معقدة ، وضعف المعلومات والإحصاءات المتوافرة عن فرص الاستثمار، مع ضعف الترويج والتعريف بالمتاح منها داخلياً وخارجياً ، وضعف التنسيق والتكامل بين الدول العربية الذي يؤثر على انتقال رؤوس الأموال والعمالة والسلع بطريقة منتظمة ومنظمة وميسرة.

جاءت أزمة الغذاء العالمية الأخيرة والارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والقيود التي وضعتها بعض الدول المصدرة للمواد الغذائية على صادراتها الزراعية لتؤكد أهمية الاستثمار الزراعي ولتنعش من جديد توجهات الدول العربية إلى الاستثمار الزراعي.

قامت بعض الدول العربية بالترحيب بالاستثمار العربي والأجنبي الخاص والعام في مجال تنفيذ مشروعات زراعية خاصة في مجال السلع الغذائية الرئيسة ، بينما قامت دول عربية أخرى بالبحث عن مواقع للاستثمار الزراعي الخارجي (داخل الوطن العربي أو خارجه) لتأمين جزء من متطلباتها الغذائية الأساسية .

قامت السودان باعتبارها من الدول العربية ذات الموارد والإمكانيات الزراعية الكبيرة القابلة للاستثمار بإزالة التضارب بين القوانين واللوائح الإتحادية والولائية المنظمة للاستثمار، وإعطاء خصوصية للاستثمارات الزراعية بلوائح خاصة تراعي طبيعة المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية في إطار النافذة الموحدة . وإختيار مجموعة من الخريجين ليستثمروا كرواد ويمثلوا نماذج إستثمارية في المجالات المختلفة . وتشجيع ومنح أفضلية من التسهيلات للاستثمار في المجالات والأنشطة ذات الأولوية والتي تشمل مشروعات الإنتاج الموجه للصادر والأمن الغذائي والبنى التحتية المساندة للإنتاج والتسويق الزراعي .

ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتذبذبها والتوقعات بعودة ارتفاعها مجددا وندرة المياه ، وتصاعد قيمة فاتورة المواد الغذائية لدول الخليج التي بلغت 10 مليارات دولار عام 2007 تتجه دول الخليج العربية إلى الاستثمار الزراعي في بلدان أخرى

كجزء من سياسة الاستثمار وتوفير الغذاء ، وتتجه هذه الدول إلى الاستثمار في آسيا مثل كزاخستان والهند وباكستان وأفريقيا مثل السودان وأمريكا اللاتينية مثل البرازيل .

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير أكثر من 70 ألف فدان من الأراضي الزراعية في السودان وشراء 400 ألف هكتار في باكستان ، و تفاوضت السعودية مع السودان من أجل تنفيذ مشروعات زراعية ، إلى جانب استثمار 1.6 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في إندونيسيا ، وقامت الكويت بشراء 2.9 مليون هكتار من كمبوديا ، وانشأت دولة قطر صندوق للاستثمار الزراعي خارج الدولة ، وتقوم سلطنة عمان بدراسة جدوى قيام شركة قابضة للاستثمار الزراعي داخل وخارج السلطنة .

2-4-2 سياسات تطوير التمويل والائتمان الزراعي:

شملت السياسات الإصلاحية التمويل الزراعي وأكدت على أهميته والحاجة إلى تطويره. حيث استهدفت السياسات التمويلية تكاملاً مع السياسات الكلية تحرير أسعار الفائدة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التمويل الزراعي، وإعادة هيكلة المصارف الزراعية العامة لتصير أكثر كفاءة في تقديم الخدمات للمزارعين، مع عملها بربحية وحيوية مالية، وفصل العمل المصرفي عن العمل التجاري الذي كانت تمارسه هذه المصارف خاصة في احتكار تجارة مستلزمات الإنتاج وبيع بعض المنتجات الزراعية المستلمة من المزارعين ، كما ركزت السياسات على الاهتمام بتمويل صغار المزارعين والمساعدة في التنمية الريفية وتقليل حدة الفقر، بالإضافة إلى ذلك فقد شجعت السياسات الإصلاحية على تقوية رؤوس أموال البنوك المختصة ومنها البنوك الزراعية وذلك بالبحث عن مصادر تمويل محلية بإشراك مساهمين من البنوك التجارية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى هذا وجهت السياسات بالاهتمام بالتمويل الريفي خاصة التمويل الصغير عن طريق البنوك أو المؤسسات الأهلية للمزارعين أو التعاونيات أو المنظمات غير الحكومية، إلا أنه ما زال التمويل الريفي محدوداً وقاصراً عن تلبية احتياجات أهل الريف مما يستدعي وضع برامج واضحة ومحدودة وعاجلة على المستوى القطري والإقليمي لتلافي هذا القصور في برامج التنمية الزراعية الحالية والمستقبلية.

تأتي أهمية التمويل والاقراض الزراعي من أهمية قطاع الزراعة الغذائية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، إلى جانب ما يتسم به قطاع الزراعة من موسمية الإنتاج والدخل وطول فترة دوران رأس المال وضعف مدخرات المزارع واللايقين وغيرها .

تقسم مصادر الإقراض الزراعي في الأقطار العربية بشكل عام إلى : الإقراض الرسمي ممثلا بمؤسسات وبنوك الإقراض الزراعي ، والإقراض الخاص وتمثله البنوك التجارية والوسطاء والأفراد . وتقوم مؤسسات وبنوك الإقراض الزراعي بتقديم قروض ذات فائدة مخفضة مقارنة مع البنوك التجارية

وتلعب المؤسسات الانمائية الدولية والاقليمية دوراً مهما في الاستثمار الزراعي في بعض الأقطار العربية ومن هذه المؤسسات الصندوق العربي ،الصندوق الكويتي ، البنك الاسلامي ، الوكالة الفنية الالمانية للأنماء الزراعي (GTZ) ، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ICARDA ، المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية للشرق الأدنى CARDNI ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP .

وبشكل عام يعتبر الاقراض والتمويل للمشروعات الزراعية من أضعف حلقات الخدمات في المشروعات الزراعية، يضاف إلى ذلك فأن التمويل والائتمان الزراعي طويل الأجل المطبق في العديد من الدول العربية بأولوية متقدمة نسبياً قياساً بالقروض قصيرة الأجل، على الرغم من أهمية التمويل طويل الأجل في إدخال الأنماط التقنية الأكثر حداثة إلى حيز التطبيق ، حيث تشير المعلومات إلى أن نصيب القروض قصيرة الأجل تبلغ نحو 85% من مجمل ما تقدمه مؤسسات التمويل للزراعة والمزارعين . وقد أضعف ذلك بدوره من قدرة القاعدة العريضة من المزارعين على تبني الأنماط التقنية الأكثر تطوراً مما أثر بالتالي على معدلات التطوير التي تحققت في العديد من أنماط الزراعة التقليدية. كما أدخلت بعض الدول العربية تعديلات جوهرية على سياساتها التمويلية الزراعية، مثل تقليص أو إلغاء الدعم الائتماني بحيث ارتفعت أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتعادل أسعار الفائدة التجارية . وعلى الرغم من أن هذه التعديلات قد تم تطبيقها في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها تلك الدول ، إلاّ أن هذه السياسات زادت من الصعوبات التي تواجه صغار المزارعين في تبني أساليب تطوير وتحديث الزراعة .

كما وأن عمليات التمويل العربية الخارجية تستهدف بشكل أساس القطاعات الخدمية الفرعية ، وبشكل أقل للقطاعات الإنتاجية مثل: الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين .

5.2 سياسات التسويق والتصنيع والتجارة الخارجية:

تتسم السياسات الزراعية العربية بصورة عامة بالتركيز على جوانب الإنتاج دون جوانب التسويق. ويعكس ذلك أن الجهود التي بذلت في مجال الإنتاج لم ترافقها جهود واستثمارات ملائمة لتنمية القدرة على تسويق وتصنيع هذا الإنتاج. وأدي ذلك إلى تقليص الأثر التنموي لما تم إنفاقه من استثمارات في قطاعات الإنتاج. الأمر الذي يدعو مستقبلاً عند تخطيط برامج التنمية أن تحقق هذه البرامج التوازن التنموي الضرورى فيما بين أنشطة ومشروعات تنمية الإنتاج، وتلك الخاصة بأنشطة ومشروعات تسويقة

وتصنيعة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم أن مسئولية تنمية أنشطة وخدمات التسويق والتصنيع الزراعي تقع عادة على عاتق القطاع الخاص، فإن تخطيط السياسات الدافعة لتنمية هذه الأنشطة تقع بالضرورة على عاتق الأجهزة الحكومية المختصة بما في ذلك بلورة مشروعات الاستثمار التسويقى الملائمة وإحاطتها ببيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للقطاع الخاص، هذا إلى جانب تطوير البنية التشريعية الوطنية بالقدر الذي يسمح بخلق نظام فاعل للزراعة التعاقدية يتسم بالعدالة، وسرعة وسهولة التطبيق الميداني .

2.5.1 سياسات التسويق :

أوضحت التجارب أن غياب نظام تسويقي كفؤ يعتبر من المعوقات الأساسية لزيادة الإنتاج وتنمية الصادرات وتقليل حدة الفقر . ومع ذلك لم يلق التسويق الاهتمام اللازم في البرامج والخطط والسياسات السابقة للإصلاح في معظم دول المنطقة والتي ركزت إهتمامها على الإنتاج الزراعي لعدة أسباب أهمها العجز المتنامي للغذاء. واقتناعاً بالدور المهم والمحوري للتسويق في تحقيق أهداف الإنتاج والأمن الغذائي والتجارة،وتدعيم القدرة التنافسية فقد أولته سياسات الإصلاح الإقتصادى اهتماماً متزايداً. إذ ركزت سياسات التسويق على تحرير الأسواق والأسعار والتجارة الداخلية بالاعتماد على آليات السوق وإعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص، وتقليل تدخل الدولة المباشر في التسويق وخصخصة المؤسسات الحكومية العاملة في مجال التسويق. أيضاً أكدت السياسات على دور الدولة في التنظيم والمساندة والتحفيز والمتابعة والمراقبة. وفي هذا الإطار تمحور دور الدولة في تقديم الخدمات المساندة مثل المعلومات والبحوث والإرشاد ووضع التشريعات والإجراءات والآليات التي تؤدي إلى توفير المناخ المناسب للمنافسة والاستقرار الاقتصادي لضمان التنافسية وفاعلية آليات التسويق ومنع الاحتكارات والسلوكيات الضارة مثل الغش والتدليس. كما استهدفت السياسات التسويقية زيادة كفاءة الأنظمة التسويقية ورفع مستوى الخدمات التسويقية المساندة وإكسابها المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المحلية والدولية. كما شملت سياسات التسويق رفع كفاءة القطاع الخاص ليقوم بدوره الرائد، وتشجيع العمل الجماعي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية للقيام بدور مساند في تطوير التسويق. وتضمنت سياسات التسويق مراجعة وتقييم وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم الأسواق ومراقبة السلع المتداولة.

لا توجد بيانات كافية تحلل وتوضح أداء التسويق فيما قبل وما بعد الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية. ولكن يمكن من التقارير القطاعية المتاحة والتحليل النوعي استخلاص الملاحظات العامة مع الأخذ بعين الاعتبار التباين بين دول المنطقة في الأداء والانجازات التي تحققت والملاحظات هي :

- إن القطاع العام في معظم دول المنطقة كان يسيطر على تجارة الجملة والقطاعي للمنتجات الزراعية ويشارك في التصدير، أما حالياً فقد تمت سيطرة القطاع الخاص على مجمل عمليات التسويق باستثناء بعض الدول التي ما زالت بها مؤسسات عامة تزاول التسويق احتكاراً أو مشاركة مع القطاع الخاص ولازالت هناك قيود على تجارة مستلزمات الإنتاج، وأن بعض الدول لازالت تسيطر - عن طريق البلديات - على الأسواق المركزية ، وما زالت الضرائب وعوائد الأسواق العالية التي تفرضها الحكومات المحلية والبلديات دون مقابل من خدمات لا تشجع المتعاملين بالأسواق على الاستثمار في التسويق أو ترقية خدماته .

- ما زالت البنى التحتية تعاني من ضعف واضح في مكوناتها وتنظيماتها وانتشارها وكفاءتها خاصة أسواق التجميع في الريف والأسواق المركزية والبنية التحتية لتداول الإنتاج فيما بعد الحصاد مثل التخزين والتدريج والفرز والتعبئة والتبريد الأولي والنقل . و تبدو الحالة أكثر حرجاً في قطاع الثروة الحيوانية والدواجن خاصة فيما يتعلق بضعف أو غياب الأسواق وقلة أو ضعف كفاءة المسالخ والتخزين المبرد والفرز والتدريج . كما تعاني التشريعات الخاصة بالمواصفات ومراقبتها من نقص ملحوظ . ومن المشاكل المزمنة ندرة القوى البشرية المدربة على جميع مراحل التسويق في القطاع العام والخاص. أيضاً ما زال التسويق يواجه صعوبة في التمويل من البنوك المختصة والبنوك التجارية التي مازالت تعمل بالصيغ التقليدية للتمويل فيما يتعلق بالضمانات و طريقة السداد وحجم القروض.

- إن كفاءة التسويق في معظم دول المنطقة ما زالت متدنية كما تظهرها بعض المؤشرات مثل ارتفاع تكلفة وهوامش التسويق غير المبررة، وتدهور نصيب المزارع من السعر النهائي لمنتجه، وارتفاع الفاقد فيما بعد الحصاد والهدر لأكثر من 25% من إنتاج الخضر، و15% للحبوب، وارتفاع أسعار البيع للمستهلك وتذبذبها الحاد غير المبرر وعدم وجود مواصفات للأسواق الداخلية وضعف الرقابة عليها إن وجدت . ولقد أوضحت بعض التقارير ظهور سلوكيات سالبة للمنافسة مثل الاحتكار أو احتكار القلة. وبالإضافة إلى ذلك هناك قلة الإنتاج الموجه للسوق أي الإنتاج حسب طلب ورغبات المستهلك حيث إن معظم ما يصدر الآن هو الفائض عن السوق المحلي . فغنى عن القول أن السوق المحلي الكفؤ هو البداية الصحيحة لتطوير التجارة الخارجية.

2.5.2 سياسة التجارة الخارجية:

اهتمت الدول العربية خاصة ذات الإمكانات الزراعية بتنظيم وتطوير التجارة الخارجية الزارعية عن طريق البرامج والسياسات الاقتصادية الملائمة. وقد كان للمتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية انعكاسات واضحة في تشكيل سياسات الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية. وقد تمحورت سياسات الإصلاح الاقتصادي لقطاعات التجارة الخارجية في التحرر الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تصديراً واستيراداً، وتركزت هذه السياسات في إجراء تخفيضات على الضرائب والرسوم الجمركية وتقليل التدخل الحكومى المباشر في التجارة وإعطاء دور رئيس للقطاع الخاص، واستهدفت سياسات التجارة الخارجية تنمية وتطوير الصادرات وترشيد الاستيراد والنفاذ إلى أسواق جديدة والتوسع في الأسواق التقليدية وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى والتكتلات الإقليمية والالتزام بالاتفاقيات الإقليمية والدولية والثنائية. وأصدرت الدول العربية التشريعات والقوانين المنظمة للتجارة والمتوائمة مع الاتفاقات التجارية الدولية . وغنى عن القول أن سياسات التجارة تتكامل مع السياسات الأخرى المتعلقة بتطوير البنى التحتية ، والمؤسسية وتطوير التسويق والتمويل والتأمين والتصنيع والخدمات المساعدة والسياسات الكلية . وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول وضعت سياسات واضحة وتفصيلية للتجارة، بينما وضع البعض الآخر سياسات عامة تحتاج للكثير من التطوير لتسهيل آليات تنفيذها وفهمها بوضوح من قبل المعنيين بها في الداخل والخارج.

توضح التقارير والمعلومات المتوفرة أن الكثير من الدول العربية حققت في مرحلة التحول تقدماً ملموساً في تهيئة المناخ الملائم لتطوير التجارة الخارجية وقد شمل ذلك العديد من الإجراءات منها، وضع التشريعات اللازمة المنظمة للتجارة، وتحسين نظم ومواصفات الجودة لتواكب المتطلبات العالمية، وترتيب نظم الجمارك لتتماشى مع التغيرات العالمية، واعتماد الرقمية الكودية لتوحيد إحصاءات الجمارك مع الإحصاءات الدولية والإقليمية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، والاهتمام بالبنى التحتية المتعلقة بالنقل والاتصالات وتطوير الموانئ البحرية والمطارات، وإنشاء مؤسسات مختصة لدعم المصدرين بالمعلومات والتمويل، وتقديم الحوافز لتشجيع الصادرات وتقديم التغطية اللازمة للمخاطر، واستحداث مجلس أعلى للتنسيق وتطوير الصادرات تشارك فيه كل الجهات المعنية العامة والخاصة على أعلى المستويات. وفي الجانب الآخر مازالت بعض الدول تسعى لتلافي النواقص التي ظهرت خلال مرحلة التطبيق ومعالجة المعوقات المتجذرة والحديثة التي ظهرت في مرحلة التحولات وما بعدها.

وعلى العموم يتطلب تطوير الصادرات وترشيد الواردات العمل من جميع الدول على تلافي القصور وسد الثغرات وإزالة المعوقات على المستوى القطري. وتتباين أوجه

القصور وحدة المعوقات من بلد لآخر، ولكن يمكن أن نجملها في النقاط التالية المشتركة بين جميع البلدان العربية وإن كانت بدرجات شديدة التفاوت:

- ضعف البنى التحتية خاصة وسائط النقل والطرق، وعدم كفاية فراغات النقل الجوي ، وغياب المخازن والشاحنات المبردة في المطارات والموانئ، وعدم كفاءة وبطء إجراءات ووسائل التفريغ والتخليص والاستلام في الموانئ البحرية والجوية .
- ضعف الخدمات المساعدة مثل المعلومات عن الأسواق التصديرية والبحوث والإرشاد والمعامل والمؤسسات الوطنية التي تصدر شهادات الجودة والمنشأ .
- عدم وجود أو ضعف المؤسسات التي تعنى بتنمية دور القطاع الخاص في التصدير والتجارة سواء أن كانت على المستوى العام أو الخاص مثل الإدارات والهيئات الحكومية المختصة، وروابط واتحادات المصدرين والمجالس السلعية وغيرها من المؤسسات الزراعية لشئون المصدرين.
- عدم كفاية وضعف التمويل والتأمين على الصادرات .

وبالإضافة إلى ما سبق من قيود ومحددات فإن الواقع يشير إلى أنه لا توجد في معظم البلدان وحدات أو أقسام متخصصة في وزارات الزراعة أو القطاع الخاص تعنى بتنفيذ ومتابعة الاتفاقيات الدولية ذات التأثير المباشر على حركة التجارة الدولية، مثل اتفاق تحرير التجارة الدولية(الجات) والذي يعد من الاتفاقات ذات التأثير الكبير على النفاذ للأسواق وأسعار الواردات، واستقرار الأسواق، وتحديد المواصفات والمعاملات التجارية. هذا بالإضافة لما لإتفاقية الجات من عدة جوانب تحتاج إلى المتابعة اللصيقة لفهمها ولتعظيم الفائدة منها بتقليل أثر الانعكاسات السلبية وتعظيم المنافع ، وأن تعدد جوانب الاتفاق وتشابكاته تستوجب إنشاء أجهزة متخصصة في وزارات الزراعة للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالزراعة، وفي المفاوضات للمراحل المستقبلية، ومتابعة الأمور المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق، والمخالفات في مجال الصحة والصحة النباتية والإغراق والمنافسة غير العادلة من المستوردين، وتدابير الوقاية من الضرر والإجراءات التعويضية، والاستفادة من الاستثناءات الممنوحة في الصندوق الأخضر.

يضاف إلى ما سبق فان غياب أو قلة عدد الشركات أو المؤسسات التصديرية الخاصة كبيرة الحجم أو تجمعات المصدرين الذين يعملون كمنشأة واحدة- للاستفادة من اقتصاديات السعة وزيادة الفعالية والمرونة والقدرة على الحركة في التفاعل مع المتغيرات وتوفير الخدمات المطلوبة- يعتبر إحدى الحلقات المفقودة لتنمية الصادرات . ويبقى المعوق المتجذر متمثلاً في ضعف التسويق بين الدول العربية وضعف العمل التكاملي رغم اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة والتوجهات التكاملية المختلفة التي ترعاها وترويها جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

3.5.2 الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية:

استهدفت السياسات الإصلاحية تنمية وتطوير الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية لتعظيم المنافع للاقتصاد الكلي والمزارع والمستهلك والعاملين في هذه الصناعات. ومن المعروف أن التصنيع يزيد من القيمة المضافة للمنتجات ويقلل من تذبذب الأسعار ويؤمن سعراً ملائماً للمزارعين ويوفر فرص العمالة له ، كما أنه يؤثر بايجابية على العديد من القطاعات الأخرى لتشابكاته المتقدمة والخلفية . وقد شجعت السياسات الإصلاحية القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات الكبيرة الحجم بتقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية، كما شجعت خصصة المؤسسات الصناعية العامة. كما استهدفت السياسات مراجعة وتطوير القوانين المنظمة للصناعات والمحددة للمواصفات لضمان جودة المنتج واستيفائه للمواصفات المحلية والعالمية. وكما شملت قوانين بعض الدول حماية الصناعات الوطنية من الإغراق والمنافسة غير العادلة من المستوردات . كما استهدفت السياسات تطوير البنى المؤسسية التي تساعد على تطوير الصناعات الزراعية.

كما استهدفت السياسات الإصلاحية أيضاً تطوير الصناعات الريفية للمساهمة في التنمية الريفية وتوفير فرص عمالة ورفع دخل المزارعين مساهمة في تقليل حدة الفقر. وتتسم الصناعات الريفية الصغيرة بأنها تقليدية وتعتمد على العمالة الكثيفة سواء من الأسرة أو من العمالة المؤجرة، وهي تعتمد على الخامات المحلية سواء كان انتاجاً من المزرعة أو تجميعاً مثل المنتجات الغابية والسمكية. وتساعد الصناعات الصغيرة في تقليل تذبذب الأسعار واستغلال الفوائض الإنتاجية خاصة في مواسم الوفرة وتقليل الفاقد فيما بعد الحصاد المتأتي من تسويق المنتج الخام، واستغلال طاقات المزارع المهدرة خارج مواسم الزراعة. واقتناعاً بأهمية الصناعة في التقليل من حدة الفقر وتحقيق التنمية المتوازنة فقد وضعت السياسات والتشريعات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وقد أنشأت بعض الدول مؤسسات مختصة للمساعدة في الصناعات الصغيرة في الريف مثل مصر التي أنشأت الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يمول ويشجع صغار المزارعين والخريجين لتطوير صناعات صغيرة في المدن والريف على وجه الخصوص، بينما تركت بعض الدول هذه المهمة للوزارات المعنية والحكومات المحلية والمؤسسات التمويلية المختصة، كما شجعت المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات للعمل الجماعي في تطوير الصناعات،ورغم الانجازات التي تحققت في العديد من الدول العربية في هذا المجال فما زالت تعاني الصناعات الريفية من عدة مشاكل أهمها: قلة التمويل، وضيق السوق المحلي، وتدنى جودة المنتجات، ومشاكل التسويق، وصعوبة الحصول على تكنولوجيا متقدمة وقلة المعرفة في غياب التدريب والإرشاد .

6.2 سياسات الأمن الغذائي :

يعد الأمن الغذائي من أبرز وأكبر التحديات التي تواجه المنطقة العربية ، وعلى الرغم من بعض التقدم الملحوظ والنجاحات التي تم إحرازها ، فإن الزراعة لم تلعب دوراً فعالاً في تضييق الفجوة الغذائية في العالم العربي وبقيت الدول العربية واحدة من المناطق المستوردة للغذاء حيث تجاوزت قيمة الفجوة الغذائية 22.5مليار دولارعام 2008 .

تأثر الإنتاج العربي من مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسة عام 2007 بسبب موجة الجفاف التي ضربت الموسم الزراعي في بعض الدول العربية خاصة سوريا وبعض دول المغرب العربي ، حيث تراجع الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب من حوالي 59.6 مليون طن عام 2006 م إلى نحو 50.1 مليون طن عام 2007 م بانخفاض نسبي يقدر بنحو 16% . وقد شهدت محاصيل هذه المجموعة فيما عدا الأرز -الذي يزرع في الأراضي المروية – تراجعاً ملحوظاً بين عامي 2007 – 2006 م، ثم عاودت ارتفاعها مرة أخرى عام 2008 م مع تحسن الظروف المناخية الملائمة للإنتاج الزراعي .

في الجانب الآخر شهد الإنتاج العربي تزايداً ملحوظاً بين عامي 2006 و 2007م لكل من مجموعات الخضر والزيوت النباتية والسكر، وقد حقق الإنتاج العربي من هذه المجموعات عام 2008 م حوالي 50.61 مليون طن من الخضر، ونحو 3.06 مليون طن من السكر الخام، وبارتفاع نسبي قدر بنحو 0.9% للخضر، ونحو 1.3 % للسكر الخام، مقارنة بإنتاج عام 2007 م ، بينما حقق الإنتاج العربي من الزيوت النباتية عام 2008 م حوالي 1.61 مليون طن متراجعاً بنحو 2.3 % عن حجم إنتاجها عام 2007 م.

وشهدت المجموعات السلعية من المنتجات الحيوانية والسمكية استقراراً نسبياً في حجم المنتج منها عامي 2006 و 2007 فيما عدا لحوم الدواجن التي ارتفع إنتاجها بنحو 9.2% بين هذين العامين ، وقد قدر حجم الإنتاج العربي من هذه المجموعات عام 2008م بنحو 4.27 مليون طن من اللحوم الحمراء بزيادة 1.5 % عن إنتاج عام 2007، ونحو 2.80 مليون طن من لحوم الدواجن وهو نفس مستوى إنتاج عام 2007م، وارتفع الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها إلى نحو 25.83 مليون طن بزيادة تقدر بنحو5 % عن مستوى الإنتاج في عام 2006 م . وشهد الإنتاج العربي من مجموعة الأسماك استقراراً نسبياً في السنوات الثلاث عند حوالي 3.47 مليون طن يمثل نحو 2.35 % من حجم الإنتاج العالمي .

وفيما يتعلق بالمتاح للاستهلاك بين عامي 2007 و2008 تشير المؤشرات أن كافة المجموعات الغذائية الرئيسة فيما عدا مجموعتي البطاطس(البطاطا) والسكر المكرر قد ارتفعت ، حيث ارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب من حوالي

102.4مليون طن عام 2007 إلى حوالي 107.9 مليون طن عام 2008 ، ويأتي القمح ودقيقه في مقدمة هذه المجموعة، حيث ارتفع المتاح للاستهلاك من حوالي 48.1 مليون طن عام 2007 إلى حوالي50.9 مليون طن عام 2008 بزيادة نسبية تقدر بنحو 5.8% . وفيما بين هذين العامين ارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعة البقوليات من نحو 10.1 مليون طن إلى حوالي 10.6 مليون طن بزيادة نسبية قدرت بنحو4.6% ، وارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعة الخضر من حوالي 47.5 مليون طن إلى حوالي 49.6مليون طن بزيادة تقدر بنحو 4.4 %، وارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعة الفاكهة من نحو 31.3 مليون طن إلى نحو 32.0 مليون طن بزيادة2 %، وارتفع المتاح للاستهلاك من الزيوت النباتية من 4.34 مليون طن عام 2007 إلى نحو 5.30 مليون طن عام 2008 بينما تراجع المتاح للاستهلاك من البطاطس(البطاطا) من حوالي 1.52مليون طن لحوالي 1.44 مليون طن .

وشهد المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية والسمكية ارتفاعات ملحوظة بين عامي 2007 و 2008 نتيجة زيادة الإنتاج والواردات من هذه المجموعات، حيث قدرت الزيادة النسبية للمتاح للاستهلاك بين هذين العامين من اللحوم الحمراء بنحو2.8% ، ومن لحوم الدواجن بنحو8.3% ومن الألبان ومنتجاتها بنحو2.2% ، ومن مجموعة الأسماك بنحو7.9% .

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد العربي من المجموعات الغذائية الرئيسة بين عامي 2007 و 2008 قد ارتفع ، باستثناء السكر المكرر والفاكهة ، حيث أوضحت التحليلات ارتفاع نصيب الفرد من مجموعة الحبوب من حوالي 307 كيلوجرام عام 2007 م إلى حوالي 317 كيلوجراماً عام 2008 م بزيادة نسبية تقدر بنحو 3.3 %، ومن هذه المجموعة ارتفع نصيب الفرد من القمح من حوالي 144 كيلوجراماً عام 2007 م إلى حوالي 150 كيلوجراماً عام 2008 ، ومجموعة البقوليات من 6.6 كيلوجرام إلى 6.8 كيلوجرام، ومن البطاطس من 28.4 كيلوجرام إلى نحو 28.6 كيلوجرام، ومن الخضر من حوالي 143 كيلوجراماً إلى حوالي 146 كيلوجراماً، ومن مجموعة الزيوت النباتية من نحو 13 كيلوجراماً إلى 61 كيلوجراماً، بينما استقر نصيب الفرد من مجموعة الفاكهة عند حوالي 94 كيلوجراماً، وتراجع نصيب الفرد من السكر المكرر من حوالي 31 كيلوجراماً إلى حوالي 30 كيلوجراماً.

وتشير متوسطات نصيب الفرد من سلع المنتجات الحيوانية إلى استقرار نصيب الفرد من اللحوم الحمراء عامي 2008 – 2007م حوالي 15.2 كيلوجرام، كما استقر نصيب الفرد من مجموعة الألبان ومنتجاتها عند حوالي106 كيلوجرام .هذا بينما ارتفع نصيب الفرد من لحوم الدواجن من حوالي 11.3 كيلوجرام عام 2007 م إلى حوالي 12كيلوجراماً عام 2008 م، وارتفع نصيب الفرد من الأسماك من حوالي 9.9 كيلوجرام عام 2007 إلى حوالي10.4 كيلوجرام عام 2008 م.

بشكل عام شهدت قيمة الفجوة التجارية الكلية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي2006 و 2007 م متأثرة بتراجع الإنتاج من مجموعتي الحبوب والبقوليات وزيادة الواردات منها، حيث ارتفعت قيمة هذه الفجوة من حوالي 18.2 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 23.2 مليار دولار عام 2007 م، وتراجعت قليلاً عام 2008 م لتصل إلى نحو 22.5 مليار دولار . وكانت أكثر المجموعات الغذائية تأثراً مجموعة الحبوب التي ارتفعت قيمة فجوتها التجارية من حوالي 9.5 مليار دولار عام 2006 م إلى حوالي 12.5 مليار دولار عام 2007 م ثم تراجعت لنحو12.0 مليار دولار عام 2008 م .

وفيما بين عامي 2007 و 2008 م ارتفعت قيمة الفجوة التجارية للمجموعات الغذائية النباتية، حيث ارتفعت للبقوليات من حوالي 384 مليون دولار إلى حوالي 391 مليون دولار، وللزيوت النباتية من حوالي 2.02 مليار دولار إلى حوالي 2.26 مليار دولار .بينما تراجعت قيمة الفجوة التجارية لكل من البطاطس(البطاطا)من نحو 196 مليون دولار إلى نحو 149 مليون دولار، ومجموعة الفاكهة من حوالي 522 مليون دولار إلى حوالي 460 مليون دولار، وقيمة فجوة السكر المكرر من نحو 2.95 مليار دولار إلى نحو 2.88 مليار دولار .وضمن هذه المجموعات تحقق مجموعة الخضر وحدها فائضاً تجارياً تصديرياً ارتفع من حوالي 949 مليون دولار عام 2007 إلى حوالي 1.46 مليار دولار عام 2008 .

وضمن مجموعات سلع المنتجات الحيوانية، تنفرد مجموعة الأسماك بأنها تحقق أيضاً فائضاً تجارياً تصديرياً، ارتفع من حوالي 1.41 مليار دولار عام 2007 م إلى حوالي 1.73 مليار دولار عام 2008 م . هذا بينما تتجه قيمة الفجوة التجارية إلى الارتفاع لباقي سلع هذه المنتجات، حيث ارتفعت قيمة الفجوة التجارية من اللحوم الحمراء من نحو1.68 مليار دولار عام 2007 م إلى نحو 1.78 مليار دولار عام 2008، كما ارتفعت قيمة فجوة لحوم الدواجن من نحو1.25 مليار دولار إلى نحو 1.35مليار دولار، وارتفعت قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الألبان ومنتجاتها من نحو 3.95مليار دولار عام 2007 م إلى نحو 3.98 مليار دولار عام 2008 م.

يعد نقص الأراضي الصالحة للزراعة وندرة موارد المياه وتأثر إنتاج السلع الغذائية بالعديد من العوامل الطبيعية التي اثرت على المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسة ، وتدني مستويات توفير مستلزمات الإنتاج من الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة وتأثيرها على الإنتاجية المحصولية والجهود المبذولة لتطوير استغلال وصيانة الموارد الزراعية غير المتجددة ، وضياع كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي خلال مراحل الإنتاج والتسويق وضعف التكامل والتنسيق العربي والمشروعات المشتركة من أهم العوامل التي عملت على توسع الفجوة الغذائية في العالم العربي خلال الفترة (2000-2009) .

تقوم الدول العربية بوضع سياسات اقتصادية وزراعية تهدف إلى المساهمة في تحقيق أمنها الغذائي وتشمل هذه السياسات :

سياسات بناء المخزونات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية حيث تعمل الدول العربية على بناء مخزون من السلع الغذائية الرئيسة لضمان سهولة انسياب المعروض من تلك السلع إلى المستهلكين طول العام تحسباً لإية أزمات تحدث في السوق العالمية أو المحلية .كما يعمل المخزون على استقرار الأسعار للسلع الزراعية من خلال ديناميكية التوازن بين العرض والطلب التي يؤمنها المخزون الإستراتيجي . ولمواجهة أزمة الغذاء التي واجهت العالم عام 2008 أولت الدول العربية اهتماماً خاصاً بتطوير بناء المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب .

كما تتبنى الدول العربية سياسات توزيع الغذاء وسياسات تجارة السلع الغذائية للمساعدة في توفير الغذاء، وضمان انسيابها إلى جميع المناطق الجغرافية وضمان استقرار أسعار الغذاء . وفي هذا الإطار تعمل الدول العربية على إنشاء الأسواق المركزية لبيع المنتجات الزراعية في المدن الرئيسة ، وإنشاء الطرق الحديثة لتسهيل نقل السلع الزراعية بين جميع المناطق، وتقديم قروض لشراء سيارات النقل المبردة، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في توزيع المنتجات الغذائية وتطوير نظمها التسويقية. كما يتم توزيع الغذاء في بعض الدول العربية من خلال مؤسسات عامة .

يضاف إلى ذلك يزداد اهتمام الدول العربية بتطوير سياسات الاستثمار، وتقوم تلك الدول بتشجيع الاستثمار في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، حيث تبذل معظم الدول العربية الجهود لتحسين استثماراتها في القطاع الزراعي لتشمل قطاعات الإنتاج النباتي والسمكي والحيواني ، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع البُنى التحتية في مجالات الري واستصلاح الأراضي وكذلك شمل الاستثمار مجالات مشروعات الأمن الغذائي التسويقية والخدمية.

كما قامت بعض الدول العربية بالاستثمار المباشر خارج حدودها في قطاع الزراعة في بعض الدول ذات الإمكانيات الإنتاجية الزراعية في داخل الوطن العربي وفي خارجه .وتسير هذه السياسة جنباً إلى جنب مع سياسة الاستيراد العادية للسلع الغذائية إلا أن سياسات تشجيع الاستثمار الزراعي تساعد على ضمان توفر السلع الغذائية الزراعية في البلدان العربية بأسعار مناسبة، وبالتالي ضمان الحصول عليها.

أكدت التجربة التي مر بها العالم في النصف الثاني من عام 2007 والنصف الأول من عام 2008 إن الموارد المالية لا تكفي وحدها لتحقيق الكفاية من الإمدادات الغذائية وتوفير متطلبات الأمن الغذائي بل أن هناك عوامل سياسية على الصعيد العالمي تمنع وصول السلع الزراعية الرئيسة بالأوقات والأسعار والكميات والجودة المطلوبة

للمستهلك الأمر الذي يدعو الدول العربية إلى إعادة الطموحات واحياء إستراتيجيات الاعتماد على مواردها الذاتية بنسب متصاعدة في تحقيق أمنها الغذائي .

ولمواجهة الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية الرئيسة الذي شهده العالم في النصف الثاني من عام 2007 والنصف الأول من عام 2008 عمدت بعض الدول العربية إلى اتخاذ سلسلة من السياسات والإجراءات شملت :

1- اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي النسبي بدلاً من الاعتماد على سياسة الإنتاج وفق مبدأ المزايا النسبية المطلق التي اعتمدتها بعض الأقطار العربية خلال حقبة التسعينات وما قبلها ، وذلك للوفاء بمتطلبات الأمن الغذائي للمجتمع من السلع الغذائية الرئيسة خاصة الحبوب .
2- توفير مخصصات مالية إضافية لتنمية وتطوير قطاع الزراعة ، وتبني برامج تشجيع زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب و الأعلاف و تقديم الحوافز للمزارعين من خلال تقديم القروض الميسرة ، وتأمين البذور مجاناً أو بأسعار مخفضة و تنفيذ حملات ترويجية من خلال وسائل الإعلام ، وشراء القمح من المزارعين بأسعار مجزية .
3- دعم وتقوية المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية.
4- الاستثمار الخارجي في مشاريع زراعية تستهدف سلع غذائية رئيسية مثل: القمح والارز وفول الصويا (غذاء للحيوان).
5- عملت بعض الحكومات العربية على زيادة رواتب موظفي القطاع العام بمن فيهم المتقاعدون وحث القطاع الخاص على ذلك وتقديم مساعدات مادية مباشرة لأكثر الطبقات فقراً في القطاع الخاص .
6- قامت بعض الحكومات العربية بإعفاء عدد من المواد الغذائية الأساسية من الرسوم الجمركية والضرائب ، وإجراء إعفاء أو تخفيض جمركي على مدخلات ومستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بهدف دعم الإنتاج والصناعات الزراعية وتمكينها من المنافسة وإنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار مقبولة .
7- عملت بعض الدول العربية على وضع قيود على صادرات المواد الغذائية الرئيسة والأعلاف الخضراء .
8- تراجعت بعض الدول العربية من إجراءات خصخصة بعض المشروعات الزراعية ، بل عمل بعضها إلى إعادة شراء أسهم بعض الشركات التي تم تخصيصها خلال مرحلة التسعينات وما قبلها .
9- قامت بعض الدول العربية على تشجيع قيام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وقام البعض الآخر باتخاذ إجراءات قيام شركات مهمتها شراء المواد الغذائية

الأساسية من مصادرها وتخزينها وبيعها للمواطنين مباشرة بأسعار مخفضة وبهامش ربح قليل .

وفيما يلي استعراض للجهود المبذولة من قبل بعض الأقطار العربية وفي إطار سياسات الأمن الغذائي وخلال الفترة (2000ـ 2009) :

قامت الأردن بإعداد وتنفيذ البرنامج الخاص بالأمن الغذائي يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر الريفية الزراعية من خلال تحقيق زيادة مستدامة في إنتاج السلع الغذائية وتنظيم واستقرار دخول المزارعين وخلق بيئة اقتصادية واجتماعية وبنية تحتية تساعد على تبني التقنيات الحديثة، وتعزيز دور المرأة ومساهمتها في التنمية الريفية وفي تحسين دخل الأسرة . ويتكون البرنامج من 18 مشروعاً في مجالات المحاصيل الحقلية والبستانية وإدارة الموارد المائية وفي الإنتاج الحيواني . ويعتمد البرنامج على التكثيف الزراعي، و توفير التمويل والتسويق للتغلب على المعوقات التي تعترض تحسين دخول المزارعين . وتعمل بعض الدول العربية الأخرى مثل : سوريا والسودان ومصر والجزائر والمغرب وتونس على تحسين الإنتاج رأسياً وأفقياً في المشروعات الزراعية القائمة، وتعمل على ذلك دول الخليج بجانب قيامها بتطوير نظم المخزون الاستراتيجي ونظم تسويق المنتجات الغذائية وضمان جودتها وسلامتها. وتنويع الإنتاج و تكامل نظم الإنتاج النباتي والحيواني من خلال إدخال تربية الحيوانات إلى النظم الزراعية التقليدية خاصة المجترات والدواجن و النحل والأرانب ، و إدخال تربية الأسماك ضمن المناطق المروية . و توفير القروض الميسرة للفئة المستهدفة في البرنامج والأنشطة المساندة و اللازمة لتنفيذ ومتابعة البرنامج . و يركز البرنامج على صغار المزارعين الذين تتراوح مساحة حيازاتهم من (10-50) دونما والأسر التي تعتمد على تربية الأغنام في المناطق المرتفعة بشكل رئيسي .

وتقوم السياسة الزراعية التغذوية في العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتركيز اولاً على المحاصيل الغذائية الإستراتيجية وفي مقدمتها القمح والبطاطا والتمور ثم بقية المحاصيل الغذائية ، وتحقيق فائض في إنتاج سلع زراعية ذات الميزة النسبية في السوق العالمية للتصدير، ولتحقيق هذا التوجه يتبنى العراق سياسات وأساليب علمية متعددة لتطوير الإنتاج الزراعي منها : البحث العلمي الزراعي لتطوير زراعة وإنتاجية المحاصيل الزراعية وتطوير النخيل عدداً وإنتاجية . وإتباع الأساليب الفعالة في توجيه المنتجين الزراعيين (الإرشاد الزراعي، التعليم والتدريب وغير ذلك) . وإجراء بحوث في تحسين استخدام الموارد المائية بما في ذلك استخدام المياه المالحة والثقيلة في الإنتاج

الزراعي بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتحقيق معدلات غلة تفوق المعدلات التقليدية . و.نشر تقنيات الري الحديثة في كل مناطق العراق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة، لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتحقيق معدلات غلة تفوق المعدلات التقليدية . وتقوم سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية على تقليص حجم إستيراد السلع الغذائية .

7.2 سياسات الدعم :

منذ انتهاج الدول العربية برنامج الإصلاح الاقتصادى في الثمانينات أخذت سياسات الدعم أشكالاً وصوراً تنسجم وقوانين منظمة التجارة العالمية، وأصبحت معظم سياسات وبرامج الدعم موجه لبرامج ومشروعات يراد منها تحقيق أهداف محددة ضمن فترة زمنية معينة ، تشمل :

1- دعم برامج إرشادية تستهدف مجموعات محددة من مزارعين في مجال : تبني إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان والصيد ، أو حماية وصيانة الموراد الطبيعية الزراعية والمراعي والبيئة البحرية ، أو لرفع إنتاجية وحدة المساحة والحيوان والبيئة البحرية، أو تحقيق قيمة مضافة أعلى.
2- دعم وتمويل البرامج البحثية الزراعية والحيوانية والنباتية .
3- دعم مشروعات مكافحة الآفات والحشرات النباتية والأمراض الحيوانية ذات الأثر الاقتصادي الكبير .
4- دعم مشروعات تحفيز الشباب للانخراط والاستثمار في العمل الزراعي .
5- تقديم الحوافز للقطاع الخاص لتعزيز دوره في تنمية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية وتشجيع الاستثمار ودعمه في مجال الإنتاج والتسويق والتصنيع والخدمات الزراعية .
6- إنشاء صناديق لدعم التنمية الزراعية والسمكية من خلال تقديم منح للمشاريع البحثية والإرشادية والتنموية .
7- قيام البنوك الزراعية وبنوك التنمية بتقديم القروض الميسرة للمزارعين ومربي الماشية والصيادين وصغار المنتجين والمشاريع الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية .

وفيما يلي بعض النماذج لصور الدعم الجديدة المقدمة من قبل بعض الدول العربية خلال الفترة (2000ـ 2009) :

تقوم الحكومة الأردنية بدعم أسعار مدخلات الإنتاج و على التحديد المياه والأعلاف بما يزيد على نسبة 10% من قيمة قطاع الإنتاج الحيواني و الإنتاج النباتي . وإعفاء واردات مستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية. وتقديم القروض الزراعية الموسمية بما يزيد عن نسبة 10% من قيمة الإنتاج الزراعي . كما يقدم الدعم - المسموح به حسب إجراءات الصندوق الأخضر- للخدمات الحكومية الزراعية العامة والتي تشمل : البحث العلمي والإرشاد والتدريب والتفتيش الصحي وخدمات البنية التحتية كإنشاء السدود والطرق الزراعية ، والمخزون الغذائي الحكومي من السلع الإستراتيجية والمدفوعات الحكومية في حالة الإغاثة والكوارث و المدفوعات الحكومية في إطار المساعدات الإقليمية وغيرها من برامج المعونات الموجهة للفقراء والمحتاجين.

أنشأت سوريا في عام 2008 صندوق دعم الإنتاج الزراعي يغطي المجالات التالية : دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية وبما يضمن تطبيق التقانة وتشجيع الإنتاج وتحقيق السياسات الزراعية المقررة والكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتسليمها لمؤسسات الدولة . ودعم مستلزمات الإنتاج وتشمل البذور المحسنة والغراس بأنواعها الموزعة من قبل الجهات العامة. الأعلاف المخصصة لدعم الثروة الحيوانية الموزعة من قبل الدولة. الأدوية البيطرية والتلقيح الاصطناعي واللقاحات المستخدمة لتطوير الثروة الحيوانية ومعالجة الأمراض الوبائية والجائحات . المكافحات العامة ضد الجائحات التي تهدد الإنتاج الزراعي .

تقوم سلطنة عمان بتقديم الدعم ضمن برامج إرشادية تستهدف مجموعة من للمزارعين في مجال : تبني إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان والصيد تشمل: الصوب البلاستيكية ،والميكنة الزراعية، وماكينات رش المبيدات الحشرية، وطرق تربية الحيوان المغلقة ، وقوارب ومعدات وأدوات الصيد الحديثة ومعدات تناول وتداول وتبريد وتخزين الأسماك . والمشروعات الإرشادية التي تهدف إلى حماية وصيانة المواراد الطبيعية الزراعية والمراعي والبيئة البحرية بإدخال نظم الري الحديثة وإقامة الجدران الواقية للأراضي الزراعية من الانجراف ، ومخصبات التربة والكيماويات والمبيدات الحشرية الصديقة للبيئة وسحب الحيوانات الفائضة عن الطاقة التحميلية للمراعي الطبيعية ومعدات وأدوات الصيد الصديقة للبيئة . والمشروعات الإرشادية لرفع إنتاجية وحدة المساحة والحيوان بتقديم البذور المهجنة والشتلات المحسنة، والحيوانات المحسنة ، والأعلاف المركزة والأملاح والفيتامينات . والمشروعات الإرشادية للقيمة المضافة بادخال تربية الحيوان (الماعز والأغنام والأبقار والدواجن) ، وتربية نحل العسل ، ووحدات التصنيع للتمور ، ووحدات تصنيع الألبان، والمفرخات والاستزراع السمكي . كما أنشأت السلطنة صندوق للتنمية الزراعية

والسمكية يتولى تقديم المنح للمشاريع البحثية والإرشادية والتنموية وتتكون مصادره المالية من دعم حكومي سنوي يبلغ 1% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني وقطاع الأسماك . و يقوم بنك التنمية العماني بتقديم القروض الميسرة لصغار المزارعين مربي الماشية والصيادين وللمشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية . يضاف إلى ذلك تقوم الحكومة بتمويل البرامج البحثية الزراعية والحيوانية والنباتية ومشروعات مكافحة الآفات والحشرات والأمراض ذات الأثر الاقتصادي الكبير.

منذ إنتهاج مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى في الثمانينات اختزلت تدريجياً برامج الدعم الحقيقية في برنامج دعم المستهلكين (الخبز وزيت الطعام والسكر وغيرها من سلع البطاقات التموينية) - وبرنامج دعم منتجى القطن (المكافحة الكيماوية) . ويهدف البرنامج إلى زيادة فعالية سياسات الدعم والأمان الاجتماعي التي تتبناها الدولة للحد من معدلات الفقر لدى شرائح معنية من المستهلكين ، والحد من معدلات الفاقد والتالف من السلع المدعمة (الخبز، زيت الطعام، السكر) وزيادة كفاءة توزيع الدعم على مستحقيه ، وتقليص الجهود والأعباء لإدارة نظام الدعم ، ويتضمن البرنامج دراسة إيقاف العمل بنظام الدعم العيني وتحويله إلى نظام دعم نقدي مباشر أو نظام دعم نقدي عن طريق كوبونات الغذاء واتباع أسلوب الاستبعاد لحصر المستحقين للدعم بناءً على معايير موضوعية .

تقوم سياسات الدعم في المغرب على : دعم البذور المحسنة المستعملة في قطاعي الحبوب والشمندر السكري، والميكنة الزراعية خاصة الجرارات، ودعم وتشجيع غرس الأشجار المثمرة، خاصة الزيتون، ودعم أنظمة الري الحديثة ، وتقديم القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة المدى . تضمن الدعم الزراعي المقدم خلال الفترة 2008-2009 توسيع مساحات الزراعة بمقدار 50 ألف هكتار، منها 20 ألف هكتار من الزراعة المروية شمل منتجي البذور بنسبة 15% من سعر الحبوب المخصصة للزراعة، ودعم الفلاحين بمبلغ (15.49 دولار) لكل قنطار مخصص لزراعة البذور المعتمدة. وتخصيص منحة قدرها (0.67 دولار) لكل قنطار يخزن لمدة تسعة أشهر لمواكبة عمليات التخزين والبيع . وتحديد سعر البيع بـ (40.4 دولار) للقنطار للحفاظ على سعر الخبز في حدود (0.16 دولار) .

8.2 سياسات حماية البيئة:

يتسم الوضع البيئي في الأقطار العربية بالتدهور المستمر نظراً لعدم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية الناتجة عن قلة الوعي وضعف السياسات المرتبطة بالبيئة . ولم تحظ خطط وبرامج الحفاظ على الوضع البيئي والزراعي بالأولوية اللازمة ، مما ساهم في التدهور بكافة أشكاله ، حيث ازدادت مساحات الأراضي المتصحرة والمهددة

بالتصحر، وتعرضت العديد من الأصناف النباتية والحيوانية للانقراض وتهدد البعض الآخر منها ، كما زادت معدلات التلوث والتدهور بسبب الممارسات التي تتناقض مع الاعتبارات البيئية ، مثل الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية من مبيدات وأسمدة، مما ترتب عليه تلوث المنتجات الزراعية والتربة والمياه ، كما دمرت مناطق طبيعية لاستخدام كميات كبيرة من أخشاب الأشجار والرمل الطبيعي لبناء المنازل وتقلصت مساحات شاسعة من الغابات والمراعي الطبيعية .

ومما يزيد من تفاقم الوضع البيئي في عدد من الدول العربية الإفراط في استخدام الموارد المائية وتلوثها ، حيث تساهم ندرة الموارد المائية التقليدية في تجاوز مستوى الضخ المستوى الآمن للمياه الجوفية، مما يعرض الأحواض المائية للنضوب في وقت قصير .هذا إلى جانب هدر كميات كبيرة من المياه السطحية والتي تقدر بنحو 91 مليار م 3 سنوياً، أي حوالي أكثر من نصف الموارد المائية السطحية المستخدمة في الزراعة، مما ينجم عنه عدة مشاكل تتمثل في ارتفاع مستوى الماء الأرضي، والتملح، واستنزاف بعض العناصر الغذائية من التربة، وانخفاض العائد من المياه، وتدني إنتاجية الأرض . وتتعرض الموارد الأرضية والزراعية للتدهور البيئي، حيث تدهورت نوعية التربة الزراعية في كثير من المناطق، وبالتالي تراجعت إنتاجية المراعي الطبيعية والثروة الحراجية . وعموماً يعتبر الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات أحد مؤشرات الضغط على البيئة، لاسيما إذا ما تسربت كميات منها إلى الأحواض المائية والتربة، مما يعرض صحة الإنسان للخطر من جراء تناول مواد غذائية ملوثة. وبوجه عام، فإن جهود تنمية المتاح من الموارد وتحسين إدارتها واستخدامها يعد من أهم توجهات التنمية خلال العقدين القادمين . ومن المجدي أن تتبنى الدول العربية مجتمعة برامج وخطط مشتركة للتعاون فيما بينها للحد من ظاهرة التدهور البيئي من خلال استثمار الأحواض المائية المشتركة، وتحسين كفاءة استخدام مياه الري، وتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية، والتوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، ونقل وتوطين التقنيات الملائمة لظروف الزراعة العربية، ودعم وتطوير البحث الزراعي، وتنسيق التشريعات الخاصة باستعمال الأراضي والحد من الزحف العمراني والرعي والتحطيب الجائرين .

2-8-1 التصحر وحماية البيئة الزراعية:

يعد التصحر بمختلف أشكاله أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية وصيانة الأراضي الزراعية في الدول العربية، نظراً لوجود أراضيها ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وبسبب انخفاض المعدلات السنوية لسقوط الأمطار إلى أقل من 300 مليمتر، وتعرض معظم المناطق لعوامل التدهور والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية .وتقدر مساحات الأراضي الصحراوية في الدول العربية بحوالي 9.8مليون كيلو متر مربع تمثل حوالي 68 في المائة من المساحة الإجمالية للدول

العربية . وتمثل المساحات الصحراوية في إقليم شبه الجزيرة العربية حوالي 90 في المائة من المساحة الإجمالية للإقليم، مقابل 78 في المائة في إقليم المغرب العربي، و45 في المائة في الإقليم المتوسط الذي يشمل حوض النيل والقرن الأفريقي، و 36 في المائة في إقليم المشرق العربي . وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 2.9 مليون كيلو متر مربع، يتركز معظمها في إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي بنسبة 40.4 في المائة، وفي إقليم المغرب العربي بنسبة 36.4 في المائة مقابل 13 في المائة في إقليم المشرق العربي، و 10.2 في المائة في إقليم شبه الجزيرة العربية .وتتفاوت حدة التصحر في الدول العربية من دولة إلى أخرى حيث توجد أكبر المساحات المتصحرة في كل من ليبيا ومصر وجيبوتي والأردن .كما تعتبر قطر والإمارات والكويت والبحرين أكثر الدول العربية معاناة من هذه الظاهرة، وتقل بالمقابل المساحات المتصحرة في كل من تونس والصومال وسوريا .

2-8-2 سياسات تنمية المراعي الطبيعية والأحراج :

رغم كبر مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي والتي تبلغ في جملتها حوالي 536.3 مليون هكتار فإنها تتركز في عدد قليل من دوله، كما تفتقر الكثير من الدول العربية لوجود مساحات كثيفة من الغابات لوقوع معظم أراضيها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة. وتبلغ مساحة الغابات 84.6 مليون هكتار تمثل نحو 2.06% من مساحة الغابات في العالم. وتتركز معظم غابات المنطقة العربية في السودان، إذا تستحوذ على نحو 78% من مساحة الغابات في الوطن العربي، ويليها الصومال، وتوجد مساحات هامشية في كل من المغرب، الجزائر، السعودية ودول أخرى، بينما لا توجد مساحات غابية تذكر في ست دول عربية . بيد أن أجزاء من غابات المنطقة العربية تتعرض للإزالة سنوياً بهدف تحويل أراضيها إلى استخدامات أخرى مثل الزراعة الدائمة أو الموسمية، ورعي الماشية، أو لاستخدامها في بناء المساكن أو إقامة البنية التحتية، وتقدر المساحة المزالة سنوياً من غابات المنطقة العربية خلال فترة التسعينات بحوالي 10.14 ألف كيلو متر مربع أي بمعدل إزالة سنوي يبلغ 1.3% من مساحة الغابات العربية وهو ما يعد مرتفعاً بالمقارنة بمعدل الإزالة على المستوى العالمي والذي لا يتجاوز 0.2% سنوياً.

وتواجه تنمية الغابات في الوطن العربي عدداً من المعوقات التي أدت إلى الوضع المتردي الذي هي عليه الآن، وأهم هذه المعوقات، تجزئة الثروة الحراجية وتعدد الملكية وعدم وضوحها، والكسر المتعمد للأراضي الحراجية والزراعة المتنقلة، والرعي الجائر، والحرائق، نقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراضي زراعية. وقد ساعد على تدهور الثروة الحراجية نقص الكوادر الفنية المختصة، وغياب الإرشاد الحراجي، فضلاً عن أن السياسات المتعلقة بالتنمية الحراجية لم تكن على قدر كبير من الفعالية في إيقاف تدهور الثروة الحراجية فضلاً عن تنميتها.

تتسم المراعي في الوطن العربي بضعف الغطاء النباتي متمثلاً في انخفاض الحيوية وانخفاض الكثافة وقلة التغطية النباتية، وهشاشة التركيب النوعي، وقلة عدد الأنواع المكونة للعشيرة النباتية، وانخفاض معدل الإنتاجية النباتية لوحدة المساحة. وأفرزت هذه الخصائص مراعٍ فقيرة منخفضة الإنتاجية الرعوية ومتذبذبة الإنتاج من عام إلى آخر اعتماداً على هطول الأمطار. وقد تسارعت معدلات التدهور وانتشرت ظاهرة التصحر بدرجاتها المختلفة نتيجة لعدة أسباب، من أهمها تكرار فترات الجفاف أو استمراره لفترات طويلة، زيادة أعداد القطعان الحيوانية في المراعي والاستغلال الجائر لها، سوء توزيع نقاط الماء وعدم تطبيق الضوابط بفتحها أو إغلاقها، استمرار الاحتطاب بطريقة خاطئة حيث يقتلع النبات ذو القاعدة الحطبية، ضعف تطبيق مبدأ الزراعة الغابوية والرعوية، وزيادة الضغط على الغطاء النباتي الطبيعي من أجل الاستثمارات الصناعية وغيرها من الاستخدامات ، وتغير نمط استخدام المراعي إلى أراضٍ مزروعة.

وعلى الرغم من التدهور الذي شهدته المراعي الطبيعية في الوطن العربي خلال العقود الماضية، فإنها ما زالت لها أهمية كبرى على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن مهنة الرعي مهنة رئيسة لشريحة كبيرة من سكان مناطق الرعي. وتعد المراعي الطبيعية أهم مصدر لغذاء الثروة الحيوانية، حيث يبلغ متوسط الإنتاج العلفي بها حوالي 141 مليون طن مادة جافة سنوياً تمثل نحو 77% من إجمالي الموارد العلفية في الوطن العربي مقارنة بنحو 42 مليون طن (أي 23%) جملة الأعلاف غير الرعوية وتشمل نحو 19 مليون طن تنتجها مساحات الأعلاف المزروعة، 16 مليون طن من الأعلاف الخشنة ومخلفات التصنيع الزراعية، 7 ملايين طن من الأعلاف المركزة.

وجدير بالتنويه أن الطريقة التي تدار بها المراعي تحدد إلى حد بعيد الكفاءة الإنتاجية للمراعى وصيانتها. فباستثناء ما تتعرض له المراعي من تكرار فترات الجفاف وهي ظروف مناخية لا يمكن السيطرة عليها، فإن كل المشكلات الأخرى التي تواجه تنمية المراعي الطبيعية يمكن معالجتها عن طريق الإدارة العلمية للمراعى، والتي تضع المراعي الطبيعية في إطار منظومة التنمية المستدامة بيئياً. وهناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الإطار لتنمية وصيانة المراعي الطبيعية، ومن أهمها : تطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعى من خلال الاستزراع الموسع (بالشتل والبذر) وتطبيق التقنيات المختلفة لزيادة الإنبات والاسترساء والنمو والإنتاج باستخدام طرق معينة للحراثة، والاستغلال الرشيد لمياه الأمطار، ونشر المياه السطحية من خلال التوزيع الجيد لنقاط الماء، واستخدام التقانات الملائمة في تثبيت الكثبان الرملية. ويقتضي الأمر في جميع الأحوال تعزيز القدرات البشرية في المجالات السابق الإشارة إليها، وتعزيز خدمات التوعية والإرشاد ، ونشر أساليب مراقبة ومكافحة التصحر ، وأتباع السبل القائمة على المشاركة في صيانة وتنمية الموارد الطبيعية على أسس مستدامة.

وفيما يلي عرض موجز لبعض البرامج والمشروعات والإجراءات التي اتخذها بعض الأقطار العربية خلال الفترة (2000 – 2009) لتنمية المراعي الطبيعية والغابات :

تم في الأردن تحديد عدد من القضايا كعناصر لإستراتيجية المراعي هي : مشاركة مستعملي المراعي في صياغة السياسات ووضع الإستراتيجيات وتنفيذها، و تعديل أنظمة ملكية أراضي المراعي بحيث تكون هناك فرصة طويلة الأجل لمستعملي المراعي في الاستعمال المستدام ، و إدارة تذبذب وعدم موثوقية أوضاع وظروف المراعي ، واستعمال المياه الجوفية وحصاد المياه السطحية ، والخدمات الحكومية المساندة لجماعات مستعملي المراعي ، وتحسين الغطاء النباتي في أراضي المراعي لزيادة الإنتاج المستدام منها . و تحسين الإنتاج المستدام للثروة الحيوانية من خلال إدخال سلالات وأساليب تربية وإدارة قطيع محسّنة ومتطورة ، وتطوير مصادر بديلة للطاقة، إدارة المحميات القائمة في المراعي بهدف حماية التنوع الحيوي فيها .

نفذت تونس خلال الفترة (1990-2001) في إطار الخطّة الوطنيّة الأولى للغابات عدداً من المشروعات منها مشروع تشجير وتثبيت الرمال ومقاومة الإنجراف نتج عنه تشجير 295 ألف هكتار بالأراضي الحكومية و50 ألف هكتار بأراضي خاصة في إطار . ومشروع تنمية المنابت إذ ارتفع عددها من 5 إلى 102 منبت وتطور إنتاجها من الشتلات الغابية والرعوية من 4 ملايين شتلة إلى 50 مليون شتلة . كما تم تحديد 600 ألف هكتار من المراعي الدولية والإشتراكية وإخضاعها لنظام الغابات وإنشاء 27 ألف هكتار من المراعي القارة بولايات الشمال وتهيئة 470 ألف هكتار من سباسب الحلفاء وتهيئة 550 ألف هكتار من المراعي الإشتراكية والدولية الخاضعة لنظام الغابات ـ وإقامة 7 حدائق وطنية و 14 محمية طبيعية لحماية الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالإنقراض وتجهيز 5 حدائق وطنية . يضاف إلى ذلك تم تدعيم البحث العلمي بإقامة 4 مراكز بحث لأغراض علمية وتطبيقية وإقامة 41 منبتاً غابياً على مساحة 534 هكتاراً و6 ضيعات تجارب على مساحة 470 هكتاراً وضيعات نموذجية على مساحة 684 هكتاراً . وتهدف الخطة الوطنية الثانية للغابات (2002 – 2011) إلى : دعم عمليات التشجير الغابي والرعوي لبلوغ نسبة غطاء غابي تقدر بـ 16 % في أواخر سنة 2011 مع التركيز على الأشجار شبه الغابية والمثمرة داخل الفجوات الغابية ، وترشيد التصرف في المنظومات الغابية والرعوية بتحيين المعطيات الغابية والرعوية على مساحة 5 ملايين هكتار ومراجعة وتحيين أمثلة التهيئة مع التأكيد على التهيئة الغابية المندمجة والتشاركية ، وتكثيف البرامج والمشاريع الخصوصية الموجهة أساساً إلى تحقيق الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية لسكان الغابات دون تهديد التوازن البيئي ، ودعم صغار ومتوسطي مربي الماشية وتحسين إنتاج المراعي والمحافظة على الغابات والأحياء البرية .

تسعى سوريا إلى تطوير الخدمات المقدمة لسكان البادية وتجمعاتهم ، وتنفيذ تقنيات حصاد المياه ، وتأمين مياه الشرب لسكان المراعي ، وتحسين وتطوير أعمال الاستزراع الرعوية وإنتاج الغراس والبذور الرعوية ، وتقديم الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية وتأمين وحدات بيطرية متنقلة للقيام بالبرامج الصحية الخاصة بالأغنام والمساعدة في عمليات تسويق المنتجات وتأمين الأعلاف ، و إقامة المحميات وتأمين استفادة السكان المجاورين لها ضمن حدود المساحات المحددة للرعي وطرق الرعي المعتمدة ومن خلال اتحادات تعاونية أو جمعيات تربية الأغنام في البادية وجمعيات تسمين الأغنام في المراكز الكبيرة كالمدن والبلدات بحيث تتعاون هذه الاتحادات أو الجمعيات مع بعضها لتخفيف الضغط عن المراعي من خلال نقل الأغنام الصغيرة للتسمين في هذه المراكز . وتشجيع إقامة الصناعات الريفية اليدوية والتقليدية في البادية لزيادة فرص توفير المشروعات المولدة للدخل لضمان استقرار المربين فيها . وتشجيع السياحة الأثرية والثقافية والبيئية كمصدر دخل لسكان البادية . والتعاون بين المؤسسات العلمية والبحثية لوضع أطلس لنباتات البادية وتوصيفها كيميائياً تمهيداً للاستفادة منها في الاستخدامات الطبية والصناعات الدوائية . وتتميز الحراج والغابات في سوريا بقلتها وبخاصة الطبيعية ، وجاري تنفيذ عدد من المشروعات التي تعمل على تطوير إدارتها واستثمارها اقتصادياً ، وحمايتها من التعديات والحرائق ، والاستمرار في أعمال التحريج للمواقع الملائمة وتطويرها ودعمها بالمستلزمات اللازمة ، وترقيع المواقع التي تحتاج إلى ترقيع ، وشق الطرق الضرورية ضمن مواقع التحريج ، ووضع برنامج متكامل لإدارة مشتركة للغابات من قبل الدولة و السكان المحليين لتنميتها وتجديدها وتطويرها وتحسين وضع سكانها المحليين عن طريق الاستفادة من المنتجات الحراجية مثل ألأخشاب والأعلاف والحطب والثمار وغيرها .

تعمل سلطنة عمان على حماية وصيانة الموارد الرعوية من خلال تنفيذ مشروعات الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمراعي الطبيعية والتنمية المستدامة للثروة الحيوانية بشمال عمان وتهدف هذه الإستراتيجية إلى حماية المراعي الطبيعية وتحسين بيئة أراضي المراعي والمحافظة عليها وتنظيم عمليات الرعي وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد الرعوية وزيادة الإنتاج المستدام للثروة الحيوانية وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكان مناطق المراعي ودعم وتطوير المؤسسات العاملة في مجال المراعي وتعديل وتطوير التشريعات المتعلقة بالمراعي والأراضي الحرجية وحمايتها وحسن استغلالها ، وتحديد استعمالات الأراضي بناءً على قدراتها الإنتاجية مع أعطاء أولوية لتطوير المناطق ذات القدرة الرعوية العالية واعتبار تقانات حصاد المياه جزءاً من عملية التطوير . وتطوير المناطق الرعوية اعتماداً على أساليب الإدارة المتكاملة وتشجيع المجتمعات المحلية والسكان على إتباع برامج تحسين الإنتاج الحيواني والاهتمام بنوعية الحيوانات ومشاركة هذه المجتمعات في تنمية وإدارة المراعي، ودعم

إنتاج الأعلاف لغايات تشجيع التربية المكثفة للحيوانات ، والمحافظة على التنوع الحيوي النباتي في مناطق المراعي واستغلاله في أنظمة الإنتاج المختلفة والتوسع بإقامة المحميات الطبيعية والرعوية ومراقبة التغيرات البيئية ومكافحة التصحر.

وفي سبيل ذلك تنفذ السلطنة المشروعات التالية : مشروع مراقبة وتقييم وحماية المراعي الطبيعية بالسلطنة ، ومشروع إجراء الدراسات اللازمة لتحديد الحمولة الرعوية للأشجار والشجيرات والأعشاب الرعوية المحلية بالنسبة لتغذية الحيوانات ، مشروع تنمية وتطوير وإنشاء قاعدة بيانات الموارد الرعوية، مشروع تخفيض إناث الإبل بمحافظة ظفار والذي يهدف إلى إعادة التوازن بين المراعي الطبيعية وأعداد الإبل من خلال خفض أعداد الإبل بما يتناسب مع الطاقة الرعوية وإيجاد قنوات تسويقية للإبل المحلية ولحومها محلياً وخارجياً ، يضاف إلى ذلك تقوم محطات البحوث بإجراء البحوث والدراسات لتعظيم العائد من الخامات المحلية لإنتاج مواد علفية على أسس فنية واقتصادية . والتركيز على استغلال الأصناف العلفية ذات الاحتياجات المائية الأقل والأصناف المقاومة للملوحة .

2-9 سياسات الخدمات المساندة :

تعمل الدول العربية على ترقية الإنتاج النباتي والحيواني كماً ونوعاً من خلال حزمة متكاملة من السياسات الداعمة والمساندة لتنمية قطاع الزراعة شملت : البحث العلمي الزراعي والإرشاد الزراعي والتعليم وتأهيل الموارد البشرية وتوطين التقانات الحديثة ، وتشجيع قيام تنظيمات المزارعين للمساعدة في تنظيم وتطوير وتسويق الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي ، والتمويل والإقراض الزراعي .

2-9-1 البحوث الزراعية :

يعتبر البحث الزراعي من المتطلبات الأساسية لتحقيق تنمية زراعية فاعلة لما له من دور كبير في تنمية وتطوير الأساليب الزراعية الحديثة ، وفي معالجة الصعوبات والمشاكل التي تعيق مسيرة النهضة الزراعية . ورغم التطور الكبير الذي حققته بعض الدول العربية في أساليب الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية والارتقاء بجودة المنتج بفعل البحوث الزراعية غير انه لازالت هناك فجوة كبيرة بين متوسطات الإنتاج ما بين الدول العربية من جهة وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى ويعود ذلك إلى السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في الدول العربية والتي لم تضع البحوث العلمية التطبيقية في أولوية متقدمة ، حيث إن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التجريبي لم يتجاوز 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 في العديد من الدول العربية ، مقابل نحو 2.8 في المائة في الدول المتقدمة . كما بلغ متوسط كثافة الكوادر العاملة في البحث والتطوير العلمي في الدول العربية حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي . وتنتشر البطالة في أوساط الباحثين في بعض الدول العربية نظراً لعدم

قدرة مراكز البحوث المختصة على استيعابهم . وكنتيجة لضعف الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التقني، جاءت محصلة الأداء البحثي التطبيقي محدودة وضعيفة الفاعلية وليس لها أثر تنموي ملموس، حيث لم تتجاوز مشاركة الباحثين العرب في الجهود البحثية العلمية في بداية الألفية الثالثة لتطوير التقنيات في مجال الإنتاج الزراعي 0.3 في المائة مقابل 31 في المائة و 10 في المائة في الولايات المتحدة والدول النامية.

وتعاني مؤسسات البحث العلمي الزراعي في الدول العربية من محدودية الباحثين ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية الأكثر حداثة، والتي من بينها نظم استنباط الأصناف باستخدام الهندسة الوراثية، وزراعة الأنسجة، وزراعة الأجنة وغير ذلك من مجالات التقنية التي أحدثت طفرات تقنية في العديد من الدول . وقد ضاعف من الأثر السلبي لهذه الظاهرة محدودية احتكاك الباحثين العرب بنظائرهم على المستوى الدولي للتعرف على الإنجازات التي تحققت، وإمكانيات نقل وتوطين المناسب منها إلى البيئات الزراعية العربية .هذا إلى جانب أن العديد من الهيئات البحثية الزراعية العربية تعمل بدون خطط بحثية واضحة وفي حدود موازنات مالية محدودة للغاية لا تكاد تغطي النفقات الجارية للبحوث المعتمدة.

توجه الدول العربية – بشكل عام – بحوثها النباتية والحيوانية والسمكية باتجاه ربط أولويات البحوث العلمية بمعالجة القضايا المطروحة وأن تضع إستراتيجيتها بشكل ينسجم مع إستراتيجية التنمية الزراعية وبما يساعد على المحافظة على استدامة الموارد وتحسين البيئة ، وأن تساهم في تحسين الوضع المعاشي للمزارعين ومربي الماشية والصيادين وأن تعالج المشاكل المحلية وتقلل أو تزيل من مخاطرها البيئية .

عملت الأقطار العربية وخلال الفترة (2000 - 2009) على تحقيق مجموعة من الأهداف في مجال البحث العلمي تمثلت في : تعظيم العوائد الفنية والاقتصادية والبيئية لعناصر الإنتاج الزراعي بإيجاد التقاوي والبذور ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للجفاف والملوحة ، واستخدام المغذيات والمخصبات وإيجاد الكيمياويات (المبيدات) والمفترسات الطبيعية لمقاومة الآفات والأمراض النباتية وغيرها. وعملت الدول العربية أيضاً على إدارة الأراضي وترشيد استخدامات المياه وتعظيم العائد من المتر المكعب منها وتحقيق التراكيب المحصولية المثلى ، وإيجاد الوسائل الكفيلة على الحفاظ على الأراضي الزراعية من الانجراف وفقد الخصوبة ، والتملح والتصحر وغيرها والتركيز على تحسين كفاءة مردودية النبات ، والعمل على إيجاد البدائل المناسبة للمحاصيل المزروعة المتحملة للجفاف والمقامة للملوحة والأقل حاجة للمياه وذات المردود الاقتصادي الأفضل والتي تتناسب مع احتياجات الأقطار العربية والسكان ولا تؤثر بشكل سلبي على البيئة والاستدامة.

وفي مجال الإنتاج الحيواني يتم تحسين التراكيب الوراثية بالتهجين والانتخاب وطرق التغذية والإيواء والرعاية الصحية والبيطرية ، وفي مجال الثروة السمكية تعمل

الدول العربية على تطوير نظم الصيد والاستزراع السمكي وتوفير قواعد بيانات سليمة علمية سليمة للإدارة العلمية والفعالة والمستدامة للمخزون السمكي وتنميته وتحديد الحدود المثلى ومواسم وطرق ومعدات الصيد الرشيد وتوفير متطلبات البيئة البحرية السليمة التي تسمح بنمو وتكاثر الكائنات النهرية والبحرية وتقليل الفاقد قبل وبعد الصيد ضمن معايير التنمية المستدامة.

ولتحقيق تلك الأهداف عملت الأقطار العربية على تطوير وإحداث البنيات الأساسية اللازمة للبحث العلمي في مجال النبات والحيوان والأسماك والأنشطة المرتبطة بها ، وتزويدها بالمعدات والأجهزة والكوادر العلمية والفنية، واستقطاب الباحثين المؤهلين وتأهيل وتدريب الباحثين العالمين في الأجهزة البحثية ، والتعاون مع المنظمات والمراكز والمؤسسات الوطنية والعربية والإقليمية والدولية بما يخدم تحقيق الأهداف والتوجهات .

2-9-2 سياسات الإرشاد الزراعي :

يشكل الإرشاد الزراعي خط الإمداد الأولي لنتائج البحوث الزراعية ويمثل حلقة الوصل بينها وبين المزارعين للمساهمة في تلبية احتياجاتهم من البحوث ومساعدتهم للوصول إلى المدخلات اللازمة لتحقيق النتائج المطلوبة . وعلى الرغم من أهمية الإرشاد الزراعي في عملية التنمية والتواصل مع الريفيين والمزارعين فإنه لم يلعب حتى الآن الدور المطلوب منه وبالفعالية المطلوبة ويحتاج إلى اهتمام أكبر وأجهزة أكثر قوة وحوافز تتناسب وطبيعة عمله حيث يعاني الإرشاد الزراعي من ضعف التنسيق بين نشاطات البحوث والإرشاد ، وضعف تأهيل المرشدين الزراعيين وقدراتهم على تنفيذ البرامج الإرشادية المختصة ونقلها إلى المنتجين، وضعف الوحدات الإرشادية من حيث العنصر البشري وتجهيزات وتسهيلات العمل بما في ذلك الإسكان والنقل والوسائل الإرشادية السمعية و البصرية وغيرها، وضعف البرامج الخاصة بتحسين أداء المرأة الريفية وتأهيلها لإدارة المشاريع الأسرية والصناعات الريفية ، وضعف المضامين والمفاهيم التسويقية في البرامج الإرشادية .

وفي مجال التأهيل والتدريب تحتاج المهمة التعليمية الجارية في الثانويات والمعاهد الزراعية إلى إمكانات أفضل من الناحية الزراعية الحقلية والناحية المخبرية لإعداد خريجين يتجاوبون مع العمل الحقلي ويستوعبون التقانات الحديثة والبحوث والإرشاد ، وتأمين متطلبات هذه المؤسسات التعليمية من مخابر و تجهيزات ووسائل إيضاح ووسائط نقل والعدد الكافي المؤهل من المدرسين بما يتناسب وأعداد الطلاب ووضع برنامج متكامل لتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في القطاع الزراعي وزيادة أعداد المراكز التدريبية لتغطية الاحتياجات المتزايدة لذلك بما فيها التدريب قبل الخدمة وأثنائها إلى جانب أهمية إقامة مراكز تدريبية مختصة ومتطورة مستوفية لشروط التدريب في المواقع ذات الأهمية الزراعية.

وبشكل عام تهدف سياسات الإرشاد الزراعي المنفذة في الأقطار العربية خلال الفترة (2000-2009) إلى إيجاد قاعدة عريضة من المزارعين ومربي الماشية لديهم المعارف والخبرة الميدانية ووسائل الإنتاج وفق ما توصي به أجهزة البحث العلمي والأصول العلمية الفنية والإنتاج وفق مبادئ اقتصادية وبما يلبي حاجة السوق المحلي والخارجي وبما يحقق لهم ولمجتمعهم عوائد مجزية ، وتهدف سياسات الإرشاد الحيواني إلى تدريب المربين على اكتساب المعرفة والخبرة في إدخال التقنيات الحديثة وإتباع طرق التربية الحديثة والمحافظة على صحة الحيوانات والمحافظة على الموروث الحضاري في تربية الحيوانات وإدخال التحسينات اللازمة لها وإيجاد نوع من التوازن السكاني بين الريف والحضر، العمل على زيادة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في توفير الغذاء وكذلك في الناتج المحلي الإجمالي ولتحقيق الأمن الغذائي .

3-9-2 سياسات خدمات وقاية النبات :

يعاني قطاع الزراعة العربي من العديد من الأمراض والآفات الزراعية التي تقضي على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي ناهيك عما تتركه من آثار سلبية على جودة المنتج وما يترتب على ذلك من تدني في دخل المزارع .

تعاني بعض الزراعات الرئيسة في العالم العربي وفي مقدمتها النخيل من الكثير من الآفات التي تهدد هذه الشجرة المباركة ، ولازالت الكثير من المختبرات ومراكز الخبرة العربية عاجزة عن مواجهة تلك الآفات ، كما وأن الكثير من المبيدات المستخدمة وطرق وأساليب استخدامها تترك آثار سلبية كبيرة على البيئة المحيطة بها وعلى الإنسان والحيوان .

بصورة عامة تهدف سياسات خدمات وقاية النبات في العالم العربي إلى : حماية الثروة النباتية من خطر الآفات والأمراض وانتشارها من خلال : إصدار التشريعات والقوانين ، واعتماد مبدأ الوقاية خير من العلاج بحماية البلاد من دخول الأمراض الوافدة وانتقالها بين المناطق الزراعية داخل البلاد ، والحفاظ على سمعة الصادرات الزراعية العربية والتأكد من سلامتها وخلوها من أي إصابات قبل التصدير . واعتماد إستراتيجية المكافحة المتكاملة ، وإعطاء الأولوية في البحث العلمي للآفات والأمراض الزراعية التي تهدد المحاصيل الزراعية الرئيسة في كل قطر من الأقطار العربية . وتوجيه المزارع لحماية حاصلاته الزراعية من الحشرات والآفات والأمراض الشائعة وتمكينه من المعلومة الفنية بالنسبة للمبيد الواجب استخدامه وطريقة ووقت وتركيز الاستخدام وتوفير المعدات اللازمة للعلاج من خلال برامج الدعم والتمويل . والتدخل الحكومي المباشر في أعمال الوقاية والعلاج من الآفات الرئيسة والخطيرة التي تواجه المحاصيل الرئيسية في البلاد .

ولتحقيق تلك الأهداف اعتمدت الأقطار العربية وخلال الفترة (2000-2009) برامج الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات مع التركيز على المكافحة الحيوية والتي أصبحت تنفذ بشكل جيد على العديد من الحاصلات الزراعية وجاري العمل على التوسع لتشمل محاصيل أخرى . كما تم تنفيذ العديد من برامج البحوث والمسوحات الشاملة للآفات والأمراض الزراعية الرئيسة وجغرافية توزيعها وأوقات انتشارها وتحديد طرق مكافحتها الحيوية والكيمائية والميكانيكية، إلى جانب المتابعة المستمرة لاكتشاف الأمراض والآفات في أطوار مراحلها الأولى مما يسهل مكافحتها . وبرامج حماية المحاصيل الزراعية الرئيسة ، وبرامج توفير المبيدات الكيميائية والحيوية وتدريب المزارعين على استخدام التقنيات الحديثة في مجال مكافحة الآفات والحشرات الزراعية ، وبرامج دعم مستلزمات وقاية المزروعات تشمل المبيدات وتوزيع ماكينة الرش بنظام الدعم الجزئي على المزارعين ، وبرامج مكافحة الجراد الصحراوي .وتنفيذ برامج صيانة واستكمال البنيات الأساسية وتشمل صيانة المحاجر الزراعية القائمة والتوسع بها وإقامة الجديد منها وتزويدها بالمزيد من الإمكانيات الفنية والبشرية واللوجستية ورفع كفاءتها، وبرامج التوسع في مختبرات تشخيص الآفات والأمراض النباتية .

4-9-2 سياسات الرعاية البيطرية وصحة الحيوان :

تهدف سياسات الرعاية البيطرية وصحة الحيوان إلى : فرض سيطرة على الأمراض المعدية والوبائية المستوطنة واستئصال بعضها وتفادي حدوث مشاكل صحية من انتشار الأمراض العابرة للحدود . وتطوير الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية المقدمة لمربي الثروة الحيوانية ، وحماية المستهلك من الأمراض المشتركة وضمان سلامة الغذاء الناتجة عن الغذاء والناتجة عن بقايا المبيدات والأدوية البيطرية فضلاً عن التلوث المباشر من المواد الكيماوية والمواد المشعة التي أصبحت ذات مخاطر صحية رئيسة تواجه معظم الدول .

وتشمل البرامج المنفذة خلال الفترة (2000-2009) : برامج استكمال إنشاء المحاجر البيطرية على الحدود البرية والبحرية والجوية ، وبرامج إقامة المختبرات التشخيصية للأمراض الحيوانية وتقييم اللقاحات البيطرية ، والعيادات والمستشفيات البيطرية ، وبرامج التحصين القومي ضد الأمراض الوبائية الخطيرة مثل : مرض الطاعون البقري وطاعون المجترات الصغيرة والحمى القلاعية والتسمم البخصي ومرض البروسيلا وغيرها .

5-9-2 سياسات تدعيم مؤسسات الزراع :

في إطار الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات السوق توجهت السياسات الزراعية في بعض الأقطار العربية إلى مشاركة المزارعين في الأمور التي تخصهم وتقليل الاعتماد على الدولة في تقديم الخدمات الأساسية ، وحاجة المزارعين لبعضهم في العمل الجماعي لتقليل الكلفة وتوسيع السعة الاقتصادية ، ومواجهة السياسات المالية التي قلصت مصروفات الدولة خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية وبعض الخدمات الاقتصادية الأمر الذي دفع المزارعين إلى البحث عن البدائل الممكنة ومن ضمنها الاعتماد على الذات عن طريق العمل الجماعي . يضاف إلى ذلك تنامي الاقتناع بأن المدخل المؤثر للارتقاء بكفاءة الإنتاج والتسويق يبدأ بالضرورة بتنظيم الزراع وتطوير مؤسسات العمل الجماعي للمزارعين .

لهذا استهدفت سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول العربية دعم مؤسسات الزراع بالعون المالي والفني ، وفي بعض الدول فإن دعم مؤسسات الزراع لم يبين صراحة بل كان ضمنياً في السياسات التي تعنى بزيادة الإنتاج والتنمية الريفية و تقليل الفقر وتحسين التمويل الريفي . كما أكدت السياسات في بعض الدول على مشاركة المزارعين في تطوير الخدمات التي تعنيهم وفي أنظمة الحكم المحلية اللامركزية التي طورت .

أما الدول التي زاولت نظم التعاونيات الزراعية فقد أبرزت إعادة هياكلها وتحسين أدائها وتطويرها ضمن الإصلاحات . أما العمل غير الحكومي عن طريق المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية فلم يجد الإشارة الواضحة في أغلب السياسات الإصلاحية .

وبشكل عام يوجد في معظم الدول العربية نوعان من المؤسسات التي تدعم الزراع : 1- المؤسسات الرسمية التي تنشئها وترعاها الدولة مثل التعاونيات ، والمؤسسات الأهلية المسجلة رسمياً وذات الشخصية الاعتبارية 2- والمؤسسات التي ينشئها الزراع ويتولون إدارتها وتطويرها . والواقع الراهن يشير إلى أن هناك عدداً من التجارب الناجحة التي تحققت في بعض الدول العربية في مجال تشجيع المزارعين على العمل الجماعي في صورة مؤسسات تطوعية تعني بشئون إدارة الموارد والإنتاج والتسويق ، ومع ذلك تكاد الساحة تكون خالية من العدد الكافي من هذه المؤسسات والتي يمكن أن تقوم بأدوار حيوية لتدعيم خدمات الإنتاج والتسويق وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية . وقد يتطلب الأمر مستقبلاً إعادة النظر كلياً في الإطار التشريعي

والتنظيمي الحاكم لإقامة وإشهار هذه المؤسسات،هذا إلى جانب أهمية تبادل خبرات الدول العربية في هذا الشأن.

6-9-2 سياسات التأمين الزراعي :

تحدث التقلبات المناخية في المنطقة العربية التي تسودها الزراعة المطرية خسائر فادحة للمزارعين في أوقات الجفاف . وبعض الزراعات في بعض البلدان معرضة أيضاً للكوارث الطبيعية مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات والبرد والصقيع والحرائق . ويعد التأمين أحد أهم الآليات التي تخفف من هذه المخاطر . فهو يحمي المزارعين من المخاطر ويمكنهم من سداد ديونهم وزيادة رأس مالهم ويوفر للبنوك ضمانات لاسترداد القروض ويساعد في جذب المستثمرين .

أوضحت منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمر خاص بالتأمين الزراعي أنه من الصعب تنفيذ برامج التأمين الزراعي في بلد يعتمد على الزراعة المطرية ويتكرر فيه الجفاف . مما يستلزم اعتماد إنشاء مظلة التأمين على مراحل بغية توفير الوقت لتكوين الخبرة الضرورية ، ويفضل أن تبدأ المرحلة الأولى بمحاصيل رئيسة تجارية صناعية ، ثم الانتقال تدريجياً إلى المحاصيل الأخرى وحيث إن معظم الحكومات ليست في وضع لتقديم الإعانات للتأمين في مراحله الأولى خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أزالت الدعم ، فلهذا يفضل أن يقوم بالتأمين القطاع الخاص منفرداً أو مشاركاً مرحلياً مع الحكومة .

ويتاح التأمين الزراعي المقدم عن طريق مؤسسات مختصة في عدد قليل من البلدان العربية . ويوجد تأمين غير شامل ضد الحريق أو فقدان الثروة الحيوانية في عدد قليل آخر من البلدان . وفي الواقع فإنه لا توجد سياسة واضحة للتأمين الزراعي في معظم الدول العربية . لهذا ينبغي وضع الخطط والدراسات والسياسات والتشريعات اللازمة للتأمين في الدول التي ليس لها نظام شامل للتأمين الزراعي . وهذا مجال أيضاً للعمل الجماعي الإقليمي بتضافر الجهود لإنشاء صناديق ومؤسسات إقليمية رئيسة ذات فروع في الدول العربية. ولتجنب الاعتماد على الحكومة يجب البدء في إنشاء صندوق تأمين ذي موارد كافية ورصيد من الموارد الاحتياطية .

7-9-2 سياسات تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية:

أصبحت التنافسية من السمات الرئيسة لعالم اليوم ومازالت أمواجها تتداح لتشمل جميع أوجه النشاطات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية لتبقى الأكثر أهمية في المستقبل القريب والبعيد . وتزداد التنافسية أهمية وتأثيراً في ظل المتغيرات العالمية التي يمكن أن تجمل في الكلمة المتداولة بالعولمة، والتي أدت إلى الانفتاح على التجارة والخدمات وأسواق المال العالمية، وتكامل الهياكل الاقتصادية والمجتمعات المدنية في

محيط مشترك تسوده نظم المعلومات والاتصالات العالمية والتطور السريع في التكنولوجيات وحركة رؤوس الأموال والأفراد والمؤثرات الثقافية والتكنولوجية . ففي ظل هذه الظروف لا مكان في التجارة العالمية لفرد أو شركة أو مجموعة أو دولة، إلا من كان له المقدرة على التنافس في السوق العالمي وحتى في السوق الوطني الذي أشرعت أبوابه . فلهذا برزت أهميته التنافسية التي تعني القدرة المستمرة على إنتاج وتسويق السلع والخدمات القادرة على المنافسة النوعية والسعرية في الأسواق العالمية والمحلية، والمتوافقة مع اختيارات الأسواق العالمية والمحلية، فلهذا تتطلب التنافسية في الأسواق العالمية توجيه الإنتاج حسب رغبة وأذواق المستهلك الخارجي، وهذا يتأتى بتطوير الإنتاج من حيث توقيت الحصاد والجودة والسلامة التي تتطلب تضافر الجهود في الإرشاد والبحث والتسويق والمعلومات والتمويل . كما تتطلب التنافسية في الأسواق العالمية المعرفة اللصيقة والمستمرة لاقتصاديات وسياسات التجارة وهياكل التسويق في البلاد المستوردة للسلع وأيضاً للدول والموردين المنافسين في هذه الأسواق الدولية .

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي المبنية على التوجه لآليات السوق والخصخصة والتحرر والانفتاح تشمل بالضرورة التنافسية كأحد محاورها الأساسية . فلهذا وردت التنافسية ضمنياً في السياسات الكلية والزراعية والاستثمارية والتجارية والصناعية دون التخصيص كما تبين في أدبيات معظم الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أهمية القوانين والتشريعات التي تفعل وتعزز التجارة والاستثمار وتدعم بالتالي القدرة التنافسية إذ لا يجب أن تكون القوانين محددة للتنافسية مثل القوانين التي تصعب دخول وخروج المؤسسات من وإلى العمل التجاري و قوانين العمل المتعلقة بالتعويض غير المبرر والعالي للعمال عند إيقاف العمل ، أو صعوبة الحصول على الأرض للمستثمر أو صعوبة بيعها أو تحويلها لغرض آخر، أو قوانين معقدة ومكلفة لتسجيل الشركات أو تصفيتها . وكما تجدر الإشارة هنا إلى أهمية العامل الإنساني المتمثل في القوى البشرية المدربة والمحفزة . وهذا يتطلب مراجعة التعليم في جميع مراحله ليتواكب مع المتغيرات العالمية مما يحقق التنافسية الوطنية في جميع المجالات . وفي هذا الصدد تبرز أهمية تدريب وإعادة تأهيل بعض الكوادر الخاصة والعامة في المجالات المرتبطة بالتطورات الحديثة في الإنتاج والإدارة والمواصفات والمعلومات واستعمالات الحاسب وتقوية مهارات التفاوض، وتعميق براعة التجار في أخذ زمام المبادرة، والاختراع والإبداع، وإدارة الموارد (Entrepreneurship) .

فضلاً عن هذا يجب العمل على المستوى القطري والإقليمي في إنشاء أو تقوية المؤسسات المساعدة على تعزيز التنافسية، وأولها وجود الجهاز الحكومي القادر وذي الرؤية الثاقبة لاستشراف المستقبل والمقدرة على التخطيط والتنفيذ والمتابعة . ويكمل هذا الجهاز خدمة مدنية مدربة ومؤهلة وكفوءة ومتطورة ومحفزة وعادلة ونزيهة ذات مصداقية وطنية ودولية . كما تتطلب التنافسية وجود قطاع خاص قادر وكفء وديناميكي

وصاحب مبادرات يعمل على أسس تجارية متطورة ويسعى إلى التنافسية .بالإضافة إلى هذا يتطلب تعزيز التنافسية قطاع تصدير ديناميكي وفعال . كما أن وجود مؤسسات مختصة من القطاع العام بالاشتراك مع القطاع الخاص تعمل على المساعدة في تطوير التجارة والتسويق لتعزيز التنافسية أمر ضروري . وتشمل هذه المؤسسات على سبيل المثال وليس الحصر مؤسسات لتنمية وتطوير الصادرات، فض النزاعات التجارية والتحكيم والتأمين على التجارة الخارجية - تطوير وبناء قواعد مؤسسات لإعطاء شهادة الجودة وسلامة المنتجات، مؤسسات البحوث المتعلقة بتعزيز التنافسية. وكما تتطلب التنافسية التعاون بين المنتجين والمصدرين الوطنيين في تطوير الصادرات بدلاً من المنافسة غير المثمرة والحادة .

10-2 سياسات الأسعار الزراعية وصناديق موازنة الأسعار الزراعية:

1-10-2 سياسات الأسعار الزراعية:

شرعت الدول العربية وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي بانتهاج سياسات تحرير الأسعار عند الإنتاج وتحسينها والتخلي تدريجياً عن الدعومات المختلفة لإنشاء مناخ ملائم لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وللوفاء بمتطلبات منظمة التجارة العالمية .

و تلتزم بعض الدول العربية بسياسة حرة في الأسعار ولا تلجأ إلى دعم الأسعار إلا في حالات استثنائية وطارئة ويتم تقديم الدعم بناءً على أهداف محددة من حيث الإنفاق المالي والإطار الزمني . ولازالت بعض الحكومات العربية تحرص على تطبيق سياسات سعرية تحفيزية للمزارعين على زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية أما باقي المحاصيل فيترك تحديد أسعارها لقانون السوق (العرض والطلب) في كل موسم .

وعلى المستوى القطري تحرص الحكومة المصرية على تطبيق سياسات سعرية تحفيزية للمزارعين على زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية مثل القطن، القمح، الذرة، القصب وقد التزمت الدولة بتبني سياسات تحديد أسعار ضمان لهذه المحاصيل إلا أن هذه السياسات السعرية لم يحالف بعضها النجاح في بعض السنوات وذلك بسبب تأخير إعلان هذه الأسعار بوقت كافٍ قبل مواعيد الزراعة أو بالمستويات المنخفضة لأسعار الضمان المعلنة. أما باقي المحاصيل سواء الحلقية أو الخضر و الفاكهة فإن تحديد أسعارها يترك لقانون السوق (العرض والطلب) في كل موسم .

وتقوم السياسة الزراعية في سوريا على الاستمرار باعتماد سياسة السعرية للسلع الإستراتيجية بحيث يتضمن السعر الإداري المحدد التكلفة الحقيقية للإنتاج مضافاً إليها هامش ربح يحقق دخلاً مناسباً للمزارع وذلك ضماناً لتوجيه العملية الزراعية ولتنفيذ الخطط والبرامج المقررة وتخضع باقي السلع للأسعار السائدة وحسب العرض والطلب . ويتم توزيع مستلزمات الإنتاج بكلفتها الحقيقية المحسوبة وفق المعايير النمطية

للسلعة بعد استبعاد التكاليف الناتجة عن الهدر غير المبرر والنفقات الإضافية الناتجة عن عدم كفاءة استعمال الموارد بالنسبة للإنتاج الزراعي أو الطاقة التصنيعية أو العمالة الزائدة بالنسبة للسلع المصنعة والعمولات والوساطات بالنسبة للسلع والمستلزمات والمدخلات الأخرى المحلية أو المستوردة ويتم مراجعة هذه التكاليف وحساباتها وتدقيق عناصرها بشكل مستمر باتجاه تخفيضها بما يتناسب والتطور والتقدم المفترض . ويتم تسعير السلع الرئيسة الغذائية أو التي يتم تسويقها وتصنيعها من قبل الدولة (قمح ، قطن، شوندر سكري ، تبغ) وفقاً للمساحات والإنتاج المخططين ، أما المساحات المخالفة فيخضع تسعيرها للسعر العالمي إذا كان أقل من السعر الإداري المحدد . كما يتم تسعير بعض المحاصيل البديلة المقترحة لتشجيع المنتجين على زراعتها مع الحرص على توفر الحاجة الاقتصادية للمحصول البديل ومساهمته في تحسين خواص التربة وتوفير المياه . ومحافظته على استدامة الموارد الطبيعية والبشرية وتوفير فرص العمل .

2-10-2 صناديق موازنة الأسعار الزراعية :

عملت بعض الدول العربية على إيجاد صناديق لموازنة الأسعار الزراعية أو لدعم الإنتاج الزراعي ، أو لتنمية الصادرات أو لإدخال التقنيات الحديثة ، ويعرض جدول (2-1) بعض النماذج لهذه الصناديق في بعض الأقطار العربية .

جدول (2-1) ملخص صناديق موازنة الأسعار وأنشطتها في الدول العربية

جمهورية مصر العربية	
الصناديق ونشاطها	
(ا)	**صندوق موازنة الأسعار المزرعية:** • أنشئت بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم 164 لسنة 1960 مؤسسة عامة تسمى صندوق موازنة أسعار الأسمدة . وصدر القرار الجمهوري رقم 2426 لسنة 1971 بإنشاء هيئة عامة تسمى صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية. وصدر القرار الجمهوري رقم 398 لسنة 1973 وفيه تم تعديل اسم صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية إلى الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية. **الدور الرئيس للهيئة في حقبة ما قبل فترة التحرر الاقتصادي لقطاع الزراعي):** • موازنة أسعار القطن حتى تكون مجزية للفلاح والمصدرين والمغازل المحلية . تتحمل الهيئة فروق الموازنة عن حد الضمان التي تحدده الدولة لأسعار جميع المحاصيل الزراعية لتشجيع المزارع على زيادة الإنتاج وبصفة خاصة لمحصول القطن حماية للمنتجين من التقلبات السعرية . الإسهام في عناصر التكلفة الزراعية لتخفيف العبء عن كاهل المزارعين . المساهمة في تكاليف المقاومة اليدوية والكيماوية والطبيعية . المساهمة في إعداد وتجهيز التقاوي المنتقاة . تحمل تكاليف نقل الجبس الزراعي اللازمة لتحسين خواص التربة . المساهمة في خفض تكاليف الري بالرفع لمزارعي القصب . تتحمل الهيئة تكاليف مقاومة آفة النيماتودا وبعض

	الافات الأخرى بالمحافظات النائية. المساهمة في إنتاج الأسمدة العضوية. • داوم الصندوق على تنفيذ الأهداف التي أنشئ من أجلها، وعلى رأسها تعزيز السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها حتى بداية التسعينات (فترة التحرر الكامل لقطاع الزراعة) حيث بدأ يتقلص دور الصندوق تدريجياً حتى اقتصر على دعم تكاليف المقاومة الكيماوية لمحصول القطن وتحمل جزء من تكاليف نقل الجبس الزراعي لتحسين خواص التربة في الوقت الراهن إضافة إلى ما تقرره السياسة الزراعية من دعم بعض المجالات الزراعية من وقت لآخر بصفة استثنائية (كالأسمدة). **<u>الأنشطة الفرعية والخدمية للهيئة :</u>** • تمشياً مع قانون إنشاء الهيئة وتطور أعمالها فإن للصندوق حق استخدام فائض أرباحه في إنشاء وتمويل الصناعات التي من شأنها العمل على تنمية الإنتاج الزراعي وقد تحقق هذا الهدف من خلال مجموعة الأنشطة والمشروعات التي تساهم في رفع غلة الفدان وخفض تكلفة الإنتاج مع حماية البيئة من التلوث وهي : خطوط إنتاج مخصبات حيوية . خطوط إنتاج مغذيات زراعية . وحدات إنتاج وتصميم بدائل الأسمدة.معامل تقدير خصوبة التربة بالأراضي الجديدة والقديمة . التوسع في متابعة المزارع سواء حكومية أو خاصة. إنتاج مخصبات سائلة مثل سوبر هيموجرين – بيوهيومين . إنتاج مركب لمكافحة النيماتودا (ميكرونيما).
الجمهورية العربية السورية	
(ا)	**<u>الصندوق المعدل للأسعار :</u>** • تم إنشاء الصندوق منذ السبعينات من خلال الموارد التي ترصدها الدولة لتعديل الأسعار للسلع الغذائية (الدعم التمويني) وقدم الصندوق مبالغ اختلفت حسب الفترة والغاية بهدف ضمان أسعار السلع الحياتية بما يتناسب والقدرة الشرائية للسكان ويخصص الصندوق دعمه للأسعار منذ إنشائه لتعديل أسعار الخبز بشكل أساسي والكميات المحددة التي يتم توزيعها بموجب البطاقة التموينية لكمية 1/كغ من السكر و0.5 /كغ من الأرز شهرياً بعد أن ألغي تعديل الأسعار الأخرى التي كان يدعمها قبل التسعينات لمادتي الزيت النباتي والشاي وبلغت قيمة الدعم الإجمالية الذي قدمها الصندوق في السنوات الأخيرة بحدود 25/ مليار ل.س أي ما يعادل 0.5/ مليار دولار امريكي سنوياً.
(ب)	**<u>صندوق المشروع الوطني للتحول للري الحديث:</u>** صدر المرسوم التشريعي رقم /91/ لعام 2005 المتضمن إحداث صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول للري الحديث في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

	(برأسمال قدره 52.3/ مليار ليرة سوريا) لمنحها كقروض ميسرة للفلاحين الراغبين بتحويل مساحاتهم المروية إلى طرق الري الحديث على شكل قروض طويلة الأجل بدون فوائد ولمدة عشر سنوات وفترة إراحة لمدة عامين بعد تركيب الشبكة بعدها يقوم بتسديد الأقساط مرتين بالسنة وبما يتناسب مع فترة جني وتسويق المحاصيل الشتوية والصيفية . ويساهم الصندوق في تمويل مشروع التحول إلى الري الحديث بنسبة 20% من قيمة الشبكة مجاناً للفلاحين الذين يرغبون بتركيب شبكة ري حديثة في أراضيهم المروية من الآبار وبنسبة 10% في أراضيهم المرية من المصادر المائية السطحية . قررت اللجنة العليا للتحول إلى الري الحديث الموافقة على منح المستفيدين فرصة الحصول على شبكة ري حديثة بنسبة 60% من قيمتها تسدد نقداً لحساب صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول للري الحديث ويتم اعتبار باقي القيمة والبالغة 40% من قيمة الشبكة كمنحة من الصندوق شريطة عدم حصول المستفيد على القرض الذي كان مخصصاً والتزامه الكامل واستمراره .
ج	**<u>صندوق دعم الإنتاج الزراعي :</u>** • صدر المرسوم التشريعي رقم 29 تاريخ 2008/5/5 المتضمن إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي كما صدرت التعليمات التنفيذية لهذا الصندوق بالقرار رقم 83/ت تاريخ 2008/5/18 وصدرت توصيات اللجنة الاقتصادية رقم 34 تاريخ 2008/9/16 لبدء العمل بالصندوق وأهم ما جاء بالمرسوم المذكور : • يرصد الصندوق سنوياً المبالغ اللازمة لتغطية نفقات الدعم للقطاع الزراعي بحيث يساهم هذا الدعم في تحقيق الأمن الغذائي والكفاءة الاقتصادية للعملية الإنتاجية ، وتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي وقد رصد نحو 10 مليارات ليرة سوريا في خطة وزارة الزراعة لعام 2009. **<u>أهم مهام الصندوق :</u>** • تقديم مبالغ الدعم المخصصة لتحقيق السياسات الزراعية المقررة والتي تم تحديدها من قبل مجلس الوزراء سنوياً بحيث تغطي المجالات التالية : البذار المحسن الموزع من قبل الجهات العامة . الغراس بأنواعها المختلفة (المثمرة – الحرجية – الرعوية) الموزعة من قبل الجهات العامة. الأعلاف المخصصة للثروة الحيوانية الموزعة من قبل الجهات العامة . الأدوية البيطرية والتلقيح الاصطناعي واللقاحات المستخدمة لتطوير الثروة الحيوانية ومعالجة الأمراض الوبائية الجائحة التي تهدد الثروة الحيوانية . المكافحات العامة ضد الجائحات التي تهدد الإنتاج الزراعي . دعم أسعار بعض المحاصيل الإستراتيجية (قمح – شعير – قطن – شوندر سكري) . المحاصيل والمنتجات الحيوانية التي ترى وزارة الزراعة ضرورة تشجيع إنتاجها .

د	**صندوق تنمية الصادرات :** • صدر المرسوم التشريعي رقم 19/ تاريخ 2009/4/20 المتضمن إحداث صندوق تنمية الصادرات ورصد المبالغ اللازمة لتنمية الصادرات . • يهدف الصندوق إلى زيادة حجم الصادرات الوطنية وتوسيع مجالاتها وتخفيض أعبائها ، وتعزيز المركز التنافسي للمنتجات السورية أمام السلع الأجنبية المماثلة ، وتمكينها من ولوج الأسواق الخارجية بشكل يؤدي إلى تحقيق السياسة الاقتصادية في الدولة ، وله في سبيل ذلك القيام بجميع ما يتطلبه تحقيق هذا الهدف وبصورة خاصة مايلي : العمل على تقوية قدرة المصدرين على التسويق والترويج . مساعدة المنتجين على زيادة قدراتهم على التصدير . السعي للتخفيف من الأعباء التمويلية على المصدرين لتتساوى مع المنافسين في الأسواق العالمية . إعداد وإدارة نظام متكامل لحوافز التصدير . وضع نظام لتمويل المصدرين ما قبل التصدير . وضع نظام لضمان الصادرات . وسيتم التركيز في المرحلة الأولى على دعم عمليات النقل ، والطاقة والعمالة للمساعدة في التخفيف من تكاليف هذه النشاطات ، ويتم حالياً إعداد الدراسات التفصيلية والتعليمات التنفيذية الخاصة بتفعيل نشاطات الهيئة والصندوق وبما يتوافق مع الأهداف والمهام التنموية المذكورة
	سلطنة عمان
(ا)	**صندوق التنمية الزراعية والسمكية** : • انشئ الصندوق بموجب المرسوم السلطاني رقم 2004/48 ، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وللصندوق مجلس إدارة ممثل من عدة جهات حكومية ومن القطاع الخاص. • حددت اهداف وسياسات الصندوق في تمويل المشاريع الزراعية والسمكية التي تخدم أعداد كبيرة من المزارعين ومربي الماشية والصيادين وصغار المنتجين والمستثمرين في القطاعات ، وإجراء دراسات و مسوحات تقييم واستخدام الموارد الزراعية والحيوانية والسمكية وتوفير البيانات والمعلومات الأساسية اللازمة لتخطيط وتنمية تلك القطاعات . والبحوث الزراعية و الحيوانية والسمكية والبرامج الإرشادية خاصة تلك التي تهدف من أجل نقل وتطوير التقنيات الإنتاجية و التسويقية التي من شأنها رفع الكفاءة الاقتصادية . وتطوير وتأهيل الموارد البشرية

	وخاصة المزارعين ومربي الماشية والصيادين . ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية و الحيوانية والسمكية . و المحافظة على الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والسمكية وسبل إثرائها . وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتسويقية المتعلقة بمشاريع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية. • يعتمد الصندوق في موارده المالية على الاعتمادات التي تخصصها الدولة بنسبة1% من القيمة الإجمالية للإنتاج القومي لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية السنوية ومساهمات الشركات والمؤسسات والأفراد والعاملين في مجالات القطاعات والأنشطة المرتبطة بها، إضافة إلى تحصيل المقابل المالي لاستغلال التطبيقات العملية التي يقوم بها الصندوق على الملكية الفكرية في المشاريع الرائدة. • مول المشروع خلال سنوات عمله مشاريع عديدة في مجال إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والمسوحات ودراسات تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي و الحيواني والسمكي ، وتعديل التركيب المحصولي وترشيد وإدارة الموارد الطبيعية، والمكافحة المتكاملة والحيوية والكيماوية للآفات الزراعية شملت : النخيل والمانجو والليمون والرمان ، ونشر التقنيات الحديثة مثل الزراعة النسيجية والزراعة المحمية لدى المزارعين، ونظم الري الحديثة وتربية الماعز ، والصناعات الزراعية مثل تصنيع التمور، واستخلاص زيت الزيتون وماء الورد بالجبل الأخضر ، والتسويق والتخزين المبرد للتمور ، والنهوض بإنتاجية محاصيل محددة وإنتاج التقاوي المحسنة ، وإنشاء البنوك والمجمعات الوراثية ، وتربية وإكثار نحل العسل و المحافظة عل سلالة النحل المحلية ، ومشروعات تنمية المرأة الريفية ، وتطوير الرقابة والطرق والوسائل المتبعة في تنفيذ التشريعات السمكية ورفع كفاءة أساليب إدارة الموارد السمكية ، ودعم مستلزمات المساعدة في عمليات صيد وتسويق الأسماك وتنمية المجتمعات السمكية ، وتنظيم الشعاب المرجاني ، وتطوير طرق الاتصال بالصيادين ، موشروعات إدارة الموارد السمكية الرئيسة في السلطنة شملت : أسماك السطح والقشريات والرخويات وغيرها ، وتوفير مستلزمات الإنتاج السمكية للصيادين شملت القوارب ومعدات الصيد وغيرها . ومشاريع تأهيل مربي الماشية ، ومقاومة أمراض الحيوان ، وتربية الماعز والأغنام والأبقار والدواجن .

الباب الثالث
المشاكل والمحددات التي واجهت الأداء العام للسياسات الزراعية خلال الفترة (2000-2009)

الباب الثالث

المشاكل والمحددات التي واجهت الأداء العام للسياسات الزراعية خلال الفترة (2000-2009)

1-3 الأحداث السياسية :

شهدت الفترة 2000-2009 مجموعة من الأحداث السياسية التي أثرت على الأداء العام للسياسات الزراعية في العالم العربي . فقد أحدث انهيار الإتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي في مطلع تسعينيات القرن الماضي تغيرات في العالم بأسره على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية ، وانتهت حقبة الحرب الباردة وأصبح العالم يواجه قطباً واحداً هو الولايات المتحدة الأمريكية .

وكان للمنطقة العربية نصيبها مما أصاب العالم من تغيرات ، حيث اشتعلت حرب الخليج الأولى وامتدت وتشعبت آثارها الاقتصادية والأمنية المدمرة ، كما استنفذت جزءاً هاماً من موارد الأمة قدرت بحوالي 400 مليار دولار أمريكي(1)، وقد أثرت الحرب على المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وكان لنتائجها بالغ الأثر في العوامل والظروف التي سادت العالم بما في ذلك العالم العربي ، ثم جاء الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 وما أعقب ذلك من حصار العراق اقتصادياً بموجب قرارات مجلس الأمن ، ثم حرب تحرير الكويت في أغسطس 1990 ليترك كل ذلك آثاراً مدمرة على التضامن والعمل العربي المشترك والأوضاع السياسة والاقتصادية والبيئية والاجتماعية للعالم العربي .

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين جاءت إحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 وما تلاها من معطيات وإجراءات تبنتها بعض دول العالم تجاه الإرهاب والتي اختلطت فيها أهداف تحقيق الأمن والاستقرار مع أهداف أخرى خلقت الكثير من أجواء التوتر والنزاعات والحروب واستنزاف الكثير من الثروات والإمكانيات الاقتصادية على دول العالم الثالث وأثرت على قدرتها على تحقيق التنمية والاستقرار وزادت معدلات الفقر والإحباط العام في العديد من الدول ، وزاد من اشتعال الحركات الإرهابية ومن أثمانها الباهظة .

1- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89

يضاف إلى ذلك الدعوات التي أطلقتها بعض الدول المتقدمة تجاه دول العالم الثالث بما في ذلك الدول العربية تجاه إجراء إصلاحات سياسية واعتماد الديمقراطية كوسيلة للتطوير والتحديث واعتبار الدول العربية ذلك تدخلاً في شئونها الداخلية ، هذا مع قناعتها بأهمية الإصلاح شريطة أن يكون نابعاً من الواقع العربي والإرادة العربية ويتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارة والتراث العربي ، خاصة وأن الكثير من الدول العربية قد بدأت بالفعل سياسات إصلاحية اقتصادية وسياسية واجتماعية وشجعت إنشاء منظمات المجتمع المدني في كافة الأقطار العربية ، وإنشاء مجالس شورية في العديد منها، وإرساء مبدأ الانتخابات التشريعية والمدنية ، وتولي المرأة لمواقع قيادية ، وإنشاء منظمات حقوق الإنسان العربية ، وتبني مبدأ اللامركزية في الحكم في بعض الأقطار العربية ، وما زالت مسيرة الإصلاح بإرهاصاتها مستمرة وستستغرق زمناً ليس بالقصير حتى تحقق الاستقرار السياسي المنشود المدعم بنظام ديمقراطي قادر على إدارة شئون البلاد .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وثيقة الإصلاح الصادرة عن قمة تونس في مايو 2004 قد أكدت على عزم القادة العرب على مواصلة خطوات الإصلاح الشامل التي بدأتها الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة ، وتحصين تضامن الدول العربية عن طريق تعزيز روح المواطنة والمساواة وتوسيع مجال المشاركة في الشأن العام ودعم سبل حرية التعبير المسؤول، ورعاية حقوق الإنسان وفقاً للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ومختلف العهود والمواثيق الدولية، والعمل على تعزيز دور المرأة العربية بما يتوافق مع القيم والتقاليد الحضارية السائدة في المجتمع العربي، وإقامة الهياكل اللازمة وتهيئة الظروف الضرورية لإرساء التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية على نحو يمكن الأمة العربية من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي ونماء الحضارة الإنسانية والاستجابة لمتطلبات الحياة المعاصرة، على أسس من التفاهم والتسامح والحوار.

وتبنى القادة عدداً من الآليات لتحقيق هذه القرارات منها دعم العلاقات العربية البينية، ودعم التشاور والتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الأمن والدفاع والشؤون الخارجية ذات الاهتمام المشترك ، واستكمال إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة اتحاد جمركي عربي بما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتذليل العقبات التي تعترض بلوغ ذلك الهدف ووضع الجدول الزمني لذلك ، و وضع إستراتيجية اقتصادية عربية شاملة يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراستها، تستهدف الجوانب الاستثمارية والتجارية البينية، كما تستهدف تأهيل اقتصاديات الدول العربية الأقل نمواً، وتطوير منظومتها التنموية الاقتصادية والبشرية .

وجاء احتلال العراق في نيسان – إبريل عام 2003 وما تبع ذلك من عمليات السلب والنهب والتخريب التي قضت على البنى التحتية للقطاع الزراعي وسرقة خزين العراق من البذور و موجودات المخازن الحكومية وتدميرها وسرقة وتدمير المختبرات العلمية وغيرها ، كما فقد القطاع موجوداته ودمرت منشآته الخدمية والإنتاجية ، الأمر الذي ترك آثاراً سلبية سياسية واقتصادية واجتماعية تعمل الدولة العراقية على استيعابها ومعالجتها .

وفي الشأن اللبناني جاء اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في فبراير 2005 وما أعقبه من سلسلة اغتيالات ليترك آثاره الكبيرة سياسياً واقتصادياً على الصعيدين الداخلي والخارجي . وفي يوليو- تموز 2006 حدث العدوان الإسرائيلي على لبنان، وما ترتب عليه من نزوح نحو ربع سكان البلادً ، ودمار شامل للبنية التحتية شمل جميع المرافئ و المطارات والجسور والطرق وتدمير الآلاف من الوحدات السكنية، وإصابة العديد من المصانع والمخازن ومراكز التسوّق . وفقاً لتقديرات المجلس الأعلى اللبناني للإنماء و الإعمار و منظمة العفو الدولية فقد بلغت خسائر لبنان بنحو 5.9 مليار دولار ، وتدهور معدل النمو الاقتصادي إلى الصفر في عام 2006 ، فضلاً عن انتشار البطالة بين مئات الآلاف من اللبنانيين.

وفي الشأن الفلسطيني جرى الكثير من الأحداث التي أثرت سلباً على الصعيدين السياسي والاقتصادي ومن أهمها وفاة الرئيس ياسر عرفات في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 وما أعقبها من اقتتال فلسطيني ، واجهاض حكومة الوحدة الوطنية ، ثم إعلان حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية . وقامت إسرائيل بعدوان همجي على قطاع غزة في 27 ديسمبر 2008م ، استخدمت فيه أحدث إمكانيات الآلة العسكرية الإسرائيلية، وتمحض - وفقاً لاحصائيات دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية - عن1440 شهيداً ، و أكثر من خمسة آلاف جريح، وتدمير 14 ألف منزل وعشرات من مقرات المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية و الدولية، وتدمير أكثر من نصف شبكات المياه و شبكات الكهرباء ، والتدهور الشديد في الأوضاع الغذائية والإنسانية لسكان القطاع ، و توقف نحو أربعة آلاف منشأة صناعية عن العمل ، وفقد أكثر من 40 ألف شخص لوظائفهم في القطاع الزراعي ، و 90 ألف شخص لوظائفهم في قطاعات مختلفة، مما رفع نسبة الفقر في القطاع إلى 79 في المائة.

لقد نتج عن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة والوضع الفلسطيني المصادرة المستمرة للأراضي والموارد المائية الفلسطينية من قبل العدو الصهيوني و فرض القيود على حركة المزارعين والخدمات والتجارة، من وإلى الأراضي الفلسطينية وتدهور الوضع الأمني ومعاناة القطاع في ظل الحصار الطويل والهجمات العسكرية، التي عملياً شلت القطاع الزراعي فضلاً عما سببه الجدار الفاصل من اقتطاع أكثر من 900،000 دونم ، وإعاقات إضافية أخرى للوصول والحركة في الضفة الغربية، وجعلت من

الصعوبة بمكان مواصلة المزارعين الفلسطينيين لأنشطتهم الزراعية . هذا إلى جانب تقسيم الأراضي في الضفة الغربية إلى مناطق بدرجات متعددة من التقييد والتشوهات وتقييد وصول مزارعي الثروة الحيوانية إلى المراعي ، والصيادين إلى البحر والمزارعين إلى أراضيهم المجاورة للمستوطنات، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بعض المدخلات مثل: الأسمدة، اللقاحات، الأدوية، والمواد الكيميائية الزراعية . وإغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجات المستوطنات الإسرائيلية.

وفي السودان يتم تأمين الاحتياجات الإنسانية لسكان دارفور عن طريق برنامج الغذاء العالمي ويقدم البرنامج مساعدات لحوالي 3,6 مليون نسمة بينهم مليوناً نازح ، وحسب ممثل البرنامج في السودان أن الوضع على مستوى الأمن الغذائي قد تحسن بشكل عام في القرى والمخيمات (التابعة للنازحين) ، وإن عملية الوصول وتوزيع المساعدات على النازحين هي أفضل هذا العام مما كانت عليه في العام الماضي(2) . وبشكل عام ساعدت العملية الإنسانية الضخمة في دارفور على استقرار الوضع للعديد من السكان المتضررين من النزاع حيث بلغت نسبة الحصول على المياه النظيفة في عام 2007 ما نسبته 76 في المائة (تقييم الأمن الغذائي والتغذية في دارفور لعام 2007) ، في حين حصل 3 ملايين شخص من المتضررين على الخدمات الصحية الأساسية (تقارير اليونيسف) ، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال السنوات الأربع الماضية ، وارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية ، ولا تزال حملات التحصين تصل إلى جميع الأطفال المستهدفين . وإزاء هذه الخلفية ، لا تزال أوضاع النساء والأطفال هشة. وللمرة الأولى منذ عام 2004 ، تجاوزت معدلات سوء التغذية الحاد في دارفور عتبة الطوارئ في عام 2007، وبلغت 16.1 في المائة .

تشير دراسة(3) إلى أن هناك بعض المظاهر التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة والتي شكلت تعزيزاً لاستخدام القوة فبالنسبة للتسلح شهدت الميزانيات العسكرية لمعظم دول العالم زيادات في الإنفاق وفي الدول العربية فرضت الهواجس الأمنية ، لاسيما الوجود الإسرائيلي، على معظم الدول العربية تخصيص ميزانيات عسكرية مرتفعة نسبياً فبلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكري العربي 5.4% خلال الفترة 1995-2004 بمتوسط مبلغ قدره 39 مليار دولار سنوياً. وارتفعت قيمة الإنفاق العسكري

2 - http://www.alriyadh.com/2009/08/22/article453934.html

3 - http://lat-edu.org/info/masters.htm_

العربي بالنسبة للإنفاق العالمي إلى أعلى حدٍ لها في العام 2000 حيث بلغت 5.92 % من الإنفاق العسكري العالمي بمبلغ 42.684 مليار دولار . ويتم الإنفاق العسكري العربي على حساب القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة و الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، حيث بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو 25مليار دولار في 2007.

2-3 المتغيرات على الساحتين الدولية والإقليمية :

تشمل المتغيرات الطبيعية ، والاقتصادية ، والتقنية ، والأمنية ، والمتغيرات الأخرى .

1-2-3 المتغيرات الطبيعية:

تشمل المتغيرات الحادثة في قاعدة الموارد الطبيعية وهي : الموارد الأرضية والمائية والهواء والمناخ والموارد الوراثية خلال الفترة (2000-2009) على الساحتين الدولية والإقليمية والعربية . وقد سبق تناول الموارد الأرضية والمائية في العالم العربي وبعض التحديات التي تواجه الأقطار العربية في مجال صيانتها وتنمية الموارد الطبية ومشكلة التصحر وتدهور المراعي الطبيعية والإحراج ، وفي هذا الجزء من الدراسة يتم إلقاء المزيد من الضوء على المشاكل والمحددات التي واجهت الأداء العام للسياسات الزراعية خلال الفترة (2000-2009) في مجال المتغيرات الطبيعية على الساحتين الدولية والإقليمية .

1-1-2-3 الموارد المائية:

يشكل الماء محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ وأساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية . ومازالت المياه في أوائل القرن الحادي والعشرين من أخطر المشكلات وتمثل قضية مركزية في التنمية والسياسة، وفي الصراعات الدولية والإقليمية والصراع العربي الإسرائيلي . وقد غدا موضوع المياه ذا بعد عسكري ومرشحاً لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لتحليل دوائر سياسية عالمية ، خاصة وأن الوطن العربي يفتقر إلى الأنهار الداخلية الكبيرة ، وأهم أنهاره هي: النيل في مصر والسودان ، والفرات ودجلة في سوريا والعراق ، وهي أنهار دولية تستمد القسم الأكبر من مياهها من خارج المنطقة العربية . يضاف إلى ذلك أن الكيان الصهيوني بات يتشدد في مطالبه المائية تجاه الدول العربية المجاورة ويتطلع إلى لعب دور إقليمي على صعيد الشرق الأوسط لضمان أمنه المائي .

ومما يزيد من تفاقم المشكلة ان بعض الدول تتبنى محاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح تسعير المياه ، وبالتالي بيع المياه الدولية ، وتقع على رأس هذه

الدول تركيا وإسرائيل . والأخطر من ذلك تبني بعض المنظمات الدولية (كالبنك الدولي ومنظمة الفاو) لتلك الاقتراحات .

إن التحدي الأول الذي يتعين على العالم العربي مواجهته هو : التنسيق بين الدول العربية التي تحصل على مواردها المائية من خارج حدودها مع دول المصدر أو الممر للموارد المائية ، والتحدي الثاني: مطامع إسرائيل في المياه العربية واعتبارها عنصراً أساسياً في صراعها مع العالم العربي ، حيث تشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية. وتشمل تلك الأطماع في الموارد المائية العربية نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وينابيع المياه في الجولان وأنهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان . إضافة إلى إستغلال إسرائيل للمياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمصلحة مستوطناتها الاستعمارية ، والتحدي الثالث : كيفية مواجهة مخاطر الشح المتزايد في مصادر المياه العربية والمترافقة مع التزايد السكاني والتي تتطلب مواجهتها بذل الجهود العربية المشتركة سياسياً واقتصادياً وعلمياً، من أجل تحديد الأولويات في توزيع الموارد المائية وترشيد استثمارها، بالإضافة إلى تنمية الوعي البيئي لمخاطر التلوث ، وتطوير التقنيات المستخدمة والاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة في الري ومعالجة التصحر وإضافة موارد مائية جديدة بمشروعات تكرير وتحلية المياه ومياه الصرف الصحي ، و مشروعات السدود والخزانات وتقليل المفقود من المياه عن طريق البخر من أسطح الخزانات ومجاري المياه وكذلك التسريب من شبكات نقل المياه.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه العالم العربي في مجال مصادر المياه فإن دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية تؤكد أن كفاءة أساليب الري في الدول العربية هي أقل من 40 في المائة مما يعني فواقد مائية سنوية تقدر بحوالي 91 مليار متر مكعب ، وعلى الرغم من اتفاق الباحثين المختصين العرب في مجال إدارة المياه والري على أن تطوير أساليب الري القديمة الممثلة بالري السطحي هو الكفيل بوقف استهلاك مصادر المياه بالوطن العربي ، إلا إن هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام ذلك التطوير وقد حصرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تلك المعوقات عبر دراسة لتجارب سبع دول عربية في مجال الري ، نوجزها في الآتي :

أ- التجربة الأردنية :

في مجال الري وجد أن هناك سبعة معوقات تقف إمام تطوير إدارة مياه الري على مستوى المزرعة في الأردن وهي :

1- عدم وضوح سياسة لإدارة الري على مستوى المزرعة كفيل برفع كفاءة الري الحقلي .

2- عدم وجود جمعية مختصة لمستخدمي المياه لتقوم بإدارة مياه الري من حيث الجدولة والكمية لكافة شبكات التوزيع، بالإضافة إلى المساعدة في تحديد النمط المحصولي لأية منطقة على أساس توفر المياه (كميتها)، ونوعيتها، وصلاحية الأراضي للري .
3- عدم توفر «إرشاد مائي» على مستوى المزرعة من قبل وزارة الزراعة، وهناك بدايات مشجعة مقدمة من وزارة المياه والري/ سلطة وادي الأردن إلى مزارعي وادي الأردن فقط .
4- ضعف استعداد المزارعين لتقبل الإرشادات، وانعدام تدريب المزارعين حول إدارة الري الحقلي، وضعف «التوعية المائية».
5- شبكات الري على مستوى المزرعة تعاني من سوء التصميم والتنفيذ والتصنيع والتشغيل والصيانة وهو ناشيء أساساً عن عدم وجود تشريعات خاصة تنظم تصنيع وتصميم وإدارة وتشغيل وصيانة أنظمة الري الحقلي.
6- انخفاض أسعار مياه الري أو تكاليف ضخها قلل من أهميتها ـ كعامل اقتصادي مهم من عوامل الإنتاج ـ مما أدى إلى الإسراف في استعمال المياه وعدم ترشيد الاستهلاك.
7- ارتفاع تكاليف أنظمة الري الحقلي الموضعي، خاصة في المزارع الصغيرة، مما ينتج عنه عدم قدرة المزارع على تحسين أساليب الري، وهذا راجع إلى شكوى المزارعين من انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.

ب- التجربة السودانية:

تشير التجربة السودانية وجد أن هناك خمسة معوقات تقف إمام تحسين أداء الري السطحي المستخدم في كل الأراضي المروية في السودان هي :

1- معوقات بحثية وتشمل المعلومات الأساسية عن أنواع التربة التي تقام عليها مشاريع الري في السودان ، وخصائصها المتعلقة بالري والتي تمكن من اختيار وتصميم نظم الري المناسبة، وتشمل أيضاً غياب المعلومات المتعلقة بتصريفات القنوات وكميات المياه المضافة.
2- المعوقات التشريعية وتتمثل بعدم وجود التشريعات الرادعة التي تحد من هدر المياه والتي تشجع مستخدمي المياه على ترشيد استخدامها . فمثلاً ما زالت تكلفة مياه الري يتم تحصيلها من مستخدمي المياه على أساس المساحة المزروعة بغض النظر عن كمية المياه التي يتم استخدامها (استهلاكها).
3- المعوقات المؤسسية: عدم اهتمام المؤسسات العاملة في مجال المياه والري بنشر «الوعي المائي» للجمهور عامة، والمزارعين خاصة. فما زالت قضية الأهمية المطلقة للمياه (وشح المياه) وأهمية ترشيدها، موضوعاً متداولاً في أروقة

المؤتمرات وبين قلة من المشتغلين بالأمر فقط، ولا يتم توصيل هذه القضية للجمهور للتفاعل معها لضعف تأهيل الكوادر الإرشادية المتوفرة في مجالات المياه والري، والتي تكون «عادة» قادرة على اختيار نظم الري الملائمة وتحديد متى يتم الري وأية كمية من المياه يجب إضافتها لتتمكن من نقل المعلومة المناسبة للمزارع .

4- المعوقات الفنية وهي ما يتعلق بإدخال أنظمة الري الحديثة حيث تقع أغلب المساحات المروية في السودان في أراضٍ طينية تستحيل الحركة فيها عندما تبتل، وهذه الخاصية تجعل استخدام الري بالرش (المتنقل أو الدائم الحركة) صعباً للغاية . ويتبع المعوقات الفنية أن أكثر من 90 في المائة من مساحة المشاريع المروية في السودان تروى من النيل الأزرق والنيل الرئيس ونهر عطبرة . وهذه الأنهار الثلاثة تتصف بنسبة تركيز عالية للطمي في مياهها في فترة الفيضان، مما ينتج عن ذلك ترسيب جزء كبير من الطمي الذي تحمله مياه الري في القنوات، حيث أوضحت القياسات أن حوالي 65 في المائة من الطمي الداخل إلى مشروع الجزيرة يترسب في قنوات النقل، وتشكل عملية تخليص القنوات من هذا الطمي عبئاً مالياً كبيراً عند استخدام الأنابيب بدلاً عن القنوات المكشوفة لتقليل التبخر من سطح الماء في القنوات أو عند تبطين قنوات الري في التربة ذات التسرب العالي (النفاذية العالية) فإن التخلص من الطمي المترسب داخل الأنابيب أو في القنوات المبطنة باستخدام الآليات قد يكون مستحيلاً .

5- المعوقات الاقتصادية، حيث إن التكلفة العالية لبعض العمليات التي تساعد على زيادة كفاءة الري مثل تبطين القنوات في التربة الرسوبية ذات التسرب العالي (النفاذية العالية) أو استخدام الأنابيب بدلاً من القنوات المفتوحة (المكشوفة) لتقليل فواقد التبخر من سطح القنوات أو كذلك تسطيح الأراضي (عمليات التسوية). فمشاكل ضعف الإنتاجية في القطاع الزراعي المروي في السودان عامة، ومشاكل التسويق وعدم استقرار الأسعار، قد لا تشجع المستثمرين من القطاع الخاص على استثمار رؤوس أموال كبيرة في مرافق الري، والتي من المعلوم أنها استثمارات طويلة المدى يتحقق العائد منها خلال فترة زمنية طويلة، وضعف الميزانيات المتاحة لصيانة مرافق الري، الذي أدى بدوره إلى تراكم الطمي ونمو الحشائش في قنوات الري. ويترتب على ضعف الميزانيات المتاحة لصيانة مرافق الري، كذلك تدهور منظِمات المياه، لدرجة جعلها غير قادرة على أداء دورها الذي أُنشئت من أجله، وهو ضبط وقياس تصريفات المياه، الأمر

الذي نتج عنه سوء توزيع مياه الري بين أجزاء المشروع وهدر كميات كبيرة من المياه في بعض الأحيان .

ج - التجربة السورية:

بعد دارسة التجربة السورية وجد أن هناك أربعة معوقات تواجه برامج تطوير الري في سوريا هي :

1- المعوقات الفنية والبحثية وتتضمن انخفاض الخبرة الفنية وتدنّي مستوى المعرفة المتطورة بأساليب الري الحديثة لدى أغلب الفلاحين، مما يساهم في بعدهم عن الأخذ بالتقنيات الحديثة وقلة الكوادر الفنية المختصة في مجال بحوث الري والزراعة وقلة وضعف المعاهد ومراكز التدريب القادرة على تأهيل كادر بحثي جيد في مجال المياه والري وارتفاع تكاليف البحث العلمي ونقص المخصصات اللازمة لذلك.

2- المعوقات التنظيمية والإدارية والمؤسسية وتشمل ضعف التنسيق بين الجهات المتعددة، فهناك الجهات المناط بها تصميم وتنفيذ مشاريع الري والصرف، وهناك الجهات الموكل إليها موضوع تشغيل شبكات الري والصرف، وأخيراً الجهات المستغِلة لهذه المشاريع . ويحتاج الأمر إلى تنسيق وترابط وتكامل هذه الجهود المتسلسلة، والتي تتطلب بالضرورة خبرات ومؤهلات مختلفة حسب المراحل المختلفة وقلة الكوادر الفنية المقتدرة والمؤهلة لمتابعة مسيرة هذه العملية المعقدة، لضمان الوصول إلى الغايات المنشودة بأفضل السبل وغياب المؤسسة البحثية القيادية والناظمة للأولويات في كافة مجالات البحث العلمي الزراعي من تصميم لشبكات الري الحديثة، وأصناف مقاومة للجفاف وغيرها.

3- المعوقات المالية والاقتصادية والتمويلية وأهمها ارتفاع تكاليف إنشاء شبكات الري الحديثة (بالرش بالتنقيط)، مقارنة بقلة تكلفة إنشاء شبكات الري السطحي التقليدية، ويمثل ذلك أحد العوائق أمام تطوير طرق الري السطحي وتعزيز استخدام طرق الري الحديثة، وضعف تمويل البحوث والدراسات الخاصة بتطوير طرق الري الحديثة.

4- المعوقات الاجتماعية : قلة الوعي العام بمشكلة نقص المياه في سوريا، حيث ان هذا الوضع قد أدى إلى الإفراط في الاستخدام وعدم الاهتمام بإعادة تأهيل شبكات الري السطحي وتحويلها إلى طرق ري حديثة.

وبشكل عام أوضحت الدراسات القطرية أن الدول العربية وخلال الفترة (2000-2009) قد واجهت العديد من المشاكل والتحديات نورد منها مما يلي :

يعاني الأردن من نقص مياه الري وارتفاع تكاليف استخراجها وتدني كفاءة الري ومحدودية مصادر المياه حالياً ومستقبلاً واستنزاف بعض المصادر المائية وأدى استنزاف المياه الجوفية إلى تردي نوعية المياه الجوفية في بعض المناطق ، كما يعاني الأردن من بعد معظم مصادر المياه عن مواقع استعمالها، وارتفاع تكلفة استخراج ونقل المياه إلى مواقع الاستهلاك وضعف الكوادر الفنية اللازمة في قطاع المياه .

شهد القطاع الزراعي في تونس تحولات كبيرة أدّت إلى بروز ديناميكية غير متكافئة بين مختلف المناطق الفلاحية تمثلت في التقلبات المناخية وتأثيرها على الإنتاج والنشاط الفلاحي ، والتباين بين المناطق الزراعية المروية والمناطق الزراعية المطرية خاصة المرتكزة على النظم التقليدية ذات الإنتاجية الضعيفة . وتشير التقديرات السورية أن المشكلة المائية سوف تزداد صعوبة مع الزمن وذلك لأسباب كثيرة من أهمها النمو السكاني والاستخدام المتزايد للمياه وبخاصة في سنوات الجفاف المتكررة وتأثيراتها المختلفة مما يهدد استدامة الموارد المائية .

يعاني العراق من شحة الأمطار وتذبذبها منذ عام 1999 وحتى اليوم إضافة إلى قيام الدول المجاورة بتحويل مياه الروافد القادمة إلى دجلة والفرات لأغراض الزراعة وإنتاج الطاقة الكهربائية، فقد قامت إيران بتحويل مياه كافة الروافد القادمة من أراضيها إبتداءً من كارون الذي كان يقدم المياه العذبة لبساتين البصرة والزراعة على إمتداد شط العرب حتى الزاب الأعلى الذي يغذي سد دوكان إلى داخل إيران، بحيث أصبحت الزراعة مستحيلة شرق دجلة عدا ما يسقى من مياه الآبار. وقيام تركيا بتنفيذ السدود العملاقة مثل سد أتاتورك والسدود المختلفة في مشروع الغاب وسد أليسو، بحيث إن الموارد المائية من دجلة ستنخفض إلى أقل من 45% من الموارد الإعتيادية في السنوات المائية الجيدة وإلى حوالي 30% من السنوات الجافة. وتنوي سوريا اقتطاع 1,5 مليار متر مكعب من مياه دجلة في المسار الحدودي القصير بين سوريا وتركيا.

وتتعرض سلطنة عمان لفترة جفاف خلال الفترة 2009/2001 انعكس ذلك بشكل سلبي على تدفق المياه في بعض الأفلاج وجفاف البعض الآخر كما وتعاني مناطق الري بالآبار الساحلية من عجز مائي نتج عنه التزايد المستمر لملوحة مياه الري ، نتج عن ذلك تراجع الإنتاجية والجودة والتصحر وظهور بعض الأمراض النباتية التي لم تكن معروفة سابقا .

ويعاني قطاع الزراعة الفلسطيني من مشكلة الجفاف خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية التي تضم محافظة الخليل ومحافظة بيت لحم. وتتميز هذه المناطق بزراعتها البعلية وتعتبر مناطق شبه صحراوية قليلة الأمطار ويعاني سكانها من الفقر والتهميش، إضافة إلى المضايقات المستمرة والمتواصلة من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين . وقد تعرضت مناطق جنوب الضفة الغربية في السنوات الخمس الماضية إلى العديد من الأحوال الجوية السيئة وغير الطبيعية لم تشهدها المنطقة منذ فترة طويلة تمثلت في تأخر

سقوط الأمطار في بداية الموسم تلاها موجات من الصقيع التي ضربت المنطقة في شهر شباط من عام 2008 مما أدى إلى حدوث خسائر مادية فادحة للمزارع الفلسطيني وخسائر في الإنتاج الزراعي . كما ساد في نفس الموسم موجة جفاف نتيجة للتوقف المبكر لسقوط الأمطار حيث بلغ معدل سقوط الأمطار 55% فقط من المعدل السنوي العام وتعاني قطر من انخفاض معدل الهطول المطري السنوي فهو لا يتجاوز الـ 100 مم في العشر سنوات الأخيرة المرصودة ، وأن مخزون المياه الجوفية وصل إلى مرحلة حرجة .

وتشير التقديرات إلى أن مصر رغم ما تحوزه من موارد مائية إلا أن هذه الموارد بقياس تطورات السكان واحتياجات الغذاء تعد أكثر موارد الزراعة ندرة لدرجة أن مصر أصبحت ضمن دول الفقر المائي إذ يبلغ نصيب الفرد نحو 800 مترمكعب سنوياً - كذلك لا تتعدى كفاءة نقل وتوزيع المياه عن 70% ونحو 50% في نظم الري الحقلي، وما زالت السياسات الدافعة لترشيد استخدام المياه لم تحقق الهدف منها.

وشهدت اليمن تغيرات مناخية في السنوات الأخيرة تجسدت في الجفاف الذي ساد البلاد، مما أثر على حياة المزارعين وخاصة الذين يعتمدون على الأمطار .

وفي المغرب يقع ما يقرب من 90 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة تحت الزراعة المطرية القليلة غير المنتظمة . وخلق عدم الاستقرار المتزايد في مستوى التساقطات المطرية السنوية جواً من القلق فيما يتعلق بالتوفر على الموارد المائية التي تعد أساس الأمن الغذائي بالمغرب .

2-1-2-3 الموارد الأرضية:

تشكل التربة والماء و المناخ والغطاء النباتي و الطوبوغرافيا والجيولوجيا القاعدة الأساسية للموارد الأرضية . ويُعَدّ التصحر من أخطر المشكلات التي تواجه الموارد الأرضية في العالم وينشأ نتيجة لتناقص كميات الأمطار في السنوات التي يتعاقب فيها الجفاف ، و فقر الغطاء النباتي الذي يقلل من التبخر وبالتالي يقلل من هطول الأمطار كما أنه يعرض التربة إلى الانجراف ويقلل من خصوبتها ، و انجراف التربة وتعريتها وتآكلها بفعل الرياح والسيول ونقلها من مواضعها إلى مواضع أخرى ، وزحف الكثبان الرملية وطمرها للأراضي المنتجة المجاورة، كما أن الرياح المحملة بالرمال كثيراً ما يترتب عليها أضرار كبيرة بالزراعات، كما تؤثر على صحة الحيوان والإنسان.

وفي العالم العربي تعاني الموارد الأرضية من ظاهرة التصحر ، وتحذر دراسات المنظمة العربية للتنمية من خطورة هذه الظاهرة واكتساحها مساحات شاسعة تقدر بحوالي 63 بالمائة من مساحة الأراضي العربية ، كما تهدد نحو 25.3 % من إجمالي المساحة بالتدهور ثم تحولها إلى متصحرة خاصة في المناطق الجافة والقاحلة أن لم تتوقف عملية التدهور .

وتتفاوت مساحات التصحر تفاوتاً كبيراً من قطر لآخر حيث تصل المساحة المتصحرة في إقليم المغرب العربي ذروتها في ليبيا بينما تصل إلى الحد الأدنى لها في تونس وتصل في إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي أقصاها في مصر وجيبوتى وأدناها في الصومال ، أما في المشرق العربي فتبلغ المساحات المتصحرة اقصاها في الأردن وأدناها في سوريا ، وفي شبه الجزيرة العربية تبلغ المساحات المتصحرة أقصاها في قطر والإمارات والكويت والبحرين .

كما وتعاني الموارد الأرضية في العالم العربي من ظاهرة التملح حيث تشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2007) أن ظاهرة تدهور الأراضي بالتملح تظهر في بعض المناطق غير المروية بسبب ارتفاع مستوى الماء الأرضي و سوء إدارة الأراضي المروية .وعلى مر الزمن تخرج الأراضي المتأثرة من نطاق الاستثمار الزراعي وتدخل في قائمة الأراضي المتدهورة ، حيث تشير التقديرات أن 50% من إجمالي المساحة في مصر تتأثر بالغدق والملوحة والقلوية ، وفي السودان تقدر المساحة المتأثرة بالملوحة بحوالي 5 ملايين فدان ، وفي سوريا تتأثر45% من الأراضي المروية بالملوحة بدرجات متفاوتة ، وفي العراق تقدر المساحة المتأثرة بالغدق بنحو 370 ألف هكتار وبالغدق والملوحة معاً بحوالي 653 ألف هكتار ، وفي السعودية تقدر المساحات المتأثرة بالملوحة المفرطة والشديدة والمتوسطة والخفيفة بحوالي 50000 هكتار و 13675 هكتار و 1.9 مليون هكتار و 1.7 مليون هكتار على التوالي .

وفيما يتعلق بظاهرة التعرية المائية في الموارد الأرضية فتشير دراسات المنظمة إلى ظاهرة التعرية المائية في الترب الواقعة في الجزء الشمالي من المغرب العربي المطل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وأجزاء من المشرق العربي ومناطق الشام وجنوب شبه الجزيرة العربية وفي اليمن ، وقد ألحقت هذه الظاهرة أضراراً كبيرةً بالأراضي الزراعية في المناطق الجبلية حيث تستخدم زراعة المدرجات، وفي سوريا ولبنان والأردن تتركز التعرية المائية في التلال والمناطق الجبلية ذات الهطول المطري العالي، وكذلك الحال في المغرب وتونس وسلطنة عمان وقطر، كما وتغطي الترب الضحلة معظم مناطق الغابات في الوطن العربي ، وعلى سبيل المثال يهدد الانجراف المائي في المغرب 12.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية والمراعي ويقدر حجم التربة المنقولة بحوالي 2000 طن سنوياً/كم2 ، و في تونس يقدر أن 60% من الأراضي القابلة للزراعة مهددة بالانجراف المائي، وتقدر كمية التربة الضائعة بنحو 4.9 مليون م3/سنة ، وفي الأردن يقدر الفاقد من التربة بحوالي 200 طن/هـ سنوياً ، وفي قطر تقدر المساحة المتدهورة بفعل الانجراف المائي عند حدوث العواصف المطرية بحوالي 136 ألف هكتار .

كذلك تعتبر ظاهرة التعرية أو الانجراف الريحي وزحف الرمال من المشاكل الكبيرة التي تؤثر على الموارد الأرضية في الوطن العربي سواءً من حيث فقدان التربة

السطحية الخصبة أو من حيث المشاكل التي يسببها انتقال الرمال وزحفها وتساقطها على المناطق السكنية وغيرها . وبشكل عام تعاني أغلب الدول العربية من تدهور الأراضي بسبب التعرية الريحية والتي تتدرج ما بين الخفيفة والمتوسطة والشديدة جداً ، ويسود هذا النوع من التعرية في الجزء الشمالي من المغرب العربي وشمال وجنوب إقليم الوسط ومعظم شبه الجزيرة العربية وأغلب مناطق بلاد الشام والعراق ، وعلى سبيل المثال تقدر المساحة المتأثرة بزحف الرمال في المنطقة العربية في آسيا بحوالي 1.1 مليون كم2 أي بنسبة 82.1% من المساحة الإجمالية ، وقدرت المساحات المتأثرة بالتعرية الريحية في سوريا بحوالي73%من إجمالي المساحات المتدهورة ، وفي الأردن تتراوح المساحة المعرضة لزحف الرمال ما بين 20000-30000 هكتار ، وفي العراق تقدر مساحة المناطق الرملية ذات المنشأ النهري والقاري بنحو 1.4 مليون هكتار ، وفي تونس غطت الرمال والكثبان الرملية حوالي 8000 كم2 من الأراضي الزراعية ، وفي المغرب تهدد الكثبان الرملية نحو 200 ألف هكتار في إقليم وزارات ، وفي السعودية قدرت حركة الكثبان الرملية نحو واحة الإحساء بمعدل 10م/سنة .

وتشير بعض الدراسات والبحوث الجارية إلى تعرض مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في مختلف الأقطار العربية إلى بعض مظاهر التراجع ونقص الخصوبة وانخفاض مستوى الإنتاجية بسبب السياسات الزراعية غير الرشيدة بإزالة الغطاء النباتي وسوء استخدام مياه الري وتدهور نوعية المياه وسوء استخدام الميكنة الزراعية واستنزاف خصوبة التربة وعدم التقيد بالطرق والقواعد المناسبة لاستخدام الأسمدة من حيث الكمية والنوعية وطريقة ومواعيد إضافتها ، إضافة إلى أسباب أخرى ، مما أدى إلى تدهور مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في الوطن العربي .

وعلى المستوى القطري تشير تقارير الدول العربية إلى أن الموارد الأرضية قد تعرضت خلال الفترة (2000-2009) للتحديات التالية :

تسبب التصحر في تغيرات خطيرة في النظم البيئية بالأردن ومن أمثلتها تغير الغطاء النباتي حيث أخذت النباتات الأقل أهمية اقتصادية والأقل قدرة على صيانة التربة تحل محل النباتات الكبرى مثل غابات السنديان ، وتدهور المناطق الرعوية وحلول نباتات أقل في القيمة الغذائية بدل نباتات المراعي الجيدة ، وتدهور التربة وانخفاض قدرتها على الاحتفاظ بماء المطر ، وزيادة انسياح ماء المطر والتعرية وزيادة الملوحة في مياه الآبار واختفاء بعض الحيوانات البرية مثل الفهد الصياد والبقر الوحشي ونقص شديد في أعداد الغزلان والأرانب البرية .

كما تعرضت المراعي في الأردن إلى سوء الاستغلال وتدمير الغطاء النباتي وإضعاف قدراتها الإنتاجية ، وتمليك أراضي المراعي ، وتعرض الغابات لخطر الحرائق حيث تقضي سنوياً على حوالي 30 ألف شجرة وإلى القطع غير المشروع بقصد

الحصول على الخشب وحطب الوقود حيث يتم القضاء على حوالي 100 ألف شجرة حرجية سنوياً ، والقطع المشروع لفتح الطرق أو توسيعها وإقامة الإنشاءات أو تحويلها لاستعمالات أخرى ويؤدي ذلك إلى القضاء على حوالي 20 ألف شجرة حرجية سنوياً . وازدياد الرعي المستمرنتيجة قلة الموارد الرعوية والعلفية بالإضافة إلى الجفاف في بعض السنين . ونقل مواد حرجية بدون الحصول على ترخيص بما في ذلك الخشب وتربة الغابات مما يؤدي إلى الإخلال بتوازن الغابة.

كما تعاني الأردن من التراجع المستمر في مساحة الأراضي الزراعية المنتجة بسبب توسع النشاط العمراني على حساب الأراضي الزراعية ، فمن أصل نحو 3.9 مليون دونم متاحة للاستعمال الزراعي ، هناك 1.7 مليون دونم منهاً تقع ضمن حدود البلديات غالبيتها أراضٍ زراعية يتهددها خطر التحول لاستعمالات غير زراعية. وتقدر مساحة الأراضي الزراعية التي خرجت نهائيا من الزراعة منذ عام 1975 بحوالي 884 ألف دونم ، يضاف إلى ذلك تفتت الملكيات الزراعية مما حولها إلى وحدات إنتاج صغيرة لا تناسب الزراعة الاقتصادية و إهمال زراعة مساحات كبيرة منها سنوياً وقد ارتفع عدد الملكيات الزراعية المسجلة من نحو 50791 في عام 1975 إلى 113316 ملكية في عام 1997 وبلغت نسبة الزيادة في الملكيات الصغيرة من فئة عشرة دونمات فأقل نحو 182%.

وفي السودان تدل التقديرات على أن الزحف الصحراوي يتجه من الشمال إلى الجنوب بمعدل نحو خمسة آلاف كيلو متر سنوياً ، كذلك تدهور المراعي بدرجة كبيرة. والى جانب مشكلة الزحف الصحرواي هناك مشاكل أخرى تتمثل في : التوسع العمراني على حساب المساحة الصالحة للزراعة ، والتعرية سواء كانت بفعل العوامل الطبيعية أو البشرية ، وانجراف التربة بواسطة العوامل الطبيعية ، وفقدان التربة للخصوبة بسبب النقص في بعض العناصر الغذائية مثل: البوتاسيوم والكالسيوم وغيرها من العناصر المهمة لغذاء النباتات ، ووعورة التضاريس، وسوء استخدام المراعي الطبيعية .

تعرضت البادية السورية التي تعتبر المصدر الرئيس لتأمين الأعلاف للثروة الغنمية إلى سوء استغلال الموارد الطبيعية فيها و التي تزامنت مع العوامل المناخية وطبيعة الأراضي الحساسة والهشة وذلك من خلال عدة عوامل أهمها : نقص المراعي الطبيعية بسبب الزيادة المطردة في السكان والحاجة الماسة لتأمين مصادر للعيش حيث تم كسر مساحات كبيرة منها بهدف زراعتها بالمحاصيل وأدى ذلك إلى التأثير السلبي على المراعي من جهة وعدم عائدية زراعة المحاصيل فيها من جهة أخرى . اقتلاع الشجيرات الرعوية من أجل الوقود مما أثر سلبياً على كثافة الغطاء النباتي وتفتت التربة. غياب التنظيم الرعوي المعتمد على أسس علمية ومعطيات بيئية لاستغلال الموارد في البادية وعليه بقي الرعي المشاع وهو السائد . زيادة أعداد الثرة الحيوانية المترافقة

بضآلة الموارد أدى إلى التأثير على الغطاء النباتي كما استلزم وجود الأعداد الكبيرة من الثروة الحيوانية إلى ضرورة وجود الخدمات من حفر الآبار ودخول الآليات وانتشار وسائل النقل وغيره. وأثرت التقلبات المناخية بشكل واضح على البادية السورية نتيجة الجفاف المتكرر والتوزيع غير المنتظم للهطولات والرياح القوية .

يضاف إلى ذلك أن أكثر من 60% من إجمالي المساحات المروية تعتمد على الآبار ونظراً لتأثر الآبار بانخفاض مناسيب المياه فإن الضرورة تفرض الاعتماد على الزراعات الشتوية لحاجتها الأقل للمياه مقارنة بالمحاصيل الصيفية وتصل نسبة المحاصيل الشتوية إلى 80% من التركيب المحصولي وعليه لا يمكن تطبيق دورة زراعية مثالية للمساحات المروية على الآبار حيث يتم الإقلال من المحاصيل التكثيفية على هذه المصادر كما أن المحاصيل الشتوية التي تحمل العائد الاقتصادي قليلة ويأتي في مقدمتها محصول القمح الذي تزيد نسبته على 70 % في مثل هذه الزراعة ويترتب على هذا الوضع تكرار زراعة المحاصيل النجيلية وفقدان خصوبة التربة لعدم زراعة المحاصيل البقولية وتعرض مثل هذه المساحات للإصابة بالأمراض والحشرات من جهة وكثافة الأعشاب من جهة ثانية . يضاف إلى ذلك فإن متوسط حجم الحيازة في سوريا لا يتجاوز 9/ هكتارات ويقل المتوسط عن ذلك بشكل واضح في المحافظات ذات الكثافة السكانية الكبيرة مثل دمشق والمناطق الساحلية وإن هذا الحجم المتدني يؤدي إلى عدم الاستفادة من المكننة الزراعية بالشكل المطلوب ناهيك عن ذلك فإن معظم الحيازات تتضمن عدة قطع من الأرض وليس قطعة واحدة . كما وأن نظام الإرث يساهم في تفتيت الملكية وحجم الحيازات حيث إن الحيازات الزراعية في صغر مستمر نتيجة لذلك مما يعرقل إتباع دورة زراعية مثالية كما أن بعض المساحات أصبحت غير قابلة للاستثمار نتيجة وصول بعض الحيازات إلى حدود لا يمكن استثمارها اقتصادياً .

تعاني المراعي الطبيعية في سلطنة عمان من تعرضها إلى الجفاف والرعي الجائر واختلال التوازن بين حجم المرعى والقطيع ، وتعاني الأراضي والسهول والمناطق الجبلية، التي تعتبر من أهم الموارد البيئية في محافظة ظفار، من ظاهرة التصحر نتيجة مشكلات متعددة في مقدمتها العوامل الطبيعية ، وتشير الدراسات(4) إلى أنه مع مرور الوقت أصبحت محافظة ظفار على مشارف ما يسمى بالتصحر الشديد نتيجة تدهور النباتات الطبيعية وبشكل يهدد النباتات المستساغة للحيوانات وسيادة الأنواع غير المرغوبة وانخفاض إنتاجية التربة بنسبة 50 بالمائة حيث تتعرض الكثير من

4 - http://www.middle-east-online.com/oman/?id=2568=2568&format=0

الاشجار الرعوية والمستساغة للانقراض . كما تعاني السلطنة من تعرض الموارد الأرضية إلى سوء الأستغلال من حيث التركيب المحصولي ومشاكل الملوحة نتيجة ملوحة مياه الري والزحف العمراني على الأراضي الزراعية واستعمال الأراضي الزراعية لإغراض المتاجرة في بعض المناطق أخرجها عن استعمالاتها الأصلية ، وتعرض بعض المواقع لعوامل التعرية والانجراف والزحف الصحراوي .

وتعاني قطر من محدودية الأراضي الصالحة للزراعة والتوسع والزحف العمراني ونشاطات التنقيب عن البترول والغازعلى حساب الأراضي الزراعية إلى جانب ملوحة التربة ومياه الري .

وتعد الأراضي الزراعية المصرية من أكبر زراعات العالم تفتتاً خاصة في أراضي الدلتا والوادي حيث تبلغ نسبة المساحات القزمية (أقل من فدان) نحو 43% من جملة الحيازات بعد ما كانت 21.4% عام 1950 ثم 26.4% عام 1960 بسبب نظام الميراث مما يتسبب في ضياع نحو 12% من جملة هذه الأراضي كحدود وفواصل بين هذه الحيازات، كما تضعف القدرة على تحديث الأنشطة الزراعية وتبني التكنولوجيا الحديثة .

وفي المغرب زادت فترات الجفاف المتعاقبة بالسنوات الأخيرة من الضغط على الوسط الغابوي ومساحات الرعي بالإضافة إلى الفراشات المائية، وهو ما أدى إلى تراجع المخزون المائي، ورغم الإجراءات التي باشرتها السلطات الوصية، فإنها تظل ضعيفة مقارنة بما خلفه تراكم فترات الجفاف من خصاص وخسائر في الموارد الطبيعية، ومن بين مظاهر ذلك التراجع السريع للتنوع البيولوجي بواحات الجنوب جراء الجفاف، بالإضافة إلى انتشار مرض البيوض وزحف الرمال وتدهور الغطاء النباتي .

وفي اليمن فإن إمكانية التوسع بالأراضي الزراعية والمساحات المروية أصبحت محدودًة إلى جانب ما تعانيه الأراضي الزراعية من مشكلة الانجراف والتعرية وخروج بعضها من الاستثمار .

3-2-1-3 التنوع الوراثي النباتي والحيواني:

يمتلك الوطن العربي الكثير من أصول الأنواع النباتية والطرز الوراثية المميزة، بالإضافة إلى الأعشاب البرية والتي لها أهمية طبية عالمية. لذا يجب أن تتم حماية وتسجيل تلك الأصول والحفاظ عليها من الاندثار أو النهب من قبل منظمات أخرى فقد قامت الدول الصناعية وبعض المنظمات العالمية بالطرق المشروعة وغير المشروعة بجمع تلك الثروات وحفظها لاستغلالها في المستقبل ، ويقدر ما تم حفظه من الأصول الوراثية في البنوك الدولية أو الخاصة في القرن الماضي بستة ملايين عينة IPGRI, (2004) . أما في العالم العربي فلم يلقَ هذا الموضوع اهتماماً إلا في الآونة الأخيرة .

يمكن توضيح أهمية حفظ الأنواع النباتية في : تأخير ميعاد الزراعة حتى يصير المناخ مناسباً أو الحصول على سعر أعلى ، و حفظ الأصول الجيدة كنباتات الهجين الأول F1 وجعلها متاحة كمصدر للنباتات الجديدة واستعمالها في الإكثار الخضري وعدم الاعتماد على التهجين لإنتاج الجيل الأول سنوياً. وحفظ الأصول الوراثية المختلفة وجعلها متاحة للاستعمال في تطوير النباتات الاقتصادية لتلائم التغييرات البيئية.

وفي مجال الثروة الحيوانية فالإنتاج الحيواني أصبح يمثل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في البلدان النامية ، ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة إلى39% بحلول عام 2030 ، ويساهم 14 نوعاً فقط من أنواع الثدييات والطيور المستأنسة بنحو90% من إمدادات الأغذية البشرية من الحيوانات .

أن طرق الإنتاج التقليدية ترتكزعلى حيوانات متعددة الأغراض وهي حيوانات قد تكون أقل إنتاجية من سلالات وفيرة الإنتاج ، لكنها تحتوي على صفات وظيفية قيِّمة . وأن السلالات الحيوانية المحلية تقوم بمهام رئيسة في النظم الأيكولوجية الزراعية مثل:إعادة دورة التغذية ، ونشر البذور، وصيانة الموائل . فالموارد الوراثية الحيوانية ونظم إدارة الحيوانات هما جزءات لا يتجزأن من النظم الأيكولوجية البيئية المنتجة في مختلف أنحاء العالم . والرعاة عندما ينتقلون بقطعانهم في المواسم ، إنما يوصلون النظم الايكولوجية المختلفة ببعضها .

توفر الأبقار، والضأن، والماعز، والدجاج ، الغالبية العظمى من الإنتاج الغذائي، ومن بين هذه الأنواع هناك عدد صغير من السلالات العالمية العابرة للحدود تمثل نسبة متزايدة من مجموع الإنتاج الحيواني . وتؤدي هذه العملية إلى تقلص قاعدة الموارد الوراثية ، لاستبعاد سلالات، بل وأنواع ، استجابة لقوى السوق . وبالنسبة للسلالات التجارية ، فإن ضغوط الانتخاب الشديدة تؤدي إلى تضييق القاعدة الوراثية ، مع احتمال تعرض الأمن الغذائي للخطر في الحاضر والمستقبل .

3-2-2 المتغيرات الاقتصادية:

شهدت الساحة الدولية والإقليمية خلال الفترة (2000- 2009) العديد من التغيرات الاقتصادية التي تركت آثارها على السياسات الزراعية العربية ، ومن تلك التغيرات : اتجاه الاقتصاديات العالمية نحو تحرير التجارة ، وتنامي ظاهرة العولمة ، وازدياد فعالية وأثر الشركات عابرة القومية ، واتساع رقعة وسيطرة التكتلات الاقتصادية إلى جانب زيادة قدرة المنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى الثلاث هي : البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية في تنظيم الاقتصاد الدولي والسيطرة على الاتجاهات والمستجدات العالمية في مجال المعلومات .

أدت التطورات العالمية الجديدة إلى دفع الدول العربية إلى إدخال العديد من التعديلات على سياساتها الزراعية أو وضع سياسات جديدة وإحداث أطر مؤسسية جديدة لتحقيق الفائدة من تلك التطورات أو للحد من تأثيراتها السلبية . حيث بدأت مسيرة

إصلاح وتصحيح اقتصادي منذ الثمانينات من القرن الماضي ، كان أبرزها تبني آليات السوق بتدرج موضوعي ووضع برامج لإعادة الهيكلة بما يقلل من آثارها السلبية المحتملة ويعزز من آثارها الإيجابية ، و اتفقت الأقطار العربية على أهمية وضرورة وحتمية الإصلاح الاقتصادي الذي يتلاءم والواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، وفي إطار هذه السياسات الإصلاحية قلصت الحكومات من تدخلها في النشاط الاقتصادي، وبدأت بعض الدول في التخلص من القطاع العام كما هو الحال في مصر وتونس والأردن والمغرب ، واتخذت إجراءات لتطوير تشريعاتها ، ولكن ما زالت البنوك والمرافق ضمن أنشطة القطاع العام (5) ومع ذلك فقد أدي هذا التوجه إلى إفساح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة نشاطه الاقتصادي بحريه أكبر من جهة أخري ، إلا أن القطاع الخاص العربي ما زال ضعيفاً ويتسم بعدم الحرفية (6) وهناك الكثير من الصعوبات التي يتعين تذليلها ليلعب دوره كاملاً .

يضاف إلى ذلك أن الأقطار العربية تبنت سياسات نقدية ومالية متطورة تهدف منها : تقليل الإنفاق وزيادة الإيرادات والاعتماد على مصادر محلية لتمويل العجز في الميزانيات الحكومية ، ودعم استقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف وخلق استقرار مالي ونقدي يشجع على إحراز معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، فقد خفضت الدول العربية أسعار الفائدة سعياً منها لكبح جماح التضخم ، وعملت على دعم القطاع الخاص بتوفير التمويل اللازم لأنشطته ألإنتاجيه في مجال السلع والخدمات ، ومحاولة تنظيم السيولة المحلية، وقد استخدمت السلطات النقدية سعر إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة عبر استخدام أدوات الدين التي ترصدها البنوك المركزية وأذونات الخزانة أو سندات المشاركة ، واستطاعت هذه السياسة أن تحقق نجاحات نسبية ملحوظة شملت الحفاظ على معدلات تضخم عند مستويات متدنية .

واتسمت السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2009) بالمرونة حيث ارتفع نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان في غالبية الدول العربية ، واتجهت الدول العربية إلى وضع برامج لتقييم القطاع المالي وتطوير نظم المراقبة والإشراف على المصارف التجارية لتتماشي مع التطورات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية في العالم (7) ، وحدث تطوير في اتجاه البورصات وأسواق المال في الدول العربية خلال التسعينات من القرن الماضي والسنوات التسع من القرن الحادي والعشرين .

أدركت الدول العربية أهمية التكتل الاقتصادي في وقت مبكر ، إلا أنه في العقود الثلاثة الماضية كان أهم ما تحقق على هذا الصعيد تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يضم دول الخليج العربي الست والذي أحرز تقدماً ملموساً ، فقد جاوز

[5] - جاسم المناعي ، الآليات الاقتصادية للتنمية في الدول العربية ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي – فبراير 2003 .
[6] - جون سبكمان – إستعراض سياسات وإنجازات التخصيص في البلدان العربية ، تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي – أبو ظبي 2001 .
[7] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990 ، 2003 ، 2004 .

منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الجمركي ويسعى حالياً إلى وحدة نقدية. وبخلاف ذلك فإن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت في الأول من يناير 2005 ، وهي التكتل العربي الذي يضم غالبية الأقطار العربية، ورغم استمرار بعض العقبات التي تواجه هذه المنطقة فإن العمل جاري لتجاوزها من خلال التفاوض بين دول الأعضاء . ومما لا شك فيه أن التجمعات العربية لها آثارها الإيجابية على الاقتصاد العربي وبالأخص تنمية التبادل التجاري العربي البيني ، والطريق معد أمام تحرير تجارة الخدمات، ويظل تنسيق السياسات التجارية من بين الموضوعات الهامة التي يجب أن تشملها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وأيضاً التوصل لقواعد منشأة عربية موحدة تفصيلية ، فضلاً عن توحيد مواصفات السلع العربية وكذلك حقوق الملكية الفكرية.

وقد أبرم العديد من الأقطار العربية اتفاقيات للشراكة مع الاتحاد الأوروبي سعياً منها نحو محاولة تصحيح شروط التجارة بينها وبين هذه الكتلة الاقتصادية الكبرى والتي تعد في الواقع الشريك التجاري الرئيس لمعظم دولها ، و زاد التوجه الأمريكي نحو المنطقة العربية لإقامة مناطق تجارة حرة مع الدول العربية ، ومحاولة إقامة تجمع اقتصادي أطلق عليه الشرق الأوسط الكبير الذي يضم العالم العربي ودولاً أخرى مثل: تركيا وإيران وإسرائيل وأفغانستان وباكستان ، كما قام العديد من الأقطار العربية بتوقيع اتفاقيات دولية و إقليمية و ثنائية حددت بموجب تلك الاتفاقيات علاقات التعاون وشروط التجارة والملكية الفكرية وغيرها .

إن التحديات الجديدة وتوجه العالم نحو المزيد من المنافسة المبنية على الجودة والتسعير المناسب تفرض على الدول النامية أن تضع معايير جديدة للإدارة الاقتصادية حتى تتمكن من دخول المنافسة الدولية باقتدار ، حيث أصبح هناك اعتماد كبير على الأسواق الدولية لتصريف المنتجات المصنعة وتصريف الخدمات ولم تعد الأسواق الوطنية كافية لاستيعاب المنتجات التي توفرها المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة التمويلية وغيرها من القطاعات، وقد أدت هذه التحولات إلى تحقيق نتائج مهمة في إطار المحادثات العالمية حول العلاقات التجارية. وا لواقع أن هناك إمكانات جيدة للعديد من الدول العربية لاستعادة حيويتها في ظل أنظمة التجارة الدولية الجديدة ولا مفر من الدخول في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)؛ لأن الانغلاق والتقوقع ليس من مصلحة البلدان النامية .

إن انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية يفرض عليها توفير المزيد من البنيات الأساسية والكوادر الفنية المؤهلة اللازمة لتطبيق متطلبات التصدير (مثل اتفاقية الإجراءات الصحية والصحة النباتية "SPS " التي تلزم وجود بنية أساسية من الخدمات البيطرية والكوادر الفنية المؤهلة ، وتوفر مختبرات مقبولة دولياً تضمن ثروة

حيوانية ومنتجات تتوفر فيها المعايير الصحية والجودة والسلامة المقررة دولياً) ، وسيترك آثاره الاقتصادية على حجم وقيمة الصادرات العربية وعلى قدرة المنتجات الزراعية العربية على منافسة مثيلاتها المستوردة ، وعليه يتعين على الأقطار العربية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة مثل هذه المتطلبات من خلال خططها التنمية وسياستها الاقتصادية والزراعية المستقبلية .

إن تذبذب أسعار البترول خلال الفترة 2000-2009 وارتفاعه بمعدلات وأسعار غير مسبوقة في عام 2007 / 2008 ترك آثاره على أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بخاصة الأسمدة والبذور والمبيدات والمعدات الزراعية وغيرها والتي يستورد معظمها من خارج الوطن العربي وكانت الزيادة في تكلفة الإنتاج أكبر بكثير من الزيادة التي تحققت في أسعار السلع الزراعية .

وبشكل عام يمكن القول أن المتغيرات الاقتصادية العالمية قد لعبت دوراً حاسماً في تفاعل الاقتصاديات المحلية مع محيطها الخارجي حيث قامت العديد من الدول العربية خلال الفترة الماضية بتقييم شامل للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها على المستوى الكلي وخلص التقييم إلى إدخال تعديلات على تلك السياسات واستحداث سياسات جديدة كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على القطاع الزراعي ، وشمل ذلك خفض الإنفاق الحكومي والذي أثر سلباً على الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة. كما ترتب على ترشيد الدعم تخفيض الدعم المباشر الموجه للقطاع ، وخصخصة بعض الأصول العامة شملت أصولاً في قطاع الزراعة كما شملت المراجعة عن مدى تدخل الحكومات في التسعير للمنتجات ومستلزمات الإنتاج والتجارة الداخلية والخارجية وغيرها وما يستلزمه كل ذلك من إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة في ضوء السياسات الاقتصادية الجديدة ، كما أثرت العوامل المحلية (حجم الإنتاج والأسعار المحلية وحجم الطلب المحلي) على حجم وقيمة تبادل المنتجات الزراعية العربية فيما بينها من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى .

وعلى المستوى القطري فتشير تقارير الدول العربية إلى أن المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2009) قد شملت ما يلي :

تمثلت التحديات الاقتصادية في السودان في ضعف البنيات التحتية ، وعدم وجود آلية فاعلة للتسعير والتسويق ، والمشاكل المتصلة بضعف التمويل الزراعي وإنحيازه للمستثمر الكبير . وضعف الإنفاق العام والخاص في البنيات المؤسسية الزراعية كالأبحاث ونقل التقانة والإرشاد . وصغر الحيازات وصعوبة تطبيق التقنيات الحديثة ، ومحددات الصادرات الزراعية وفي مقدمتها الجودة الشاملة والسعر المناسب والقدرة التنافسية وعدم تنوع الصادرات وتصدير الإنتاج في شكل خام ضعف الاهتمام

بالصناعات التحويلية والاستفادة من القيمة المضافة ، يضاف إلى ذلك المشاكل المرتبطة بتفشي البطالة في القطاع الزراعي بسبب ضعف البنيات التحتية والمؤسسية في الريف والإنحياز المستمر للحضر في إستراتيجيات التنمية وعدم الربط بين سياسات التعليم الزراعي ومتطلبات التنمية الزراعية من حيث الحاجة إلى الزراعيين والفنيين والتقنيين ، وحصر مفهوم الوظيفة الزراعية في الإنتاج بالحقل وضعف فرص التدريب العملي أثناء الدراسة مما أدى إلى عزوف القطاع الخاص عن استخدام الخريجين الجدد .

وقد ساعد تدني الدخول الزراعية في سوريا بالمقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى على هجرة العمالة الفنية لسوق العمل الزراعي وأدى ذلك إلى عدم تنفيذ الخدمات الزراعية بالشكل الأمثل والمواعيد المحددة . كذلك شهدت السياسات الزراعية تحولات هامة في كافة المجالات سواء في التسعير للمنتجات ومستلزمات الإنتاج. أدى إلى ضعف مواكبة عمليات التسويق الداخلي والخارجي والتصنيع للمواد الزراعية مع تطورات الإنتاج مما خلق اختناقات تسويقية في السلع الزراعية وإلحاق الضرر بالمنتجين وأدى عدم وجود الدراسات التسويقية وتحديد متطلبات الأسواق الخارجية من المنتجات الزراعية وفق الرزنامة الزراعية إلى فوات فرصة كبيرة على تسويق الإنتاج وتطويره بالاستفادة من الميزة النسبية . كذلك ضآلة الادخارات في المصرف الزراعي التعاوني وبالتالي ضآلة حجم الأموال الممكن استخدامها في التنمية الزراعية وفي تدعيم الأصول الرأسمالية في العملية الزراعية وتطوير البنية التحتية وعدم شمول عمليات التسليف لبعض النشاطات الاقتصادية . يضاف إلى ذلك تعدد أسعار الصرف وتباينها حسب القطاعات والسلع مما أثر على حساب التكلفة الاقتصادية للإنتاج وتحديد الأرباح الاقتصادية والأداء الاقتصادي بدقة وأثر على حجم التحويلات للنقد الأجنبي من الخارج وضعّف الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإلى زيادة الأعباء على ميزانية الدولة نتيجة تأمين بعض السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج باعتماد أسعار أقل من أسعارها الحقيقية .

وفي العراق شملت المتغيرات الاقتصادية قيام العديد من الدول الدائنة بتقليص ديون العراق أو إلغائها من خلال اتفاقية العهد الدولي الذي التزم العراق بموجبه بإجراء العديد من التغيرات الهيكلية في اقتصاد العراق وتغير العديد من القوانين السائدة ذات الطبيعة الاقتصادية . وتوسع تأثيرات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقيام بتقديم طلب للإنضمام إلى هذه المنظمة . كما وان أزمة العالم الغذائية التي أثرت سلباً على تأمين الغذاء للمواطنين حيث ارتفعت تكاليف شراء المواد الغذائية وصعوبة تأمينها . والأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي تقليص واردات العراق المالية وإيقاف العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية بما في ذلك مشاريع التنمية الزراعية.

وكان التحدي الأكبر لسلطنة عمان تحقيق معدل نمو سنوي في مساهمة القطاع الزراعي بالاقتصاد الوطني وبما يتناسب وحجم فاتورة الغذاء المتصاعدة التي يتحملها

الاقتصاد الوطني سنوياً وارتباط تحقيق ذلك الهدف بمعالجة مجموعة من المشاكل منها: مدى توافر المياه وملوحتها ، تدني الإنتاجية النباتية والحيوانية والجودة ، مستويات التصنيع الزراعي المتدنية وقدرات وكفاءة القائمين والعاملين بالقطاع إلى جانب التحديات الخارجية الناجمة عن الانفتاح على الأسواق العالمية ، وتحقيق دخول مجزية في العمل الزراعي وإيجاد فرص عمل منتجة للمواطنين ومواجهة المشاكل والتحديات التسويقية ورفع القدرة على مواجهة الارتفاع المستمر في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي مع ثبات أو تراجع أسعار بيع المنتجات الزراعية إلى جانب مواجهة المشاكل والتحديات المالية والاستثمارية المتمثلة بضعف استثمارات القطاع الخاص في المشاريع الزراعية ، وقلة الوعي الاستثماري للمشاريع ذات المردود الاقتصادي للقطاع . وارتفاع تكاليف تنفيذ المشروعات الزراعية الكبيرة وارتفاع أسعار الأعلاف الحيوانية في الأسواق المحلية .

وفي فلسطين فإن صغر وتفتت الحيازة الزراعية، يقلل من كفاءة ونجاعة الاستثمار . وانخفاض العوائد والربحية، بالإضافة إلى ارتفاع المخاطر. وعدم فعالية جماعات الدعم والضغط ، إضافة إلى ضعف النظام التعاوني . يضاف إلى ذلك كان لارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعية وارتفاع أسعار السلع الغذائية وموجة الغلاء التي سادت العالم نتيجة لرفع الدعم عن الصادرات الغذائية في الدول المتقدمة واستخدام العديد من السلع الغذائية في تصنيع الوقود الحيوي وزيادة الطلب على هذه المنتجات في دول شرق آسيا الأثر الكبير على القطاع الزراعي في فلسطين حيث أدى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية إلى اختفاء هذه السلع من الأسواق المحلية بحيث لم يستطع تجار الجملة من توفيرها من المصدر الرئيس . كما أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي والإنتاجية والذي بدوره أدى إلى انخفاض الدخل وتدهور مستوى المعيشة للمزارعين المنتجين وبالتالي انخفاض مستوى الأمن الغذائي لشريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني. كما لجأ مربو الثروة الحيوانية إلى تقليص أعداد القطيع لديهم من أجل توفير وسد رمق عائلاتهم من السلع الغذائية والبحث عن أعلاف رخيصة لتغذية المواشي . كما كان للازمة المالية العالمية الأثر الكبير على قطاع الزراعة حيث كان التدني في أسعار صرف الدولار عالمياً مقابل العملات المحلية داخلياً الأثر الكبير في زيادة أسعار السلع الغذائية وزيادة ملموسة في فاتورة الاستيراد.

وفي لبنان اتسم الأداء العام للسياسات الزراعية خلال الفترة الماضية بعدم ايلاء القطاع الزراعي الأهمية المطلوبة ، مما أدى إلى تراجع الواقع الزراعي وتفاقم المشكلات الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع وفي طليعتها مستوى تكاليف الإنتاج المرتفعة وتقادم طرق الإنتاج الزراعي والافتقاد إلى بنية تحتية للإرشاد والتسويق والخدمات المكملة إلى جانب واقع تشتت الحيازات الزراعية وغلبة الزراعات البعلية والتقليدية والمدعومة على جزء كبير من المساحات المزروعة ، وتنعكس هذه المشكلات

في ضعف تنافسية الإنتاج الزراعي، سواء في الأسواق المحلية أم في أسواق التصدير. وفي حين تأثر القطاع الزراعي من بعض الجوانب السلبية المتفرعة عن انضمام لبنان إلى اتفاق التجارة الحرة العربية وإلى اتفاق الشراكة الأوروبية-المتوسطية، فأنه لم يستفد في المقابل – في ظل مميزاته البنيوية الراهنة- من الآفاق الايجابية الكامنة التي وفرّها توقيع مثل هذه الاتفاقات. وقد ساهم افتقاد الإنتاج الزراعي المعّد للتصدير إلى معايير الجودة والسلامة لاسيما تلك المعمول بها في أوروبا، في زيادة هذه المشكلات تعقيداً. وإن تطوير القطاع وتعظيم الاستفادة من الاتفاقات التجارية الموقعة في الإطارين العربي والمتوسطي، يستدعيان سلسلة من الإجراءات والتوجهات .

وسجل المغرب عام 2007 ارتفاعاً في العجز التجاري بنسبة 39% حيث لم تعوض الصادرات الصناعية ارتفاع تكاليف واردات الحبوب والوقود . وزاد العجز التجاري للبلاد إلى 137 مليار درهم (18.9 مليار دولار) مع ارتفاع الواردات بنسبة 22% متخطية نمو الصادرات الذي بلغ 7%. أما تكلفة واردات الغذاء فقد ارتفعت بنسبة 71% إلى ما قيمته 26.4 مليار درهم (3.6 مليارات دولار) وفي مقدمتها القمح والذرة واللبن سائرة على خطى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

3-2-3 التغيرات التقنية :

شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة علمية كبيرة غير مسبوقة في التقنيات الزراعية شملت تطوراً كبيراً في استخدامات الهندسة الوراثية والتحوير الوراثي وإنتاج أنواع وأصناف من السلع الزراعية ذات إنتاجية وقيمة غذائية عالية ومقاومة للأمراض والملوحة والجفاف ، وطورت واستحدثت المكائن والآلات والمنظومات الزراعية وتقنيات الري تحت سطح التربة ، وفي الإنتاج الحيواني حيث نقل الأجنة والهندسة الوراثية، والتطور الكبير في الهجن الزراعية خاصة في زراعة الخضراوات وخاصة المحمية منها، والتطور الكبير في الزراعة النسيجية لكل النباتات المتأثرة بالأمراض والفايروست، والزراعة القزمية في أشجار الفاكهة ، كما استخدمت طاقات غير تقليدية في الزراعة مثل الرياح والشمس ، والتوجه لإنتاج الوقود الحيوي ، يضاف إلى ذلك الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات والبرمجيات الإلكترونية في العلوم الزراعية والبحث العلمي الزراعي .

يواجه العالم العربي العديد من المشاكل والتحديات في مجال توليد وإدخال وتوطين استخدام التقنيات الحديثة ، ويمكن تفسير ذلك بعدم تمكن أجهزة البحث العلمي وأجهزة الإرشاد الزراعي عن مواكبة التطورات العلمية لضعف الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة ، وضعف الحوافز المادية للباحثين ، وضعف فرص التدريب المختص داخلياً وخارجياً للباحثين لزيادة قدرتهم ورفع كفاءتهم العلمية .

تواجه المؤسسات البحثية والجامعية العربية الكثير من المعوقات والتحديات، ومن أهمها انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، إذ أن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى 1٪ في الموازنات العامة . ويتخلف معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي كثيراً عن المعدل العالمي ويتخلف أكثر عاماً بعد عام، حتى لو تقدم معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي في الفترة من عام 1970م وحتى عام 2005م، إذ أن هذا التقدم حدث بشكل نسبي وضئيل جداً مقارنة بالمعدل العالمي المتسارع. فهذا الارتفاع الذي حدث خلال هذه الفترة الطويلة هو ببساطة عبارة عن ارتفاع نسبة الإنفاق على البحث العلمي قياسًا إلى الناتج المحلي من 0.31٪ عام 1970م إلى 0.67٪ عام 1990م. ومن ثم فلا تأثير لهذا الارتفاع الضئيل على الفجوة الكبيرة بين الأقطار العربية والمجموعات الدولية في هذا المجال .

وتختلف الأقطار العربية فيما بينها من حيث حجم ونسبة الإنفاق على البحث العلمي. والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5٪ في الأقطار العربية كافة لعام 1992م، وهي أقل من 5/1 من نظيراتها في السويد وفرنسا حيث بلغت 2.9٪، و2.7٪ على التوالي(8) . وفي عام 1999م كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر 0.4٪، وفي الأردن 0.33٪ ، وفي المغرب 0.2٪، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية 0.1٪ من إجمالي الناتج القومي . وتؤكد ذلك إحصائيات اليونسكو لعام 1999م . في حين خصصت الدول العربية مجتمعة للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط ، أي ما نسبته 0.3٪ من الناتج القومي الإجمالي في 2004، وتجدر الإشارة هنا إلى أن انفاق العدو الصهيوني على البحث العلمي (فيما عدا العسكري) بلغ في عام 2004م نحو 4.7٪ من ناتجها القومي الإجمالي(9).

ويعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية ، حيث يبلغ حوالي 80٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بنحو 3٪ للقطاع الخاص، و 17٪ من مصادر مختلفة . وذلك على عكس الدول المتقدمة حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70٪ في اليابان و52٪ في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية(10) وهذا الإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي

[8] - صحيفة المجد الأردنية، العدد «150» 17 شوال 1417هـ/ 24 شباط/فبراير 1997م ، ص1. وأنطوان زحلان، التحدي والاستجابة ، مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي، " المستقبل العربي " السنة الثالثة عشرة، العدد 46 أبريل 1991م ، ص4-17

[9] www.tanmina.ma.com

10عبدالحسن الحسيني، «الأبحاث في القطاعات المدنية الإسرائيلية والعربية»، في صحيفة النهار، (23سبتمبر/ 1999م) ، ص 12.

وجدواه. إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي .

تجدر الإشارة إلى أنه وفي إطار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، فقد فتح المجال أمام شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم الإسناد اللازم للمنتجين الزراعيين، وذلك للمشاركة في الارتقاء بالتقنيات الزراعية المطبقة خاصة في المجالات الزراعية التصديرية . وتتمثل جهود القطاع الخاص في نقل وتوطين التقنية في مجال الإنتاج الزراعي في الدول العربية في إنتاج البذور والشتلات لأصناف نباتية ذات إنتاجية عالية باستخدام نظم الآثار الحديثة، وفي تقديم خدمات متطورة في الإرشاد الزراعي، وفي ترويج الصادرات الزراعية بتوفير المعلومات اللازمة لإرشاد المنتجين والمصدرين، وتقديم الخدمات في مجال تصميم وتنفيذ شبكات الري المتطور وبوجه خاص في المناطق حديثة الاستصلاح . غير أنه وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي بدأ يؤديه القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجالات نقل وتوطين التقنية، فإن فاعلية هذا الدور مازالت في نطاق محدود إذ تنحصر في مجالات الزراعة التصديرية ذات العائد الأعلى من ناحية، وفي التعامل مع كبار المنتجين الزراعيين من ناحية أخرى . كما أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني لا تمارس أدواراً فعلية لخدمة أعضائها نظراً لضعف الدعم المالي المتاح لها . وفي هذا الإطار فإن تدعيم قدرة هذه المؤسسات يستلزم توجيه اهتمام خاص للتشريعات والنظم المنشأة لهذه المؤسسات من ناحية، وإلى كيفية تقديم الدعم والإسناد الذاتي لها لتستمر في أداء دورها، من ناحية أخرى.

ساهمت مؤسسات العمل العربي المشترك في تطوير التقنيات الحديثة ومن بعض أمثلة ذلك برامج استخدام أنظمة الري الحديثة ، وبرامج اختيار المكننة الزراعية الملائمة في المشروعات الزراعية ، وبرامج توظيف تقنية زراعة الأنسجة في المشروعات الزراعية ، وبرامج تطبيقات نتائج الهندسة الوراثية والتقنية الحيوية في المشروعات الاستثمارية ، و برامج الإفادة من تطبيقات تقنيات الزراعة الملحية ، وبرامج الزراعة العضوية ، وبرامج تطبيق تقنية الإحكام الزراعي (Precision Farming) لتطوير الزراعة المطرية بإستخدام نظام الزراعة بدون حرث .

كما عملت بعض الحكومات العربية والمنظمات الزراعية العربية على تخصيص جوائز للإبداع العلمي في المجال الزراعي ، وعلى مستوى المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد خصصت المنظمة ومنذ العام 1997 جوائز نقدية للبحوث المبدعة في المجال الزراعي.

وعلى المستوى القطري فتشير التقارير القطرية إلى مايلي :

إن المعوقات التقنية في سوريا تتمثل في : عدم توفر الأصناف الملائمة بشكل كامل من البذور للزراعات المختلفة وبما يتناسب مع الظروف والمناطق البيئية المختلفة رغم النجاحات التي تحققت في استنباط العديد من أنواع المحاصيل المتأقلمة مع البيئة المحلية مثل أصناف القمح ، الشعير ، الذرة الصفراء، القطن . كذلك تدني إنتاجية السلالات المحلية من الحيوانات المتأقلمة مع طبيعة المنطقة رغم تحقيق النجاحات في مجال تدريج الأبقار المحلية ، وانخفاض أعداد الآليات الزراعية وتنوع ملحقاتها واختلاف طرزها مما يؤثر على تنفيذ العمليات الزراعية في أوقاتها المناسبة رغم زيادة أعدادها في السنوات الأخيرة ، وانخفاض معدلات استخدام الأسمدة ، يضاف إلى ذلك فإن النظام التسويقي لازال يعاني من المعوقات والمشاكل رغم ما اتخذته الدولة من إجراءات وتشريعات لتطويره . ولا تقف الصعوبات الفنية أو التقنية عند مستوى العمليات الزراعية بل إن ذلك يمتد ليشمل عمليات ما بعد الحصاد والتي من أهمها النقل والتخزين والفرز والتدريج والغربلة بالنسبة للحبوب إلى غير ذلك من العمليات التسويقية والتي يؤثر انخفاض كفاءة أدائها على القيمة السوقية للنواتج الزراعية من ناحية وعلى معدلات الفقد والتالف من الإنتاج وبشكل عام تؤدي هذه المشاكل مع عدم مرونة الأسعار إلى عدم ارتباط القطاع الإنتاجي بقطاع الاستهلاك وبالتالي التأثير على مستويات الدخول للمزارعين . كما وأن عدم توفر بعض المواد الأولية أو الخدمات الصناعية الأساسية وعدم توافق نوعية المواد الخام الزراعية مع متطلبات الصناعة الغذائية أو التحويلية ونقص الأيدي العاملة الفنية المدربة وضعف البحث العلمي في مجال التصنيع الزراعي أدى إلى عدم دخول هذه المجالات بشكل إنتاجي على مستوى تجاري .

وتتسم الزراعة في السودان بتدني إنتاجية وحدة المساحة وانخفاض الإنتاج في كل نظم الزراعة مروية كانت أو مطرية (آلية) تقليدية . ويعود ذلك إلى ندرة استعمال الأسمدة والمبيدات خاصة في القطاع المطري بشقيه الآلي والتقليدي . وعدم استعمال التقاوي المحسنة في معظم القطاعات ومحدودية استعمالها في البعض الآخر . وعدم التزام المنتجين بالمواعيد المناسبة للزراعة وبالحزم التقنية الموصي بها للمحصول والقطاع المعين .

وفي اليمن ورغم الجهود المبذولة في تطوير الزراعة بإدخال التقنيات الحديثة إلا أن معدلات استخدامها لا تزال عند مستويات منخفضة فمعدل الميكنة الزراعية 4-5 جرارات لكل 1000 هكتار، واستخدام الأسمدة 8 كيلوجرامات/ هكتار، واستخدام البذور المحسنة والتقاوي ضعيفة جداً .

وفي سلطنة عمان لازالت هناك فجوة كبيرة بين القدرات الإنتاجية لوحدة المساحة بين ما هو سائد لدى المزارع العماني من جهة ومحطات البحوث الزراعية من

جهة أخرى وبين تلك المحطات ودول العالم المتقدمة زراعياً من جهة ثالثة، كما وأن نسبة الفاقد في مراحل الإنتاج والحصاد والتسويق تعتبر مرتفعة نسبياً ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تقنيات الإنتاج المستخدمة وعدم تكثيف استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة وقلة استخدام المخصبات والكيماويات الزراعية المناسبة والبذور والأصول المحسنة ، وصغر السعة الإنتاجية للمشروعات الإنتاجية.

الباب الرابع
آثار حزمة السياسات الزراعية المطبقة
خلال الفترة (2000 – 2009)

الباب الرابع

آثار حزمة السياسات الزراعية المطبقة

خلال الفترة (2000 – 2009)

1.4 أثر السياسات الزراعية على الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج الإجمالي :

بلغ الناتج الزراعي بالأسعار الجارية حوالي 103.4 مليار دولار في عام 2008 مقارناً بنحو 56.4 مليار دولار عام 2000، محققاً بذلك نمواً وصلت نسبته 7.9 % جدول (4 - 1) وشكل (4-1) ، وخلال الفترة المذكورة تناقصت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 8.3 % عام 2000 إلى 5.5 %من الناتج الإجمالي البالغ نحو 1.9 تريليون دولار عام 2008 . كما تشير النتائج أيضاً إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 198 دولاراً عام 2000 إلى 309 دولار عام 2008 بمعدل نمو بلغ حوالي 5.7 % سنوياً

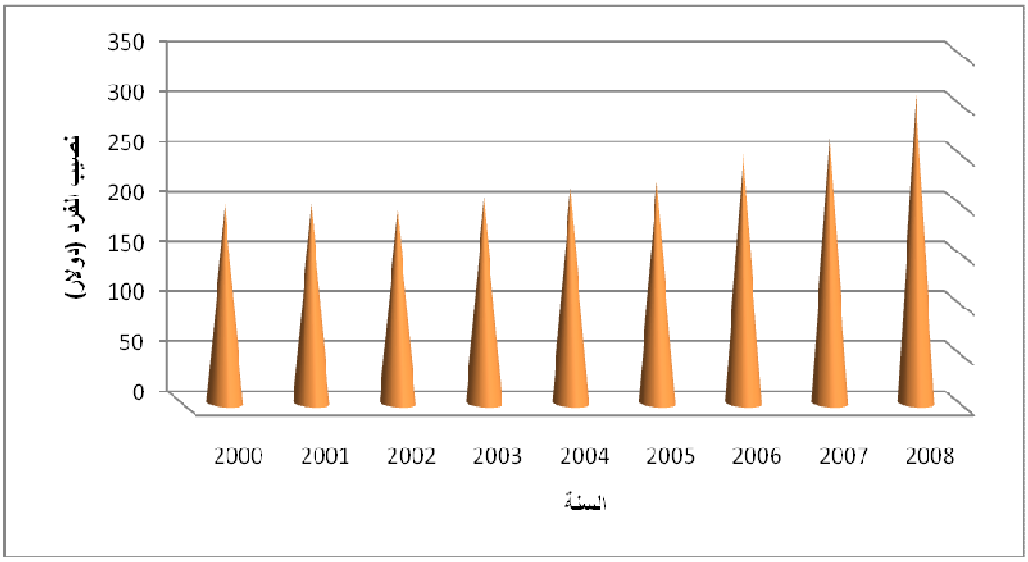

شكل (4-1) : نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال الفترة (2000-2008)
المصدر: بيانات جدول (4-1)

جدول (4-1) أهمية الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي على مستوى الوطن العربي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الناتج الزراعي الإجمالي (مليون دولار)	عدد السكان (مليون نسمة)	مساهمة الناتج الزراعي في الإجمالي (%)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)
2000	676427	56388	284.32	8.34	198.33
2001	663296	58101	291.50	8.76	199.32
2002	673131	57901	298.53	8.60	193.95
2003	752220	62702	304.62	8.34	205.84
2004	898672	67062	311.07	7.46	215.58
2005	1099541	70432	316.71	6.41	222.39
2006	1307356	81384	324.74	6.23	250.61
2007	1504657	90969	333.79	6.05	272.53
2008	1898619	103385	334.50	5.45	309.07
معدل النمو (2000-2008)	**13.77%**	**7.87%**	**2.05%**	**-**	**5.70%**

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

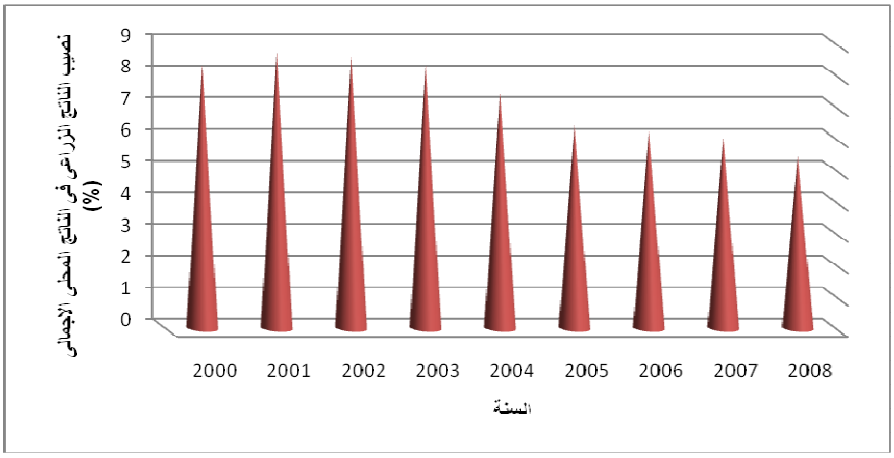

شكل (4-2) : تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2008)

المصدر: بيانات جدول (4-1)

وفيما يتعلق بمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فهي تتفاوت بشكل كبير بين الدول العربية جدول (4-2)، إذ يحتل القطاع الزراعي مركزاً متقدماً في الهيكل الاقتصادي لعدد من الدول العربية .فقد جاء السودان في المركز الأول حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي29% في عام 2008 ، وتلته سوريا بنسبة 20 %، ثم المغرب بنسبة 13 % ، ومصر بنسبة 12.6 % ، وموريتانيا بنسبة 11.1 % ، واليمن بنسبة 10.4 %، وتونس بنسبة 9.7 %. وقد تراوحت تلك النسبة بين 7.8 في المائة و 2.1 في المائة في كل من لبنان والجزائر والعراق وجيبوتي والسعودية والأردن وليبيا ، وقد بلغت تلك النسبة مستويات منخفضة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تراوحت بين 1.4% في الإمارات وحوالي 0.1 % في قطر.

وعلى صعيد الدول ذات الموارد الزراعية الكبيرة، فقد نما الناتج الزراعي للسودان والعراق بمعدل 18 % خلال الفترة (2000-2008) ، وللجزائر بنسبة 12% ، ولسورية بنسبة 11 % ، ولمصر بنسبة 4 % ، في حين بلغت نسبة النمو في السعودية 2 % .أما في ليبيا ، فقد انخفض الناتج الزراعي بنسبة 7 % خلال الفترة المذكورة جدول (4-3).

وقد شكل الناتج الزراعي لكلٍ من السودان ، الجزائر ، السعودية ، سوريا ، المغرب و مصر حوالي 80 % من الناتج الزراعي العربي في عام 2008 ، ويعود النمو الجيد للناتج الزراعي في بعض الدول إلى الظروف المناخية المناسبة وسقوط الأمطار بكميات جيدة وزيادة المساحة المحصولية والتوسع في استخدم التقنيات الزراعية الحديثة.

جدول (4-2)أهمية الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الوطن العربي

الدولة	2000						2008					
	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الناتج الزراعي الإجمالي (مليون دولار)	عدد السكان (ألف نسمة)	مساهمة الناتج الزراعي في الإجمالي (%)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الناتج الزراعي الإجمالي (مليون دولار)	عدد السكان (ألف نسمة)	مساهمة الناتج الزراعي في الإجمالي (%)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)
الأردن	8461	171	4857	2.02	35.21	21237	542	5850	2.55	92.65
الإمارات	69979	2463	2995	3.52	822.37	250517	3504	4765	1.40	735.36
البحرين	8028	61	638	0.76	95.61	24338	72	1123	0.30	64.11
تونس	19435	2402	9564	12.36	251.15	40885	3963	10327	9.69	383.75
الجزائر	54793	4600	30416	8.40	151.24	170300	11197	34643	6.57	323.21
جيبوتي	553	17	680	3.07	25.00	982	32	868	3.26	36.87
السعودية	188442	9326	20378	4.95	457.65	468800	10947	24807	2.34	441.29
السودان	13422	4796	31081	35.73	154.31	61085	17922	38193	29.34	469.25
سوريا	18923	4667	16320	24.66	285.97	52582	10741	19644	20.43	546.78
العراق	20969	1206	24086	5.75	50.07	110423	4477	30581	4.05	146.40
عمان	19450	404	2402	2.08	168.19	59945	610	2867	1.02	212.77
قطر	17760	66	617	0.37	106.97	102303	74	1448	0.07	51.10
الكويت	37714	134	2228	0.36	60.14	148165	268	3442	0.18	77.86
لبنان	16679	1302	3765	7.81	345.82	29620	2313	3967	7.81	583.06
ليبيا	34579	2813	5640	8.13	498.76	76732	1630	7294	2.12	223.47
مصر	99590	15474	63305	15.54	244.44	162640	20520	74204	12.62	276.53
المغرب	36958	4917	28705	13.30	171.29	85743	11202	32581	13.06	343.82
موريتانيا	1072	276	2645	25.75	104.35	3615	402	3204	11.12	125.47
اليمن	9625	1294	18310	13.44	70.67	28708	2972	24307	10.35	122.27

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

جدول (4-3) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي وعدد السكان في الدول العربية خلال الفترة (2000-2008)

الدولة	معدلات النمو السنوي (2000-2008) %		
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي الإجمالي	عدد السكان
الأردن	12.19	15.51	2.35
الإمارات	17.28	4.51	5.98
البحرين	14.87	2.09	7.32
تونس	9.74	6.46	0.96
الجزائر	15.23	11.76	1.64
جيبوتى	7.44	8.23	3.10
السعودية	12.07	2.02	2.49
السودان	20.86	17.91	2.61
سوريا	13.63	10.98	2.34
العراق	23.08	17.82	3.03
عمان	15.11	5.29	2.24
قطر	24.47	1.44	11.25
الكويت	18.65	9.05	5.59
لبنان	7.44	7.45	0.66
ليبيا	10.48	-6.59	3.27
مصر	6.32	3.59	2.01
المغرب	11.09	10.84	1.60
موريتانيا	16.41	4.81	2.43
اليمن	14.64	10.95	3.60

المصدر : حسبت من جدول (4-2)

2-4 الأثر على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية:

نظراً لندره الموارد الطبيعيه لاسيما الأرض والمياه في الوطن العربي فمن المهم بالنسبة للسياسات الزراعية التركيز على كفاءة استخدام هذه الموارد في إطار تنموي شامل، خاصة وأن عنصر رأس المال يمكن تدبيره وهو متوافر نسبياً. وفي إطار هذه الدراسة تم أخذ بعض المؤشرات لقياس أثر السياسات على كفاءة استخدام الأرض والمياه.

حيث يوضح الجدول (4-4) وشكل (4-3) تطوراستخدام الأراضي في الوطن العربي خلال الفترة (2000 – 2007) ، حيث تقدر المساحة القابلة للزراعة بنحو 89.7 مليون هكتار في عام 2007 وهي تزيد بنسبه 15.6 % عن نظيرتها في عام

2000 وعلى ذلك يقدرالنمو بمعدل نحو 1.44 % سنوياً خلال تلك الفترة. وتبلغ المساحة الزراعية 70.8 مليون هكتار في 2007 تمثل نحو 78.9 % من المساحة القابلة للزراعة وقد زادت المساحة الزراعية بمعدل 1.13 % سنوياً خلال الفترة المذكورة . أما المساحة المتروكة فقد زادت من 15.7 مليون هكتار في 2000 إلى 18.9 مليون هكتار في 2007 أي بمعدل نمو 2.68 % سنوياً خلال الفترة وهو ما يعادل أكثر من ضعف معدل النمو في المساحة الزراعية . وفيما يتعلق بنصيب الهكتار من الناتج الزراعي ، تشير النتائج إلى تحقق معدل نمو5.9% سنوياً ، من 862 دولاراً عام 2000 إلى 1285 دولاراً عام 2008.

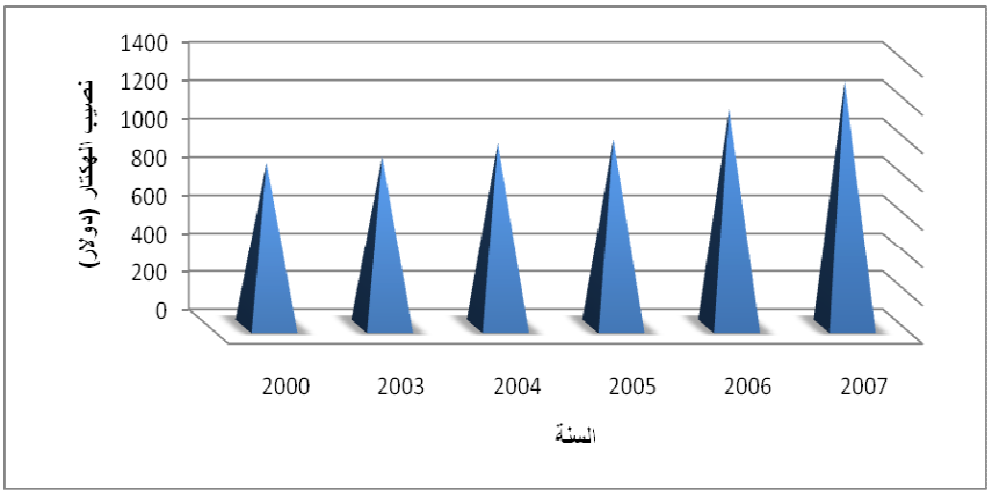

شكل (4-3) : نصيب الهكتار من الناتج الزراعي خلال الفترة (2000-2007)
المصدر: بيانات جدول (4-4)

وفيما يتعلق بالموارد المائية ، تشير النتائج الموضحة في الجدول (4-5) إلى أن هناك فاقداً كبيراً في مياه الري ، الأمر الذي يشير إلى أن هناك عدم كفاءة في الممارسات الحالية المتبعة في الري ، حيث تشير النتائج إلى أن أكثر من 50 % من المياه تفقد من خلال البخر وضعف شبكات الري أو في الحقل .

ويشير جدول (4-6) ، إلى أنه بحلول عام 2025 ، سوف يكون لدى الدول العربية 32- 66 % من كمية المياه المتاحة في عام 1990، كما أنه من المتوقع أن يزداد العجز المائى سوءاً لبعض الدول العربية مثل: الأردن وليبيا وعمان والسعودية وسوريا و اليمن مقارنة بالبعض الآخر والذي يتوقع أن يتناقص نصيب الفرد من المياه المتجددة بحوالي 2/3 خلال الثلاثين عاماً القادمة. وعليه سيكون من الضروري لمعظم هذه الدول البحث عن مصادر أخرى للمياه.

جدول (4-4) : استخدام الأراضي في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2007)

(ألف هكتار)

السنة	المساحة الزراعية الكلية (شاملة المساحة المتروكة)	المساحة الزراعية	مساحة المحاصيل المستديمة	مساحة المحاصيل الموسمية	المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي	نسبة المساحة الزراعية من إجمالي المساحة للزراعة	نصيب الهكتار من الناتج المحلي الزراعي (دولار)
2000	81156	65429	7204	58225	15727	93782	420943	80.62	861.82
2003	86129	70166	7768	62398	15963	84615	415999	81.47	893.62
2004	88302	69669	7913	61756	18633	101170	468580	78.90	962.58
2005	90812	71412	8251	63161	19400	92687	468647	78.64	986.28
2006	88957	71240	8304	62936	17717	93330	480878	80.08	1142.39
2007	89688	70772	8465	62307	18916	93217	480872	78.91	1285.38
معدل النمو السنوي 2007-2000 (%)	**1.44**	**1.13**	**2.33**	**0.97**	**2.68**	**-0.09**	**1.92**	**-0.31**	**5.88**

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية في الوطن العربي عام 2008

جدول (4-5) : كفاءة استخدام المياه في الشرب والري في بعض الدول العربية

الدولة	كفاءة مياه الشرب		كفاءة الري		الكفاءة الكلية	
	1995	2005	1995	2005	1995	2005
الجزائر	40	50	36	36	37	40
فلسطين	45	50	56	56	52	54
مصر	40	60	38	38	38	39
لبنان	52	52	46	46	48	48
ليبيا	70	70	63	63	64	64
المغرب	52	71	34	48	35	50
سوريا	60	64	37	55	39	56
تونس	55	68	35	58	38	59

Source: Thivet G. and Blinda M., 2008, *Improving water use efficiency for facing water stress and shortage in the Mediterranean*, Report, Pan Bleu, Regional Activity Centre, Sophia Antipolis, April 2008.

جدول (4-6) : نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة سنوياً في بعض الدول العربية

الدولة	إجمالي الموارد المائية المتجددة	نصيب الفرد من الموارد المائية (م3/سنة)			نسبة التغير بين عامي 1990 و 2025 (%)	نسبة النقص بين عامي 1990 و 2025 (%)
	(مليار م3/سنة)	1990	2000	2025		
الجزائر	18.4	731	552	353	48	52
مصر	55.5	1054	845	571	54	46
العراق	100	5291	3861	2041	39	61
الأردن	0.9	285	200	102	36	64
لبنان	3.8	1418	1274	929	66	34
ليبيا	0.7	154	108	50	32	68
المغرب	29.7	1184	935	633	53	47
عمان	2.0	1287	886	421	33	67
السعودية	2.2	156	1108	52	34	66
سوريا	5.5	438	308	151	35	65
تونس	3.8	465	376	270	58	42
اليمن	2.5	216	153	71	33	67

Source:http://www.isesco.org.ma/english/publications/water/Chap16.php

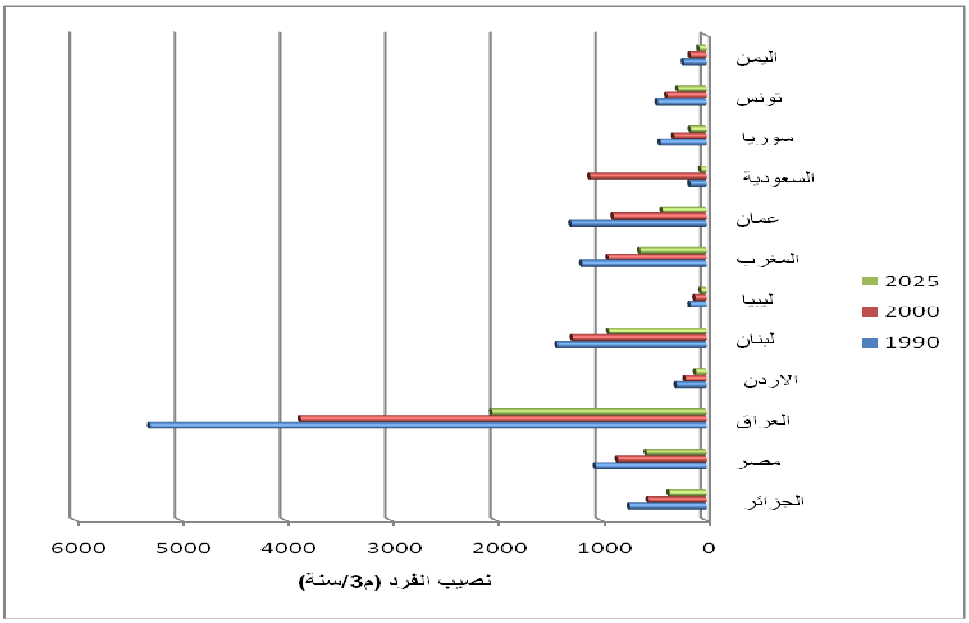

شكل (4-4) : نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة سنوياً في بعض الدول العربية
المصدر: بيانات جدول (4-6)

كما يتضح من جدول (4-7) أن عمليات سحب مياه الري في المنطقة العربية ستزداد بنحو 29 % ، وذلك من وضعها الحالي البالغ 269 كيلومتراً مكعباً في السنة إلى 346 كيلومتراً مكعباً في السنة في عام 2050 . ومن الواضح إن تلك الزيادة تعد متواضعة إذا ما قورنت بالزيادة المخططة في المساحة المحصولية المروية (أكثر من 50 %) . وسوف ينتج هذا الاختلاف من التحسن المتوقع في نسبة الاحتياجات المائية ، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض في مياه الري المسحوبة للهكتار المروى . وقدرت هذه النسبة للمنطقة العربية في المتوسط- بنحو 52 % عن عام 2003/05 والتي قد تصل إلى 66 % بحلول عام 2050 .

جدول (4-7) : الموارد المائية المتجددة سنوياً واحتياجات الري

		شمال شرق أفريقيا	شمال غرب أفريقيا	غرب آسيا	الجزيرة العربية	المنطقة العربية
المياه المتاحة						
التساقط (الهطول)	مليمتر	308	102	225	78	177
الموارد المائية المتجددة الداخلية	مليارم3	37.8	48.1	176.2	6.5	268.5
صافي التدفقات الداخلة	مليارم3	108.7	11	28.3	0	148
إجمالي الموارد المائية المتجددة	مليارم3	146.5	59.1	204.5	6.5	416.5
مياه الري المسحوبة						
2003/05						
نسبة المياه المطلوبة	%	57	55	48	50	52
مياه الري المسحوبة	مليارم3	98.4	22.2	126.2	21.7	268.5
مياه الري المسحوبة كنسبة من الموارد المائية المتجددة	%	67	38	62	334	64
2030						
نسبة المياه المطلوبة	%	62	60	57	58	59
مياه الري المسحوبة	مليارم3	125.1	29.1	160.1	21.5	338.6
مياه الري المسحوبة كنسبة من الموارد المائية المتجددة	%	85	49	78	331	81
2050						
نسبة المياه المطلوبة	%	69	64	65	64	66
مياه الري المسحوبة	مليارم3	130.2	30.1	164.7	21.7.	346.2
مياه الري المسحوبة كنسبة من الموارد المائية المتجددة	%	89	51	81	334	83

Sources: FAO: FAOSTAT; AT2050; for IPPC assumptions: IPCC (2001a), "Special report on emissions scenarios – Summary for Policymakers", WMO and UNEP

3-4 أثر السياسات الزراعية على معدلات الإنتاج:

4-3-1 الأثر على الإنتاج النباتي:

4-3-1-1الأثر على التركيب المحصولي :

يوضح جدول (**4-8**) التغيرات في التركيب المحصولي على مستوى الوطن العربي بين عامي 2000 و 2008 وقد زادت المساحة المحصولية من 38.4 مليون في 2000 إلى 51.5 مليون هكتار في 2008 بنسبة زياده كلية34 % ، وبمعدل نحو 3.7 % سنوياً. وقد تغيرت الأهميات النسبية للمحاصيل في إجمالي المساحة المحصولية . فقد تناقص نصيب محاصيل الحبوب في المساحة الإجمالية من 70.8 % في 2000 إلى 66.4 % في 2008 بينما زاد نصيب البذور الزيتية بصورة ملموسة من 9.7 % إلى 14.2 % .

جدول (4-8) : التغيرات في التركيب المحصولي على مستوى الوطن العربي بين عامي 2000و2008

المحصول	2000		2008		معدل النمو السنوي (2000-2008) (%)
	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	%	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	%	
الحبوب	27184	**70.80**	34161	**66.36**	2.90
(القمح)	10739	**27.97**	12569	**24.42**	1.99
(الأرز)	704	**1.83**	876	**1.70**	2.77
(الشعير)	6488	**16.90**	6928	**13.46**	0.82
(الذره الشامية)	1471	**3.83**	1756	**3.41**	2.24
(الذره الرفيعة والدخن)	7782	**20.27**	12032	**23.37**	5.60
الدرنيات	404	**1.05**	612	**1.19**	5.33
البقوليات	1314	**3.42**	1190	**2.31**	-1.23
البذور الزيتية	3754	**9.78**	7287	**14.16**	8.64
الخضروات	2147	**5.59**	2454	**4.77**	1.68
الفاكهة	2528	**6.58**	4743	**9.21**	8.18
الألياف	690	**1.80**	615	**1.19**	-1.43
قصب السكر	228	**0.59**	227	**0.44**	-0.05
الشمندر السكري	148	**0.39**	187	**0.36**	2.97
الإجمالي	**38397**	**100**	**51476**	**100**	**3.73**

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

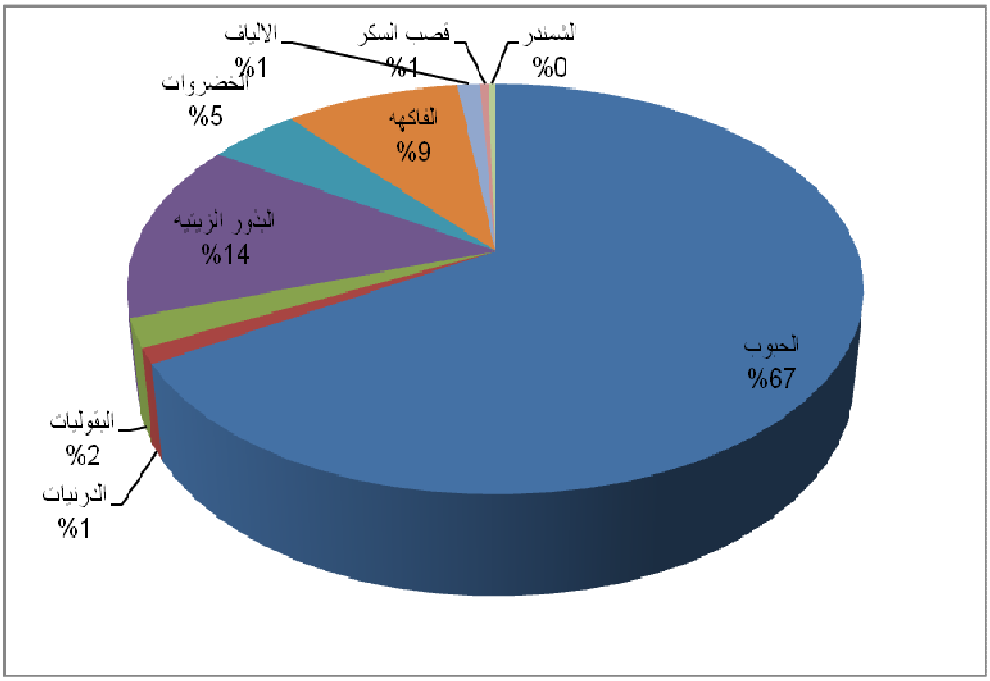

شكل (4-5) : الأهمية النسبية للمجموعات المحصولية في التركيب المحصولي عام 2008

المصدر: بيانات جدول (4-8)

وتظهر معدلات النمو في مساحة المجموعات المحصولية اداءً متفاوتا ، فهناك مجموعات محصولية زادت بمعدلات نمو أقل من المتوسط العام (3.7 % سنوياً) وهي: الحبوب والخضروات والشمندر ، أما المجموعات التي زادت بمعدلات نمو أعلى من المتوسط فهي مجموعة محاصيل البذور الزيتية (8.64 %) والفاكهة (8.18 %) والدرنيات (5.33 %) .

4-1-3-2 الأثر على الإنتاجية الزراعية :

تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية، باستثناء مصر، متدنية بالمقارنة مع الدول النامية، وذلك في معظم المحاصيل الزراعية نظراً لتباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية كمحصلة للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام الحزم التقنية .وتتصدر مجموعة الحبوب هذه الظاهرة، وهي المجموعة الأكثر أهمية من حيث المساحة التي تشغلها وقيمتها الاقتصادية والغذائية والإستراتيجية.

جدول (4-9) تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الوطن العربي بين عامي 2000 و 2008

المحصول / المجموعة المحصولية	2000		2008		معدل النمو السنوي (2008-2000) (%)	
	الإنتاج (ألف طن)	الغلة (كجم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	الغلة (كجم/هكتار)	الإنتاج	الغلة
الحبوب	37606	1383	55664	1629	5.02	2.07
(القمح)	16865	1570	26456	2105	5.79	3.73
(الأرز)	6151	8737	7587	8660	2.66	-0.11
(الشعير)	2830	436	5179	748	7.85	6.98
(الذره الشاميه)	6989	4751	7970	4538	1.66	-0.57
(الذره الرفيعه والدخن)	4771	613	8471	704	7.44	1.75
الدرنيات	7360	18218	12458	20357	6.80	1.40
البقوليات	1255	955	1423	1195	1.58	2.84
البذور الزيتية	2927	780	6116	839	9.65	0.92
الخضروات	39164	18241	50607	20622	3.26	1.55
الفاكهه	27367	10826	30822	6498	1.50	-6.18
الالياف	1801	2610	800	1301	-9.65	-8.33
قصب السكر	22897	100425	25252	111139	1.23	1.28
الشمندر	7325	49493	9405	50179	3.17	0.17

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

جدول (4-10) : إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى لعامي 2000 و2007

المحصول	الدول العربية			الدول المتقدمة			الدول النامية			العالم		
المجموعة المحصولية	2000 (طن/ هكتار)	2007 (طن/ هكتار)	معدل النمو السنوي (2007-2000) (%)	2000 (طن/ هكتار)	2007 (طن/ هكتار)	معدل النمو السنوي (2007-2000) (%)	2000 (طن/ هكتار)	2007 (طن/ هكتار)	معدل النمو السنوي (2007-2000) (%)	2000 (طن/ هكتار)	2007 (طن/ هكتار)	معدل النمو السنوي (2007-2000) (%)
الحبوب	1.4	1.8	3.66	3.2	3.6	1.70	2.5	2.8	1.63	3.0	3.0	0.00
(القمح)	1.6	2.5	6.58	2.5	2.6	0.56	2.7	2.8	0.52	2.5	2.6	0.56
(الشعير)	0.4	1.1	15.55	2.7	2.7	0.00	1.6	1.7	0.87	2.4	2.5	0.58
الخضروات	18.2	20.4	1.64	20.0	20.0	0.00	15.5	16.0	0.45	16.0	16.2	0.18
الفواكه	10.8	7.4	-5.26	9.5	9.5	0.00	9.0	9.0	0.00	9.1	9.2	0.16
قصب السكر	100.4	111.8	1.55	75.0	75.0	0.00	65.0	65.0	0.00	66.0	66.0	0.00

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة

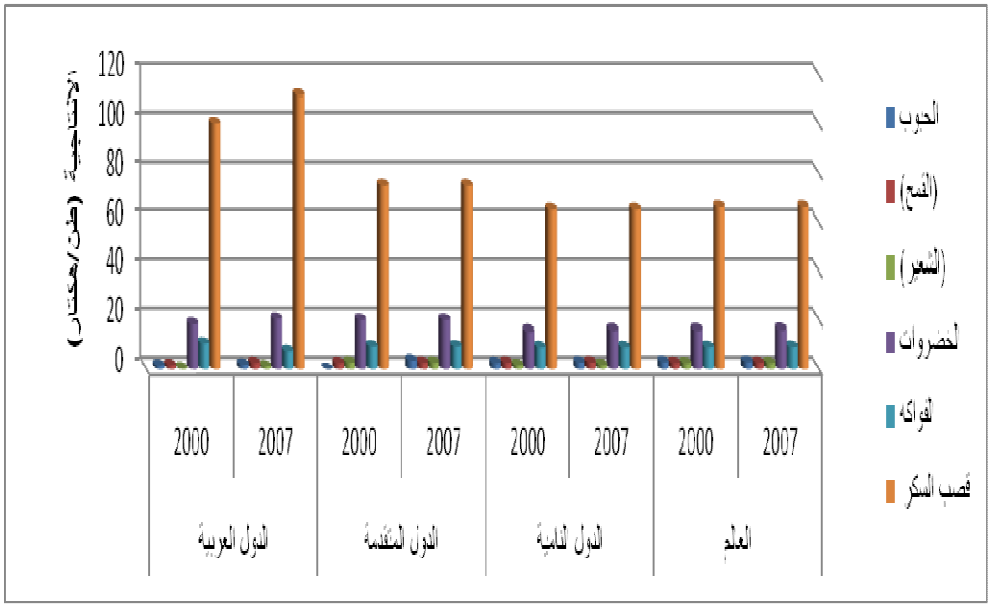

شكل (4-6) : إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى لعامي 2000 و2007

المصدر: بيانات جدول (4-10)

وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى الإنتاجية لبعض المحاصيل الزراعية في السنوات الأخيرة، إلا أنها تعتبر منخفضة بالمقارنة مع المستويات التي تحققت في الدول النامية والدول المتقدمة وبصفة خاصة المحاصيل المطرية جدول (4-10). كما أن هنالك فجوة واسعة بين الإنتاجية الفعلية الراهنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة والإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي .فقد أثبتت التجارب التطبيقية في حقول الإرشاد ومحطات التجارب التابعة للمنظمات الإقليمية والدولية بالتعاون مع برامج البحوث الزراعية الوطنية في الدول العربية، أن الإنتاجية الفعلية لبعض المحاصيل مثل القمح والشعير والأعلاف والخضروات للعديد من الأراضي المزروعة قد تراوحت بين 25في المائة و 50 في المائة من طاقتها الإنتاجية الكامنة، أي أنه يمكن مضاعفة الإنتاجية بنحو 2 إلى 4 أضعاف.

3-1-3-4 الأثر على الإنتاج الكلي:

يعتبر أثر السياسات الزراعية على الإنتاج الكلي محصلة لأثرها على كل من المساحات المحصولية من جانب و الإنتاجية المحصولية من جانب آخر. ففيما يتعلق بالمساحة المحصولية ، تعتبر بدورها محصلة لأثرين الأول : هو التوسع الزراعي الأفقي الذي يسمح بزيادة المساحة المزروعة من المحاصيل المختلفة أفقياً ، أما الثاني فيتمثل في أثر السياسات على التركيب المحصولي والتغيرات فيه نتيجة للعوامل السعرية وغير السعرية، وكما اتضح من الجزء السابق ، فقد تغيرت الأهمية النسبية لمساحات المجموعات المحصولية المختلفة . أما أثر السياسات الزراعية على الإنتاجية فيعد انعكاساً لجهود الدولة فيما يتعلق بالتنمية الرأسية .

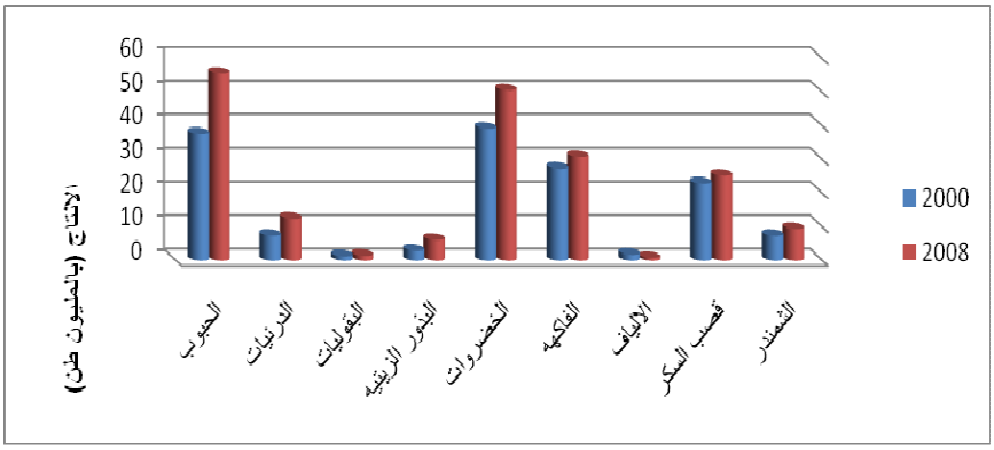

شكل (4-7) : الإنتاج الكلي من أهم المجموعات السلعية خلال عامي 2000 و2008
المصدر: بيانات جدول (4-9)

ويوضح جدول (4-9) ، التغيرات في الإنتاج الكلي من المجموعات المحصولية والمحاصيل الرئيسة بين عامي 2000 و 2008 والذي يتبين منه أن هناك تفاوتاً في معدلات النمو للمحاصيل المختلفة بشكل أو بآخر، حيث سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية نمواً موجباً بصورة مطلقة فيما عدا الألياف التي تناقصت بنسبة 9.7 % خلال الفترة 2000 – 2008 ، فقد زاد الإنتاج الكلي من الحبوب من 37.6 مليون طن عام 2000 إلى 55.7 مليون طن بمعدل نمو سنوي 5 % ، كما سجل الإنتاج الكلي من البذور الزيتية أعلى معدل نمو سنوي محققاً 9.7 %، تليه الدرنات (6.8 %) ، بينما بلغ معدل نمو إنتاج الخضر حوالي 3.3 % و إنتاج الفاكهة بنحو 1.5 % سنوياً .

2-3-4 الأثر على الإنتاج الحيواني الداجني :

تشير تطورات الإنتاج الحيواني إلى تحقيق معدلات نمو متباينة على مستوى مكوناته الرئيسة خلال الفترة (2000-2007) جدول (4-11) حيث تراوحت تلك الزيادة بين 2.3% في عدد الإبل و 1.3 % في عدد الأبقار والجاموس .وأدت محصلة هذه التطورات إلى تحقيق زيادة في إنتاج اللحوم بنسبة 1.3 %، والألبان بنسبة 3.6%، والبيض بنسبة 2.5 % .ويرجع هذا التحسن إلى انتشار وسائل التربية الحديثة باستخدام تقنيات متطورة في مجال التغذية والتناسل والرعاية، وتوفير الخدمات البيطرية الحديثة في بعض الدول العربية .وعلى الرغم من هذا التحسن، إلا أن إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان في الدول العربية ما زالت منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث تمثل نحـــو 33 % من مستوى إنتاجية الأبقار في أستراليا، وحـــوالي 20 % من مستواها في الولايات المتحدة، و 15 % و 35 % من مستواها في كل من أوروبا والدول النامية، على التوالي .وبالمقابل تعتبر إنتاجية الأغنام والماعز من اللحوم جيدة بالمقارنة مع المستويات العالمية حيث تتجاوزها بنسبة الثلث.

جدول (4-11) : تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة (2000 - 2008) (ألف طن)

	2000	2005	2006	2007	2008	معدل التغير السنوي (%) 2000-2008
الأبقار والجاموس (1)	60735	65830	66228	66632	67392	1.3
الأغنام والماعز (1)	255597	286721	300755	306213	312189	2.5
الإبل (1)	13091	15056	15417	15232	15711	2.3
اللحوم	6361	7223	6809	7021	7076	1.3
(لحوم حمراء)	3923	4184	4235	4211	4274	1.1
(لحوم بيضاء)	2438	3039	2573	2810	2802	1.8
الألبان	19307	24156	24397	24607	25828	3.6
البيض	1118	1264	1291	1434	1367	2.5
الأسماك	3062.0	3532.2	3464.7	3396.1	3612.5	2.1

(1) بالألف رأس

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

جدول (4-12): تطور نصيب الفرد من الإنتاج الحيواني في الوطن العربي (كيلوجرام)

	2000	2005	2006	2007	2008	نسبة التغير السنوي 2008-2000 (%)
اللحوم	22.37	22.81	20.97	21.03	21.15	**-0.70**
(لحوم حمراء)	13.80	13.21	13.04	12.62	12.78	**-1.09**
(لحوم بيضاء)	8.57	9.60	7.92	8.42	8.38	**-0.32**
الألبان	67.91	76.27	75.13	73.72	77.21	**1.85**
البيض	3.93	3.99	3.98	4.30	4.09	**0.57**
الأسماك	10.77	11.15	10.67	10.17	10.80	**0.04**

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية في الوطن العربي عام 2008 .

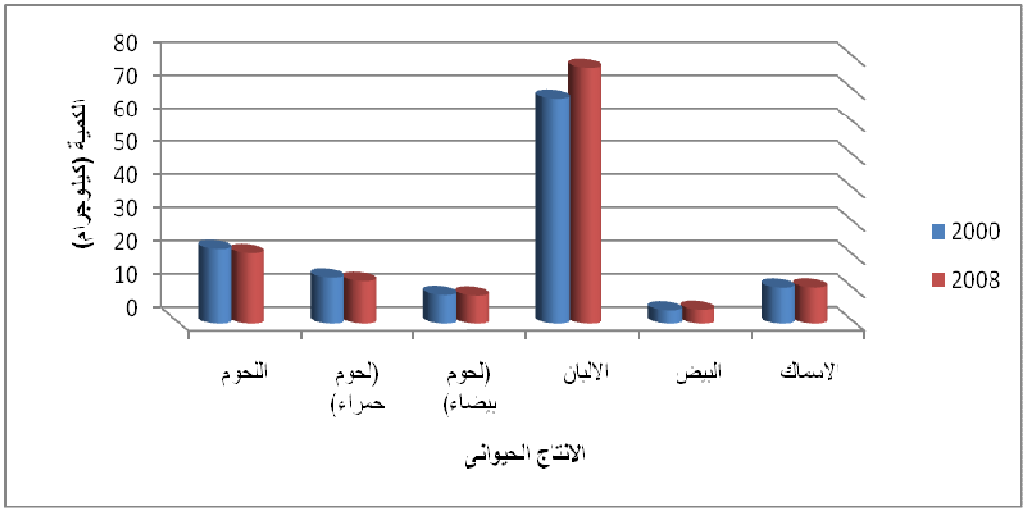

شكل (4-8) : تطور نصيب الفرد من الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال عامي 2000 و 2008

المصدر: بيانات جدول (4-12)

وبدراسة تطور نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية يتبين من جدول (4-12) وجود نمو موجب في نصيب الفرد العربي من الألبان و البيض و الأسماك بمعدلات سنوية بلغت 1.9 ، 0.57 ،0.04 % على الترتيب خلال الفترة (2000– 2008) ، في حين سجل نصيب الفرد نمواً سالباً في اللحوم بنوعيها بمعدل سنوي 0.70 %

إن قطاع الإنتاج الحيواني في الدول العربية يواجه عدداً من المعوقات في مقدمتها نقص الموارد العلفية وتقلبها وفقاً لمعدلات الأمطار، وتدني نوعية السلالات وانخفاض إنتاجيتها نظراً لاستخدام أساليب إنتاجية تقليدية، وفقدان التواصل بين التعليم الزراعي والبحث العلمي ومربي المواشي، والضعف النسبي لقنوات التسويق والتصنيع للمنتجات الحيوانية. وتتمثل مجالات تطوير الثروة الحيوانية وتنميتها في تحسين الإدارة والتغذية والرعاية الصحية والتناسلية، والتحسين الوراثي للسلالات المحلية بواسطة الخلط والتدرج والتهجين، وتوفير الإرشاد لمربي المواشي وتنظيمهم وتدريبهم وإعادة تأهيلهم لتطبيق نظم التربية الحديثة، وتوفير التسهيلات الائتمانية.

4-3-3 الأثر على الإنتاج السمكي:

بلغ الإنتاج السمكي في الدول العربية حوالي 3.6 مليون طن في عام 2008 ، كما يتضح من جدول (4-13)، أي بنسبة زيادة بلغت 2.1 %. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 44.1 % من حجم المخزون السمكي، وحوالي 63.4 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة .ويتفاوت الإنتاج السمكي من دولة إلى أخرى .فقد مثل إنتاج المغرب وموريتانيا، التي تمتد سواحلهما البحرية على المحيط الأطلسي، حوالي 45.2 % من الإنتاج العربي الكلي في عام 2007 وقد شكل إنتاج الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط حوالي 33.2 %، ودول الخليج العربي وبحر العرب حوالي 18.9%، مقابل 2.7 % لدول إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي .

جدول (4-13) تطورالإنتاج السمكي ونصيب الفرد منه على مستوى الوطن العربي

السنة	الكمية (ألف طن)	نصيب الفرد (كيلوجرام/سنة)
2000	3062.0	10.77
2001	3477.4	11.93
2002	3361.0	11.26
2003	3411.0	11.20
2004	3678.8	11.83
2005	3532.2	11.15
2006	3464.7	10.67
2007	3396.1	10.17
2008	3612.5	10.80
معل النمو السنوي (%) 2008-2000	2.1	0.03

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008 .

ولقد بلغ متوسط حصة الفرد السنوية من الإنتاج السمكي حوالي 10.80 كيلوجرام في الدول العربية مجموعة في عام 2008 مقارنة بحوالي10.77 كيلوجرام عام 2000 .بمعدل نمو سنوي بلغ نحو0.03 % .

4-4: أثر السياسات الزراعية على أسعار السلع الغذائية:

يجدر ملاحظة أن أسعار السلع الغذائية لا تتحدد فقط نتيجة للسياسات الزراعية بل لعوامل أخرى كثيرة . وتقتصر أثر السياسات الزراعية على الإنتاج المحلي من السلع الزراعية وهذا مجرد جزء من عرض هذه السلع أو المتاح منها في السوق المحلي وهنالك سياسات التجارة الخارجية التي تؤثر على الكميات المستوردة وهي الجزء المكمل للإنتاج المحلي ،أما جانب الطلب فيتأثر بالنمو السكاني من جانب وبالسياسات الاقتصادية والقطاعات الأخرى من جانب آخر . كما كان للصدمات الخارجية لاسيما أزمات الغذاء وتقلبات أسعار الغذاء في الأسواق العالمية آثار واسعة المدى على الأسعار المحلية للسلع الغذائية في الدول العربية يشهد على ذلك ما أحدثته كل من أزمة الغذاء العالمية والأزمة الاقتصادية (المالية) العالمية على أسعار الغذاء في الأسواق المحلية للدول العربية وغيرها من الدول .

ويعرض الجدول رقم (4-14) التغيرات السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 2000- 2008 ، ويتضح منه بصورة عامة إتجاه أسعار المستهلك نحو التصاعد في الدول العربية خلال الفترة المشار إليها . ومع ذلك فقد سارت الأسعار على مستوى بعض الدول في اتجاهات محددة متباينة خلال الفترة فهناك دول لم يتجاوز فيها الرقم القياسي لأسعار المستهلك 5% سنوياً طوال الفترة ومن هذه الدول الجزائر وتونس والبحرين والمغرب ، وهنالك مجموعة أخرى سجلت فيها أسعار المستهلكين معدلات عالية طوال الفترة ومنها اليمن وقطر والعراق (خلال النصف الثاني من الفترة).

وتميز عام 2008 بارتفاع كبير في الأسعار في عدد كبير من الدول جراء أزمة الغذاء العالمية. ومن هذه الدول: مصر وقطر والأردن والسودان وسوريا . وعلى مستوى السلع الاستهلاكية في أسواق الدول العربية يوضح جدول رقم (4-15) أن أسعار القمح والأرز والسكر والزيوت النباتية والألبان قد سجلت قفزات بدرجات متفاوتة خلال السنوات الثلاث 2005-2007 ويتضح أن أسعار هذه السلع قد زادت في المتوسط بمقدار الثلث بين عام 2000 وعام 2007 .

جدول (4-14) : معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (%)

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأردن	0.7	1.8	1.8	1.6	3.4	3.5	3.6	4.7	13.9
الإمارات	3.1	2.8	2.9	3.1	5.0	6.2	9.3	11.1	11.5
البحرين	0.7-	1.2-	0.5-	1.7	2.3	2.6	2.0	3.3	3.5
تونس	2.9	1.9	2.8	2.7	1.2	3.9	4.5	3.2	5.0
الجزائر	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.4
جيبوتي	2.9-	2.4	1.5	2.1	3.1	3.1	3.5	5.0	5.0
السعودية	1.1-	1.1-	0.2	0.6	0.3	0.7	2.2	4.1	9.9
السودان	8.0	4.9	8.3	7.7	8.4	8.5	7.2	7.5	16.1
سوريا	0.6-	3.0	1.0	4.8	4.7	7.8	10.0	4.5	15.1
العراق	5.0	16.4	19.3	33.6	27.0	37.0	53.2	30.8	2.7
عمان	1.2-	0.8-	0.3-	0.2	0.7	1.9	3.2	5.9	12.4
فلسطين	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	3.5	3.8	1.9	9.9
قطر	1.7	1.5	0.2	2.3	6.8	8.8	11.8	13.8	15.0
الكويت	1.8	1.3	0.9	1.0	1.3	4.1	3.1	5.5	10.6
لبنان	0.0	0.0	1.8	1.3	3.0	0.0	5.6	4.1	10.8
ليبيا	2.9-	9.2-	9.8-	2.0-	2.3-	2.0	3.3	6.7	10.4
مصر	2.8	2.1	2.4	5.8	16.2	4.0	7.8	9.5	18.3
المغرب	1.9	1.9	2.8	1.2	1.5	1.0	3.3	2.0	3.9
موريتانيا	6.8	7.7	5.3	5.3	10.4	12.1	6.2	7.3	7.3
اليمن	4.6	11.9	12.2	10.8	12.5	11.4	18.4	12.6	19.0

المصدر : التقرير العربي الموحد 2009

جدول (4-15) : التغير النسبي والأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2007)

الدولة	سنة الأساس	السلع الغذائية	نسبة التغير في الأسعار بين عامي 2006 و2007 (%)	الرقم القياسي عام 2005	الرقم القياسي عام 2006	الرقم القياسي عام 2007
الأردن	2002	القمح	11.6			127.4
		الأرز	15.55			
		السكر	1.4	117.7	137.24	140.11
		الزيوت النباتية	14.4	105.4	124.9	137.1
		الألبان	11.45	111.09	112.8	128.43
البحرين	1995	القمح	5	134	134	138
		الأرز	45	144	144	145
		السكر	37	98	109	122
		الزيوت النباتية	125	123	126	128
		الألبان	50	102	102	115
تونس	2002	القمح	9.1	110	113	128.9
		الأرز	9.1	112	113	128.9
		السكر	25	132	112	115.4
		الزيوت النباتية	9.6	118	134	159.4
		الألبان	14.2		122	123.1
الجزائر	2004	القمح	0	11.11		
		الأرز	9	05.88		
		السكر	11.1		122.22	133.33
		الزيوت النباتية	15		117.65	129.41
		الألبان	0			
السعودية	1999	القمح	0	97	92	97
		الأرز	10-	98.3	97.7	102
		السكر	5.8	103.1	110.2	
		الزيوت النباتية	2.2	99.2	100	105
		الألبان	14.3-			
السودان		القمح	7			
		الأرز	7			
		السكر	20			

إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية

			36	الزيوت النباتية		
			11	الألبان		
119.1	105.4		1.3	القمح	2000	سلطنه عمان
119.1	105.4		0	الأرز		
122.7	118.4		0	السكر		
118.5	104		2	الزيوت النباتية		
109.3	102.8	101	8.2	الألبان		
172.8	169.8		1	القمح	1980	الكويت
143.3	141.7		1	الأرز		
102	94.6		6	السكر		
125.2	125.2		1	الزيوت النباتية		
200.8	200.7	189.2	0.3	الألبان		
136.14	132.7	128.65	4.1	القمح	1996	فلسطين
159.47	157.8	151.05	7.97	الأرز		
164.46	171.69	106.32	2.73-	السكر		
150.67	149.74	137.46	1.96-	الزيوت النباتية		
156.83	150.74	146.07	7.34	الألبان		
139.9	109.5	107	0	القمح	1985	موريتانيا
139.9	109.5	107	6	الأرز		
229	224	209	15.4	السكر		
129	122	122	4.5	الزيوت النباتية		
130.1	118.1	112.8	6.4	الألبان		
			140	القمح		اليمن
			50.5	الأرز		
			0	السكر		
			27.6	الزيوت النباتية		
			52.6	الألبان		
132.4	122.3	115.3	16.3	القمح		المتوسط
134.0	124.2	122.1	12.8	الأرز		
142.2	134.6	124.4	10.8	السكر		
131.6	123.2	102.7	21.4	الزيوت النباتية		
137.7	129.9	125.7	13.4	الألبان		

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007 ، يوليو ، 2008 .

4-5: أثر السياسات الزراعية على كفاءة التجارة وتنافسية السلع الزراعية:

تؤثر السياسات الزراعية على كفاءة التجارة وتنافسية السلع الزراعية من خلال عدد من المؤشرات ، من أهمها معدلات النمو في الصادرات والواردات الزراعية وتطور العجز في الميزان التجاري الزراعي ومساهمة كل من الصادرات والواردات الزراعية في الصادرات والواردات الكلية والتغير في الصادرات والواردات الزراعية ونوعيه السلع الداخلة في كل منهما وكذلك نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية أما فيما يتعلق بتنافسية السلع الزراعية العربية فيمكن التعبير عنها بعدد من المؤشرات من أهمها نصيب الصادرات الزراعية العربية في الصادرات العالمية .

في هذا الصدد تشير النتائج الموضحة في الجدول (4-16) إلى أن الصادرات الزراعية العربية بلغت نحو 6.9 مليار دولار في عام 2000 ارتفعت إلى 13.6 مليار دولار في عام 2007 وذلك بمعدل نمو 10.2 % سنوياً . في حين زادت الواردات الزراعية العربية من 30 مليار دولار في 2000 إلى 50.6 مليار دولار في 2007 وذلك بمعدل نمو 7.8 % سنوياً خلال الفترة . وعلى ذلك زاد العجز في الميزان التجاري الزراعي من 23.1 مليار دولار في 2000 إلى 37.0 مليار دولار في 2007 وذلك بنسبة 7 % . وتحسنت إلى حدٍ ما نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من 23 % في 2000 إلى 26.9 % في 2007 وذلك كما هو مبين بالجدول.

وقد تضاءلت الأهميه النسبية للصادرات الزراعية في الصادرات الكلية العربية من 2.7 % في 2000 إلى 1.7 % في 2007 ، كما تناقصت الأهميه النسبيه للواردات الزراعية في الواردات الكلية العربية من 19.3 % في 2000 إلى 10 % في 2007 . وقد بلغت قيمه إجمالي التجارة الزراعية (الصادرات الزراعية + الواردات الزراعية) حوالي 36.9 مليار دولار في 2000 وارتفعت إلى 64.2 مليار دولار في 2007 ومع ذلك تناقصت أهميتها النسبية في التجارة الكلية العربية من 8.9% إلى 5.0 % بين العامين على الترتيب حيث زادت قيمة التجارة الكلية 413 مليار دولار في 2000 إلى 1293 مليار دولار في 2007.

جدول (4-16) : الأهمية النسبية للتجارة الزراعية خلال الفترة 2000-2007

القيمة: (بالمليار دولار)

المؤشر	2000	2007	معدل النمو السنوي (%) 2007-2000
الصادرات الزراعيه	6.9	13.6	10.18
الواردات الزراعيه	30.0	50.6	7.75
العجز في الميزان التجاري الزراعي	23.1	37.0	6.96
حجم التجارة الزراعيه	36.9	64.2	8.23
الصادرات الكليه	257.1	784.7	17.28
الواردات الكليه	155.5	508.0	18.43
حجم التجارة الكليه	412.6	1292.7	17.72
نسبه الصادرات إلى الورادات(%)	23.0	26.9	
نسبه الصادرات الزراعيه إلى الصادرات الكلية (%)	2.7	1.7	
نسبه الواردات الزراعيه إلى الواردات الكلية (%)	19.3	10	
نسبه التجارة الزراعيه إلى التجارة الكليه	8.9	5.0	

المصدر : حسبت من التقرير العربي الموحد 2009 .

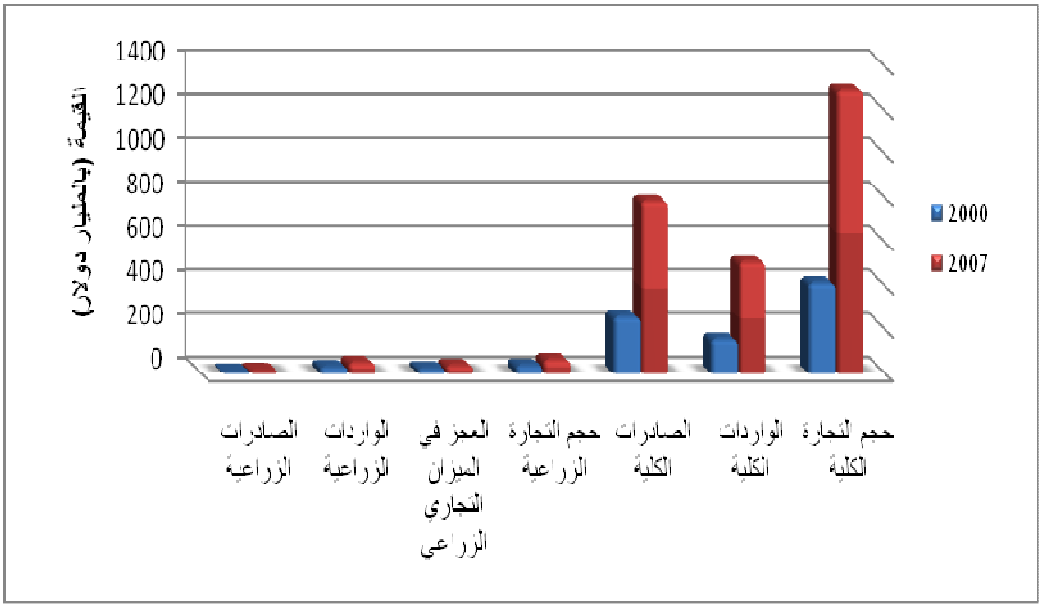

شكل (4-9) : أهم مؤشرات التجارة الخارجية العربية

المصدر: بيانات جدول (4-16)

ويعود الارتفاع في عائد الصادرات الزراعية العربية إلى زيادة الصادرات الزراعية لكلٍ من سوريا والأردن وتونس والمغرب .وقد مثلت الصادرات الزراعية لتونس والمغرب وسوريا والسعودية ومصر مجتمعة حوالي 66 % من الصادرات الزراعية العربية في عام 2007 ويعزى الارتفاع في الصادرات الزراعية العربية إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية، وإزالة القيود المفروضة في الدول المستوردة على بعض الصادرات.

أما بالنسبة للواردات الزراعية ، فقد تباين أداء الواردات الزراعية للدول العربية بشكل كبير خلال الفترة (2000-2007) ، حيث سجل بعضها زيادة في حين حقق بعضها الأخرى تراجعاً ملموساً . وفيما عدا ثلاث دول تناقصت بها الواردات الزراعية هي: قطر وعمان وفلسطين ، فقد زادت الواردات الزراعية في كل الدول العربية ولكن بنسب متفاوتة أدناها في السودان (1.6 %) و أعلاها في الصومال (41.7%). .وقد تصدرت السعودية والجزائر ومصر والإمارات قائمة الدول العربية المستوردة للمنتجات الزراعية، حيث شكلت وارداتها حوالي 53.8 % من إجمالي الواردات الزراعية العربية في عام2007 .

جدول (4-17) : الصادرات والواردات والميزان التجاري الزراعي على مستوي الدول العربية في عامي 2000 و2007

الدولة	الصادرات الزراعية (مليون دولار)		معدل النمو السنوي (%)	الواردات الزراعية (مليون دولار)		معدل النمو السنوي (%)	الميزان التجاري (مليون دولار)		معدل النمو السنوي (%)
	2000	2007	2000 - 2007	2000	2007	2000 -2007	2000	2007	2000 -2007
مجموع الدول	6909	13602	10.2	29980	50578	7.8	-23071	-36976	6.97
الأردن	313	691	12.0	907	2167	13.3	-594	-1476	13.89
الإمارات	1178	1359	2.1	3129	4544	5.5	-1951	-3185	7.25
البحرين	107	394	20.5	449	586	3.9	-342	-192	-7.92
تونس	841	2305	15.5	1083	2162	10.4	-242	143	-192.76

إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الجزائر	111	181	7.5	2782	5277	9.6	-2671	-5096	9.67
جيبوتي	19	42	11.9	119	143	2.7	-100	-101	0.14
السعودية	506	1984	21.6	5900	11950	10.6	-5394	-9966	9.17
السودان	202	179	-1.7	1213	1355	1.6	-1011	-1176	2.18
سوريا	571	1863	18.4	791	1536	10.0	-220	327	-205.83
الصومال	5	22	23.9	46	527	41.7	-41	-505	43.15
العراق	7	10	5.0	1720	1997	2.2	-1713	-1987	2.14
عمان	399	540	4.4	1097	1061	-0.5	-698	-521	-4.09
فلسطين	86	72	-2.6	600	343	-7.7	-514	-271	-8.74
قطر	125	10	-30.8	672	410	-6.8	-547	-400	-4.37
الكويت	78	174	12.1	1276	1920	6.0	-1198	-1746	5.53
لبنان	135	353	14.7	1223	2269	9.2	-1088	-1916	8.42
ليبيا	299	7	-41.3	559	2093	20.8	-260	-2086	34.65
مصر	579	1432	13.8	3659	5443	5.8	-3080	-4011	3.85
المغرب	1106	1418	3.6	1904	2647	4.8	-798	-1229	6.36
موريتانيا	156	360	12.7	72	624	36.2	84	-264	-217.77
اليمن	86	205	13.2	779	1523	10.1	-693	-1318	9.62

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية في الوطن العربي عام 2008

وبدراسة الميزان التجاري الزراعي بين عامي (2000 -2007) تبين ارتفاع صافي الواردات الزراعية العربية من 23 مليار دولار عام 2000 إلى 37 مليار دولار عام 2007 بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 7 % ، وعلى مستوى الأقطار العربية ، وانفردت سوريا وتونس بين الدول العربية في تحقيق فائض في ميزانها التجاري الزراعي بلغ 327 مليون دولار و 143 مليون دولار على التوالي في عام2007 .

جدول (4-18) : الصادرات العربية بالكمية و القيمة من السلع الغذائية الرئيسة
القيمة : مليون دولار
الكمية : ألف طن

	الصادرات						نسبة التغير السنوي (%) 2007-2000	
	2000		%	2007		%		
	الكمية	القيمة	قيمة	الكمية	القيمة	قيمة	الكمية	القيمة
الإجمالي	7230	3690	**100.0**	15872	10068	**100.0**	11.9	15.4
الحبوب و الدقيق	1559	322	**8.7**	3292	867	**8.6**	11.3	15.2
البطاطس	354	78	**2.1**	708	200	**2.0**	10.4	14.4
سكر خام	233	58	**1.6**	1462	442	**4.4**	30.0	33.7
بقوليات	78	52	**1.4**	444	214	**2.1**	28.2	22.4
البذور الزيتية	270	169	**4.6**	520	233	**2.3**	9.8	4.7
الزيوت النباتية	434	448	**12.1**	1173	1451	**14.4**	15.3	18.3
الخضروات	1460	503	**13.6**	3314	1824	**18.1**	12.4	20.2
الفواكه	1584	709	**19.2**	2117	1154	**11.5**	4.2	7.2
أبقار وجاموس (حية)	76	19	**0.5**	178	52	**0.5**	13.0	15.4
أغنام وماعز (حية)	6071	321	**8.7**	6921	479	**4.8**	1.9	5.9
لحوم	52	88	**2.4**	90	170	**1.7**	8.2	9.9
الألبان ومنتجاتها	570	200	**5.4**	1924	561	**5.6**	19.0	15.9
البيض	15	15	**0.4**	17	24	**0.2**	2.0	6.8
الأسماك	621	708	**19.2**	810	2398	**23.8**	3.9	19.1

المصدر : حسبت من بيانات التقرير العربي الموحد لعام 2009 .

وفيما يتعلق بالصادرات من السلع الغذائية الرئيسة خلال الفترة (2000 -2008)، تشير نتائج جدول (4-18) إلى نمو قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسة بمعدل 15.4 % سنوياً ، حيث تحتل الصادرات السمكية المرتبة الأولى من حيث القيمة بنصيب بلغ 23.8 % من إجمالي قيمة الصادرات عام 2007 ، تليها الخضروات و الفواكه بنسبة قدرت بنحو 18.1 ، 14.4 % على الترتيب .

أمـــا بالنسبـــة للـواردات مـــن السلع الغـــذائية الرئيســـة خـــــلال الفتـرة (2000 - 2008)، أوضحت نتائج جدول (4-19) إلى نمو قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسة بمعدل 9.2 % سنوياً ، حيث تحتل الحبوب المرتبة الاولى من حيث القيمة بنصيب بلغ 39 % من إجمالي قيمة الواردات عام 2007 ، تليها الألبان ومنتجاتها والسكر واللحوم بنسبة قدرت بنحو 13.2 ، 9.9 9.1 ، % على الترتيب .

جدول (4-19) : الواردات العربية بالكمية و القيمة من السلع الغذائية الرئيسة
الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار

	الواردات العربية							معدل النمو السنوي (%) 2007-2000	
	2000		%	2007		%			
	الكمية	القيمة	قيمة	الكمية	القيمة	قيمة		الكمية	القيمة
الإجمالي	71673	18531	**100.0**	94082	34217	**100.0**		4.0	9.2
الحبوب و الدقيق	48028	7877	**42.5**	55545	13361	**39.0**		2.1	7.8
البطاطس	406	153	**0.8**	787	377	**1.1**		9.9	13.8
سكر خام	4815	1182	**6.4**	9412	3392	**9.9**		10.1	16.8
بقوليات	824	436	**2.4**	1223	598	**1.7**		5.8	4.6
البذور الزيتية	1348	460	**2.5**	2837	1174	**3.4**		11.2	14.3
الزيوت النباتية	2573	1575	**8.5**	3431	2748	**8.0**		4.2	8.3
الخضروات	1739	756	**4.1**	2464	875	**2.6**		5.1	2.1
الفواكه	2262	1002	**5.4**	3250	1677	**4.9**		5.3	7.6
أبقار وجاموس (حية)	539	364	**2.0**	589	289	**0.8**		1.3	-3.2
اغنام وماعز (حية)	11431	482	**2.6**	13615	958	**2.8**		2.5	10.3
لحوم	1142	1615	**8.7**	1837	3106	**9.1**		7.0	9.8
الألبان ومنتجاتها	8054	2047	**11.0**	12572	4514	**13.2**		6.6	12.0
البيض	73	91	**0.5**	74	158	**0.5**		0.2	8.2
الأسماك	409	491	**2.6**	650	991	**2.9**		6.8	10.6

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

بناءً على ما تقدم ، وبدراسة الميزان التجاري للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة المذكورة ، يتضح من خلال النتائج الواردة في جدول (4-20) إلى زيادة صافي الواردات بمعدل نمو 2.7 % سنوياً (2000 -2008)، حيث تشير إلى وجود عجزتجاري في جميع المجموعات السلعية ، فيما عدا الأسماك ، حيث ارتفاع قيمة

فاتورة الواردات من الحبوب و التي شكلت حوالي 52 % من قيمة العجز عام 2007 ، تليها الألبان ومنتجاتها ، السكر واللحوم بنصيب في إجمالي العجز بلغ 16.4، 12.2 % على الترتيب .

كما تشير النتائج إلى زيادة معدلات نمو العجز في المجموعات السلعية المختلفة عام 2007 ، فيما عدا الخضر واللحوم الحمراء ، حيث اتسمت بتحقيق فائض نما بمعدلات 221 ، 5 % على الترتيب.

جدول (4-20) : الميزان التجاري بالكمية و القيمة لمجموعات السلع النباتية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2000 - 2007

الكمية : ألف طن **القيمة : مليون دولار**

	الميزان التجاري						معدل النمو السنوي (%) 2007-2000	
	2000		%	2007		%		
	الكمية	القيمة	قيمة	الكمية	القيمة	قيمة	الكمية	القيمة
الإجمالي	-64443	-14841	**100.0**	-78210	-24149	**100.0**	2.8	7.2
الحبوب و الدقيق	-46469	-7555	**50.9**	-52253	-12494	**51.7**	1.7	7.5
البطاطس	-52	-75	**0.5**	-79	-177	**0.7**	6.2	13.1
سكر خام	-4582	-1124	**7.6**	-7950	-2950	**12.2**	8.2	14.8
بقوليات	-746	-384	**2.6**	-779	-384	**1.6**	0.6	0.0
البذور الزيتية	-1078	-291	**2.0**	-2317	-941	**3.9**	11.6	18.3
الزيوت النباتية	-2139	-1127	**7.6**	-2258	-1297	**5.4**	0.8	2.0
الخضروات	-279	-253	**1.7**	850	949	**-3.9**	-217.3	-220.8
الفواكه	-678	-293	**2.0**	-1133	-523	**2.2**	7.6	8.6
أبقار وجاموس (حية)	-463	-345	**2.3**	-411	-237	**1.0**	-1.7	-5.2
أغنام وماعز (حية)	-5360	-161	**1.1**	-6694	-479	**2.0**	3.2	16.9
لحوم	-1090	-1527	**10.3**	-1747	-2936	**12.2**	7.0	9.8
الألبان ومنتجاتها	-7484	-1847	**12.4**	-10648	-3953	**16.4**	5.2	11.5
البيض	-58	-76	**0.5**	-57	-134	**0.6**	-0.2	8.4
الأسماك	212	217	**-1.5**	160	1407	**-5.8**	-3.9	30.6

المصدر : حسبت من جدول (4-18) ،(4-19)

الإكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية :

أدى التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية خلال الفترة (2000-2007) إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسة حيث انخفضت تلك النسبة في السكر من 37.8 % إلى 29.3 %، وفي الزيوت من45.6 % إلى 73.9 %، وفي الألبان من 71.5 % إلى69.8 % واللحوم من 85.9% إلى 80.1 % . جدول (4-21)

وفي المقابل، طرأ تحسن على نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسة، حيث ارتفعت تلك النسبة للحبوب من41.4 % إلى 47.9 %، والقمح من 46% إلى46.8 % ، والشعير من 21.2 % إلى29.7 %. كما حافظت بعض المحاصيل على مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي كالبيض والفواكه والخضار، في حين حققت البطاطا والأسماك اكتفاءً ذاتياً. لقد أدت عدة عوامل إلى استمرار الفجوة الغذائية في الوطن العربي لبعض السلع الزراعية الرئيسة كمجموعة الحبوب والزيوت والسكر .ويأتي في مقدمة هذه العوامل استمرار تزايد السكان بمعدلات تفوق معدلات الزيادة المتحققة في إنتاج السلع الزراعية، وارتفاع مستويات الدخول الفردية، والتغير في الأنماط الاستهلاكة، جدول (4 - 22).

جدول (4-21) : نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الغذائية (%)

المجموعة السلعية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الحبوب والدقيق	46.40	49.70	48.20	57.30	55.20	49.74	54.89	47.92
(القمح والدقيق)	46.00	48.20	46.40	58.34	53.73	49.93	57.30	46.83
(الشعير)	21.20	44.90	39.00	56.14	51.64	32.37	39.38	29.70
(الأرز)	67.80	66.20	74.80	74.39	73.18	70.62	74.14	73.41
(االذرة الشامية)	38.50	39.50	36.40	40.47	44.32	36.20	38.36	36.00
البطاطس	98.30	98.40	97.80	99.08	100.61	100.58	100.70	99.17
سكر (مكرر)	37.80	33.90	32.60	33.80	34.80	38.47	30.59	29.32
بقوليات	57.60	61.10	61.50	64.37	62.12	56.20	59.04	64.92
زيوت وشحوم	45.60	39.30	39.60	35.11	31.11	28.12	28.60	37.86
الخضراوات	99.20	99.00	99.70	99.38	100.12	100.09	101.41	101.79
الفواكه	97.30	95.50	96.20	96.48	96.04	95.92	97.27	96.38
لحوم	85.90	85.70	85.40	82.65	83.02	80.90	81.00	80.07
الألبان ومنتجاتها	71.50	68.90	68.40	69.92	70.96	71.41	69.83	69.80
البيض	96.80	97.40	98.10	98.73	96.32	95.92	95.46	96.19
الأسماك	108.40	102.70	107.40	102.89	101.63	103.09	102.81	104.86

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

المصدر: حسب من جدول (4-21)

جدول (4-22) : قيمة الفجوة الغذائية على مستوى الوطن العربي طبقاً للسلع الغذائية الرئيسية (مليون دولار)

المجموعة السلعية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	معدل النمو السنوي (%) 2007-2000
الإجمالي	13905.00	14726.00	14628.00	14490.00	16789.53	18060.47	18447.78	23846.06	**8.01**
الحبوب والدقيق	6378.00	7554.00	7412.00	6996.77	8505.89	9660.62	9468.55	13109.20	**10.84**
(القمح والدقيق)	2752.00	3856.00	3796.00	2935.59	4452.83	4497.27	4305.88	6670.66	**13.48**
(الشعير)	956.00	772.00	867.00	857.08	868.21	1399.79	1636.94	1951.17	**10.73**
(الأرز)	1120.00	1102.00	859.00	1047.63	1245.16	1470.41	1438.13	1581.04	**5.05**
(الذرة الشامية)	1323.00	1350.00	1520.00	1422.53	1555.15	2098.46	1875.30	2598.17	**10.12**
البطاطس	92.00	96.00	148.00	140.30	98.18	104.08	97.65	195.97	**11.41**
سكر (مكرر)	1163.00	1390.00	1377.00	1270.06	1208.96	1358.64	2819.80	2949.99	**14.22**
بقوليات	414.00	352.00	378.00	340.55	380.57	414.39	664.98	384.02	**-1.07**
زيوت وشحوم	1101.00	1158.00	1326.00	1568.75	2473.48	1960.30	1732.89	2016.99	**9.03**
الخضراوات	265.00	244.00	195.00	117.38	5.50	-66.38	-1640.35	-948.95	**-219.99**
الفواكه	285.00	591.00	401.00	299.96	309.68	447.97	497.74	522.44	**9.04**
لحوم	1439.00	1498.00	1583.00	1845.02	1989.93	2610.36	2497.66	2936.08	**10.72**
الألبان ومنتجاتها	1914.00	2105.00	2135.00	2210.63	2633.35	2856.27	3314.75	3952.60	**10.92**
البيض	64.00	43.00	36.00	14.40	42.45	57.18	126.50	134.18	**11.16**
الأسماك	-252.00	-305.00	-362.00	-314.00	-858.46	-1342.96	-1132.39	-1406.46	**27.84**

المصدر : التقرير العربي الموحد ، إعداد متفرقة

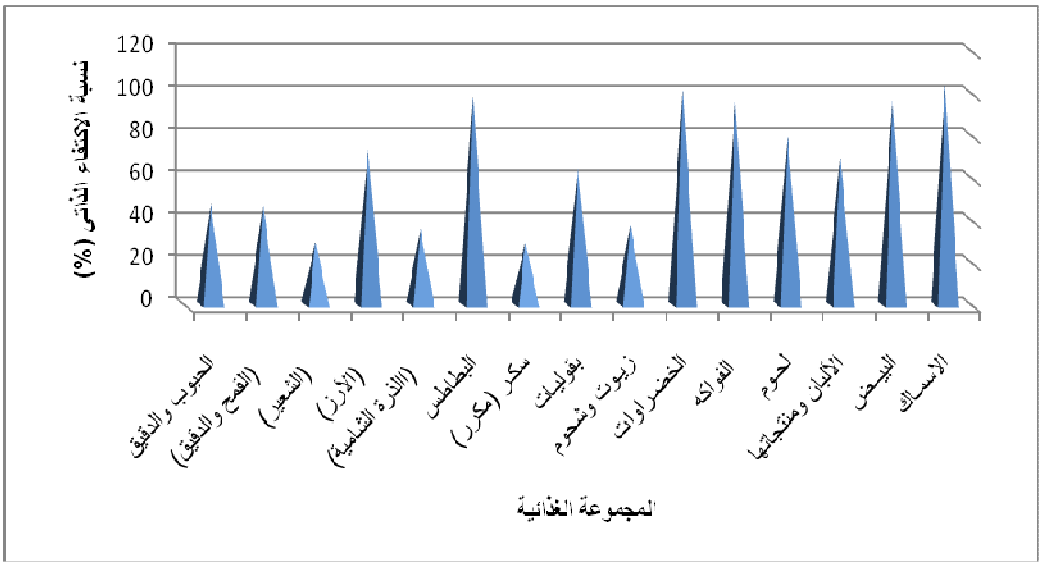

شكل (4-10) : نسب الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسة عام 2007
المصدر: بيانات جدول (4-22)

6-4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

استعرضت الدراسة فيما سبق الآثار ذات الطبيعة الاقتصادية على مستوى استخدام الموارد والإنتاج والتجارة والأسعار وفي هذا الجزء تتناول الدراسة الآثار ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية socio- economic impact، لاسيما ما يتعلق بالعمالة والبطالة والفقر .

1-6-4 العمالة:

بلغت القوة العاملة الزراعية العربية حوالي 25.1 مليون عامل في عام 2007، وقد تناقصت القوة العاملة الزراعية بمعدل 2.5 % سنوياً خلال الفترة 2000 - 2001 الأمر الذي يشير إلى هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة المتحققة في القطاع الزراعي حوالي 3602 دولار في 2007 وهو ما يقترب من ضعفي نظيره في عام 2000، ومع ذلك فأن الكفاءة الاقتصادية الزراعية معرفة على أساس نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية إستقرت في حدود 0.24 % خلال الفترة 2005 - 2007 كما في الجدول (4-21).

جدول (4-23) : العمالة الزراعية في الدول العربية

السنة	العمالة الكلية (ألف عامل)	العمالة الزراعية (ألف عامل)	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي (دولار) (1)	الكفاءة الاقتصادية الزراعية (2)
2000	94599	30098	1873	0.26
2003	86919	26312	2366	0.27
2004	86514	23705	2852	0.27
2005	90434	23663	2978	0.24
2006	93831	24262	3347	0.24
2007	98795	25135	3602	0.24
معدل النمو السنوي(%)	**0.62**	**-2.54**		

(1)قيمة الناتج الزراعي / عدد العاملين الزراعيين
(2) نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي /نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية
المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

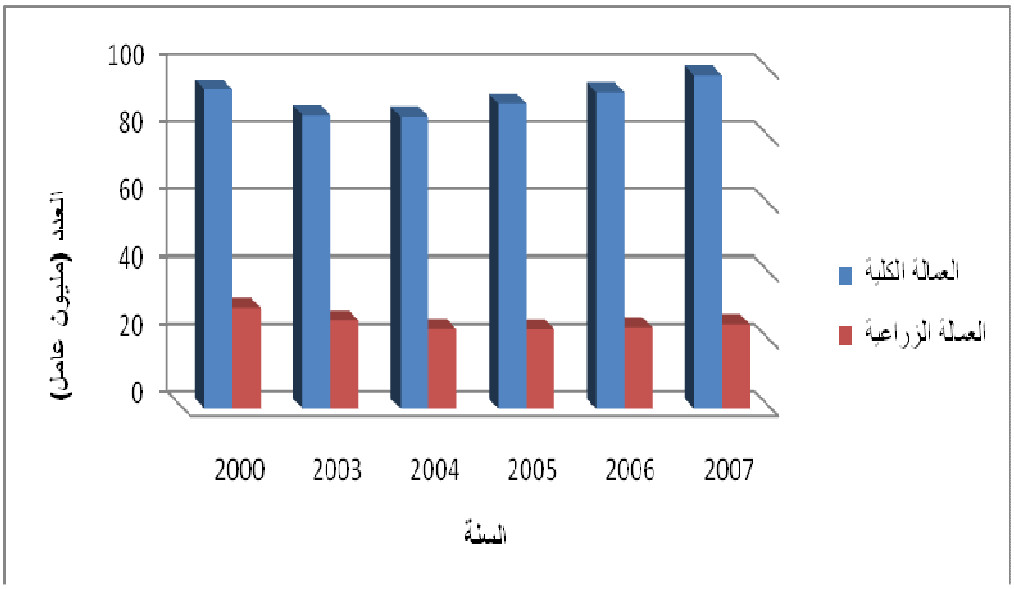

شكل (4-11) : العمالة الكلية و الزراعية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2007)

المصدر: بيانات جدول (4-23)

2-6-4 البطالة:

لقد بذلت جهود كبيرة خلال السنوات الماضية لخلق فرص عمل جديدة في المنطقة العربية مما جعل المنطقة من أولي مناطق العالم بين البلدان النامية في استحداث وظائف جديدة، فقد أوجدت سنوياً ما يزيد على ثلاثة ملايين وظيفة جديدة، وهو إنجاز كبير لكنه غير كافٍ وغير متماثل في البلدان العربية، وعلى الرغم من هذا الإنجاز الكبير تبقى المنطقة في عمومها محتفظة بأعلى معدلات البطالة بين مناطق العالم قاطبة إذ يتجاوز معدل البطالة العامة فيها 14%، كما تبقى المنطقة ذات المعدلات الأعلى في البطالة بين الشباب إذ يتجاوز هذا المعدل 25%. وخاصةً بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا الباحثين عن فرصة عمل بعد انتهاء دراستهم.

ولقد اقترن الأداء الاقتصادي الجيد للدول العربية خلال السنوات الأخيرة بإحراز تقدم ملحوظ في معالجة مشكلة البطالة، حيث تراجع متوسط معدل البطالة في الدول العربية من 14.3 % في عام 2000 إلى حوالي 13.7 % في عام 2007 ، ومع ذلك تحتفظ الدول العربية كمجموعة بأعلى معدل بطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى (المتوسط العالمي 5.7 %)

في هـذا الصدد تجدر الإشارة إلـى أنه لم يطرأ تغيير كبير على تـوزيع معدلات البطالة بين الدول العربية حيث سجلت أعلـى مستوياتها في الدول العربية الأقل دخـلاً أو في الدول التي تأثرت اقتصاداتها بحالة عدم الاستقرار مثل: الصومال، وفلسطين والعراق .وحافظت دول مجلس التعاون الخليجي على أدنى مستويات للبطالة بين الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى تفاوت مساهمة القطاعات الاقتصادية في استيعاب العمالة بالدول العربية. حيث يستوعب قطاع الخدمات النسبة الكبرى من العمالة بدول الخليج العربي، على حين يستوعب قطاع الزراعة النسبة الكبرى في الدول العربية الأقل نمواً. ويرتفع نصيب قطاع الصناعة في الدول متوسطة الدخل مثل تونس والمغرب ولبنان ومصر.

جدول (4-24) : معدلات البطالة في الدول العربية

الدولة	السنة	معدل البطالة
الأردن	2008	12.7
الإمارات	2008	3.7
البحرين	2006	1.2
تونس	2008	14.0
الجزائر	2008	11.3
جيبوتى	2008	59.0
السعودية	2008	10.0
السودان	2008	19.7
سوريا	2007	8.4

الصومال	2005	25.0
العراق	2008	15.9
عمان	2005	7.5
فلسطين	2008	21.6
قطر	2007	0.5
الكويت	2007	1.3
لبنان	2005	8.2
ليبيا	2005	10.0
مصر	2008	8.8
المغرب	2008	9.6
موريتانيا	2005	22.0
اليمن	2007	15.9

المصدر : بيانات التقرير العربي الموحد 2009

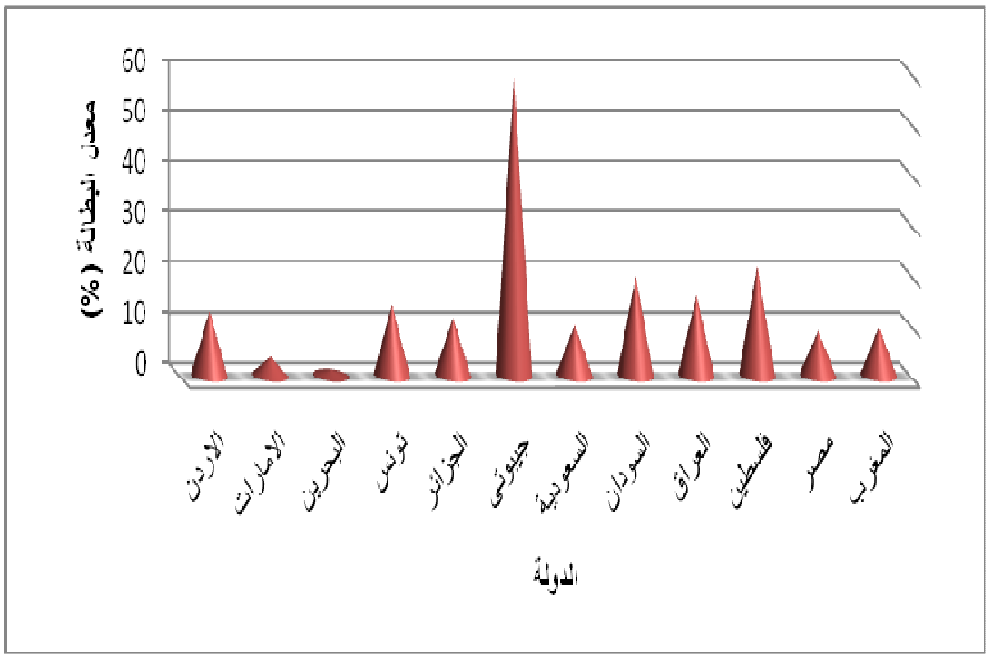

شكل (4-12) : معدلات البطالة في بعض الدول العربية عام 2008
المصدر: بيانات جدول (4-24)

4 الفقر :

تبين مؤشرات الفقر في الدول العربية،و المستندة إلى خطوط الفقر الوطنية حسب أحدث بيانات متوفرة،إلى وجود مجموعتين من الدول .تضم المجموعة الأولى الدول التي يزيد فيها معدل الفقر على 30 % والمتكونة من الدول الأقل دخلاً مثل: جزر القمر، والسودان، وموريتانيا، والصومال، وجيبوتي، واليمن وفلسطين .وتضم المجموعة الثانية كلاً من مصر، والأردن، وسوريا، والبحرين، والمغرب، ولبنان، والجزائر وتونس التي يتراوح فيها معدل الفقر بين 19.6% كما في مصر، و 3.8 % كما في تونس .ورغم عدم توفر بيانات رسمية حول وضع الفقر في بقية الدول العربية، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن نسب الفقر فيها تعد ضئيلة نسبياً .

وتشير التقديرات المتعلقة بالفقر (حسب خط الفقر الدولى) على مستوى الوطن العربي جدول (4-26) إلى انخفاض معدلات الفقر في المنطقة العربية خلال الفترة (1981-2005) من 28.7% عام 1981 إلى 19% عام 2005 .

جدول (4-25) : نسب الفقر في الدول العربية وفق خطوط الفقر الوطنية

الدول العربية	السنة	معدلات الفقر
جزر القمر	2000	60
السودان	2002	50
موريتانيا	2004	46.7
الصومال	2002	43.2
جيبوتي	2000	42
اليمن	2006	34.2
فلسطين	2007	34.5
مصر	2005	19.6
الأردن	2006	13
سوريا	2004	11.4
البحرين	2003	11
المغرب	2007	9
لبنان	2005	7.97
الجزائر	2005	5.7
تونس	2005	3.8

المصدر: بيانات **التقرير العربي الموحد عام2009**

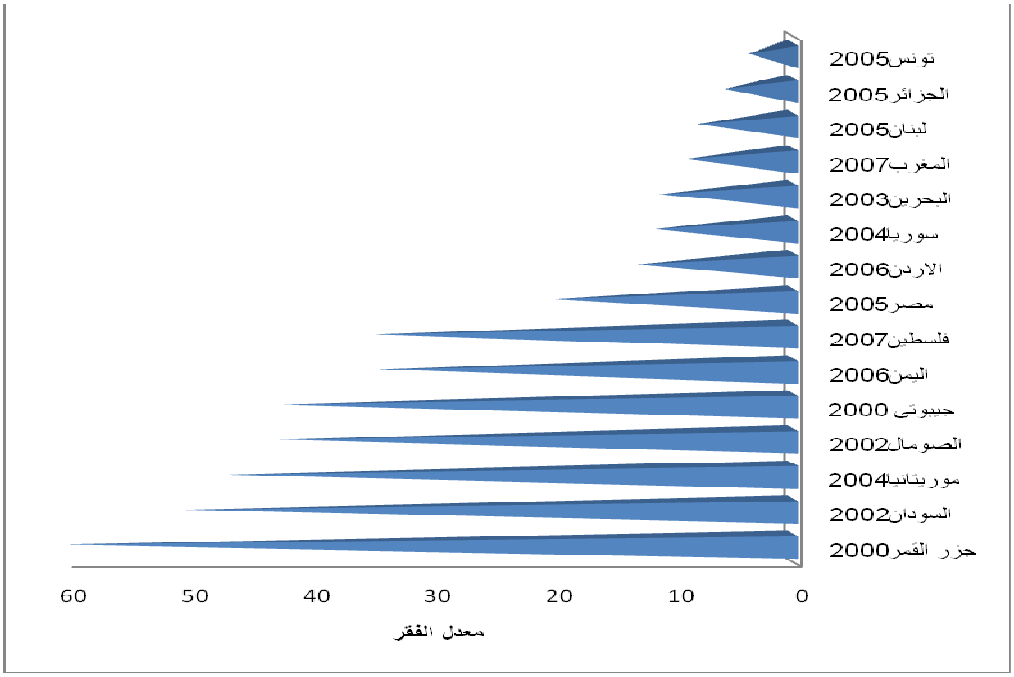

شكل (4-13) : نسب الفقر في الدول العربية وفق خطوط الفقر الوطنية
المصدر: بيانات جدول (4-25)

جدول (4-26) : الفقر في الدول العربية و العالم النامي (%)

السنة	المنطقة العربية (MENA)	إجمالي العالم النامي
1981	28.7	69.4
1984	24.9	67.6
1987	25.0	64.1
1990	22.0	63.1
1993	21.9	61.4
1996	22.3	58.4
1999	23.7	57.1
2002	19.6	53.6
2005	19.0	47.6

- **خط الفقر محسوباً على أساس 2 دولار للفرد/يوم**

Source : Chen, S., and M. Ravallion, (2008), "The Developing World is Poorer than We Thought, But No Less Successful in the Fight Against Poverty"; Working Paper Series no. 4703; www.worldbank.org.

وتتباين أسباب الفقر الريفي اعتماداً على الظروف السائدة في كل دولة. ومن أهم هذه الأسباب الضغط السكاني وأنماط الاستغلال الزراعي، وضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية. ويتركز الفقر في الدول العربية في المناطق الريفية وتتفاوت كثافة الفقر الريفي من دولة إلى أخرى.

وتتلخص محاور توجهات الحد من الفقر الريفي في الدول العربية في التنمية الزراعية والتنمية البشرية، وتنويع مصادر الدخل وتقليل المخاطر. ويعتبر محور التنمية الزراعية حجر الأساس في بناء الاقتصاد الريفي وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين أوضاع سكان الريف وتخفيف حدة الفقر بينهم، وتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، والعمل على دعم البنى التحتية من خدمات النقل والمواصلات ووسائل الاتصال بالمناطق الريفية، وإصلاح شبكات الري، وإمداد المزارعين بالقروض الزراعية الميسرة لتحسين أوضاعهم، وإمدادهم بمدخلات الإنتاج، وتنشيط أجهزة البحث العلمي الزراعي والإرشاد، وتزويد المزارعين بالتقانات الحديثة بأسعار مدعومة، وإعطاء المرأة الريفية حقوقها الكاملة في ممارسة العمل الزراعي واستخدام التقنيات الحديثة.

الباب الخامس
المستجدات الاقتصادية والسياسية والطبيعية المعاصرة المؤثرة حالياً ومستقبلاً على أداء القطاع الزراعي

الباب الخامس

المستجدات الاقتصادية والسياسية والطبيعية المعاصرة المؤثرة حالياً ومستقبلاً على أداء القطاع الزراعي العربي

1-5 التغير المناخي:

شهدت الفترة (2000-2009) تغيرات مناخية في العالم العربي ويمثل عام 2007 نموذجاً لذلك حيث تأثرت أجزاء واسعة من الوطن العربي بتغيرات المناخ والتي تمثلت في تأخر الأمطار بالإضافة إلى قلتها وسوء توزيعها مما أثر سلباً على إنتاجها الزراعي . وقد اشتملت تلك التغيرات على موجات البرد والصقيع التي اجتاحت بعض الدول العربية مثل سوريا ، إضافة إلى انخفاض الهطول المطري عن معدلاته الطبيعية وعدم انتظام توزيعه كما هو الحال في تونس وسوريا والسودان ومناطق جنوب الضفة الغربية بفلسطين والعراق وسلطنة عمان والمغرب واليمن .

وبشكل عام يتغير المناخ العالمي نتيجة لآثار الضغوط البشرية الناجمة عن الغازات الدفيئة والدقائق الغبارية والتغيرات في سطح الأرض وأظهرت دلائل كثيرة على درجة عالية من الأرجحية أن النشاطات البشرية أحدثت تأثيرات إحترارية صافية جوهرية في المناخ منذ العام 1750، ووجدت الدراسات المناخية الحديثة أن حرارة الهواء السطحي العالمية زادت منذ 1850 إلى 2005 بمقدار 0.76 درجة مئوية وبالإضافة إلى ذلك، سجل الاتجاه الإحتراري الخطي خلال السنوات الخمسين المنصرفة زيادة بمقدار 0.13 درجة مئوية في كل عقد . وعلاوة على ذلك، كانت هناك زيادة في عدد موجات الحر، وانخفاض في تكرار الأحداث المتطرفة وشدتها في أجزاء كثيرة من العالم .

وجدت الدراسات الحديثة أن المنطقة العربية شهدت زيادة متفاوتة في حرارة الهواء السطحي تراوحت بين 0.2 و 2.0 درجة مئوية، وقد حدثت منذ العام 1970 إلى العام 2004. وبالنسبة إلى العقدين المقبلين، يتوقع زيادة في درجة الحرارة مقدارها نحو 0.2 درجة مئوية في كل عقد لمجموعة الإنبعاثات بحسب سيناريوهات الهيئة الحكومية المشتركة لتغير المناخ . وحتى لو بقيت تركيزات جميع غازات الدفيئة والدقائق الغبارية ثابتة عند مستويات العام 2000، فإن زيادة أخرى في الحرارة مقدارها نحو 0.1 درجة مئوية في كل عقد ستكون متوقعة .

أفادت دراسات للنماذج المناخية أن المنطقة العربية ستواجه زيادةً بمقدار 5.5 درجات مئوية في الحرارة السطحية مع نهاية القرن الحادي والعشرين . وسوف تترافق

هذه الزيادة مع انخفاض متوقع في التساقطات من صفر إلى 20 في المئة، هذه التغيرات المتوقعة سوف تجعل فصول الشتاء أقصر وفصول الصيف أجف وأسخن، وترفع موجات الحر وتزيد تكرار وقوع إحداث مناخية متقلبة ومتطرفة .

يعتبر إرتفاع مستوى البحر(SLR) أحد الآثار الهامة لتغير المناخ . ويرجح أن الاحترار في القرن العشرين ساهم إلى حد بعيد في ارتفاع مستوى البحر الملاحظ، من خلال التمدد الحراري لمياه البحر وذوبان الجليد الأراضي على نطاق واسع . ولوحظ أن نسبة الأرتفاع العالمي في مستوى البحر بلغت 1.8 مليمتر في السنة خلال الفترة بين 1961و2003 مع أن النسبة التي لوحظت خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2003 كانت نحو 3.1 مليمتر في السنة. ويقدر مجموع الارتفاع في القرن العشرين بنحو 0.17 متر. وإن طبيعة تأثيرات إرتفاع مستوى البحر سوف تختلف من مكان إلى آخر ومن بلد إلى آخر. وهذا سببه تشكيلة من العوامل تعتمد على أوضاع محلية، مثل ارتفاع الأراضي والانخساف الجيولوجي الذي يحدث للاراضي حالياً، مما يظهر أن بعض الأماكن تكون أكثر تأثراً من أماكن أخرى .

وقد أوضحت دراسة حديثة للبنك الدولي أن البلدان العربية سوف تتأثر بزيادة إرتفاع مستوى البحر . وأشارت إلى أن مساحة الأراضي في عدد منها سوف تشهد إنخفاضاً يتراوح ما بين 12% إلى 16% من الأراضي الزراعية بارتفاع مستوى البحر متراً واحداً . وقد تعرضت نتائج الدراسات السابقة إلى درجة عالية من التشكيك حيث لا توجد مراقبة مستمرة لمستوى البحر في المناطق المعرضة للخطر . لذلك لا توجد وسيلة لتقييم الحجم الحقيقي للتأثير ولاقتراح إجراءات التكيف المطلوبة.

تقع غالبية البلدان العربية في منطقة جافة وشبه جافة تتميز بموارد مائية منخفضة ومحدودة وتبخر مرتفع . وتهدد الوضع المائي في المنطقة العربية ضغوط بيئية وإجتماعية وإقتصادية وتلاحظ تأثيرات سلبية كثيرة لتغير المناخ على نظم المياه العذبه في دراسات حديثة ، هذه التأثيرات ناتجة أساساً من زيادات ملوحظة ومتوقعة في تقلب درجات الحرارة والتبخر ومستوى البحر والتساقطات .

سوف تواجه المناطق الجافة وشبه الجافة انخفاضاً كبيراً في الموارد المائية نتيجة تغير المناخ. ومع نهاية القرن الحادي والعشرين يتوقع أن يزداد تدفق الأنهار الواقعة في مناطق المرتفعة، بينما يميل التدفق من الأنهار الكبرى في الشرق الأوسط وأوربا وأمريكا الوسطى إلى الانخفاض، لكن مقدار التغير غير محقق إلى حد بعيد . علاوة على ذلك سوف يوسع ارتفاع مستوى البحر مساحة المياه الجوفية المالحة، مما يؤدي إلى انخفاض في توافر المياه العذبة للبشر والنظم الأيكولويجية في المناطق الساحلية. كذلك سوف تنخفض إلى حد بعيد القدرة على سد النقص في المياه الجوفية في بعض المناطق التي تعاني أصلاً من إجهاد مائي .

تظهر التوقعات أن بعض البلدان العربية (الجزائر وتونس ومصر والمغرب وسوريا) سوف تشهد نقصاً حاداً بحلول سنة 2050، إلى جانب ما يواجه مجمعات المياه حالياً من جفاف متكرر تصحبه حالات هطول مطري غزير مفاجيء تتسبب بانحراف ترابي خطير وعمليات تصحر. وفي ظروف التغير المناخي سوف يشتد تدهور مجمعات المياه وعمليات التصحر.

ويعتبر الجفاف من الكوارث الخطيرة المتعلقة بالمياه والتي تهدد المنطقة العربية حالياً ومستقبلاً ، وقد ازداد تكرار الجفاف خلال السنوات العشرين إلى ألأربعين الأخيرة في المغرب وتونس والجزائر وسوريا . وتغير في المغرب من سنة جفاف في فترة خمس سنوات قبل العام 1990 إلى سنة جفاف في سنتين وحدثت عشر سنوات جفاف خلال العقدين الأخرين من أصل 22 سنة جفاف في القرن العشرين، وقد اشتملت على سنوات الجفاف المتتالية الثلاث وهي 1999 و2000 و2001 . كما حدث الجفاف بشكل متكرر في الشرق حيث شهد نواقص مائية مزمنة وعانى من نواقص حادة منذ ستينات القرن العشرين وكانت موجات الجفاف الأخيرة في سوريا أسوأ ما تم تسجيله خلال عقود.

وبشكل عام يمكن القول أن العوامل المناخية تلعب دوراً كبيراً في زيادة أو نقصان رقعة المساحة المزروعة من المحاصيل المختلفة ويشكل التغير ألمناخي الخطر الأكبر على الأرض والإنسان ويؤثر سلباً على الموارد المائية وجودتها وكميتها وبالتالي انخفاض كمية ونوعية الإنتاج الزراعي وصحة الإنسان والتنوع الحيوي بشقيه الحيواني والنباتي على حد سواء ، وزاد من تفاقم المشكلة ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة وتدني نسبة تساقط الأمطار .

تشير دراسة قامت بها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) عام 2007 إلى ما يلي :

1- معظم أنحاء إقليم الشرق الأدنى سوف يعاني من نقص في كمية المياه المتاحة بحلول 2050، بمعدل 40 مليمتراً في السنة وسيصل إلى الضعف في هضبة الأناضول. وفي المقابل يمكن أن تزداد المياه المتاحة، حتى 40 مليمتراً في السنة جنوب مصر وأنحاء السودان والصومال وجنوب الجزائر في إفريقيا، وجنوب شبه الجزيرة العربية .

2- آثار التغيرات المناخية ستكون أشد في إفريقيا والشرق الأوسط. ورجحت أن يعرض ارتفاع الحرارة 3 درجات مئوية بين 250 إلى 550 مليون نسمة إضافية، للخطر في أنحاء العالم، أكثر من نصفهم في إفريقيا وغرب آسيا.

بخاصة في مناطق تنخفض فيها المحاصيل، ويكون الاعتماد فيها على الزراعة في أعلى مستوياته وتكـون القـوة الشرائية في أدناها.

3- انخفاض غلة المحاصيل الرئيسة في إفريقيا وغرب آسيا، ما بين 15و35 في المئة أو 5 إلى 20 في المئة على التوالي، بحسب نسبة الاعتماد على التسميد بالكربون. وأشارت الدراسة إلى أن التغيرات الطارئة على درجات الحرارة ومعدل هطول الأمطار والظروف المناخية، سوف تؤدي إلى زيادة إجهاد الموارد الزراعية، بخاصة أن الأراضي الصالحة للزراعة محدودة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة التي تغطي معظم إقليم الشرق الأدنى والأوسط، ما يزيد من تعرض الزراعة لتغير المناخ .

4- يصبح توافر المياه حساساً جداً، نظراً إلى تغير المناخ إذ تستهلك الزراعة 90 في المئة من الموارد المائية المستخدمة، وتمثل هذه النسبة نحو 60 في المئة من مجموع الموارد المتجددة في الإقليم. وتتعرض نظم ري كثيرة في الإقليم للإجهاد البيئي، نتيجة الملوحة أو استغلال المياه الجوفية.

5- تُدِر تناقص المياه الجوفية بأكثر من 70 في المئة عام 2050 على امتداد الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

6- إن التحولات في أنماط سقوط الأمطار على المحاصيل، بخاصة الأرز في بلدان كثيرة في إقليم الشرق الأدنى، وارتفاع درجة الحرارة درجتين مئويتين، سيعرضان بين بليون وأربعة بلايين نسمة لنقص متزايد في المياه، بخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب أوروبا، وأجزاء من الأميركيتين الجنوبية والوسطى.

7- إن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «يتعرضان لنقص في المياه»، وقد يعاني منه 155 مليون إلى 600 مليون نسمة، مع ارتفاع الحرارة 3 درجات مئوية .

8- انخفاض الإنتاجية الزراعية في إقليم الشرق الأدنى، بسبب ارتفاع درجة الحرارة والجفاف والفيضانات وتدهور التربة، ما يهدد الأمن الغذائي في بلدان كثيرة. ونظراً إلى التفاعل المعقد بين عوامل عدة، ربما تتراجع زراعة المحاصيل في بعض المناطق، وعلى سبيل المثال يمكن أن تنخفض غلة الذرة في شمال إفريقيا ما بين 15 و 25 في المئة مع ارتفاع الحرارة 3 درجات مئوية، وفي حال ارتفاعها إلى 4 درجات سيكون التأثير على أشده في غرب آسيا والشرق الأوسط.

9- متوسط تكلفة تغير المناخ إلى أدنى مستوياته في أجزاء من الإقليم، بخاصة الشرق الأوسط بحلول عام 2100، سيعادل خسارة 2.5 و1.9 في المئة على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي. أما في حال تغير المناخ بدرجة

عالية فسيكون متوسط التكلفة 3.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا والشرق الأوسط.

10- ضرورة اتخاذ إجراءات لمواجهة التغيرات المناخية والتخفيف من حدة تأثيرها، مع تعزيز قدرة سكان الريف على مواجهة التقلبات المناخية والآثار المترتبة عليها، يجب أن تكون متماشية مع الجهود المبذولة لتحقيق مستويات أعلى من الاستدامة. وأشارت الدراسة إلى أهمية الترويج للزراعة في إقليم الشرق الأدنى كـ «عامل أساس في الحد من انبعاثات الغازات المسؤولة عن الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، مع تحديد الممارسات والمعاملات المساعدة على الحد منها أو تخزين الكربون، وتحديد النشاطات المقلصة لها، وزيادة قدرة نظم الإنتاج على المرونة في مواجهة التقلبات المناخية الحالية والتهديدات التي يمثلها تغير المناخ .

فيما يلي استعراض لتأثيرات المنـاخ على بعـض الدول العربية خـــلال الفترة (2000 -2009) :

نظراً لتعرّض القطاع الفلاحي في تونس إلى عوامل طبيعية متعددة لها تأثير مباشر على نتائجه، و نظراً لعدم استقرار المعطيات المناخية ، تم إنجاز دراسة معمّقة لظاهرة تقلبات المناخ و إنعكاساتها على القطاع الفلاحي والأنظمة البيئية في تونس لتشخيص مخاطرها وتحديد طرق التعامل معها . حيث تم تشخيص و ضبط إستراتيجية متكاملة ومندمجة على المدى البعيد (أفق سنة 2030) ترمي إلى إحكام التعامل والتصرف مع تقلبات المناخ ووقعها على القطاع الفلاحي والأنظمة البيئية من ناحية وحسن استغلال السنوات الممطرة من ناحية أخرى وذلك بإعتبار الخصائص المناخية للبلاد وسعياً للمحافظة على الأنظمة البيئية .

ومن أهم تأثيرات التغير المناخي في سوريا زيادة التصحر في البادية السورية و زيادة المساحات المروية، على الآبار، والسحب غير المرشد للموارد المائية أدى إلى استنزاف المياه الجوفية ووصل العجز المائي في السنوات الأخيرة إلى أكثر من 3 مليارات م3 في السنة . وتؤثرهذه التحولات على مسارات ومستقبل السياسات الزراعية إذا لم تستكمل الخطوات الجادة للتعامل مع الواقع الجديد .

تعرض العراق في السنوات (2000- 2009) إلى فترات جفاف وقلّ سقوط الأمطار فيه، بلغت الكميات الساقطه أقل من (50%) عن معدلات سقوطها. كما تأثر العراق سلباً في امدادت المياه خلال الفترات المذكوره، بسبب المشاريع الاروائية الضخمة في الدول المجاورة، فقد انخفضت الإمدادات إلى أقل من (20) مليار م3 في السنة، في حين كانت تصل العراق قبل عقدين (50) مليار م3 في السنة . كما ارتفعت

درجات الحـرارة في العراق أعلى من معدلاتها خلال نفس الفترة إذ قدرت الزيادة بين (3 – 5) درجات مئوية .

واجهت سلطنة عمان خلال السنوات (2000-2009) فترة جفاف شديدة أثرت بشكل كبير على تدفقات المياه في الأفلاج وجفاف البعض منها ، إلى جانب تزايد مشكلة الملوحة في مناطق الري بالآبار .

يعاني قطاع الزراعة الفلسطيني من مشكلة الجفاف وخاصة في المناطق الشرقية والجنوبية والتي تضم محافظة الخليل ومحافظة بيت لحم ودور وتتميز هذه المناطق بزراعتها البعلية وتعتبر مناطق شبة صحراوية قليلة الأمطار ويعاني سكانها من الفقر والتهميش كما تعرضت مناطق جنوب الضفة الغربية في السنوات الخمس الماضية إلى العديد من الاحوال الجوية السيئة وغير الطبيعية لم تشهدها المنطقة منذ فترة طويلة تمثلت في تأخر سقوط الأمطار في بداية الموسم تلتها موجات من الصقيع التي ضربت المنطقة في شهر شباط من عام 2008 مما أدى إلى حدوث خسائر مادية فادحة للمزارع الفلسطيني وخسائر في الإنتاج الزراعي .

ومن آثار التغيرات المناخية في المغرب إرتفاع حدة الجفاف مما يزيد من حدة الخصاص المائي كماً ونوعاً، وهو ماينعكس سلباً على الأمن ألغدائي والصحي وتطال الأزمة التجمعات السكنية خاصة القروية .

شهدت اليمن خلال هذا العقد تقلبات مفاجئة في المناخ وقد شهدت بعض المناطق كوارث طبيعية وفيضانات ونوبات جفاف وتقلبات في درجات الحرارة .

جدول رقم (5-1) أهم الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية على الدول العربية

الدولة	أهم التأثيرات
الجزائر	التعرض إلى المزيد من الحالات المناخية القاسية مثل الجفاف والفيضانات، وتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة 26%.
البحرين	المناطق الساحلية المنخفضة معرضة لارتفاع مستويات البحر.
مصر	تراجع إنتاجية المحاصيل والاحتياجات المائية للزراعة، وتعرض منطقة دلتا النيل لأخطار شديدة نتيجة ارتفاع مستوى البحر.
العراق	تأثيرات على كمية المياه في نهري دجلة والفرات وتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة 32%.
الأردن	زيادة في إحتياجات الري وتراجع في مستويات هطول المطر.
الكويت	تأثيرات لزيادة الأعاصير البحرية على المنشآت النفطية وكذلك تعرض

	المناطق الساحلية المنخفضة لتأثيرات ارتفاع مستوى البحر.
لبنان	زيادة الضغط على الموارد المائية وتأثر إنتاجية الحمضيات والزيتون والتفاح وقصب السكر وتحول المناطق الزراعية إلى مناطق أكثر جفافاً.
ليبيا	زيادة في نسب الجفاف وزيادة الاعتماد على الزراعة البعلية بسبب نقص المياه.
موريتانيا	تراجع في موارد المياه والاعتماد على موارد المياه التي تنشأ خارج الحدود وتراجع إنتاجية الأراضي والثروة الحيوانية.
المغرب	تأثر المناطق الساحلية المنخفضة بارتفاع مستوى البحر وتراجع الإنتاجية الزراعية 30%.
عمان	تمدد مياه البحر المالحة نحو المياه الجوفية العذبة القريبة من المناطق الساحلية وزيادة حالات العواصف البحرية وتأثيرها على المنشآت النفطية.
قطر	زيادة حالات العواصف البحرية وتأثيرها على المنشآت النفطية.
السعودية	زيادة الضغط على موارد المياه بسبب درجات الحرارة المتزايدة وتراجع الإنتاجية الزراعية 10%.
السودان	تناقص في هطول الأمطار وزيادة في درجات الحرارة والتبخر وتراجع في الإنتاجية الزراعية قد يصل إلى 50%.
سوريا	زيادة في إحتياجات الري وتأثيرات على تدفق المياه في نهري دجلة والفرات وتراجع في الإنتاجية الزراعية بنسبة 16%.
تونس	ساحل البحر المتوسط معرض لتأثيرات ارتفاع سطح البحر مع زيادة في الإحتياجات المائية.
الإمارات العربية المتحدة	تمدد مياه البحر المالحة نحو المياه الجوفية العذبة القريبة من المناطق الساحلية وزيادة حالات العواصف البحرية وتأثيرها على المنشآت النفطية والسياحية.
اليمن	زيادة التصحر ونقص المياه وتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة 17%.

Source : FAO 2008

2-5 الأزمة المالية (الاقتصادية) العالمية:

في صيف 2007 بدأت ملامح الأزمة المالية العالمية كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتحولت إلى أزمة اقتصادية طاحنة تعصف باقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأطاحت بمجموعة من البنوك وبيوت المال. وانخفضت البورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية بمعدلات غير مسبوقة منذ أيام الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات، وانكشفت بعض البنوك الأوروبية والآسيوية ، واضطرت الحكومات للتدخل . ولجأت الدول الأخرى ذات الاقتصاد الصغير إلى صندوق النقد الدولي خوفاً من الإفلاس .

وهكذا انتقلت الأزمة من النطاق المالي إلى الاقتصاد الحقيقي مع تأثر حجم الطلب العالمي الكلي، وانخفاض حجم الصادرات . وأدى هذا بدوره إلى انخفاض غير مسبوق في أسعار المواد الخام والسلع الصناعية كافة. وكما توقع المحللون الاقتصاديون من خلال تقرير البنك الدولى لعام 2008 –الآفاق الاقتصادية العالمية لعام 2009 – أن تراجع معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الدول النامية عموماً وأن معدل نمو الناتج المحلي العالمي يقدر بنحو 2.5%عام 2008 و 0.9% عام 2009 ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية حوالي 4.5% مقابل 7.9% عام 2007 مع ارتفاع هوامش أسعار الفائدة ، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال ، كما هبط النمو في حجم الصادرات ، وتباطأ نمو الاستثمارات في الدول النامية .

لا شك أن هذه المعطيات سيكون لها تأثير كبير على التنمية الزراعية فمن المتوقع أن يشهد قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيوانى تأثراً كبيراً في عدة مجالات منها : انخفاض الصادرات الزراعيــة ، ومنتجات التصنيع الزراعي لعدم قدرة البنوك المحلية على فتح اعتمادات تصديرية جديدة ، وعدم قدرة البنوك الأجنبية في الدول المستقبلة للصادرات على الوفاء بسداد قيمة هذه المنتجات ، وعدم قدرة الدول النامية والفقيرة على سداد التزاماتها المالية لوارداتها من السلع الغذائية أو المواد الخام اللازمة لصناعاتها الناشئة نتيجة لأزمة السيولة والخسائر الكبيرة التي أصابت بنوكها والبورصات الوليدة العاملة بها ، بالإضافة إلى تباطؤ الاستثمار في القطاع الزراعي والأنشطة المصاحبة المنتجة للغذاء سواء كانت صناعية أو تجارية نتيجة لما يعانيه المستثمرون من نقص في السيولة ، كما تأثر العديد من رجال الأعمال نتيجة القروض الائتمانية التي حصلوا عليها مقابل أصول انهارت أسعارها .

بشكل عام يمكن رصد التأثيرات التالية على الاقتصاديات العربية : تأثر أسواق الأوراق المالية بنسب متفاوتة بتفاوت حجم تداخل تلك الأسواق مع أسواق الأوراق العالمية ، وتأثر الأنظمة المالية العربية بقدر انفتاحها على النظم المالية العالمية ، كذلك ستتأثر الدول العربية التي تستفيد من الاستثمارات الخارجية الأجنبية والعربية فيها إلى جانب تحويلات المغتربين من أبنائها لذويهم أو لإقامة المشروعات الاستثمارية أو لتملك

العقارات وغيرها . كما أدت الأزمة إلى فقدان عدد كبير من العمالة العربية العاملة في بعض الأقطار العربية أو في دول أخرى لوظائفهم مما أضطر عدداً منهم إلى العودة إلى أوطانهم وما يتولد عن ذلك من ضغوط والحاجة لتأمين فرص عمل ويضيف أعباء جديدة على سوق العمل المحلية . يضاف إلى ذلك الحد من المساعدات المالية والغذائية والفنية من الدول المانحة والمصارف الدولية والتي تستفيد منها بعض الدول العربية. كما يتوقع أن تنعكس عن الأزمة المالية العالمية على قلة الطلب على السلع والمنتجات وعلى واقع الصادرات العربية. والخلاصة أن الاقتصادات العربية ليست بمنأى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية ، بيد أن مدى التأثر يكمن في قدرة الاقتصاديات العربية على الاستفادة من نقاط القوة كذا قدرتها على الحد من تأثيرات نقاط الضعف .

وقد جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية في أعقاب أزمة الغذاء العالمية حيث ارتفعت أسعار الأغذية بنسب ومعدلات غير مسبوقة إذ ارتفع سعر الحبوب العالمي بنسبة 42% وقفز سعر القمح في الأسواق العالمية (خلال النصف الثاني من عام 2007 والنصف الأول من عام 2008) إلى نسبة 181% للأعوام الثلاثة الماضية فضلاً عن ذلك ارتفع سعر الغذاء بنسبة 82% بصورة عامة. وقد انعكس هذا الارتفاع للأسعار بصفة أساسية على منتجات الألبان والحبوب. وجاءت تلك الزيادات في أسعار المواد الغذائية .

ومما زاد من حدة أزمة الغذاء : انخفاض رصيد المياه وتصحر الأرض والتلوث البيئي ونقص النباتات والحيوانات على كوكب الأرض، والتعرض لفيضانات كارثية فضلاً عن تأثير الجفاف على المحاصيل الزراعية وموجات الحر في جنوب آسيا وأوروبا والصين والسودان وموزمبيق وأوروغواي، وانخفاض المخزون العالمى من الحبوب حيث تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ان احتياطي المخزون الحالي قد انخفض إلى أدنى مستوى منذ عام 1980 ، كما اتخذت بعض دول العالم المنتجة والمصدرة للمواد الغذائية إجراءات تتحكم بموجبها بصادراتها من المواد الغذائية، ناهيك عن زيادة عدد السكان في العالم ما جعل الطلب يتزايد على الغذاء ، وزيادة استهلاك الغذاء في قوى اقتصادية صاعدة مثل: الصين والهند. وزيادة الطلب على الوقود الحيوي المستخلص من الذرة وفول الصويا وزيت النخيل والتوسع بزراعتها على حساب المساحات المزروعة بالحبوب .

تبنت بعض الدول العربية حزمة من السياسات للحد من الآثار السلبية لهذه التغيرات العالمية شملت : وضع سياسات سريعة تستهدف دعم المزارع الصغير، وضع سياسات تستهدف رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الإستراتيجية، وضع سياسات تستهدف إتاحة خطوط ائتمانية وتمويل القطاع الريفي، وضع سياسات لجذب الاستثمارات العربية والعالمية من خلال خريطة جغرافية لفرص الاستثمار الزراعي ، ربط موضوعات البحث العلمي بقضية تطوير الإنتاج الزراعي وتنمية الصادرات ،

إعادة النظر في التمويل المتاح للمراكز والمعاهد البحثية بما يسمح لأدائها لدورها، التخطيط لتنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة تستهدف خفض الفجوة الغذائية .

1-2-5 ارتفاع أسعار المواد الغذائية :

شهد العالم زيادة غير مسبوقة في أسعار الأغذية الرئيسة إذ وصلت أسعارها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2008 أعلى مستوياتها في خمسين عاماً ، بينما وصلت الأسعار بالقيمة الحقيقية إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاثين عاماً تقريباً . وبلغ متوسط الزيادة في أسعار سلعة القمح بين عامي 2006 و 2008 نحو 72% ، بينما سجلت أسعار القمح انخفاضاً في الربع الأول من عام 2009 عن مستويات الأسعار في 2008ولكنها أعلى بحوالي 24%عن مستويات الأسعار في عام 2006 .

كما أن متوسط أسعار الأرز سجل ارتفاعاً بلغ 123% في عام 2008 مقارنة بمتوسط أسعار عام 2006 ، واستمرت أسعار الأرز في الزيادة حيث بلغت نسبة الزيادة في متوسط الأسعار في الربع الأول من عام 2009 حوالي 99% مقارنة بأسعار 2006 .

إن ارتفاع أسعار السلع الغذائية يمكن أن يكون مدمراً لأكثر من ألف مليون من سكان العالم الذين يعانون من الجوع حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، كما يشكل ضغطاً كبيراً على موازين المدفوعات في الدول النامية والدول العربية المستوردة للغذاء.

شهد العالم العربي ارتفاعاً مستمراً في مستويات أسعار معظم السلع الغذائية بين عامي2007 و 2008 ، وارتفاعها أيضاً مقارنة بالسنوات الماضية . وقد تراوحت الزيادة بين عامي 2007 و 2008 في المتوسط بين 24.3% للحبوب و 17.3% للزيوت النباتية، 6.8% للدرنات و15.1% للبقوليات 2.8% للسكر، 15.8% للأسماك،13.1% للألبان،11.8% للحوم الحمراء و 15.8 %للحوم البيضاء.

وقد تباينت نسب الزيادة في أسعار السلع بين عامي 2007 و 2008 تبايناً واضحاً بين الدول العربية، وقد سجلت أعلى نسب زيادة في أسعار مجموعة الحبوب، وسجلت مجموعة الزيوت النباتية ارتفاعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية . وشملت السلع التي ازدادت أسعارها الدرنات والبقوليات واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء .أما أسعار الأسماك والسكر فقد شهدت ارتفاعاً في بعض الدول العربية وانخفاضاً أو استقراراً في البعض الآخر.

وتعكس التطورات في الأرقام القياسية لأسعار الغذاء بصورة مجملة في العالم خلال الفترة 2006-2008 زيادات غير مسبوقة إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار الغذاء الإجمالي 213% في منتصف عام 2008 وتراوح بين نحو 150% و 200% خلال تلك الفترة.

أما على المستوى القطري تباينت نسب الزيادة في أسعار السلع بين عامي 2007 – 2008 فقد سجلت أعلى نسب الزيادة في أسعار مجموعة الحبوب حيث سجلت نسبة 55.2 % في فلسطين تلتها قطر بنسبة زيادة قدرها 84 %ثم البحرين بنسبة 45.9% أما في سلطنة عمان وسوريا والعراق ومصر فقد بلغت نسبة الزيادة في أسعار الحبوب 38.3 % ، 26.5% ، 32 %و 12 %على التوالي .

وسجلت مجموعة الزيوت النباتية ارتفاعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية حيث سجلت أعلى مستوى ارتفاع لها في قطر بنسبة زيادة قدرها 38.9% تلتها السعودية بنسبة زيادة قدرها 37.1% بينما بلغت الزيادة 30.6% ، 02 % و 61% في كلٍ من البحرين والعراق وفلسطين على التوالي . بينما شهدت الأسعار في مجموعة السكر تغيرات متفاوتة بالزيادة كما في دولة قطر (40%) والنقصان كما في موريتانيا (12.5%) أو عدم التغير في دول البحرين وتونس وسوريا والسودان والعراق .

وسجلت مجموعة اللحوم الحمراء ارتفاعاً في معظم الدول العربية بلغ أقصاه 35% في سوريا بينما سُجل أدني ارتفاع لها 3.6% في تونس، ولم تطرأ على أسعارها زيادة تذكر في كل من السودان وموريتانيا. أما بالنسبة للحوم البيضاء فقد كان أكبر نسب التغير ارتفاعاً 38.6% في سلطنة عمان تلتها 34 % في دولة البحرين ثم فلسطين وسوريا والسعودية بنسب 30.1% و 18.5% ، 12.7% على التوالي.

كما ارتفعت أسعار مجموعة الدرنات في كل من البحرين، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، قطر ومصر، بينما انخفضت في السعودية .أما مجموعة البقوليات فقد سجلت ارتفاعاً في كل من البحرين والسعودية والعراق وسلطنة عمان بنسب 35 %، 33 % و33 % و 14 %على التوالي .

جاءت الزيادة في أسعار المواد الغذائية لعوامل مرتبطة بجانب العرض تشمل ارتفاع الأسعار عالمياً بسبب الظروف الطبيعية ، إلى جانب قيام بعض الدول بفرض رسوم وقيود على صادراتها من المواد الغذائية ، وانخفاض المخزون العالمي من الحبوب خلال السنوات الأخيرة .

كما جاءت الزيادة لعوامل ترتبط بجانب الطلب تشمل : ارتفاع مستوى المعيشة في بعض الاقتصاديات الناشئة مثل الصين والهند التي ظهرت فيها طبقة من المقتدرين لا يقل عددها في كلتا البلدين عن 300 مليون نسمة ، وارتفاع أسعار النفط والذي انعكس على تكاليف الإنتاج .

هذا إلى جانب عوامل أخرى تشمل : المضاربات في بورصات السلع الغذائية ، وارتفاع أسعار منتجات الطاقة وضعف الدولار الأمريكي .

وعلى المستوى العربي يعود ارتفاع أسعار السلع الغذائية في عام 2008 إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً باعتبار أن الدول العربية مستوردة للغذاء، بالإضافة إلى عدة عوامل مرتبطة بالوطن العربي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء فيها ومنها :

انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة في موسم 2008/2007 كما في الجزائر، المغرب، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين وموريتانيا . هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي وبخاصة المستورد منها، وارتفاع تكاليف النقل، بجانب إتباع بعض الدول العربية لسياسات تصديرية دون التحري من الإحتياجات الداخلية بسبب ضعف آليات التنبؤ بالإنتاج .

3-5 الأمراض والأوبئة العابرة للحدود:

شهد العقد الأول من الألفية الثالثة ومنذ أوائل 2004 عدداً من الأمراض العابرة للحدود في مقدمتها مرض أنفلونزا الطيور الذي يعتبر من الأمراض شديدة العدوى ، عندما أعلنت العديد من البلدان الآسيوية عن انتشار انفلونزا الطيور تقريباً في وقت واحد، تعرض قطاع الدواجن لخسائر ضخمة قدرت قيمتها بما يصل إلى 10مليارات دولار أمريكي بسبب إعدام الحيوانات المصابة في جميع أنحاء العالم : فقد تم إعدام أو وفاة حوالي 200 مليون دجاجة منذ بداية الأزمة في أواخر عام 2003 . وقد تعرضت بلدان كثيرة لهبوط حاد في الطلب المحلي على الدواجن مما انعكس على تراجع الوظائف في قطاع الدواجن وأضر بسبل المعيشة المعرضة للخطر .

تولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إهتماماً خاصاً بالأمراض الحيوانية ومكافحتها والوقاية منها وبخاصة الأمراض العابرة للحدود، من خلال مختلف برنامج مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود الذي نفذته المنظمة في المنطقة العربية، وقد أشتمل البرنامج مكافحة أمراض حمي الوادي المتصدع، الحمي القلاعية أنفولونزا الحيوان، مرض الإجهاض المعدي، ومكافحة الذبابة الحلزونية، وقد أحدثت المنظمة في عام 2009 المكتب العربي لصحة الحيوان ضمن هيكلها التنظيمي كآلية عربية تعني بتنسيق الجهود التي تهدف إلى بلورة سياسات وخطط وبرامج بشأن التصدي والمكافحة للأوبئة الحيوانية على مختلف المستويات بالوطن العربي.

وقعت معظم الدول العربية اتفاقية الصحة والصحة الناتية (SPS) التي تسمح للدول الأعضاء بوضع المعايير الخاصة بها شريطة أن تكون مبنية على أسس علمية تضمن سلامة الغذاء وصحة الحيوان والنبات دون أن تكون تعسفية أو غير مبررة، ولا تميز بين الدول في التعامل بتطبيق الإجراءات عندما تكون الحالات السائدة متطابقة أو متشابهة . وقد وافقت الدول الأعضاء على توافقية تدابير الصحة والصحة النباتية على أساس المعايير والإرشادات والتوصيات الدولية الموضوعة من قبل منظمات وضع المعايير والمعروفة بالأخوات الثلاث (Three Sisters) كلاً فيما يخصه وهي : المكتب الدولي للأوبئة (OIE والمعاهدة الدولية لوقاية النبات (IPPC) والتي انضم إلى عضويتها (حتى 26 أيار/مايو 2009) 171 دولة، وهيئة الدستور الغذائي (كودكس إليمنتاريس) .

كذلك انضمت معظم الدول العربية لبرنامج نظام الطوارئ للوقاية من الأمراض والآفات الحيوانية العابرة للحدود. يولي هذا البرنامج الأهمية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود وعلى رأسها الطاعون البقري، بالإضافة إلى خمسة أمراض أخرى هي : الحمى القلاعية، الالتهاب الرئوي المعدي للأبقار، وباء المجترات الصغيرة، حمى الوادي المتصدع ومرض الجلد المتجعد . هذا إلى جانب الجَراد الصحراوي باعتباره آفة عالميّة نظراً للهجرة المتكرّرة لأسرابه الخارقة للحدود والتي تعتبر خطراً على الإنتاج الزراعي بإفريقيا والشرق الأدنى وغالباً ما تتطلّب القيام بعمليّات مكافحة على نطاق واسع .

عملت الدول العربية على تعزيز البرامج الرامية إلى حماية القطاع الزراعي من الأمراض والآفات العابرة ومنع تسربها للبلاد من خلال: تطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية SPS، والمساهمة في عمليات الطوارئ المشتركة الناجمة عن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ، وأقامت مراكز الحجر والصحة الحيوانية في كافة المراكز الحدودية للتأكد من خلو الإرساليات من أية إصابات أو أمراض ، وتنفيذ برامج التلقيح والتحصين ضد الأمراض الخطيرة ، ونشر الوعي لدى المزارعين ، وتقديم الخدمات البيطريّة ، وتحديد المسالك الجديدة الممكنة لدخول المرض واتجاهات تحركات الحيوانات ، وتحسين الاتصالات فيما بين المختبرات وفيما بين المؤسسات المعنيّة بصحة الإنسان والخدمات البيطرية ، وتوفير المعلومات عن الأمراض باعتبارها شرطاً أساسياً لازماً للإنذار المبكر الفعّال .

على المستوى القطري عملت الدول العربية خلال الفترة (2000-2009) على حماية ثروتها الحيوانية على النحو التالي :

في تونس تم تعزيز البرامج الرامية إلى حماية القطاع الفلاحي من الأمراض والآفات ومنع تسربها للبلاد بخاصة الأمراض الجديدة ، و الجراثيم المسببة للتسمم والأمراض عند المستهلكين وذلك بتدعيم عمليات المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد على مستوى الحدود الجوية والبحرية والبرية .

وتعتبر سوريا من الدول المتشددة في تطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية SPSووقعت على كافة الاتفاقات الدولية لحماية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وأقامت مراكز الحجر والصحة الحيوانية في كافة المراكز الحدودية للتأكد من خلو الإرساليات من أية إصابات أو أمراض كما تتشدد في إجراءات دخول السلع الغذائية والبذار والغراس والتربة وغيرها وأهم الإجراءات والسياسات التي تتبعها حالياً وتسعى إلى تأكيد تنفيذها : التأكد من فحص الإرساليات الواردة من خلال مراكز الحجر الصحي والبيطري . والتأكيد على معالجة العبوات والحاويات التي تنقل الإرساليات للتأكد من خلوها من الأمراض والأوبئة . كذلك تفرض إجراءات متشددة تجاه الترانزيت الذي يعبر من سوريا وتعتمد الترفيق للقوافل التي تمر من البلاد من المركز الحدودي إلى

المركز الآخر لمنع إفراغ أية شحنة داخل البلاد . كما وقعت العديد من الاتفاقيات مع دول الجوار لعدم انتقال أية أمراض وغيرها إلى القطر وبخاصة مع الدول المجاورة . وتسعى سوريا إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ الأحكام الخاصة بالزراعة .

انخفضت الأنشطة البيطرية في العراق في السنوات الأخيرة بسبب الظروف وعدم الاستقرار، وقدر الانخفاض بين (20 – 40 %) ، والجدير بالذكر أن فرق التفتيش الدولية واللجنة الخاصة للأمم المتحدة قامت بتدمير منشآت عراقية لتصنيع لقاحات الحمى القلاعية في عام 1996 ، والذي كان ينتج (36) مليون لقاح سنوياً ، ويحتاج العراق سنوياً (5 – 10) ملايين لقاح منه ويلاقي صعوبة في توريده ، مما أثر سلباً على تنمية الثروة الحيوانية . ويقوم العراق حالياً باتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية والفنية البيطرية لمنع انتقال الأوبئة والأمراض من دول الجوار والعراق ، وأنشأ العديد من المحاجر الزراعية والبيطرية في المراكزالحدودية وزودها بكافة المستلزمات المطلوبة لعملها .

اعتمدت سلطنة عمان مبدأ الوقاية خير من العلاج في حماية حدودها من دخول الأمراض النباتية والحيوانية الوافدة وانتقالها بين المناطق الزراعية من خلال إقامة المحاجر الزراعية والبيطرية وتزويدها بالإمكانيات التي تمكنها من تشخيص الأمراض والتاكد من سلامتها وخلوها من أية إصابات قبل الدخول ، وتطبق ذات المبادئ على الصادرات حفاظاً على سمعة منتجاتها النباتية والحيوانية المجهزة للتصدير. كما تنفذ السلطنة البرنامج الوقائي المتكامل (التحصين الجماعي) لمرض الطاعون البقري وطاعون المجترات الصغيرة والحمى القلاعية ومرض التسمم البخصي .

وقام المغرب بتعريف الأمراض الحيوانية المعدية والتي تم تسجيلها خلال العشر سنوات الأخيرة، والتي منها الوبائية وتشمل : الحمى القلاعية عند الأبقار، اللسان الأزرق عند الأغنام ، وطاعون المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز)، والأمراض المتوطنة وتشمل : الإجهاض المعدي عند الأبقار، والسل البقري، والكلب (السعر)، والحمى الفحمية عند المجترات، والجدري عند الغنم.

كان لتفشى مرض أنفلونزا الطيور في مصر أثر سلبي كبير على القدرة الإنتاجية للمزارع حيث تأثرت كافة المزارع التجارية الخاصة والحكومية كما تأثر القطاع الريفي الذي ينتج نحو 50% مما تستهلكه مصر من الطيور سنوياً، وقد تجاوزت الخسائر الناتجة عن المرض قبل محاصرته نحو 3 مليارات جنيه ، شملت : تراجع الإنتاج الكلي من دواجن اللحم والبيض بنحو 30% من الطاقة الإنتاجية السابقة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع سعر المستهلك، وانخفاض معدل الاكتفاء الذاتي من الدواجن والبيض من 100% إلى نحو 70%، و اضطرار الحكومة لاتخاذ قرارات تؤثر على البنية

التحتية لصناعة الدواجن بنقلها إلى خارج العمران السكني إلى الظهيرالصحراوي لكل محافظة وما لذلك من تدمير لبنية أساسية قائمة تتراوح ما بين 15-17 مليار جنيه.

وشهدت اليمن خلال العقد الأول من الألفية الثالثة عدداً من الأمراض العابرة للحدود مثل مرض الوادي المتصدع الذي فتك بعدد من الحيوانات في منطقة تهامة والتي تعد منطقة تركيز الثروة الحيوانية ، كما انتشر مرض الذبابة الحلزونية التي جاءت عابرة بعد حرب العراق عبر الحدود ويتم حالياً مكافحتها وهي ما أن تنهى في منطقة تظهر في منطقة أخرى . ورغم انتشار عدد من الأمراض والأوبئة العابرة في عدد من الدول مثل أنفلونزا الطيور التي فتكت بعدد كبير من ثروة تلك البلدان من الدواجن والطيور النادرة إلا أن اليمن بقيت خالية من هذا المرض .

تصدت دولة قطر لمرض أنفلونزا الطيور بوسائل متعددة ، وأقامت العديد من المؤتمرات والمحاضرات والندوات التثقيفية، كما اتخذت الاحتياطات والتدابير والأساليب اللازمة لمنع ظهور وانتشار المرض. واستضافت المؤتمر العاشر للجنة الإقليمية للصحة الحيوانية «OIE» في أكتوبر/ 2009م، وقد تم منح قطر رئاسة هذه اللجنة في دورة مايو 2009 بباريس.

5-4 التكتلات الاقتصادية والتجارية القائمة:

5-4-1 التكتلات الاقتصادية والتجارية الدولية:

5-4-1-1 منظمة التجارة العالمية:

أدركت الدول العربية أهمية منظمة التجارة العالمية، وغالبيتها الآن لها ارتباطها بهذه المنظمة، سواء عضوية كاملة أو مراقبين أو شبه مراقبين، وعندما أصبحت عضوية بعض الدول العربية سارية فإن مشكلات الدول العربية معها بدأت في التزايد ، وهي في حقيقتها مشكلات مع البلاد النامية، و أهم هذه المشكلات أو القضايا: العلاقة بين التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا، العلاقة بين التجارة الدولية والديون والتمويل، العلاقة بين التجارة الدولية وقضايا العمل والبيئة، تحرير التجارة في الخدمات، السلع الزراعية إنتاجاً وتجارة ، كل قضايا حقوق الملكية الفكرية .

وبشكل عام هناك مشكلات لكل الدول مع منظمة التجارة العالمية حتى الدول المتقدمة التي صنعت المنظمة. ولقد فرضت الأحداث العالمية التفاوض من جديد حول هذه القضايا وخاصة قضية تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية . ويلاحظ أن كل القضايا الخاصة بالدول المتقدمة بدأ التفاوض حولها أو حدد موعد للتفاوض حولها . أما

القضايا الخاصة بالدول النامية وضمنها الدول العربية مع المنظمة فإن القليل منها هو الذي بدأ التفاوض حوله أما الكثير فإنه لا يزال في مرحلة الدراسة .

وخلاصة القول أن منظمة التجارة العالمية أصبحت ضمن المنظمات التي تحكم التطور الاقتصادي العالمي ، ولما كان من غير المتصور أن تظل الدول العربية بعيدة عنها، ويكون المطلوب هو التخطيط لاستفادة الدول العربية من المنظمة، وأن يعمل العرب كفريق واحد في التعامل مع هذه المنظمة، ويجب أن تحدد مطالب الدول العربية مع منظمة التجارة العالمية تحديداً كاملاً بناءً على دراسات واقعية.

2-1-4-5 الاتحاد الأوروبي :

انطلقت الشراكة المتوسطية الأوروبية : تنفيذاً لإعلان برشلونة 1995 القاضي بإقامة منطقة سلام وازدهار في حوض البحر الأبيض المتوسط وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وتطوير العلاقات التجارية بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وقيام الاتحاد الأوروبي بمساعدة دول المنطقة من أجل تنمية قطاعاتها وإعادة هيكلتها لسرعة اندماجها في الواقع الجديد وذلك من خلال المنح وتوفير القروض الميسرة من بنك الاستثمار الأوروبي، وقد انضمت العديد من الدول العربية (الأردن، المغرب، مصر، الجزائر، فلسطين) إلى هذه الشراكة من خلال اتفاقيات ثنائية بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي .

جدول (5-2) الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

الدولة العضو	تاريخ الانضمام للمنظمة
الأردن	أبريل 2000
الإمارات	أبريل 1996
البحرين	يناير 1995
تونس	مارس 1995
عمان	نوفمبر 2000
قطر	يناير 1996
الكويت	يناير 1995
مصر	يونيو 1995
المغرب	يناير 1995
موريتانيا	مايو 1995

الجزائر	مراقب
السعودية	مراقب
السودان	مراقب
العراق	مراقب
لبنان	مراقب
ليبيا	مراقب
اليمن	مراقب

5-4-2 التكتلات الاقتصادية والتجارية العربية:

5-4-2-1 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تنفيذاً لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة بتاريخ 21-23 يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم 1317 الدورة 59 بتاريخ 1997/2/19 بوضع برنامج تنفيذي لإقامة هذه المنطقة وأهم ما جاء في البرنامج التنفيذي أن تستكمل المنطقة خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1 وتخفيض سنوي قدره 10% للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثرالمماثل بحيث تكتمل في 2007/12/31 وإن كان في وقت لاحق اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار رقم 1431 بتاريخ 2002/9/8 القاضي بتقليص فترة المنطقة بحيث تكتمل في 2004/12/31 لتكون في 2005/1/1 قد أصبحت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مكتملة.

وكان الاهتمام بالمنتجات الزراعية واضحاً في البرنامج التنفيذي حيث تم الاتفاق على رزنامة زراعية يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتخضع السلع الزراعية للإعفاء المتدرج من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وأوقف العمل بالرزنامة الزراعية اعتباراً من 2005/1/1، إلا أن ثمة قيداً ما زال ساري المفعول وهو حظر استيراد السلع الزراعية أو تداولها لأسباب صحية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي والبيطري . وأشارت الاتفاقية على ضرورة استخدام النظام المنسق (H.S) في تصنيف السلع . وعلى الرغم من كل الترتيبات التي وضعها البرنامج التنفيذي بما فيها لجنة التنفيذ والمتابعة ووضع آلية لفض المنازعات والإشراف الكامل للمجلس الاقتصادي على المنطقة إلا أن هناك بعض القضايا التي تسعى الدول العربية إلى معالجتها ومنها التوصل إلى قواعد منشأ عربية موحدة تفصيلية . ومعالجة تجارة الخدمات بشكل مناسب . وتنسيق السياسات التجارية العربية. وبحث قضايا حقوق الملكية الفكرية والتعاون التكنولوجي

والبحث العلمي. والتصدي إلى مشاكل القيود غير الجمركية بالكامل. كما أن هناك ثلاث دول عربية لم تنضم بعد إلى البرنامج التنفيذي. وبالرغم من ذلك فتعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهم إنجاز تحقق في مسيرة التعاون الاقتصادي العربي المشترك وهي تعتبر مقدمة حقيقية للإتحاد الجمركي العربي الذي تم إقراره من حيث المبدأ .

يأتي مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مقدمة تجارب التعاون الإقليمي العربي حيث يضم المجلس ست دول عربية هي دول الخليج العربي والتي تتميز بتقارب شديد في اقتصادياتها ومستويات التنمية التي تحققت فيها وفي الأوضاع الاجتماعية والرؤى السياسية. ولقد تخطى المجلس عقبات كثيرة ووصل الآن إلى مرحلة الإتحاد الجمركي الذي يشكل جداراً موحداً أمام الغير . ونجاح هذه التجربة العربية يؤكد أن الفرصة الموجودة لتكتل اقتصادي يضم غالبية أن لم يكن كل الأقطار العربية إذا ما توافرت النية الصادقة والجدية والإحساس بمخاطر المستقبل وضعف الدولة القومية إزاء تسارع المتغيرات العالمية .

ويمثل الاتحاد ألمغاربي العربي إطاراً آخر للتعاون الإقليمي العربي و يضم خمسة أقطار عربية في شمال إفريقيا، إلا أن هذا الإتحاد –رغم مرور سنوات على إنشائه - لم يتقدم خطوة للأمام وما زال مجرد هيكل أو إطاراً يحتاج إلى آليات متفق عليها لتدب الحياة فيه .

5-4-2-2 اتفاقيات الاستثمار :

تم توقيع عدة اتفاقيات لتنظيم استثمار وانتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية كان هدفها الأساسي تشجيع الاستثمار البيئي العربي ووضع ضوابط له وحمايته ، ومن أبرز هذه الاتفاقيات : اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية . والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، وبالرغم من أهمية هذه الاتفاقيات ونفاذها إلا أن تطبيقها ما زال محدوداً وأثارها الإيجابية محدودة أيضاً، ولكنها تشكل أطراً مؤسسية وتنظيمية يمكن البناء عليها بحيث تدفع في اتجاه تشجيع المستثمرين العرب على تكثيف نشاطهم الاستثماري في الدول العربية ، شريطة أن يتوافر المناخ الملائم والبيئة الملائمة للاستثمار .

5-4-2-3 المؤسسات والشركات المالية العربية:

توجد في الوطن العربي مجموعة من مؤسسات التمويل العربية الهامة ، أدت دوراً متميزاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية ، من هذه المؤسسات : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، صندوق أبو ظبي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية .

كما تم إنشاء ست عشرة شركة عربية مشتركة خلال العقود الثلاثة الماضية منها أربع شركات زراعية أو تعمل في القطاع الزراعي والباقي يعمل في مجالات أخرى ، وتوجد شركتان تعملان في مجال الاستثمار بصفة عامة .

الشركات الزراعية هي : الشركة العربية للاستثمار التي أُنشئت عام 1974 للمساهمة في مشاريع استثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، وتقدم التمويل على أسس اقتصادية . والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وأنشئت عام 1976 كمؤسسة مالية عربية مختصة في القطاع الزراعي ، وتهدف إلى تنمية الموارد الزراعية في الدول العربية وزيادة تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية ومستلزمات الإنتاج الزراعي. والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بدأت نشاطها عام 1975 وتستهدف القيام بجميع الأعمال الفنية والزراعية والصناعية المتعلقة بإنتاج وتصنيع وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف والمواد والمعدات والآلات اللازمة لذلك وإجراء الدراسات والمواصفات وتقديم الخدمات الاستشارية لأغراضها أو للغير .

5-4-2-4 مجلس التعاون الخليجي :

وقعت دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر/ 1981 الاتفاقية الاقتصادية وتم تجديد هذه الاتفاقية في 31 /12 / 2001م ، أُنشئت بموجبها منطقة تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وهي : دولة الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية، البحرين، سلطنة عمان، الكويت، قطر. و يتم التبادل التجاري بين دول المجلس ضمن اتحاد جمركي يُطـبّق في موعد أقصاه الأول من يناير عام 2003م، و يتضمن كحدٍّ أدنى : تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي . أنظمة وإجراءات جمركية موحدة . نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة . انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة. معاملة السلع المنتجة في أيٍّ من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية . وتتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك : اتباع إستراتيجية تفاوضية بصفة جماعية تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس . عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين . توحيد إجراءات ونظم الاستيراد والتصدير. توحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي .

5-5 الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية :

نظراً لأهمية القطاع الزراعي فإن تجارة المنتجات الزراعية تحتل أهمية خاصة وتساهم في تحقيق العوائد للمنتجين الزراعيين وللقطاعات الرديفة والمساهمة في عملية التنمية الزراعية.

خضعت الزراعة في بعض أقطار العالم العربي إلى سياسات اقتصاد شبه مغلق ، ومع التطورات الكبيرة التي حدثت على المستوى العالمي من بروز لظاهرة العولمة وظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة ومنح التسهيلات المتبادلة بين الدول المختلفة من جهة ، وانسجاماً مع التوجهات العامة في عملية التطوير والتحديث والاندماج بشكل أكبر وبفعالية في المجتمع الدولي وفي إطار العمل على زيادة الانفتاح على المجتمع الدولي الذي تسارع في السنوات الأخيرة فقد لجأت الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات لتوقيع العديد من الاتفاقات التجارية والاقتصادية لزيادة النشاط التجاري والتركيز على استفادة السلع والمنتجات الزراعية من الميزات التي توفرها الاتفاقات الدولية لتحقيق زيادة في الصادرات والاستفادة من القيم المضافة وتوفير فرص العمل وزيادة المساهمة في الميزان التجاري .

تتمثل أهم المشاكل المستقبلية المتصلة بالانفتاح على الأسواق الخارجية وإبرام الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف في المزيد من تنمية القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية وبما يساعد على رفع قدرة المنافسة في الداخل والخارج و ذلك بتوفير منتوجات زراعية غذائية ذات جودة عالية و بتكلفة تمكن من المنافسة في السوق الداخلية و الخارجية . و في هذا الإطار تعمل الدول العربية على تأهيل القطاع الزراعي للاستفادة بأقصى قدر ممكن من الفرص التي توفرها مختلف هذه الاتفاقيات التي أفرزت إمكانيات جديدة هامة لتصدير المنتوجات الزراعية الغذائية. ويتطلب تحقيق ذلك تكثيف جهود مختلف الجهات المعنية من منتجين زراعيين ومصنعين ومصدرين حتى تتدعم مكانة المنتجات وتتنوع الأسواق التي تستقطبها . وان تحقيق ذلك يتطلب إعادة النظر في تطوير السياسات الزراعية بما يتواءم مع هذه الالتزامات .

فيما يلي استعراض لأهم الاتفاقيات والبروتكولات التي وقعتها بعض الدول العربية خلال الفترة 2000- 2009 :

يسعى اليمن إلى استكمال إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى ، حيث صدر قرار وزير المالية رقم 13 لعام 2003 بشأن تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع العربية المتبادلة وفقاً لبرنامج منطقة التجارة العربية الكبرى. وصدر قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 42 بإنشاء نقطة اتصال لمنطقة التجارة العربية الكبرى للعمل على تعظيم المنافع والمصالح التي ستعود على اليمن من جراء انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال الترويج للمنتجات والتعريف بها في الأسواق العربية والإقليمية . كذلك تم تشكيل لجنة وزارية لدراسة متطلبات مجمل التعامل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . وبما أن اليمن من الدول الأقل نمواً، فقد حظي على بعض الاستثناءات للتخفيف من نتائج التحرير

الكامل لتجارته بحيث يبدأ تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية بداية 2005 وبنسبة 16%.

قدم العراق طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2004 ، تم قبول الطلب ، أصبح العراق عضواً مراقباً في هذه المنظمة ، ويعمل العراق حالياً بتوفير الوثائق المطلوبة للانضمام ، وتعديل القوانين والتشريعات المحلية ، بما يتلاءم مع القوانين الدولية المعتمدة في منظمة التجارة العالمية . واهتم العراق باتفاقية الشراكه مع الاتحاد الأوروبي وسعى إليها ووقع العديد من مذكرات التفاهم بهذا الشأن، إضافة إلى تفعيل الانشطة التجارية وزيادة التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي . كما سعى العراق إلى تفعيل وتوسيع نشاط منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،استهدفت تلك الاتفاقية والتعديلات اعفاء السلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية بما فيها المنتجات الزراعية والحيوانية من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب.

وتندرج العلاقات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي تحت إطار أحكام البروتوكول (1) و (3) لاتفاقية الشراكة الموقعة من قبل الجانبين عام 1996. البروتوكول (1) يضم الإعفاءات المقدمة للمنتجات الزراعية المغربية في اتجار دول الإتحاد، أما البروتوكول (3) فيحدد خصوصيات استيراد المغرب للمنتجات الفلاحية من أوروبا . وقد دخل البروتوكولان المذكوران حيز التنفيذ في مارس 2000 مع الإشارة إلى أن بعض المنتجات الزراعية (الطماطم والخضر والفواكه) قد استفادت من إعفاءات تفضيلية مسبقة ، كما استمرت جولات التفاوض بين الجانبين في يناير 2002 ومن ثم خلصت في أبريل 2004 إلى بروتوكولات جديدة وقعت في سبتمبر 2004. كما وقع المغرب اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى15 يونيو 2004 ودخلت حيز التنفيذ في يناير 2006 ، وبموجب الاتفاقية يتم إقامة منطقة للتبادل الحر للمنتجات الصناعية والفلاحية، وذلك على مراحل خلال 10 سنوات. أما البنود الخاصة بالمجال الفلاحي فتهم الإدارة وتدبير الحصص ومواصفات المنشأ والتدابير الصحية للمنتجات . كما وقع المغرب اتفاقية التبادل الحر مع دول الشراكة الأوروبية للتبادل الحر ، وقعت هذه الاتفاقية التي تضم أربع دول (سويسرا، النرويج، أيسلندا وليشت-نستن) يوم 19 يونيو 1997 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2000 . في ذات الإطار، تحظى المنتجات الفلاحية بمعالجة خاصة على شكل إعفاءات متبادلة في إطار ثنائي.

كذلك وقع المغرب مع تركيا اتفاقاً للتبادل الحر بأنقرة يوم 7 أبريل 2004 والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من يناير 2006 . ويعنى الجانب الفلاحي فيه بأسس التفضيل في حدود الحصص ضمن قائمة للمنتجات الزراعية لكل من الجانب المغربي والتركي . كما أبرم المغرب اتفاقيات ثنائية مع كلٍ من تونس والأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة لتوسيع التعاملات التجارية وتوسيع روابط التعاون . و وقعت اتفاقية رباعية للتبادل الحر بين كل من المغرب والأردن وتركيا ومصر يوم 25 فبراير 2004 والتي دخلت حيز

التنفيذ يوم 27 مارس 2007 . وتم توقيع اتفاق تسهيل وتنمية التبادل التجاري مع الدول العربية بتونس في 27 فبراير 1981 والمصادق عليه من قبل المغرب يوم 11 مارس 1993 . يتضمن ذات الاتفاق أهدافاً متعددة من أهمها تحرير التبادل التجاري التدريجي بمعدل 10 % في السنة، والتي أصبحت مطلقة اعتباراً من يناير 2005.

وقعت سوريا العديد من الاتفاقيات الثنائية خلال السنوات الأخيرة بهدف تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة وتقوية التكامل الإقليمي، شملت اتفاقية التجارة الحرة مع الجزائر. وموافقة الحكومة السورية في آب 2005 على القانون المقترح للمصادقة على اتفاقية التجارة الحرة بين سوريا والأردن والتي تهدف إلى توسيع التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التجارة المشتركة، والموافقة على القانون المقترح للمصادقة على اتفاقية النقل البحري بين سوريا واليمن ، كما وقعت سوريا حزمة اتفاقات مع لبنان ضمن اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية السورية في شباط 2005 تضمنت الاتفاقيات بروتوكولات وملفات تنفيذية في مجال الاقتصاد – الزراعة – الصحة – البيئة – السياحة – القضايا الاجتماعية . و وقعت الحكومة السورية في أيلول 2005 عدة اتفاقيات مع عُمان تتضمن اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي كما تم توقيع اتفاقيات أخرى لتطوير الاستثمار والتعاون في مجال الشحن البحري والنقل البري ، كما وقعت سوريا والسعودية بالأحرف الأولى على اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي والتهرب من الضرائب في أيلول 2005 .

كما تم العمل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة مع تركيا في 2007/1/1 وتضمنت الاتفاقية في المجال الزراعي والصناعات المعتمدة على المواد الزراعية تحديد كميات غير كبيرة من المنتجات لكل من البلدين لتسهيل دخولها إلى البلد الآخر.

كذلك تمت صياغة عشر اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والاستثماري بين سوريا وقبرص ، وفي 2005 وقعت سوريا وروسيا تسوية للديون السورية من روسيا ، وطبقاً للتسوية فإن روسيا ستحذف 73% من الديون الروسية بينما ستقوم سوريا بإعادة دفع المتبقي كسلع مصدرة أو من خلال مشاريع روسية في سوريا . كما وقعت الحكومة السورية اتفاقاً نهائياً مع كل من حكومتي جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا لتسوية الالتزامات المالية السورية مع كلا البلدين. كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع الجانبين التشيكي والسلوفاكي حول الترتيبات المصرفية .

وعلى المستوى الإقليمي تم إلغاء الروزنامات الزراعية كلياً منذ بداية عام 2005 حسبما نص على ذلك البرنامج التنفيذي وقرارات المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي . بالإضافة لذلك فقد ألغت الحكومة السورية جميع الضرائب والرسوم التي كانت مفروضة على الأشخاص العابرين والسيارات المغادرة إلى المملكة العربية السعودية أو القادمة منها وبالمقابل فقد اتخذت السعودية نفس الإجراء أيضاً. هذا الإجراء جاء ليحل الصعوبات

الناشئة بعد تطبيق الإلغاء الكامل للرسوم الذي نصت عليه (GAFTA) مع بداية العام 2005 حيث تسببت الاختلافات بين الأنظمة الجمركية العربية بالكثير من المشكلات. بشكل مشابه فقد أعفيت البضائع الفلسطينية كلياً من رسوم وضرائب الدخول إلى الأسواق السورية بدءاً من حزيران 2005 وبذلك تكون قرارت (GAFTA) قد وضعت موضع التنفيذ. إضافة لذلك فقد استثنى المرسوم الرئاسي (2005/51) شهادة منشأ البضائع المستوردة من دول (GAFTA) من رسم التصديق القنصلي. وعلاوة على ما سبق فقد قررت القمة العربية في تونس إلزامية تطبيق المواصفات القياسية العربية .

كما أقرت الحكومة السورية قانون المصادقة على ملف دخول سوريا إلى الاتفاقية الإطارية للتفضيلات التجارية بين الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي وتطوير التكامل الاقتصادي على قاعدة عدم التمييز والمعاملة المتساوية لكل الأعضاء. علاوة على ذلك فإن التفضيلات التجارية ستغطي جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والنباتية مما سيعود بالنفع على كافة الدول الأعضاء . و تعتبر اتفاقية الشراكة من أهم الاتفاقات التي ستشارك فيها سوريا كونها اتفاقية شاملة كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومجالات عديدة للتعاون تمس كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية لسورية وتم توقيعها بالأحرف الأولى في نهاية 2004 وتم تأجيل توقيعها من قبل الاتحاد الأوروبي لأسباب سياسية ثم تم تعديلها وإعادة توقيعها بالأحرف الأولى في بداية عام 2009 ويتوقع أن توقع قبل نهاية العام 2009 .

تعتبر سوريا إحدى الدول المؤسسة لاتفاقية الغات في عام 1947 لكنها انسحبت منها في عام 1951 لأسباب سياسية. تقدمت سوريا بطلب الانضمام الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية في تشرين أول 2001 وتم التأكيد على الطلب في عام 2004 ولكن لم يتم تشكيل مجموعة العمل لبدء التفاوض نتيجة الضغوط التي تمارس على سوريا ولكن بدأت سوريا باتخاذ الإجراءات التحضيرية. كما تقوم بإجراء العديد من التعديلات التي يمكن أن تسهل العمل المستقبلي مثل تعديل بعض القوانين التي تحكم التجارة الخارجية والاستثمار والقوانين المالية ، كما بدأت بالعمل لتنفيذ حقوق الملكية و العديد من القضايا الأخرى ذات الصلة بالمفاوضات مع المنظمة .

ترتبط دولة قطر مع الدول الشقيقة بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والتعاون التقني تشمل : اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني . اتفاقيات حماية الاستثمارات المتبادلة . اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي . اتفاقيات الطيران والنقل الجوي.

الباب السادس
الدروس المستفادة من تطبيق حزمة السياسات الزراعية
للفترة (2000-2009)

الباب السادس

الدروس المستفادة من تطبيق حزمة السياسات الزراعية للفترة (2000-2009)

أوضحت تجربة الدول العربية في مسيرتها التنموية وتطبيق حزمة السياسات الزراعية للفترة (2000-2009) أن هناك العديد من الإنجازات التي تم إحرازها ، وفي نفس الوقت أفرزت هذه التجربة سلبيات عدة يجب العمل على تداركها مستقبلاً ، ويمكن الإشارة إلى عدد من الدروس التي تم استخلاصها من هذه التجربة ، تلك التي يمكن اعتبارها المقومات الرئيسة لمؤشرات العمل المستقبلي ، والتي يمكن أن تشكل في مجملها الركائز الأساسية لعدد من الآليات والبرامج التنفيذية .

1.6 ندرة الموارد المائية وتركيز السياسات على تنمية العرض دون ترشيد الطلب:

فضلاً عما تتسم به الموارد المائية العربية من محدودية وندرة نسبية شديدة ، فإن كفاءة استخدامها تتسم بالانخفاض الواضح . وتعد محدودية ما تملكه بعض الأقطار العربية من موارد مائية، والتدني الواضح في كفاءة المستخدم منها تحدياً شديد الخطورة فيما يتعلق بتنمية الزراعة العربية. ويتسم عرض الموارد المائية بالجمود الشديد حيث يصعب في أغلب الأحوال زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة تتمثل في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، أو توجيه استثمارات ضخمة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية .

لقد ركزت السياسات المائية العربية خلال الفترة الماضية جل اهتمامها على إدارة عرض الموارد المائية دون توجيه اهتمام بنفس القدر إلى جانب الطلب على المياه وترشيد استخدام ماهو متاح منها .ومن ثم ظلت كفاءة استخدام هذه الموارد النادرة جامدة عند مستويات منخفضة .

وقد تمثل الاهتمام بجانب العرض في تنمية الموارد من مصادرها المختلفة وكذا حسن توزيعها فضلاً عن حماية وصيانة الموارد المائية في مواجهة أوجه الفقد المختلفة سواء الفقد الكمي على مختلف مستويات الشبكة المائية أو الفقد النوعي والذي ينشأ نتيجة لتدهور نوعية المياه لأسباب متعددة .في حين اهتمت السياسات المائية بشكل أقل على إدارة الطلب والتي تتمثل في ترشيد استخدام المياه في مختلف أوجه استخداماتها ، وتخصيص الموارد المائية طبقاً لمعايير الكفاءة الاقتصادية ، وقد انعكس هذا التمايز في أولويات السياسات المائية في توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الري إلى تنمية مصادر الموارد المائية (مشروعات الري) وصيانة شبكات الري ومع أن هذه السياسات قد تمخض عنها تحسين ملموس في الموارد المائية خاصة في مجالات تحلية

المياه وإعادة الاستخدام ، فإن عدم إعطاء جانب الطلب الأهمية التي يستحقها أدى إلى الإسراف في استخدام المياه وإهدار جزء كبير مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية العربية .

وبطبيعة الحال فإن النجاح في المشروعات الهادفة إلى تنمية المعروض من المياه هو في الحقيقة رهن نجاح آخر موازٍ في التعاون العربي في مجالات تطوير تقانات إعادة استخدام المياه أو حصاد المياه أو تنقيتها ، أو التعاون في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة، هذا بالإضافة إلى النجاح العربي في مجال تنسيق التعاون فيما بين الدول العربية وغيرها من دول الجوار غير العربية والمتشاطئة معها في مجاري الأنهار. وإذا كانت تنمية المعروض من المياه تعد أمراً أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، فإن تنظيم إدارة الطلب على المياه عن طريق تخطيط وتنفيذ السياسات وبرامج العمل الهادفة إلى ترشيد استخدامها يعد أمراً ممكناً، شريطة أن تؤخذ هذه الأمور بدرجة عالية من الاهتمام لتحتل موضعها المناسب في سلم الأولويات التنموية على المستويين القطري والقومي.

2.6 تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي:

على الرغم مما تحقق من تقدم في مجالات التطوير التقني للزراعة العربية، إلا أنه كان تقدماً محدوداً في القدر والأثر التنموي، وذلك قياسا بما كان يمكن تحقيقه، وقد كانت العلة ـ دائماً ـ تكمن في ضعف الأداء المؤسسي فيما يتعلق بهذا التطوير سواء كانت من مؤسسات البحث أو الإرشاد أو التمويل الزراعي، هذا إلى جانب غياب شبه كامل لمنظمات المزارعين. الأمر الذي يعني أن المدخل الحقيقي لإحراز تقدم ملموس في هذا المضمار ينبع عادة من النجاح في إصلاح المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة العربية في قدرة الدول العربية على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة بكافة أنواعها لزيادة الإنتاج الزراعي ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسة.

وقد ركزت غالبية الدول العربية، في مجال تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة، على تحقيق التنمية الرأسية التي تهدف إلى تحقيق معدلات سريعة ومتنامية في الإنتاج والإنتاجية .وعلى الرغم من التقدم السريع في الابتكارات وتطور التقنيات الحديثة، إلا أن معدلات استخدام بعضها مازال دون المستويات التي وصل إليها كثير من الدول النامية . هذا إلى جانب التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه وصول تلك التقنيات إلى الفئات المستهدفة والتي تتمثل في احتكار الشركات الكبرى لإنتاج أصناف البذور والسلالات

المحسنة، مع إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تكريس حقوق الملكية الفكرية.

3.6 سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي دون المحاور الأخرى :

تحقيق الأمن الغذائي هو الهدف الذي تتمحور حوله –بدرجات متفاوتة-جهود التنمية في العديد من الأقطار العربية، ومع ذلك كان المفهوم الأساسي للأمن الغذائي يرتكز على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في إطار منظور قطري دون النظر إلى تباين البيئات الزراعية العربية، ومن ثم تباين قدرتها على إنتاج سلع غذائية محددة. كما اقتصر هذا المفهوم على مجرد الاكتفاء الذاتي دون إيلاء اهتمام خاص لباقي محاور الأمن الغذائي، سواء فيما يتعلق بجودة وسلامة الغذاء المتداول في الأسواق، أو بمدى استقرار المعروض من سلع الغذاء الرئيسة في الأسواق، أو بتأمين قدرة الطبقات الفقيرة في الحصول على احتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء. وقد أسفرت هذه السياسات عن توجهات تنموية استنزفت في كثير من الأحيان القاعدة الموردية في عدد من الأقطار العربية. وقد يكون من المفيد مستقبلاً أن يتطور مفهوم الامن الغذائي ليكون مفهوماً قومياً يدعم المستوى القطري، وأن تتاح لكل قطر عربي المشاركة بجهوده التنموية في تحقيق هذا الهدف ارتكازا إلى ما يتوافر به من موارد، وأن تكون البرامج الهادفة إلى الحد من ظاهرة الانكشاف الغذائي العربي متكاملة في جوانبها التنموية، على أن تتضمن برامج فرعية لتمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الغذائية، مع مراقبة سلامة وجودة الغذاء المتداول في الأسواق، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في المعروض من سلع الغذاء وأسعارها.

4.6 تركيز السياسات الزراعية القطرية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي:

ظهر خلل تنموي واضح بين جهود ونتائج تنمية الإنتاج الزراعي ، وتلك الخاصة بتنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج إذ تم استثمار أموال طائلة في مجالات تنمية الإنتاج والإنتاجية الزراعية دون أن يصاحب ذلك جهود استثمارات ملائمة لتنمية القدرة على تسويق وتصنيع هذا الإنتاج ، مما ينطوى على إهدار لشطر كبير من الإنتاج الذي تم تحقيقه ، ومن ثم تقليص الأثر التنموي لما تم إنفاقه من استثمارات في قطاع الإنتاج . الأمر الذي يدعو مستقبلاً عند تخطيط برامج التنمية أن تحقق هذه البرامج التوازن التنموي الضروري فيما بين أنشطة ومشروعات تنمية الإنتاج ، وتلك الخاصة بأنشطة ومشروعات تسويقية وتصنيعية . وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن مسئولية تنمية أنشطة وخدمات التسويق والتصنيع الزراعي تقع عادة على عاتق القطاع الخاص ، فإن تخطيط السياسات الدافعة لتنمية هذه الأنشطة تقع بالضرورة على عاتق الأجهزة الحكومية المختصة بما في ذلك بلورة مشروعات الاستثمار التسويقي والتطبيقي الملائمة ، وإحاطتها ببيئة استثمارية جاذبة لاهتمامات رجال الأعمال من القطاع الخاص ، هذا إلى

جانب تطوير البنية التشريعية الوطنية بالقدر الذي يسمح بخلق نظام فعال للزراعة التعاقدية يتسم بالعدالة بين أطراف التعاقد من ناحية ، وسرعة البت في مشاكل التطبيق الميداني من ناحية أخرى.

5.6 ضعف الخدمات المساندة هو السبب الرئيس للفجوة في الإنتاجية الزراعية العربية :

شهد العالم تقدماً سريعاً في مجالات البحث الزراعي أدى إلى قفزات في الإنتاجية والإنتاج، وأصبح إنتاج التقاوي المنتقاة صناعة دخلت مجال براءات الاختراع ومن الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها، ويعتبر استنباط السلالات عالية الإنتاج والجودة والمتلائمة مع الظروف البيئية والمناخية والأقل احتياجاً للمياه سمة من سمات الزراعة الحديثة، ورغم سرعة وحجم هذه التطورات فلازالت إنتاجية الوحدة المنزرعة من الخضروات والفواكه في الدول العربية تمثل 50% من مثيلاتها في الدول المتقدمة، ونفس الأمر بالنسبة لإنتاجية الثروة الحيوانية من اللحوم والألبان.

والسبب الرئيس الذي يكمن وراء هذه الفجوة في الإنتاجية أن الزراعة العربية لا زالت تستخدم أساليب إنتاجية تقليدية من جهة، وتعتمد على استيراد التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة في العالم، ولا تتوقف التكنولوجيا على استنباط الأصناف وتطوير أساليب الإنتاج، بل تمتد إلى نظم الري الحديثة والتسويق والإرشاد الزراعي، أي أن الدول العربية أمام إحداث ثورة زراعية شاملة تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل واستثمارات كبيرة، فمراكز البحث الزراعي العربية ما زالت عاجزة عن إمداد الزراع العرب بالأصناف النباتية والأصول الوراثية والهجن الحيوانية والممارسات الزراعية التي تمكنها من إحداث التغيير المطلوب. ويقتضي الأمر تعاوناً وتنسيقاً عربيين يتضمنان تحديث مراكز البحث وإمدادها بالوسائل الضرورية وخلق الكوادر البحثية القادرة، وتجنب تكرار المشروعات البحثية، وتبادل الخبرات، ومن ثم زيادة فاعلية الجهود البحثية، وتعظيم مردودها التنموي.

6.6 ضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي للتنمية الزراعية العربية :

مازال التنسيق العربي على مستوى السياسات الاقتصادية والزراعية يتسم بقدر كبير من التواضع مع ضعف الاهتمام بالمنظور القومي التكاملي للتنمية . لقد تزايد الإتجاه نحو العولمة في ظل نظام دولى وإقليمى بدأت تنهار فيه نظم الحماية وتزداد فيه حدة التنافسية المرتكزة إلى الكفاءة الإنتاجية دون غيرها . ومع ذلك ظلت السمة الأساسية خلال العقود الثلاثة الماضية هي اتباع كل قطر عربي سياسات اقتصادية زراعية تخصه ولايراعى فيها البعد القومي إلا في حدود ضيقة، هذا على الرغم من كافة الاتفاقيات الموقعة بين الأقطار العربية. وباستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن تنسيق السياسات الاقتصادية والزراعية هي في الواقع في حده الأدنى. وإذا كانت هناك أسباب موضوعية لبروز القطرية على حساب القومية في العقود الماضية، فإن هذه

الظروف من المفروض ألا تستمر، حيث أثبتت تجربة الماضي أن الاتكفاء القطري يعد أهم المشاكل التي تواجه الاقتصادات العربية وجعلها في غالبيتها تعتمد على موارد طبيعية قابلة للنضوب من جهة وتتأثر بشدة بالأسعار العالمية من جهة أخرى، وغير قادرة على مواجهة الأزمات الحادة المفاجئة. ولقد أجمع الاقتصاديون على أن الدولة القطرية تلاشى دورها في الاقتصاد الدولي وأصبحت التكتلات الاقتصادية هي الرائدة في هذا المجال.

وعلى صعيد القطاعات الزراعية ثبت من خلال تجربة العقود الماضية أن عدم تنسيق السياسات الزراعية العربية أضاع مكاسب كبيرة كان بإمكان الزراعة العربية تحقيقها، ولم يتقدم أي قطاع زراعي عربي ليصل إلى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة. فعدم وجود تنسيق في سياسات الإنتاج واستغلال الموارد الأرضية والمائية وضعف التنسيق في السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية والزراعية، أدى إلى زيادة معدلات الهدر في استخدام الموارد وأضعف قدرة الزراعة العربية على التقدم والمنافسة في الأسواق العالمية.

7.6 بطء الاستجابة للمتغيرات الدولية والإقليمية:

في ظل تحرير تجارة السلع والخدمات، ووضع قواعد لحماية الملكية الفكرية، ليس بمقدور الدول العربية أن تتجاوز التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا وتوجيهها. وفضلاً عن ذلك هناك الاعتبارات السياسية والأمنية الدولية التي يمثل الاقتصاد فيها أداة مهمة، ويمثل الغذاء أحد أركان هذا الاقتصاد المعولم، وقد يأتي اليوم الذي يكون فيه الإمداد بالغذاء لا يقل أهمية عن الإمداد بالبترول وربما المياه في وقت قادم. وعلى صعيد الأمة العربية فبعد أن اكتملت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانتهى العمل بالرزمانة الزراعية، إلا أن المشكلات القائمة ما زالت تؤثر سلباً على الإيجابيات المحتملة لهذه المنطقة والمتمثلة في عدم تنسيق السياسات التجارية العربية، وعدم التوصل لاتفاق بشأن تجارة الخدمات وقواعد المنشأ الموحد للسلع الزراعية العربية ولا المواصفات الموحدة. وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإقامة الاتحاد الجمركي العربي وتنسيق السياسات الزراعية والتجارية العربية أهم آليات مواجهة التكلات الاقتصادية والاستجابة للمتغيرات الدولية والاقليمية المعاصرة.

الباب السابع
مؤشرات مستقبل السياسات الزراعية العربية خلال العقد المقبل

الباب السابع

مؤشرات مستقبل السياسات الزراعية العربية خلال العقد المقبل

1.7 ترشيد استخدام المياه:

تتمثل محاور ترشيد استغلال الموارد المائية وتنميتها وتطوير الري الزراعي في تحسين نظم وأساليب الري السطحي بتبطين الأقنية الترابية، واستخدام الأقنية الأنبوبية المغلقة، والاعتناء بتسوية الأرض والمقننات المائية، ومواعيد الري، وتنظيم شبكات الصرف، وضبط وتوزيع الماء المخصص للري بالمواعيد والكميات المناسبة، واختيار الأصناف المحصولية المقاومة للجفاف والملوحة، ومعالجة التبخر من خلال تكثيف البحوث والتعاون بين محطات البحوث الزراعية في مجال إدارة المياه وترشيد استخدامها، وتعزيز المشاركة المجتمعية في إدارة مياه الري، ونشر الإرشاد المائي بين أوساط المزارعين، وإدخال التقنيات الحديثة الملائمة في إدارة مياه الري إلى حقول المزارعين.

يقتضى ترشيد استخدام المياه اتخاذ سياسات وبرامج تؤخذ في الاعتبار الأبعاد الرئيسة التالية:

- تخطيط استخدامات هذه الموارد أخذاً في الاعتبار تكلفة إتاحتها، وأن يشارك مستخدموها ولو جزئياً في تحمل أعباء هذه التكلفة بالقدر الذي يحفزهم إلى إتباع الأساليب المثلى في ترشيد الاستخدام سواء كانت تكنولوجية أو مؤسسية أو غيرها.
- استحداث خطوط ائتمانية أكثر يسراً أو جاذبية لمساعدة مستخدمي المياه على تطبيق نظم الزراعة والري المرشدة للمياه.
- زيادة الانفاقات المخصصة لبحوث استنباط الأصناف النباتية الموفرة للمياه والمحدودة في احتياجاتها الإروائية. وأيضاً البحوث المستهدفة لتطوير تقنيات تحلية المياه باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، إذ أن إحراز بعض التقدم في هذا المجال يمكن أن يغير معالم الحياة في المنطقة العربية.
- زيادة الاهتمام بالتوعية بأهمية المياه ونشر ثقافة ترشيد استخدامها بين المواطنين العرب،وأن تتبنى هذه المسئولية مؤسسات توجيه الرأى العام مثل وسائل الإعلام بأنواعها، ومؤسسات التعليم بمستوياتها وكذا مراكز التوجيه الديني إذ أن هذا الجهد التربوي والإعلامي يعد الداعم الأساسي لتخطيط سياسات الترشيد وتنفيذها.

- إيلاء اهتمام خاص لتطوير نظم إدارة موارد المياه وتوزيعها وذلك للحد من معدلات الهدر الراهن ، بجانب تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات المستهدفة لتنمية مصادر هذا المورد سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية.

لتجنب الاستنزاف الجائر من مخزون المياه الجوفية والذي أدى إلى هبوط كبير في منسوب هذه المياه وارتفاع ملوحتها بدرجة عالية نتيجة تداخل مياه البحر مع المياه العذبة ، يتطلب الأمر الاستثمار الاقتصادي لأحواض المياه الجوفية وهو ما يتطلب بدوره إجراء مسوحات هيدرولوجية ودراسات دقيقة حولها، ووضع خطط متوازنة لاستثمارها بصورة مشتركة ، ووضع نظم مراقبة مستمرة لاستثمارها، وتقييم تطور حجم المخزون، وإنشاء شبكات رصد إقليمية مشتركة لرصد التغيرات في نوعية مياه الأحواض.

2.7 التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة:

تتصدر التقنية الحيوية قائمة التقنيات الزراعية الحديثة حيث تشمل الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة والأجنة، ومعالجة نقل الشفرات الوراثية من خلية إلى بويضة لإنتاج سلالة من الحيوانات(DNA) صاحبة نواة منقولة .وتعتبر التقنية الحيوية إحدى الوسائل لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف الوحدة المنتجة وتطوير نوعية المنتجات وتطويعها لرغبة المستهلك، وتحسين إمكانات تصنيع وحفظ المنتجات الزراعية واستخدام الموارد الوراثية.

- وتعتبر تقنية الاستشعار عن بعد إحدى التقنيات الفعالة التي يمكن توظيفها في تنمية وتطوير الزراعة، وذلك من خلال رصد العوامل المناخية والتغيرات البيئية ومسح الموارد الأرضية والمائية، وكذلك رصد المساحات التي تعاني من الجفاف والتصحر، وفي تطوير التلقيح الصناعي، وتقانة أشعة الليزر في تسوية التربة لرفع كفاءة أساليب الري .وتمثل المكافحة الحيوية إحدى التقنيات الزراعية الحديثة التي أخذت في الانتشار للقضاء على الآفات الضارة دون استخدام المبيدات الكيماوية.

3.7 تنمية وصيانة المراعي الطبيعية:

تتمثل محاور تنمية وصيانة المراعي الطبيعية في تطبيق التقنيات المختلفة لزيادة الإنبات والنمو والإنتاج باستخدام طرق الحراثة الحديثة، والاستغلال الأمثل لمياه الأمطار، ونشر المياه السطحية من خلال التوزيع الجيد لنقاط المياه، وتطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعي من خلال الاستزراع الموسع، وتعزيز القدرات البشرية وخدمات التوعية والإرشاد، ونشر أساليب مراقبة ومكافحة التصحر، وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية على أسس مستدامة.

4.7 مواجهة آثار التغيرات المناخية:

تقوم إستراتيجية مواجهة التحديات المناخية والحد من آثارها السلبية على زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية، وتطوير أدوات وأساليب الرصد والاستقصاء والبحث والتحليل والتنبؤ، والاستفادة من المنجزات التقنية الحديثة مثل الاستشعار عن بعد لجمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج لاستخدامها في التخطيط الزراعي .وكذلك من خلال المحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها، وبصفة خاصة مياه الأمطار، وعدم زراعة الأراضي الهامشية، إلى جانب الاستفادة من نتائج البحوث الزراعية التطبيقية في مجال التقنية الحيوية واستخدام الأصناف المستنبطة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والحرارة والملوحة، واختيار التركيبات المحصولية الملائمة، وتطوير نظم التأمين الزراعي في المناطق الزراعية ذات الظروف المناخية المتقلبة . ويأتي في هذا السياق تنسيق السياسات الزراعية العربية من منظور تكاملي في مجال البحث الزراعي والحجر الزراعي، والتشريعات والقوانين الزراعية، والسلامة الصحية، وتوحيد المواصفات والمقاييس للسلع الزراعية.

5.7 تنسيق السياسات الزراعية العربية والإعداد لمستويات أعلى للتكامل:

ضرورة أن تسعى خطط وسياسات وبرامج التنمية إلى تحقيق درجة مقبولة من التوازن بين المنظورين القطري والقومي كموجهات أساسية لما يخطط من برامج ومشروعات وما يصمم وينفذ من سياسات.

ويقتضي ذلك بالضرورة أن تسرع الدول العربية خطاها نحو تنسيق سياساتها الاقتصادية والزراعية من جانب، وأن تهيئ لرجال الأعمال والمستثمرين العرب فرصاً مناسبة لاستيعاب استثماراتهم في البيئات الزراعية الملائمة . وأن يبذلوا جهداً في سبيل تحقيق انسياب أفضل لعناصر الإنتاج، والمنتجات الزراعية فيما بينها، إذ أن في ذلك ما يحقق للجميع نصيباً مقبولاً من نتائج التنمية، ويزيد من قدرة المنتجات الزراعية العربية على التنافس في الأسواق الدولية، خاصة وأن الدول العربية قد قطعت شوطاً ملموساً في سبيل إبراز كينونتها كوحدة اقتصادية، وهي مطالبة بإحداث أكبر قدر من التنسيق في السياسات والخطط الإنمائية كشرط ضروري لاستكمال المراحل القادمة في التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي.

- ويمكن القول أن أخذ البعد القومي عند وضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية (بما فيها الضرائب وأسعار الصرف وأسعار الفائدة) يمثل أداة فاعلة لتحقيق تعاون اقتصادي عربي يحقق أهداف الأمة في التنمية الشاملة ويساعد على إحراز معدلات نمو متسارعة. الأمر الذي يدعو إلى أن تتسم خطط وسياسات وبرامج التنمية بالسعي إلى تحقيق درجة مقبولة من التوازن بين

المنظورين القطري والقومي كموجهات أساسية لما يخطط من برامج ومشروعات وما يصمم وينفذ من سياسات .

6.7 المجالات والآليات والبرامج المشتركة لتنسيق السياسات الزراعية العربية:

- مواجهة أزمات الغذاء وتحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء المحلية.
- مبادرة البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي.

فيما يتصل بالسياسات والبرامج المقترحة لاستقرار أسعار السلع الغذائية بالدول العربية، وفي إطار الجهود العربية المشتركة و من خلال إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية في أبريل – 2008 مجموعة من التدابير والآليات من بينها:

- مبادرة البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي بهدف زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطرياً وقومياً.
- تبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره، وسوف يعمل هذا البرنامج على توفير الدعم المباشر على أساس الحالات العاجلة مع توفير موارد عامة في نفس الوقت وتصميم سياسات لاستعادة نشاط الزراعة وتنشيط الاقتصاد الريفي في الأجل المتوسط.

وقد شرعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي بالتنسيق مع الدول العربية، وفقاً لقرار القمة العربية الاقتصادية التنموية الاجتماعية التي عقدت بالكويت خلال الفترة 20 - 19 يناير 2009 وتتعاون المنظمة في ذلك مع كافة شركاء التنفيذ .وقد اقترحت المنظمة آلية تنفيذ البرنامج.

وأعدت المنظمة تصور متكامل للبرنامج العربي للغذاء وعممته على الدول العربية التي قامت بإبراء مقترحاتها ومرئياتها حوله وتم عرضه على المجلس التنفيذي للمنظمة توطئة لعرضه على إجتماع الجمعية العمومية للمنظمة في أبريل من هذا العام 2010.

كما تقوم المنظمة بالاتصال بالدول العربية لإعداد مشروعات استثمارية مقترحة لزيادة إنتاج محاصيل العجز الرئيسة بالوطن العربي وهي :الحبوب والبذور الزيتية والمحاصيل السكرية .كما سيتم في إطار ذات البرنامج إعداد مشروعات استثمارية لتطوير إنتاج سلع غذائية إستراتيجية تتمتع الدول العربية في إنتاجها وتسويقها بمزايا نسبية وتنافسية، بجانب أهميتها الغذائية .وتشمل تلك السلع التمور والأسماك.

مقترحات لمواجهة تداعيات ارتفاع العالمية للغذاء:

وقد شاركت المنظمة في إعداد ورقة عمل حول" تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي ."وقد شارك في إعداد الورقة بجانب المنظمة العربية للتنمية الزراعية كل من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الإتحاد العربي للصناعات الغذائية، والإتحاد العربي للأسمدة .وتمت إعادة صياغة بعض أجزاء الورقة ومقترحاتها بناءً على مقترحات وملاحظات الدول العربية .وقد تمثلت أهم توصيات الورقة فيما يلي:

- تطويرعمل وإمكانات مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي ومنها :مؤسسات التمويل والاستثمار الإنمائي العربية، المنظمات العربية المختصة العاملة في القطاع الزراعي، وصناديق التمويل الوطنية.
- دراسة تأسيس صندوق عربي لتمويل مشاريع الأمن الغذائي.
- تطوير وتنسيق السياسات الزراعية.
- تبني السياسات اللازمة لإعداد وتنفيذ برامج وطنية عاجلة في الدول العربية للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ومنها:
- دعم مستلزمات الإنتاج، ودعم الاستثمار الزراعي، وإعداد برامج مساعدة صغار المزارعين وتحسين مستويات إنتاجيتهم، وتوفير التمويل الصغير، والخدمات الإرشادية، والتخزين العام لأغراض الأمن الغذائي، والخدمات الزراعية المساندة.
- تبني سياسات وبرامج لزيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن حظر صادرات المواد الغذائية من قبل الدول المصدرة، والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك المواد في البلدان المستوردة، وكذا الدعم في البلدان المتقدمة.
- سياسات ضمان الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عن طريق الإعانات الغذائية وتخفيض تكاليف الإنتاج وأسعار الغذاء.
- السياسات التسويقية والتجارية بما في ذلك التعاقد على استيراد الحبوب بأسعار تفضيلية، ومراقبة الأسعار.
- تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي، من خلال:
- تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة لإنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية في الوطن العربي.
- إقامة مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ووضع نظام لتنفيذه وإدارته.
- تنفيذ برامج طويلة الأمد لتحسين إنتاجية العمل لدى صغار المزارعين.

- من أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها في إطار البرامج طويلة الأمد الوصول إلى الحلول الجذرية والمستدامة للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتقلبات إمدادات الغذاء .ويقترح أن تشمل تلك البرامج:
- إعداد وتنفيذ مشروعات استثمارية لزيادة واستقرار إنتاج السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي، بما في ذلك إنشاء الشركات والمشروعات الزراعية الكبيرة وتطوير التصنيع الزراعي الغذائي.
- دعم وتطوير البحوث الزراعية في الوطن العربي، وتشجيع البحوث الزراعية المشتركة بين الدول العربية.
- إعداد وتنفيذ برامج تطوير استخدامات المياه وتنميتها والتوعية حول استخداماتها، بما في ذلك دراسات وبرامج ومشروعات حصاد المياه.
- إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات دراسة سبل أقلمة قطاع الزراعة العربية للتغير المناخي لضمان وزيادة إنتاج الغذاء .

وبشكل عام تشكل التنمية المخرج نحو تحقيق نسب متصاعدة من الأمن الغذائي، وبتقييم ما تم انجازه خلال المرحلة السابقة من العمل العربي المشترك يتضح أن هناك حاجة للمزيد من الجهد في مجال تطوير آليات العمل الزراعي العربي المشترك وبما يضمن التنسيق في صياغة السياسات ووضع الخطط وتنفيذ الدراسات والمسوحات وتطوير العمل المشترك في مجال البحث العلمي ، ووضع الرؤى المشتركة حول إستراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج الأمن الغذائي ، وتشجيع قيام المشروعات الزراعية المشتركة .

الاهتمام بمحاور الأمن الغذائي العربي بقدرٍ متوازن:

إن الرؤى المستقبلية وسياسات الأمن الغذائي العربي لابد وأن تأخذ في الاعتبار ضرورة بناء المخزونات الإستراتيجية المناسبة لكل قطر من الأقطار العربية من حيث : المفردات ، الكمية ، المدة ، المخازن وسلامتها ، وآليات الشراء والتخزين وإنتقال السلع من دولة لأخرى في حالات الطوارئ والعجز المفاجئ والآليات التي تمكن كل طبقات المجتمع من الحصول على الأغذية من الناحيتين المادية والاقتصادية وأنظمة النقل والتداول للأغذية وآليات تحديد الأسعار العالمية والكفاءة السوقية .

كما ويجب أن يتسع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل المحاور الرئيسة التالية : كفاية الإمدادات الغذائية (Availability) ، و استقرار الإمدادات الغذائية (Stability) ، والقدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility) ، و نوعية وسلامة الأغذية (Food Safety) ، و الأمن التغذوي Nutrition security .

الأمن الغذائي العربي في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين:

شهدت العقود الثلاثة الماضية سعي الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتوفير الغذاء الآمن صحياً للشعوب العربية. وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من العديد من السلع الغذائية الرئيسة ، إلا أن هناك بعض السلع التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي، وتشكل وارداتها عبئاً ثقيلاً على موازين مدفوعات الدول العربية، وتساهم مساهمة كبيرة في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسة. كما أن عولمة التجارة وانفتاح الأسواق وسهولة انسياب السلع والمنتجات الغذائية بين دول العالم والمتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة في العالم تضيف بعداً آخر لقضية الأمن الغذائي العربي، وأصبحت الدول العربية تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في توفير الغذاء الكافي والآمن معاً. وهذا ما يستوجب أن تتجه الدول العربية نحو رفع كفاءة استخدام مواردها الزراعية واستغلالها من منظور تكاملي وتنسيق سياساتها الزراعية لضمان توفير الغذاء الآمن والمستدام للمواطن العربي.

وتفاعلاً مع هذا التحدى الكبير، فقد تمحورت إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين التي أعدتها المنظمة تنفيذاً لقرار قمة الجزائر (2005) ، وأجازتها قمة الرياض (2007)، حول رؤية ثاقبة تتمثل في:

" الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي". ومن المنتظر أن يعرض البرنامج التنفيذي لهذه الإستراتيجية على مؤتمر القمة الاقتصادية العربية المنعقد بالكويت يناير 2009، وإقرار هذا البرنامج بالفعل من قبل وزراء الزراعة العرب في إطار المنظمة العربية للتنمية الزراعية في اجتماعهم في البحرين في أكتوبر 2008.

ويبدو جلياً أن رؤية الإستراتيجية تتمركز حول تحقيق الأمن الغذائي العربي، إذ تحتل تحقيق هذه الغاية موقعاً متقدماً ضمن الأهداف الرئيسة للإستراتيجية . وقد تمثل هذا

الهدف في زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان بتحسين القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات، دون التضحية بمعايير المزايا النسبية والتنافسية، والكفاءة الاقتصادية والجدوى البيئية.

وفي إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقاً للأهداف المقترحة للإستراتيجية، تمت بلورة البرامج الرئيسة والفرعية التي تحدد مجالات وأولويات العمل وبما يخدم تحقيق هذه الأهداف. وقد شملت البرامج الرئيسة للإستراتيجية سبعة برامج هي: البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية ، البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة للبرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية، البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات المطبقة لتفعيل وتعزيز أداء التكتل الاقتصادي العربي، البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف، والبرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية.

ويتضح من البرامج الرئيسة للإستراتيجية أن جميعها ترمي لتحقيق رؤية الإستراتيجية، وهدفها المتمثل في زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، في ظل المتغيرات الاقتصادية والطبيعية المتلاحقة التي يشهدها العالم.

المراجـــع

المراجـــع

مراجع باللغة العربية :

1- التقارير القطرية ، وزارات الزراعة بالدول العربية عام 2009.
2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030.
3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ،أعداد متفرقة.
4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد متفرقة.
5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، أعداد متفرقة.
6- جاسم المناعي ، الآليات الاقتصادية للتنمية في الدول العربية ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي – فبراير 2003 .
7- جون سبكمان – استعراض سياسات وإنجازات التخصيص في البلدان العربية ، تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي – أبو ظبي 2001 .
8- صحيفة المجد الأردنية، العدد «150» 17 شوال 1417هـ/ 24 شباط/فبراير 1997م ، ص1. وأنطوان زحلان، التحدي والاستجابة ، مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي، " المستقبل العربي **" السنة الثالثة عشرة،** العدد 46 أبريل 1991م ، ص4-17.
9- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ، أعداد متفرقة.
10- عبد الحسن الحسيني، «الأبحاث في القطاعات المدنية الإسرائيلية والعربية»، في صحيفة النهار، (23سبتمبر/ 1999م) ، ص 12.
11-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدولية .

مراجع باللغة الإنجليزية :

1- Chen, S., and M. Ravallion, (2008), "The Developing World is Poorer than We Thought, But No Less Successful in the Fight Against Poverty"; Working Paper Series no. 4703; www.worldbank.org

2- FAO: FAOSTAT; AT2050; for IPPC assumptions: IPCC (2001a), "Special report on emissions scenarios – Summary for Policymakers", WMO and UNEP.

3- Thivet G. and Blinda M., 2008, Improving water use efficiency for facing water stress and shortage in the Mediterranean, Report, Pan Bleu, Regional Activity Centre, Sophia Antipolis, April 2008.

4- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89.

5- http://lat-edu.org/info/masters.htm

6- http://www.aawsat.com/details.asp?section=55&issueno=9958&article=351130&feature=1

7- http://www.alriyadh.com/2009/08/22/article453934.html

8- http://www.arabenvironment.net/arabic/archive/2008/4/535197.html

9- http://www.middle-east-online.com/oman/?id=2568=2568&format=0

10- http://www.isesco.org.ma/english/publications/water/Chap16.php

11- www.tanmina.ma.com

فريق الدراسة

فريق الدراسة :

- **خبراء من خارج المنظمة** :

د . جمال محمد صيام - مستشار الاقتصاد الزراعي - جمهورية مصر العربية

د . محمد رضا حسن سليمان - مستشار شئون التخطيط بوزارة الزراعة - سلطنة عمان

- **خبراء من داخل المنظمة** :

د. صلاح عبد القادر عبد الماجد - مدير إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بالتكليف

وصال محمود محمد أحمد - مساعد خبير بإدارة الأمن الغذائي والمشروعات

رقم الإيداع : 178/ 2010م